



مركز الدراسات في الدكتوراه: العلوم الاقتصادية والتدبير
مختبر البحث: الدراسات والبحوث في إدارة المنظمات والمجالات

أطروحة لنيل الدكتوراه في الاقتصاد والتدبير

في موضوع:

استخدام القيمة العادلة لتقييم مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية الأردنية (دراسة ميدانية)

تحت إشراف الأستاذ:

د. عبد العزيز باديس

إعداد الطالب الباحث:

محمد محمود يوسف مقابله

لجنة المناقشة:

رئيساً
مقرراً
مقرراً
مقرراً
عضواً

أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بفاس
أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بفاس
أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بمكناس
أستاذة مؤهلة بكلية الحقوق بفاس
أستاذ مؤهل بكلية الحقوق بفاس

د. عبد العزيز باديس
د. عبد الكريم موسى
د. عبد العالي الاحرش
د. حياة البخاري
د. إدريس التويجار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صدق الله العظيم

[سورة البقرة، الآية 32]

إهداء

إلى رُوح والدي الذي حفزني على اجتياز هذا العمل ولم يشهده.

وإلى عين نضّاجة بالحنان ترويني بدعائها في كلّ آن .. أمي الغالية.

وإلى رمز التضحية والإخلاص التي شاطرنني عنائي ومشقتي .. زوجتي الحبيبة.

وإلى أبنائي: يزيد، ودانه، وعبد الرحمن .. حفظهم الله من كلّ شرٍّ ومكروه.

وإلى إخواني وأخواتي سندي في الدنيا أدعو لهما بالخير والبركة.

الملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على منهج القيمة العادلة وتحليله باعتباره أحد بدائل القياس المحاسبي؛ للتعرف على مدى إمكانية تطبيقه في مجال تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية الأردنية. ولتحقيق ذلك تناولنا الإطار النظري للمحاسبة عن القيمة العادلة، والتعريف في البنوك التجارية، والعمل على تحليل استثماراتها والمخاطر المحيطة بها.

لتحقيق أهداف ونتائج الدراسة تم الاعتماد على الاستبيان كأداة للبحث في الدراسة الميدانية؛ ومن خلالها تم استطلاع آراء عينة الدراسة والمتمثلة في (132) موظفاً يعمل كل منهم في قطاع البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها (16) بنكاً، ومكاتب التدقيق والمحاسبة المختصة بتدقيق حساباتها والبالغ عددها أربعة مكاتب والتي تمثل فروعاً لأكبر مكاتب التدقيق والمحاسبة المشهورة عالمياً، من خلال تطبيق برنامج الحُزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) بمساعدة معالج البيانات برنامج (Excel). وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج لعل أهمها: قبول البنوك التجارية الأردنية تطبيق منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر استثماراتها إلى جانب وجود صعوبات متوسطة أثناء عملية التطبيق. ويعتبر منهج القيمة العادلة الأفضل والأنسب للتعبير عن قيم الأصول والالتزامات وجدوى الأنشطة الاستثمارية في البنوك التجارية، وبالتالي يساعد إدارة المخاطر على التنبؤ بها مستقبلاً من أجل العمل على تخفيضها أو تجنبها قدر المستطاع.

أوصت الدراسة بضرورة التزام البنوك التجارية الأردنية بالسياسات والضوابط المصرفية الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر كاتفاقيات بازل، إلى جانب الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة؛ بهدف رفع مستوى الملاءمة والمصدقية بالبيانات والمعلومات المالية الصادرة عنها.

الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة- التكلفة التاريخية- تقييم المخاطر.

المحتوى العام للدراسة:

الإطار العام للدراسة:

المقدمة - الإشكالية - الدراسات السابقة - الأهداف - الأهمية - الفرضيات -
المقاربة المنهجية للدراسة- حدود الدراسة - محتويات الدراسة.

القسم الأول: دور استخدام محاسبة القيمة العادلة في استثمارات البنوك

التجارية.....20

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة عن القيمة العادلة.....22

المبحث الأول: مفهوم وطبيعة متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة.....24

المبحث الثاني: دور معايير المحاسبة في تناول مداخل تقييم القيمة العادلة.....46

المبحث الثالث: أثر التقييم المحاسبي بالقيمة العادلة على خصائص المعلومات

المحاسبية.....71

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها.....95

المبحث الأول: التعريف بالبنوك التجارية ومحددات استثماراتها.....97

المبحث الثاني: تحليل الأنشطة الاستثمارية في البنوك التجارية.....123

المبحث الثالث: تحليل مخاطر استثمارات البنوك التجارية.....148

القسم الثاني: مدى قابلية تطبيق محاسبة القيمة العادلة لتقييم مخاطر

استثمارات البنوك التجارية.....172

الفصل الأول: إدارة وتقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية.....174

المبحث الأول: إدارة مخاطر استثمارات البنوك التجارية.....176

المبحث الثاني: مداخل محاسبة القيمة العادلة في تقييم مخاطر استثمارات البنوك

التجارية.....202

المبحث الثالث: أساليب وإشكاليات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم مخاطر

استثمارات البنوك التجارية.....228

الفصل الثاني: تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة (دراسة ميدانية).....255

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية.....257

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي للبيانات واختبار فروض الدراسة.....273

الخاتمة.....297

قائمة المصادر والمراجع.....302

الملاحق.....324



الإطار العام للدراسة

مقدمة:

تعتبر البنوك التجارية من أهم الدعائم الرئيسية لاستمرار النشاط الاقتصادي وتنميته؛ في كافة البلدان المتقدمة والنامية على السواء؛ حيث إنها لم تعد مقصورة على الوساطة بين المقرضين والمقترضين للأموال بهدف تحقيق الربح؛ وإنما تطورت وعملت على استخدام أدوات مالية جديدة تهدف إلى تعظيم الربح وتخفيض المخاطر الناتجة عن الاستثمارات المرتبطة بها. وتعتبر البنوك التجارية أيضاً من أهم المنشآت المالية التي تواجه التغيرات التي يمكنها أن تؤثر على عمليات القياس المحاسبي، خاصة بعد ظهور القصور الناتج عن تطبيق منهج التكلفة التاريخية. ويعود سبب ذلك إلى كونها تعمل في بيئة اقتصادية ومحاسبية تمتاز بكبر حجم الأعمال التي تمارسها بعد دخول نظام العولمة التي عملت على زيادة حجم عمليات المال والأعمال التي تطبقها في يومنا هذا.

ونظراً للقصور الكبير في عمليات التقييم، فقد ظهرت اهتمامات كبيرة من قبل المنظمات المهنية المحاسبية العالمية مثل: مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB)، وغيرهما من المنظمات المحاسبية الأخرى. لقد أولت المنظمات المهنية اهتمامات كبيرة من أجل تجاوز القصور الناتج عن منهج التكلفة التاريخية، وقد توجت جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصداره "معيار القيمة العادلة" والذي يحمل رقم 13. يمكن هذا المعيار من تحديد الأسس العلمية التي تعمل على معالجة الأحداث والعمليات المالية لكي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي في ظل ظروف معينة؛ وذلك بهدف تحقيق مبدأ الملاءمة ومبدأ الموثوقية التي تنعكس بشكل إيجابي على البيانات المالية المنشورة.

وباعتبار أن الهدف الأساسي للبيانات المالية المنشورة هو تقديم معلومات مفيدة ودقيقة لكل من المستثمرين والمديرين بالبنوك التجارية الذين يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، فإنه يفترض أنها تعبر عن النتائج الحقيقية التي تعكس نتيجة الأعمال بصدق ودقة في التعبير.

٤٣ إشكالية الدراسة:

تعتبر مخاطر الاستثمارات من أهم المواضيع التي تحتاج إلى الدقة في التقييم؛ نظراً للقصور الذي يعتري منهج التكلفة التاريخية وآثاره السلبية على واقعية وسلامة القياس والإفصاح المحاسبي. ذلك أن منهج التكلفة التاريخية يمثل الواقع الفعلي للحدث في لحظة تنفيذ عملية التبادل، أي لحظة الاكتساب والتملك، إلا أن التشكيك يتمثل في سلامة القياس بعد حدوث عملية التملك. إذ تصبح القيمة المسجلة قيمة تكلفة في الماضي والتي قد تختلف اختلافاً كلياً أو جزئياً عن القيمة الحقيقية في الوقت الحاضر، لذلك بدأ التوجه نحو استخدام منهج القيمة العادلة. وبناءً على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة كما يلي:

❖ ما مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن استخراج الإشكاليات الفرعية التالية:

1. ما مدى تأثير تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة على جودة البيانات المالية المنشورة في البنوك التجارية؟
2. إلى أي حد تلتزم البنوك التجارية الأردنية بمواكبة آخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة؟
3. ما أهم الصعوبات التي تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار؟
4. ما مدى تأثير المحيط غير المستقر للأردن في الانتقال إلى استخدام منهج القيمة العادلة؟

٤٤ الدراسات السابقة:

يتناول الباحث الدراسات السابقة من خلال محورين رئيسيين:

المحور الأول: دراسات تتعلق باستخدام منهج القيمة العادلة في البنوك التجارية.

المحور الثاني: دراسات تتعلق بتقييم مخاطر البنوك التجارية.

أولاً- دراسات تتعلق باستخدام منهج القيمة العادلة في البنوك التجارية:

يمكن عرض الدراسات المتعلقة بالقيمة العادلة من الأقدم إلى الأحدث تاريخياً على النحو التالي:

(1) دراسة محمد محمود بشايرة (2010)⁽¹⁾:

تناولت الدراسة التعريف بأهم المفاهيم المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة؛ طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، بهدف التعرف على القيمة العادلة من حيث مفاهيمها وكيفية قياسها والمحاسبة على أساسها والإفصاح عنها، وذلك من خلال تطبيقها على عدد من البنوك الأردنية. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية الأردنية تطبق مفاهيم القيمة العادلة في نظامها المحاسبي من حيث عملية القياس، وذلك حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) دون تطبيقها على الالتزامات المالية وإنما تبقيها مقيسة بالكلفة التاريخية. أما فيما يتعلق بعملية الإفصاح المحاسبي، فإن البنوك التجارية الأردنية تطبق معيار المحاسبة الدولي رقم (32)، وبناءً على ذلك فإن الدراسة قد أوصت هذه البنوك بتبني معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.

(2) دراسة باسل فهد عبد الحميد قشلان (2011)⁽²⁾:

تناولت الدراسة مفهوم القيمة العادلة وتوضيح أهم مبررات تطبيقها على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية، وذلك في ضوء الأزمة المالية العالمية. واستهدفت الدراسة التعرف على أثر تطبيق هذا المنهج على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية ومناقشة الآراء حول مدى ملاءمة معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة في ضوء الأزمة المالية العالمية. ومن خلال تحقيق الدراسة لأهدافها توصلت إلى أن تطبيق منهج القيمة العادلة يعكس واقع حال البنوك التجارية من حيث التأثير على قائمة الدخل وقائمة حقوق الملكية، وذلك بالمقارنة مع المعلومات التي يقدمها منهج التكلفة التاريخية. وقد أوصت الدراسة

(1) محمد محمود بشايرة، "تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الأردنية طبقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (24)، 2010، ص229.

(2) باسل فهد عبد الحميد قشلان، "أثر تطبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضوء الأزمة المالية العالمية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال- جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.

بالاستمرار في تطبيق منهج القيمة العادلة، مع مراعاة منهج التكلفة التاريخية من جهة، ومراعاة حجم الاستثمارات من جهة أخرى.

(3) دراسة إبراهيم السعبري وزيد مردان (2012)⁽³⁾

تناولت الدراسة عرضاً توضيحياً لمحددات استعمال محاسبة القيمة العادلة، مع توضيح أهم متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية. وقد استهدفت اعتماد مؤشرات الأداء المالي التي يمكنها أن تلائم تصنيف عناصر المركز المالي في البنوك التجارية، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية. وقد توصلت الدراسة إلى أن القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة يؤديان إلى توفير مؤشرات مالية تعكس الواقع الفعلي للبنوك التجارية وتزيد من شفافيتها وفعاليتها في اتخاذ القرارات الرشيدة والتقييم الجيد لأداء الإدارة. لذا فإن الدراسة أوصت بضرورة الإفصاح عن بعض المؤشرات المالية المستمدة من القيمة العادلة للأصول المالية، وذلك في الإيضاحات المتممة للتقارير المالية.

(4) دراسة كل من Danilo Drago, Maria Mazzuca, & Renata Colonel (2013)⁽⁴⁾:

تناولت الدراسة عدداً من البنوك الأوروبية والبالغ عددها (83) بنكاً، وذلك من خلال تطبيق نموذج انحدار يرتبط فيه سعر السهم (متغير تابع) بمتغيرات أخرى محاسبية تؤثر عادة على القيمة السوقية للبنوك الأوروبية. واستهدفت دراسة مدى ملائمة تطبيق منهج القيمة العادلة على القروض البنكية في دول أوروبا ومقارنتها بمنهج التكلفة التاريخية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود انعكاسات مهمة يجب على مديري البنوك أن يأخذوها بعين الاعتبار، والتي تتمثل في التقلبات المستمرة في قيم القروض وأنه يجب عليهم أن يأخذوا بالقيم العادلة لتلك القروض.

(3) إبراهيم عبد موسى السعبري، وزيد مردان، "القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية"، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن، العدد الخامس والعشرون، 2012، ص225.

(4) Danilo Drago, Maria Mazzuca, & Renata Colonel, "Do loans fair value affect market value ? Evidence from European banks" Journal of Financial Regulation and compliance, Vol. 21, No.2, 2013, p108.

5) دراسة كل من جمعة هوام وآدم وحديدي (2014)⁽⁵⁾:

تناولت الدراسة مبررات تطبيق القيمة العادلة من حيث كيفية القياس وصولاً إلى متطلبات تطبيقها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية. كما تناولت الدراسة أيضاً محاسبة المصارف الإسلامية وتوضيح أهم أهدافها، وذلك بهدف تسليط الضوء على مفهوم القيمة العادلة والعمل على إبراز أهمية قواعد ومتطلبات الإفصاح والقياس المحاسبي بالقيمة العادلة. وقد استهدفت الدراسة توضيح أثر تطبيق منهج القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. وتوصلت إلى عدم وجود معايير محددة كافية لتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة، وهذا ما يجذب مشاكل للمدققين وللجهات الإشرافية وخاصة الأدوات المالية داخل المصارف الإسلامية. لذا أوصت الدراسة بوضع تشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات المصارف المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.

6) دراسة Fernando, et, al., (2015)⁽⁶⁾:

تناولت الدراسة تحليل علاقة القيمة العادلة للأوراق المالية لعدد من البنوك البرازيلية؛ وذلك من خلال المعلومات التي تم جمعها عن عينة الدراسة والمتمثلة في قيم الأسهم على أساس التكلفة التاريخية والقيمة العادلة للأوراق المالية، وأيضاً القيمة الدفترية للأسهم خلال الأزمة المالية العالمية؛ وذلك بهدف معرفة ما إذا كانت القيمة العادلة للأوراق المالية في البنوك البرازيلية ملائمة للمستثمرين في أوقات الأزمة المالية العالمية أم لا. وبناءً على تحليل الدراسة استنتجت أن الأسهم على أساس المكاسب والخسائر المحققة وغير المحققة من الأوراق المالية قد تراجعت، وأن هنالك انخفاضاً في أهمية القيمة العادلة للأوراق المالية خلال الأزمة العالمية. ويعود ذلك إلى السياسات المحاسبية البرازيلية آنذاك التي لم

(5) جمعة هوام، وآدم حديدي، "أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية"، مجلة دراسات اقتصادية وإسلامية، المجلد العشرون، العدد الثاني، 2014، ص56.

(6) Fernando Chiqueto, Ricardo Silva, Guilherme Colossal, & Nelson Carvalho, "Relevance of fair value of Brazilian banks securities in the financial crisis", International Journal of Emerging Markets, Vol.10, No.4, 2015, p684.

تحدد كيفية تقدير القيمة العادلة كما هو مطلوب في معيار المحاسبة الأمريكي رقم (157) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (7).

(7) دراسة (2016) Gharbi, Leila, & Halioui Khamoussi⁽⁷⁾

تناولت الدراسة عدداً من البنوك الإسلامية والتقليدية التي تعمل في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك خلال تسع سنوات من عام 2003 إلى عام 2011. وقد استهدفت الدراسة بحث مدى تأثير القيمة العادلة على العدوى المصرفية ضمن سياق مقارنة ما بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، وذلك من خلال تحليل تأثير تغيرات القيمة العادلة على العدوى المصرفية. واستنتجت الدراسة أن هنالك تغيراً كبيراً في التقلب الديناميكي في القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب الأزمة المالية عام (2008). وأنه لا يوجد ارتباط كبير بين القيمة العادلة وزيادة انتشار العدوى المصرفية لكل من البنوك الإسلامية والتقليدية العاملة في مجلس التعاون الخليجي.

(8) دراسة (2018) Jeff Downing⁽⁸⁾:

تناولت الدراسة كيفية تأثير النظام المحاسبي المعتمد على منهج القيمة العادلة في تقييم الأصول المراد بيعها في البنوك التجارية، وكذلك حالة الاعتماد على منهج التكلفة التاريخية؛ بهدف دراسة تفاعل المنهجين ومبيعات الأصول وإقراض البنوك في فترات الازدهار والكساد. وقد توصلت الدراسة إلى أن القيمة العادلة تعمل على تحفيز البنوك لبيع أصولها كونها ترفع من قيمة مبيعاتها التي تنعكس بشكل إيجابي على زيادة قدرة البنك في عملية منح القروض، وهذا في حالة الانهيار الاقتصادي. أما في حالة الازدهار الاقتصادي فإن الاعتماد على منهج التكلفة التاريخية لبيع الأصول البنكية أفضل؛ لأن الزيادة في قيمة الأصول المباعة تزيد من قدرة البنك على الإقراض.

(7) Gharbi, Leila, & Halioui Khamoussi, "Fair value and banking contagion Empirical evidence from Islamic and conventional banking sectors in Gcc region", Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 7, No.3, 2016.

(8) Jeff Downing, "Fair- value accounting, asset sales and banks, lending - The role of asset sales in reducing fair values pro-cyclical effects ", Studies in Economics and Finance, Vol.35, No.1, 2018, p163.

ثانياً- دراسات تتعلق بتقييم مخاطر البنوك التجارية:

نعرض الدراسات المتعلقة بتقييم مخاطر البنوك التجارية من الأقدم إلى الأحدث تاريخياً كالآتي:

1) دراسة كل من (Hussein Al-Tamimi & Faris Al-Mazrooei (2007)⁽⁹⁾:

تناولت الدراسة أهم أنواع المخاطر التي تواجه البنوك الإماراتية بنوعيتها البنوك الأجنبية والبنوك الوطنية؛ بهدف فحص مدى إمكانية استخدام بنوك الإمارات لممارسات وتقنيات إدارة المخاطر وكيفية التعامل مع تلك المخاطر. وقامت الدراسة بالتعريف بأنواع المخاطر وكيفية تقييم وتحليل تلك المخاطر. وتوصلت إلى وجود ثلاثة أنواع رئيسية من المخاطر التي تواجه البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية والتي تمثلت في مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر الائتمان ثم مخاطر التشغيل. استنتجت الدراسة بأن البنوك الإماراتية فعالة إلى حد ما في إدارة تلك المخاطر، وأن عملية تحديد المخاطر وتقييمها وتحليلها تعتبر من أكثر المتغيرات تأثيراً في ممارسات إدارة المخاطر.

2) دراسة (Chih Yang (2012)⁽¹⁰⁾:

تناولت الدراسة ثلاثة أنشطة رئيسية في البنوك التجارية التايوانية وهي: أنشطة الاستثمار وأنشطة إدارة المخاطر وأنشطة الخدمات المصرفية، مع تركيزها الواضح على كفاءة كل من الأنشطة الاستثمارية وأنشطة إدارة المخاطر؛ بهدف تقديم إطار يتمثل في مجموعة من الإجراءات المالية المحاسبية لرفع الكفاءة الوظيفية للبنوك من خلال استخدام ثلاثة مؤشرات متعلقة برفع كفاءة الأنشطة الاستثمارية. وتوصلت إلى أن مؤشرات قياس الكفاءة الاستثمارية في البنوك عينة الدراسة يمكنها التمييز بين الأنشطة الاستثمارية الفعالة وغير الفعالة في أي بنك من البنوك عينة الدراسة، وأن هناك علاقة إيجابية بين مؤشرات الكفاءة الثلاثة والأنشطة التي تناولتها الدراسة.

(9) Hussein Al-Tamimi & Faris Al-Mazrooei, "Banks risk management : a comparison study of UAE national and foreign banks", The Journal of risk finance, Vol.8, No.4, 2007, p394.

(10) Chih Yang, "Service, investment, and risk management performance in commercial banks", The Service Industries Journal, Vol. 32, No.12, 2012, p2005.

3) دراسة كل من (2013) Galyna Chornous & Ganna Ursulenko⁽¹¹⁾:

تناولت الدراسة أساليب جديدة لتقييم مخاطر البنوك التجارية، مع أخذها بالاعتبار المتطلبات التنظيمية والتكنولوجية الحديثة المعتمدة على علم الرياضيات والإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. وعملت على تحليل خصائص المخاطر المصرفية من خلال اعتمادها على أحدث طرق تحليل البيانات؛ وذلك بهدف تعزيز المزايا التنافسية بين البنوك التجارية. توصلت الدراسة إلى أن أساليب التقييم الحديثة لا تتناسب مع البنوك في البلدان النامية؛ حيث إن تطبيق هذه الأساليب غالباً ما يواجه بعض المعضلات المرتبطة بها والتي قد تكون نقصاً في أنظمة تكنولوجيا المعلومات. واقترحت الدراسة اتباع المناهج المستقبلية الجديدة لتقييم المخاطر، وقدمت عدة طرق للتغلب على تلك المخاطر.

4) دراسة عبير عبد الله عبد المنعم صقر (2014)⁽¹²⁾:

تناولت الدراسة مقررات لجنة بازل (1 و 2) فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال ومكوناته وأوزان المخاطر والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر، وفقاً لمقررات لجنة بازل (1). عرضت الدراسة المدخل الاستراتيجي لإدارة المخاطر بالبنوك التجارية من حيث المفهوم وتقييم استراتيجية إدارة المخاطر في ضوء مقررات لجنة بازل؛ وذلك بهدف التعرف على واقع استراتيجية إدارة المخاطر بالبنوك. وقد توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في مستوى الالتزام بتطبيق استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية في ضوء مقررات لجنة بازل بين البنوك الحكومية والبنوك الأجنبية. كما لاحظت الدراسة أن مستوى التزام البنوك الأجنبية بتطبيق استراتيجية إدارة المخاطر في ضوء مقررات لجنة بازل يفوق مستوى الالتزام للبنوك المحلية. وأوصت الدراسة بتصميم إطار متكامل لإدارة المخاطر يشمل نماذج تقييم المخاطر في ضوء مقررات لجنة بازل، مع المراجعة الدورية للمخاطر الكلية التي يتعرض لها البنك.

(11) Galyna Chornous & Ganna Ursulenko, "Risk management in banks :new approaches to risk assessment and information support ", Ekonomika, Vol. 92, No. 1, 2013, p120.

(12) عبير عبد الله عبد المنعم صقر، "تقييم استراتيجية إدارة المخاطر بالبنوك في ضوء مقررات لجنة بازل"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة- جامعة بنها، مصر، 2014.

(5) دراسة أحمد محمد سليم القصاص (2015) (13):

تناولت الدراسة التطور الفكري للمحاسبة عن القيمة العادلة، من خلال توضيح طبيعة القيمة العادلة وأثرها في تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، وعرضها لمداخل التقييم المحاسبي عن القيمة العادلة. وعرضت الدراسة الأزمة المالية العالمية وأثرها على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية. واستهدفت التعرف على هيكل إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، وتحليل آثار معايير المحاسبة عن القيمة العادلة وقدرتها على الحد من مخاطر الائتمان. وقد استنتجت الدراسة أن المعلومات المستمدة من تطبيق نموذج القيمة العادلة يعد أكثر نفعاً وفائدة من المعلومات المالية المعدة على أساس نموذج التكلفة التاريخية، وذلك بالنسبة إلى إدارة مخاطر الائتمان. إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل البنوك التجارية يزود إدارة مخاطر الائتمان بمعلومات تساعد على تصنيف وتقييم مخاطر الائتمان وأخيراً، أوصت الدراسة بضرورة توخي الحياد والدقة من قبل القائمين بإجراءات التقييم بالقيمة العادلة للأصول والالتزامات؛ لما في ذلك من آثار إيجابية على دقة تصنيف وتقييم مخاطر الائتمان.

(6) دراسة كل من تركي الفوز وحسام داوود وياسر عربيات (2016) (14):

تناولت الدراسة بحث مدى إمكانية ممارسة تقييم مخاطر الائتمان وتحليلها في البنوك التجارية الأردنية، ومدى إمكانية استخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان بها. ونظراً لأهمية تقييم مخاطر الائتمان فقد استهدفت الدراسة مقارنة عملية تقييم وتحليل إدارات الائتمان لمخاطر الائتمان في البنوك التقليدية والإسلامية في الأردن. وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية أكثر فهماً وإدراكاً وحذراً في نهجها من البنوك التقليدية، كما أن البنوك الإسلامية أكثر كفاءة في تقييم مخاطر الائتمان وتحليلها، وأنها أكثر استخداماً لأساليب تخفيف مخاطر الائتمان. وأوصت الدراسة بضرورة تقييم مخاطر الائتمان في البنوك بموضوعية تامة، وذلك قبل منح الائتمان وبعده.

(13) أحمد محمد سليم القصاص، "دور المحاسبة عن القيمة العادلة في تقييم مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة- جامعة المنصورة، مصر، 2015.

(14) تركي الفوز وحسام داوود وياسر عربيات، "إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (12)، العدد (2)، 2016، ص289.

(7) دراسة كل من (2016) Yu Zhang & Xiaosong Zheng⁽¹⁵⁾:

تناولت الدراسة عملية تقييم مخاطر الائتمان للبنوك التجارية الصينية الصغيرة ومتوسطة الحجم، من خلال الاعتماد على النظرية الكلاسيكية لتقييم المخاطر التي تقوم على أساس آراء الخبراء في عملية التقييم التي تعتمد على الحكم الذاتي وتجاربهم الخاصة. بما يعني أن المهارات المهنية والحكم الذاتي يعتبر أمراً حاسماً في عملية التقييم وذلك حسب النظرية الكلاسيكية. واستهدفت الدراسة عملية تحليل الطريقة الفعالة والمعتمدة لتقييم المخاطر في البنوك التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم في الصين. وقد توصلت الدراسة إلى أن عملية التقييم المعتمدة في البنك الصيني الزراعي تعتمد على النظرية الكلاسيكية وهي عملية مقبولة نسبياً كون البنك يتعامل مع شركات زراعية صغيرة ومتوسطة الحجم.

التعليق على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

أولاً- بعد ما تم عرض الدراسات السابقة المتعلقة بمنهج القيمة العادلة يخلص الباحث إلى ما يلي:

- أكثر الدراسات السابقة تناولت أثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وذلك في ظل الأزمة المالية العالمية.
- معظم الدراسات السابقة توصلت إلى أن منهج القيمة العادلة يعد أكثر فعالية في تطبيق التقييم، وذلك بالمقارنة مع مناهج التقييم الأخرى، خاصة منهج التكلفة التاريخية.
- معظم الدراسات السابقة كانت تركز على القيمة العادلة من حيث الملاءمة والموثوقية، وذلك في ظل الأزمة المالية العالمية دون تركيزها على كيفية التقييم المحاسبي للقيمة العادلة.
- كانت أكثر الدراسات السابقة تركز على مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي بالإضافة إلى التركيز على الأثر على جودة المعلومات المحاسبية في ظل القيمة العادلة.

(15) Yu Zhang & Xiaosong Zheng, "A Study of Chinese Commercial Banks Credit Risk Assessment", Journal of Economics and Business Research, Vol. 22, No.1, 2016, p220.

- معظم الدراسات السابقة كانت دراسات نظرية دون تفصيل كيفية التقييم للقيمة العادلة والإفصاح عنها في القوائم المالية.

- جميع الدراسات السابقة المتعلقة بمنهج القيمة العادلة لم تتبنَّ معيار المحاسبة الدولي رقم (13) المخصص للقيمة العادلة ولم تتطرق إليه نهائياً.

ثانياً- بعد عرض الدراسات السابقة المتعلقة بمخاطر البنوك التجارية فإن الباحث يخلص إلى ما يلي:

- أكثر الدراسات السابقة كان تركيزها على مخاطر الائتمان وظاهرة تعثر العملاء في سداد القروض، على الرغم من أن البنوك التجارية تواجهها الكثير من المخاطر المرتبطة بأنشطتها الاستثمارية.

- أكثر الدراسات تناولت أساليب تقييم مخاطر الائتمان وفقاً لإصدارات بازل (1,2).

- لا يوجد إطار عام متفق عليه لتقييم مخاطر البنوك التجارية في جميع الدراسات السابقة.

- بعض الدراسات السابقة توصلت إلى أن عملية تحديد وتقييم المخاطر تعتبر من أكثر المتغيرات تأثراً في ممارسات إدارة المخاطر.

ثالثاً- موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

إيجابياً يرى الباحث أن الدراسات السابقة تناولت مناهج التقييم (منهج التكلفة التاريخية، ومنهج القيمة العادلة)، ومخاطر البنوك التجارية، وذلك من الناحية النظرية والتحليلية. ومنها ما اعتمد على صيغ ونماذج رياضية، وعلى عمل المقارنات من حيث المفهوم، والمزايا، والعيوب والمبررات لكل من منهج التكلفة التاريخية ومنهج القيمة العادلة. استنتج الباحث أن أغلب الدراسات المتعلقة بالقيمة العادلة كانت تشجع على التحول من منهج التكلفة التاريخية إلى منهج القيمة العادلة، وذلك بهدف إعطاء صورة حقيقية وصادقة عن الوضع المالي للبنوك التجارية خاصة في ظل ظروف التضخم، لذلك ستكون الدراسة الحالية بمثابة استكمال للدراسات السابقة المتعلقة بالقيمة العادلة.

سلبياً يرى الباحث أن معظم الدراسات السابقة لم تتماشَ مع التطورات المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية؛ حيث إن جميع

الدراسات لم تتطرق إلى معيار القيمة العادلة رقم (13). كما أن معظمها لم يتناول كيفية التقييم المحاسبي المعتمد على منهج القيمة العادلة لتقييم مخاطر البنوك التجارية، وأن المخاطر التي تم تناولها في الدراسات السابقة - سواء بغرض التحليل أو التقييم - كانت مقصورة على نوعين أو ثلاثة من المخاطر، علماً أن القطاع المصرفي يواجه كمّاً هائلاً من المخاطر التي سيتم عرضها وتفصيلها لاحقاً في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو دراسة وتحليل منهج القيمة العادلة إلى جانب توضيح دوره في تقييم مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية، سواء من الناحية النظرية أو من ناحية المسح الميداني. كما ستعمل الدراسة على توضيح البنوك التجارية، وذلك فيما يتعلق بأنشطتها الاستثمارية التي تمارسها وما ينتج عنها من مخاطر، وستعمل على مواكبة آخر التطورات والإرشادات المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

هدف الدراسة:

يتلخص الهدف الرئيسي للدراسة في تقديم منهج القيمة العادلة لتقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية الأردنية، وذلك من خلال الاعتماد على معايير القيمة العادلة الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي. ولتحقيق هذا الهدف لا بد من تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

(1) دراسة وتحليل منهج القيمة العادلة ومقارنته بمنهج التكلفة التاريخية، وذلك فيما يتعلق بالتقييم المحاسبي.

(2) دراسة وتحليل أنشطة الاستثمار في البنوك التجارية وتوضيح أهم المخاطر المحيطة بها.

(3) توضيح أثر التقييم المحاسبي لمخاطر استثمارات البنوك التجارية الأردنية عند تطبيق منهج القيمة العادلة.

(4) توضيح هيكل إدارة وتقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية، مع التركيز الواضح على مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

(5) إعداد دراسة ميدانية في البيئة الأردنية بهدف الوصول إلى نتائج حقيقية تساعد على تحليل واختبار فرضيات الدراسة.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة الحالية من أن منهج القيمة العادلة ما زال محل جدل ونقاش بين الكتاب والباحثين في المحاسبة، وخاصة فيما يتعلق بتقييم الاستثمارات؛ لذا تركز دراستنا الحالية على توضيح أثر عملية التقييم للمخاطر الناتجة عن استثمارات البنوك التجارية، وذلك من خلال إلقاء الضوء على العلاقة بين القيمة العادلة ومخاطر الاستثمار في البنوك التجارية وتوضيح مدى تأثيرها على جودة البيانات المالية الصادرة عن البنوك التجارية. وعلى الرغم من اهتمام الدراسات والبحوث العلمية بمجال القيمة العادلة، إلا أن هذه الدراسات لم تحاول الربط بين أهمية القيمة العادلة وتقييم مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية. وهذا ما تحاول دراستنا تحقيقه والاهتمام به من أجل رفع مستوى قيمة الدراسة من الناحية العملية والعلمية.

فرضيات الدراسة:

بناءً على إشكالية الدراسة التي تم عرضها فإنه يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين جودة بياناتها المالية المنشورة.

يتفرع من الفرضية الأولى الفرضيتان الآتيتان:

- ✓ **الفرضية الفرعية الأولى:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين ملاءمة بياناتها المالية المنشورة.

- ✓ **الفرضية الفرعية الثانية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين مصداقية بياناتها المالية المنشورة.

- **الفرضية الثانية:** لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية يشير إلى مواكبة البنوك التجارية الأردنية لأخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة.
- **الفرضية الثالثة:** يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بالصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار.
- **الفرضية الرابعة:** يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بتأثير المحيط غير المستقر للأردن في الانتقال إلى استخدام منهج القيمة العادلة.

المقاربة المنهجية للدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتوضيح أهميتها فإن الباحث سيعتمد على منهجين هما: المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الارتباطي؛ حيث يقوم المنهج الوصفي التحليلي على أساس وصف المبحوث كما هو على أرض الواقع، دون إدخال المتغيرات أو دراسة عوامل التغير الذي يحدث. بينما يقوم المنهج الارتباطي على أساس بيان العلاقة بين متغيرين أو أكثر، وفي حالة وجود هذه العلاقة يهتم بمعرفة نوع هذه العلاقة: سالبة أم موجبة، طردية أم عكسية .

في الجانب النظري تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق المعالجة المتكاملة لجوانب الدراسة، من خلال مراجعة التطور المعرفي الخاص بموضوع تطبيق القيمة العادلة؛ وذلك بدراسة عدد من المراجع والدراسات والبحوث العربية والأجنبية بهدف التعرف على المقومات والمعايير الأساسية لتطبيق القيمة العادلة في تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية الأردنية. وذلك في ضوء اهتمامات الكتاب والباحثين في هذا المجال، بجانب إصدارات المنظمات المهنية المحاسبية وما يصدر عنها من معايير متعلقة بموضوع القيمة العادلة.

في الجانب الميداني تعمل الدراسة من أجل معالجة الإشكالية، وبناء على الفرضيات السابقة فقد تم اعتماد أداة استبيان لاختبارها بهدف توضيح أثر تطبيق القيمة العادلة على تقييم مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية الأردنية. وقد أجريت على عينة من الموظفين العاملين بمجالات موضوع الدراسة في البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها (16) بنكاً،

وعينة أخرى من العاملين في مكاتب التدقيق والمحاسبة المختصة بإنجاز أعمال البنوك، حيث تم توزيع (132) قائمة استقصاء موزعة بنسبة 75% لموظفي البنوك، ونسبة 25% للعاملين بمكاتب التدقيق والمحاسبة. وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية من خلال برنامج SPSS لتحليل متغيرات الدراسة واختبار وتحليل اتجاهات آراء عينة الدراسة؛ وذلك من خلال تطبيق أساليب الإحصاء الوصفية مثل: استخراج التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات الدراسة، واستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمقاييس الدراسة ككل وفقرات كل مقياس على حدة. وتطبيق الأساليب الإحصاء الاستدلالية مثل: معامل الارتباط، واختبار ت، وتحليل الانحدار الخطي البسيط، ومعامل ألفا (كرونباخ).

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة بالآتي:

- ✓ الحدود المكانية: يمكن تثبيتها من خلال الدراسة الميدانية التي عملت على توزيع استمارة استقصاء آراء عينة الدراسة، على العاملين في البنوك التجارية الأردنية ومكاتب التدقيق والمحاسبة الواقعة في العاصمة الأردنية عمان.
- ✓ الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة الميدانية ما بين شهر كانون الثاني وشهر تشرين الثاني لعام 2020.
- ✓ الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة الجوانب المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية ومناهج التقييم المحاسبي؛ كمنهج القيمة العادلة ومنهج التكلفة التاريخية، دون تناول غيرها من المعايير والمناهج. وتناولت أيضاً استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها بما يتناسب مع مجالات الدراسة.

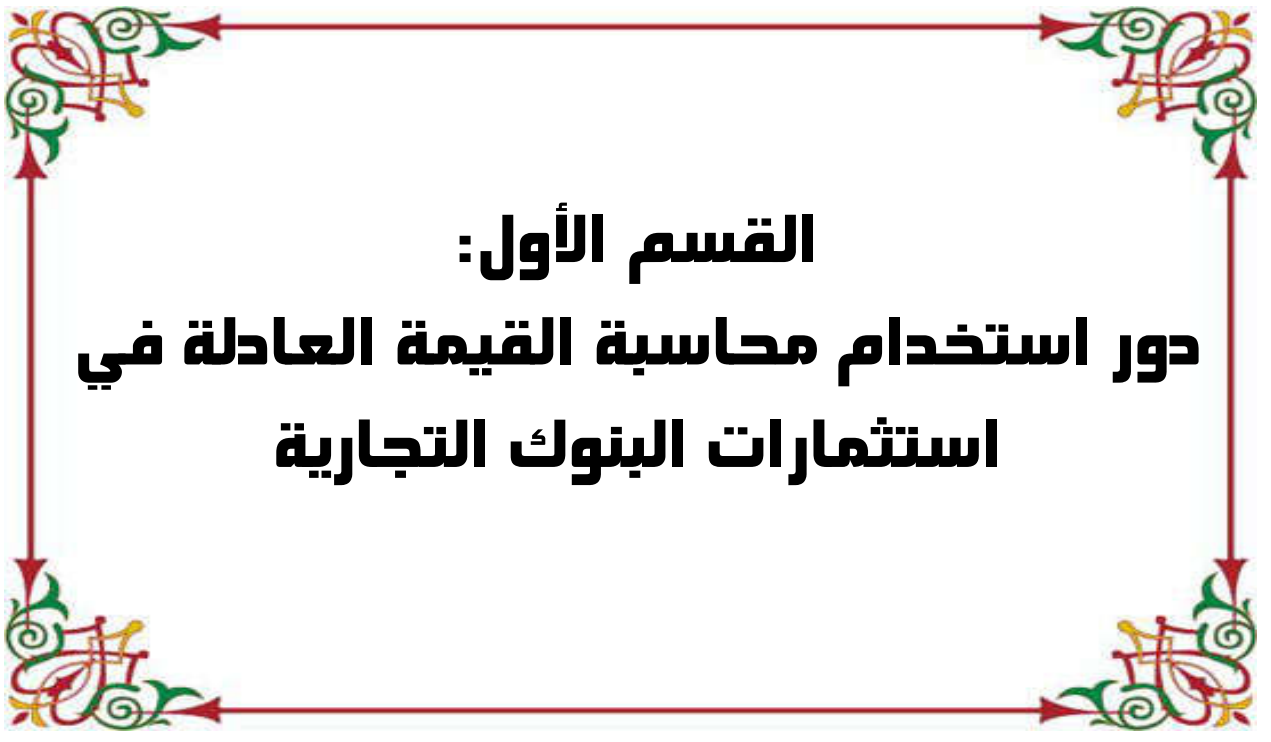
محتويات الدراسة:

في إطار الإجابة عن أسئلة إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها واختبار فرضياتها تم تقسيمها إلى قسمين:

تناول القسم الأول: دور استخدام محاسبة القيمة العادلة في استثمارات البنوك التجارية؛ وتم عرضه في فصلين؛ حيث تناول الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة عن القيمة العادلة، وتم توضيح ذلك الإطار من خلال عرضه في ثلاثة مباحث تضمنت عرض مفهومه وطبيعة متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة، وشرح دور معايير المحاسبة في تناول مداخل تقييم القيمة العادلة، وتوضيح أثر التقييم المحاسبي بالقيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية. وتناول الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها، ولتوضيح هذا الفصل تم عرضه في ثلاثة مباحث؛ بهدف التعريف بها، وأهم محددات أنشطتها الاستثمارية، وما ينتج عنها من مخاطر.

تناول القسم الثاني: مدى قابلية تطبيق محاسبة القيمة العادلة لتقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية، وتم عرضه في فصلين؛ حيث تناول الفصل الأول: إدارة وتقييم مخاطر الاستثمارات. ولتوضيح هذا الفصل فقد تم عرضه في ثلاثة مباحث تضمنت إدارة المخاطر، ومداخل محاسبة القيمة العادلة في تقييم المخاطر، وأساليب وإشكاليات تطبيق محاسبة القيمة العادلة أثناء تقييم المخاطر. وتناول الفصل الثاني: الدراسة الميدانية بهدف معرفة مدى ملائمة تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة؛ وذلك من خلال عمليات التحليل الإحصائي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة.

وانتهت الدراسة إلى تحقيق عدد من النتائج والتوصيات المتعلقة بالجانبين النظري والميداني، والتي يمكن الأخذ بها والعمل وفقاً لها.



القسم الأول: دور استخدام محاسبة القيمة العادلة في استثمارات البنوك التجارية

تمهيد:

تكتسب محاسبة القيمة العادلة بالنسبة إلى استثمارات البنوك التجارية أهمية كبيرة جداً؛ لما لها من آثار حيوية قوية تنعكس بشكل إيجابي على كل نشاط من الأنشطة الاستثمارية المطبقة في البنوك التجارية. التي تتغير قيمتها المحاسبية عبر الزمن نتيجة أثر التغيرات الاقتصادية المستمرة، كالتضخم وقصور نموذج التكلفة التاريخية في القياس أو التقييم المحاسبي في العديد من المواقع والحالات. ومن هنا بدأ الانطلاق والتوجه والاهتمام بالقيمة العادلة من قبل المنظمات المهنية المحاسبية والكتاب والباحثين بها، لمعالجة القصور الذي انتاب نموذج التكلفة التاريخية، والذي تم الاعتماد عليه وتطبيقه لسنوات طويلة.

تباين الفكر المحاسبي ما بين منهجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة بوصفهما أساساً لتقييم الأصول والالتزامات، إلا أن التوجه الجديد نحو المحاسبة عن القيمة العادلة في الفترة الأخيرة - والواضح من خلال إصدارات مجالس معايير المحاسبة - قام بنقل النظرية المحاسبية من نظرية تقليدية إلى نظرية ذات آفاق وأطر جديدة. قائمة على أساس تقييم أكثر ملاءمة وموثوقية في توفير معلومات مالية عن أنشطة المنشأة، مما أحدث تغيير في التقارير المالية وفي قرارات مديري إدارة المخاطر⁽¹⁶⁾.

لذلك، تناول الباحث في هذا القسم الإطار النظري للمحاسبة عن القيمة العادلة؛ من حيث المفهوم وطبيعة متطلبات تطبيقها في الوحدات الاقتصادية عامة، ودور معايير المحاسبة المهتمة بالقيمة العادلة كأساس للتقييم المحاسبي، إلى جانب توضيح أثر القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، هذا بالنسبة للفصل الأول. أما بالنسبة للفصل الثاني فإنه سيتناول التعريف بالبنوك التجارية ومحددات استثماراتها، وتحليل أنشطتها الاستثمارية وما ينتج عنها من مخاطر.

(16) أحمد محمد سليم القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 22.



الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة عن القيمة العادلة

تمهيد:

في عالم شديد التغير والتطور في المظاهر الاقتصادية والمالية شهدت منظمات الأعمال الكثير من التحديات التي ألقت بظلالها بصورة سلبية على واقعية وسلامة القياس المحاسبي، والتنبؤ بالمتغيرات التي تؤثر في قيمة المنشأة في ظل قصور مفهوم وتطبيق منهج التكلفة التاريخية. وذلك نتيجة التطورات التي شهدتها البيئة الاقتصادية والمحاسبية من تزايد حجم الأعمال وتباينها واتجاه العالم نحو النظام العالمي الجديد والذي يطلق عليه اسم "العولمة". وكذلك ظهور الشركات الكبرى متعددة الجنسيات والانفتاح الاقتصادي بين الدول وحرية التعاملات التجارية والمالية، فكل ذلك أدى إلى وجود ضغوط على مهنة المحاسبة والتأثير في بعض المبادئ التي تقوم عليها، ومن ذلك مبدأ التكلفة التاريخية الذي يتجاهل التغيرات في الأسعار التي تتقلب من فترة إلى أخرى. مما أدى إلى عدم تزويد المستثمرين بالمعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات، ومن هنا بدأ الاهتمام بتبني طرق محاسبية جديدة للقياس المحاسبي وخاصة محاسبة القيمة العادلة⁽¹⁷⁾.

لذا، أصبح استخدام منهج القيمة العادلة كأساس للتقييم المحاسبي من أهم المواضيع المحاسبية التي احتلت قدراً كبيراً من الجدل بين الكتاب والباحثين في مجال علم المحاسبة. حيث يرى البعض أنه المحرك الأساسي للأزمات المالية، بينما يرى البعض الآخر أنه لا يمكن الاستغناء عن استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي باعتبارها الوسيلة القادرة على تحقيق التمثيل الصادق للقوائم المالية⁽¹⁸⁾.

وبناءً على ما سبق، فإن الباحث تناول في هذا الفصل: التعريف بأهمية محاسبة القيمة العادلة ودورها في التقييم المحاسبي، من خلال عرض المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم وطبيعة متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة.

المبحث الثاني: دور معايير المحاسبة في تناول مداخل تقييم القيمة العادلة.

المبحث الثالث: أثر التقييم المحاسبي بالقيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية.

(17) إبراهيم السعبري، وزيد مردان، مرجع سبق ذكره، ص226.

(18) هيو حمة زياد سويلم، "أثر تطبيق معيار القيمة العادلة على مستوى الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2016، ص60.

المبحث الأول: مفهوم وطبيعة متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة

حظيت القيمة العادلة باهتمام كبير من قبل المنظمات المهنية والأكاديمية المحاسبية؛ لما لها من آثار حيوية على المنشآت المالية مثل البنوك وشركات التأمين، وبما أن البنوك من المنشآت المالية التي تهتم بالاستثمارات فإنها بحاجة ماسة إلى منهج علمي محاسبي يختص بتقييم مخاطر استثماراتها المالية. لذا سأقوم في هذا المبحث بالتعريف بالقيمة العادلة والتكلفة التاريخية من خلال تناول المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: التعريف بمنهج التكلفة التاريخية.

المطلب الثاني: التعريف بمنهج القيمة العادلة.

المطلب الأول - التعريف بمنهج التكلفة التاريخية:

تمثل المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية الواقع الفعلي لحظة تبادل، وليس هناك شك في مدى صحتها ودقتها؛ حيث إنها مؤيدة بالمستندات، ولكن مع مرور الوقت تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي الذي ينحرف قليلاً عن القيمة العادلة. وزادت الانتقادات للمحاسبة على أساس التكلفة التاريخية مع اتسام الظروف الاقتصادية بالحركة الديناميكية المتغيرة بشكل دائم وتغير القوة الشرائية للنقود، فقد بدأ الاتجاه نحو استخدام أساس القيمة العادلة للأدوات المالية وخاصة الاستثمارات⁽¹⁹⁾.

لذا يعتبر منهج التكلفة التاريخية من أهم المناهج المحاسبية التي اعتمد عليها علم المحاسبة لسنوات طويلة، على الرغم من القصور الذي انتابه وظهور مناهج محاسبية أخرى ذات فاعلية ودقة محاسبية أكبر مثل منهج القيمة العادلة. ومع ذلك لا يمكن الاستغناء عن منهج التكلفة التاريخية في العديد من الحالات المحاسبية التي لا يستطيع أي منهج محاسبي آخر تقديرها؛ مثل حالات تقدير الاستثمارات الفريدة لدى منشأة معينة والتي لا

(19) شيرين شوقي السيد الملاح، "إطار مقترح لمراجعة القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة- جامعة بنها، مصر، 2013، ص1.

يوجد استثمار مشابه لها بالسوق لتقدير قيمتها، وبالتالي يكون الرجوع إلى منهج التكلفة التاريخية أمراً لا بد منه. ولتوضيح ذلك المنهج سأقوم في تناول الموضوعات الآتية:

الفرع الأول- مفهوم التكلفة التاريخية:

اعترف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بأن عناصر البيانات المالية تقاس بأرقام مختلفة؛ وأن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والتي على أساسها تسجل قيمة كل من الأصول والالتزامات بالقيمة الأصلية بتاريخ الاقتناء أي بالتكلفة التاريخية، فالأصل عندما يتم تسجيل قيمته فإنها تكون في ذلك التاريخ هي القيمة العادلة بتاريخ اكتساب الأصل الأولى، أما بالنسبة إلى الالتزامات فإنه هو المبلغ المعادل النقدي الحالي المتلقى مقابل تحمل الالتزام⁽²⁰⁾.

لذا، عرف مفهوم التكلفة التاريخية بأنه: هو النموذج الكلاسيكي للتوثيق المحاسبي الذي يقوم على إثبات جميع الموارد والحقوق والمصروفات والالتزامات بالتكلفة المحددة لحظة وقوع التبادل بين المنشأة والمتعاملين معها، وهي تمثل التكلفة الفعلية والحقيقية والمتفق عليها بين الأطراف المتعاقدة في تلك اللحظة، وعادة ما تكون هذه التكلفة موثقة بمستندات ثبوتية توفر إمكانية التثبيت والتحقق من بياناتها⁽²¹⁾.

كما عرفت التكلفة التاريخية أيضاً بأنها: التكلفة الفعلية للأصل بتاريخ الشراء، وتبقى هذه التكلفة ثابتة دون تغيير حتى انتهاء الغرض أو الغاية منها، إلا في حالات إجراء تحسينات أو إضافات على هذا الأصل⁽²²⁾.

يستنتج الباحث من مفهوم التكلفة التاريخية الآتي:

أ. تجاهل منهج التكلفة التاريخية لظاهرة التضخم، مع العلم بأنها ظاهرة عالمية تجتاح الكثير من بلدان العالم، وتتمثل في ارتفاع ملحوظ في الأسعار وانخفاض بالقوة الشرائية للنقود.

(20) David Spiceland, "Intermediate Accounting", MC Graw Hill Irwin, third edition, 2004, p28.

(21) خلفي سعاد، "التصنيف والتقييم للأدوات المالية بالقيمة العادلة، وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج-البويرة، الجزائر 2013، ص12.

(22) أسامة محمد يوسف هرش، "أثر تطبيق القيمة العادلة في جودة الأرباح"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا-جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، 2017، ص10.

ب. يعكس منهج التكلفة التاريخية القيمة الحقيقية والفعلية للأصل والالتزام في لحظة التملك أو التبادل.

الفرع الثاني- مبررات استخدام منهج التكلفة التاريخية:

تختلف الدول عن بعضها في مبررات استخدام وطرق التقييم المحاسبي، مثلاً بعض الشركات الاستثمارية تقوم بتقييم الإيجارات المحصلة وزيادة رأس المال معتمدة على نموذج القيمة العادلة، كما هو الحال في المملكة المتحدة. وفي الوقت نفسه تختلف الشركات الأمريكية في USA في طريقة التقييم للإيجارات المحصلة من الأصول الاستثمارية معتمدة على نموذج التكلفة التاريخية (23).

لذا، يعتمد منهج التكلفة التاريخية على عدد من الفروض والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وعلى الخصائص النوعية للمعلومات التي ينتجها؛ مثل: إمكانية التحقق من بيانات التكلفة التاريخية، الأمر الذي يوفر درجة أكبر من الموضوعية، وبالتالي إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية هذا من جهة ومن جهة أخرى استناد أساس التكلفة التاريخية على كثير من الفروض والمبادئ المحاسبية؛ أهمها (24):

- أ. فرض وحدة القياس النقدي الذي يقضي باستخدام وحدات نقدية اسمية في الإثبات، الأمر الذي يؤدي إلى تجاهل أي تغيير في قيمة الأصول والخصوم نتيجة التضخم والانكماش.
- ب. فرض الاستمرارية الذي يقضي بأن المؤسسة مستمرة في ممارسة نشاطها التشغيلي العادي في المدى البعيد، بحيث يمكنها الاستفادة من الطاقات الكامنة في أصولها لتحقيق أهدافها؛ إذ لا داعي لاستخدام القيم الجارية إلا في حالة تصفية المنشأة.
- ج. مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات والذي يستلزم تحديد الدخل عن طريق مقارنة إيرادات الفترة بتكاليف هذه الإيرادات، وليس عن طريق مقارنة صافي قيمة الأصول أول الفترة المحاسبية وآخرها.

(23) Lihong Liang & Edward Riedl, "The effect of fair value versus Historical cost Reporting Model on Analyst Forecast Accounting", The Accounting Review, Vol.89, No.3, 2014, p1153.

(24) حنان بركة، "أوجه قصور مبدأ التكلفة التاريخية في المعالجة المحاسبية للتضخم بالقوائم المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2015، ص22.

باختصار أكثر، يمكن إبراز أهم المبررات التي دعمت منهج التكلفة التاريخية والتي كانت بمثابة ركائز أساسية يُستند عليها بالآتي⁽²⁵⁾:

(1) الموضوعية: يمثل مبدأ الموضوعية الهدف الرئيسي للمحاسبة؛ لأنه يزود الجهات المعنية بالمعلومات المالية الموثوق بها، لتكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات. يهدف هذا المبدأ إلى المحافظة على ثقة مستخدمي البيانات المحاسبية، ويجب أن تكون هذه البيانات على أساس إثبات أو دليل موضوعي وخالي من الحكم الشخصي، وبالفعل هذا ما يوفره منهج التكلفة التاريخية.

(2) الموثوقية: تعتبر من أهم المبررات، وخاصة إذا ما تم مقارنته بالأسس الأخرى، مثل مبدأ التكلفة التاريخية.

(3) اتساق مبدأ التكلفة التاريخية مع العديد من العناصر المكونة لإطار الفكر المحاسبي مثل: الاعتراف بالإيراد، مبدأ الحيطة والحذر، وفرض وحدة القياس.

(4) يرغب معدو القوائم المالية والمدققون في إعطاء أهمية أكبر لموثوقية القياس بهدف سلامة التدقيق والمسؤولية القانونية.

(5) يشترط منهج التكلفة التاريخية حدوث عملية تبادل حقيقية للاعتراف والقياس، وهذا يضيف عليها موضوعية وموثوقية أكبر.

يرى الباحث أن مبررات استخدام منهج التكلفة التاريخية تكمن بالآتي:

- كونه منهجاً يمكن الاعتماد على بياناته المحاسبية المثبتة بالتكلفة التاريخية لكونها توفر درجة كبيرة من الموضوعية.
- كونه منهجاً يعتمد اعتماداً كلياً على الفروض والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

الفرع الثالث- مزايا تطبيق منهج التكلفة التاريخية:

رغم قصور منهج التكلفة التاريخية في الكثير من المواقع والحالات إلا أنه حظي بالعديد من المزايا الآتية⁽²⁶⁾:

(25) نورة عريف، "إشكالية القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية باستخدام مدخل التكلفة التاريخية"، رسالة ماجستير في العلوم المحاسبية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2011، ص77.

(26) أحمد محمد سليم القصاص، مرجع سبق ذكره، ص26.

- أ- كونه منهجاً يستند إلى العمليات التي حدثت فعلاً وليست عمليات افتراضية.
- ب- التكلفة التاريخية المثبتة تمثل القيمة الحقيقية وقت الاقتناء.
- ت- منهج التكلفة التاريخية يتناسب مع فرض الاستمرارية الذي يفترض أن الوحدة المحاسبية مستمرة في نشاطها وعملياتها التشغيلية إلى أجل غير محدد.
- ث- منهج التكلفة التاريخية يتناسب مع مبدأ تحقيق الإيراد؛ حيث إنه لا يعترف بالإيراد إلا بعد تحققه من خلال عمليات التبادل الفعلية.
- ج- يتناسب منهج التكلفة التاريخية مع فرض وحدة القياس النقدي بوصفه أساساً لتقييم الأصول والالتزامات.
- ح- تعتبر العمليات التي حدثت عند امتلاك الأصل أو نشوء الالتزام هي أكثر مصداقية؛ لتوفر مستندات تؤيد الأحداث.
- خ- ملائمة منهج التكلفة التاريخية مع مبدأ الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية؛ بحيث تبقى الأصول والالتزامات بتكلفتها التاريخية من فترة مالية إلى أخرى، بغض النظر عن تغيرات الأسعار الطارئة خلال تلك الفترة.
- د- يتوافق منهج التكلفة التاريخية مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات؛ حيث تُقارن الإيرادات المكتسبة خلال الفترة المالية مع تكلفة الحصول عليها.
- ذ- بموجب منهج التكلفة التاريخية يتم تسجيل الأصول بمبلغ النقدية، أو ما يعادلها بالقيمة العادلة لما تم دفعه وقت الحصول عليها، وهذا فيما يتعلق بأساس القياس بالنسبة للأصول، أما بالنسبة للالتزامات فإنه يتم تسجيلها بقيمة النقدية أو ما يعادلها المتوقع سداؤه للوفاء بالالتزام في الفترة المالية⁽²⁷⁾.
- ر- ملائمة منهج التكلفة التاريخية مع الإطار الفكري للمحاسبة، بما يشتمل عليه من فروض ومبادئ محاسبية مقبولة عموماً؛ مثل⁽²⁸⁾.
- فرض الموضوعية الذي يتيح إمكانية التحقق من صحة ودقة البيانات التاريخية المثبتة في الدفاتر.

(27) Jeremy Barnes, "International Generally Accepted Accounting practice under International Financial Reporting Standards", Ernst & Wiley, Volum.1, UK, 2018, P61.

(28) صلاح حواس، "التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 108.

- ملاءمة مبدأ الحيطة والحذر، الذي يشترط الاستمرار في إثبات البنود المالية بسجلات المؤسسة وإظهارها في الميزانية وفقاً لتكلفتها التاريخية؛ بحيث إنه لا يتم إثبات أي زيادة متوقعة في الأصول والإيرادات والالتزامات.

الفرع الرابع- أوجه قصور منهج التكلفة التاريخية:

إن المحاسبة التقليدية والتي ما زالت تطبق في العديد من دول العالم كانت تركز على المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) ومن بينها مبدأ التكلفة التاريخية، والتي استخدمت لعقود طويلة كنموذج تقييم محاسبي يتميز بدرجة عالية من الموضوعية والموثوقية في عملية القياس والتقييم المحاسبي. إلا أن هذه الخصائص لم تشفع لها في الحفاظ على المكانة التي كانت تحوزها سابقاً كونها غير مطبقة لمواجهة الأخطار عند استخدام أدوات مالية أكثر تعقيداً في ظل أسواق مالية غير مستقرة، لذا عكفت الجهات المهتمة بالمحاسبة على البحث عن نموذج آخر أكثر ملاءمة⁽²⁹⁾، لتعدد أوجه القصور التي ظهرت في منهج التكلفة التاريخية، والتي تتمثل فيما يأتي:

أ. يؤدي الاعتماد على منهج التكلفة التاريخية إلى قياس وتقدير غير سليم للربح الدوري، ويعود ذلك إلى سببين⁽³⁰⁾:

- إن مقابلة الإيرادات التي تمثل القيمة الجارية للنتائج مع المصروفات المقاسة على أساس القيم التاريخية، سوف تؤدي إلى دمج ناتج النشاط الجاري مع ناتج المضاربة على أسعار عوامل الانتاج؛ حيث إن ناتج النشاط الجاري يتطلب مقابلة كل من الإيرادات والمصروفات على أساس الأسعار الجارية.
- إن تأجيل الاعتراف بالتغيير في قيم الأصول والخصوم حتى يتم تبادل حقيقي مع طرف خارجي سوف يؤدي إلى تداخل نتائج الدورات المحاسبية المختلفة، وهو أمر يتعارض مع فرض الدورية، وإن أي ربح دوري خاص بدورة محاسبية معينة سوف يعكس ناتج الأحداث الاقتصادية التي نشأت في دورات سابقة ولم تتحقق إلا خلال هذه الفترة.

(29) نورة عريف، مرجع سبق ذكره، ص 76.

(30) حنان بركة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

ب. ينتج عن الصعوبات والأخطاء السابق ذكرها عدم مصداقية البنود التي تحتوي عليها كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وبالتالي مما ينتج عنه معلومات غير سليمة لا تساعد في عملية اتخاذ القرارات⁽³¹⁾.

ج. يقوم المنهج على تقييم الأصول في المنشأة بصورة منفردة لكل أصل على حدة، وبالتالي لا يتم تقييم أصول المنشأة كوحدة واحدة بجميع عناصرها، وهذا يخالف الواقع؛ لأن المنشأة تعتبر وحدة واحدة متكاملة⁽³²⁾.

د. في ظل ظروف التضخم فإن منهج التكلفة التاريخية يؤثر على التقارير المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية؛ حيث تصبح التقارير بدون فائدة⁽³³⁾.

يرى الباحث مما سبق ما يلي:

(1) إن منهج التكلفة التاريخية يعاني من أخطاء في التوقيت وأخطاء في القياس، هذا فضلاً عن كونه منهجاً يقيم الأصول كل منها على حدة، علماً أنه في كثير من الأحيان تحتاج المنشأة إلى التقييم الإجمالي. كما أنه لا يتوافق مع التطورات الكبيرة في الأسواق المالية العالمية، ولهذا أصبحت الحاجة ملحة لإيجاد البديل عن هذا المنهج ليكون أكثر توافقاً مع تلك التطورات، مما أدى إلى ظهور اتجاه قوي نحو منهج القيمة العادلة.

(2) إن منهج التكلفة التاريخية يعتبر من أكثر مناهج التقييم المحاسبي التي تتأثر بظاهرة التضخم؛ حيث إنه إذا حاول أخذها في الاعتبار عند أداء وظائف المحاسبة فإن ذلك بالنسبة إلى منهج التكلفة التاريخية يعتبر خروجاً عن سياسات المنهج. لذا يرى الباحث ضرورة استبعاد منهج التكلفة التاريخية، خاصة في حالة التقييم المحاسبي الملازم لظاهرة التضخم والتوجه نحو منهج القيمة العادلة.

(31) سحر صبحي محمد موسى الطويل، "المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة- جامعة قناة السويس، مصر، 2007، ص 51.

(32) المرجع السابق، ص 52.

(33) Jeremy Barnes, Op. cit, P.1140.

الفرع الخامس- أثر التضخم على منهج التكلفة التاريخية:

ما زال نموذج التكلفة التاريخية يُعتمد عليه في التقييم المحاسبي للمعاملات الدولية وهو يفترض ثبات الأسعار، وعدم تغير وحدات النقد، ومما لا شك فيه أن نقطة الضعف في هذا المنهج تكمن في أنه تدمج الوحدات لقوة شرائية مختلفة معاً في النموذج، وبالتالي فإن نتائج هذه العمليات التي ينتابها التشويه والتحريف من خلال هذا النموذج سوف تنعكس سلباً على نوعية القرارات التي سيتخذها مستخدمو القوائم والتقارير المالية. ومما لا شك فيه أن درجة القصور في القياس المحاسبي تزداد بشكل جوهري في ظل ارتفاع معدل التضخم⁽³⁴⁾.

علماء أن التضخم يعرف بتعاريف عدة لعل أهمها أنه: هو ذلك الارتفاع الدائم والمستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية. أو هو زيادة في الطلب الكلي على العرض الكلي زيادة واضحة تؤدي إلى زيادة في الأسعار⁽³⁵⁾.

وثمة من عرّف التضخم بأنه: ظاهرة اقتصادية متشعبة الجوانب تختلف أسبابها حسب خصوصية وطبيعة اقتصاد كل بلد⁽³⁶⁾.

كما تم تعريف التضخم أيضاً بأنه: الارتفاع المطرد في أسعار السلع والخدمات الذي يحدث في إحدى الدول بالتوازي مع وفرة النقود وانخفاض قيمتها الحقيقية لعدم كفاية العرض لما هو مطلوب من السلع والخدمات⁽³⁷⁾.

وبناءً على عرض التعريفات السابقة للتضخم يرى الباحث أن التضخم: ظاهرة عالمية تمس كافة اقتصادات العالم، بغض النظر عن خصوصية وطبيعة اقتصاد كل بلد، وتؤدي إلى ارتفاع مستمر في الأسعار وانخفاض في القوة الشرائية للنقود.

(34) بودور شوريب، "التوجه المحاسبي الدولي نحو منهج القيمة العادلة"، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد (1)، العدد (27)، 2017، ص95.

(35) ياسين رماش، "أثر التضخم على القوائم المالية في ظل الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية"، رسالة ماجستير في المحاسبة والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2017، ص47.

(36) وديع خلف الله، "السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم"، رسالة ماجستير في المالية وإدارة المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية - جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2017، ص4.

(37) مصطفى حامد سالم الحكيم، وعبد السلام عوض خير السيد آدم، "الإفصاح عن القيم الجارية في بيئة التضخم ودوره في الحد من الأزمة المالية"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الزعيم الأزهري، المجلد (27)، العدد (1)، السودان، 2016، ص120.

والتضخم بالمفاهيم السابقة الذكر يتصل بشكل دقيق بالمحاسبة؛ فمن المعروف أن المحاسبة تُعنى بتقديم معلومات كمية عن المعاملات المالية أو الأحداث الاقتصادية، والتعبير الكمي عن هذه المعلومات يتم باستخدام النقود باعتبارها أداة للقياس المحاسبي عند حدوث المعاملة وتسجيلها في الدفاتر بالمبلغ الذي تمت به، ويطلق على القيمة التي سجلت بها المعاملة حينئذٍ: (القيمة التاريخية أو الدفترية). وبما أن المحاسبة تقدم البيانات عن هذه المعلومات في القوائم المالية التي تعد في نهاية الفترة المحاسبية، وأنه في ظل استمرار النشاط من فترة إلى أخرى، وارتفاع الأسعار في ظل التضخم - تكون القيمة التي سجلت بها المعاملة أو البند وقت حدوثها ممثلة في القيمة التاريخية لها مختلفة عن القيمة الحاضرة لها في أي فترة تالية. كما أنه في ظل انخفاض القوة الشرائية لوحدات النقد عند الاحتفاظ بالنقدية بدون استخدام فترة من الزمن، وكذا بالنسبة للحقوق والالتزامات النقدية التي تسدد أو تحصل بالقيمة الاسمية التي حدثت بها، فإنه تكون قيمة هذه البنود في تاريخ إعداد القوائم المالية أقل منها عند الحصول عليها أو حدوثها⁽³⁸⁾.

وبما أن منهج التكلفة التاريخية - سواء في ظل ظروف التضخم أو عبر الفترات الزمنية الطويلة - لا يعبر عن الواقع الفعلي أثناء التقييم لكل من الأصول والالتزامات للمنشآت عامة والمنشآت المالية خاصة المتمثلة في البنوك بأنواعها وشركات التأمين، فإن ذلك يؤدي إلى تشويه في البيانات والتقارير المالية الصادرة من حيث مدى منفعتها وملاءمتها لاتخاذ القرارات، سواء أكانت قرارات استثمارية أو غيرها من القرارات التي يحتاجها كل من المستثمرين والإداريين والوحدات المحاسبية. ومن هنا بدأ الانطلاق والتوجه نحو البحث عن منهج محاسبي جديد كمنهج القيمة العادلة ليعالج الانتقادات وأوجه القصور التي يعاني منها منهج التكلفة التاريخية.

المطلب الثاني - التعريف بمنهج القيمة العادلة:

إن محاسبة القيمة العادلة ليست مفهوماً جديداً أو ظاهرة حديثة، وإنما يمكن اعتبارها مفهوماً جديداً لدى غالبية الجمهور؛ إذ إن ذلك المفهوم موجود منذ عقود، ففي وقت مبكر

(38) محمد عبد الحليم عمر، "المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية"، ندوة في ملتقى التضخم وآثاره على المجتمعات - الحل الإسلامي، 29 أبريل - 1 مايو 1997، المنامة، البحرين، ص2.

من عام 1930م كانت محاسبة القيمة العادلة جزءاً لا يتجزأ من المحاسبة المالية، علماً أنه كان يشار إليها بمحاسبة الإشارة إلى السوق Mark to Market. وقد كان يتم تقييم أصول المؤسسات المالية على أساس القيمة السوقية، ولم يكن يسمح لمجلس الاحتياطي الفيدرالي والمنظمون الآخرون حتى عام 1938م بتقييم أصول البنك وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، وفي العام نفسه ألغى الرئيس الأمريكي "فرانكلن روزفلت" أسلوب القياس بالقيمة العادلة. حيث كان يعتقد أن "محاسبة الإشارة" إلى السوق قد ساهمت في زيادة حدة الكساد الاقتصادي في تلك الفترة، مما تسبب في فشل المؤسسات المالية. وقد أحدث ذلك الإلغاء تغييراً محاسبياً ساهم في ذلك الحين في زيادة عمليات الإقراض الجديدة، وتمكين المستثمرين من الحصول من قبل السلطة الفيدرالية على أصول البنك التي فشلت، وذلك دون التخفيض الفوري لقيم تلك الأصول، وفي ذلك الوقت فإن المحاسبة عن القيمة العادلة لم يتناولها أو يفرضها أي مجلس رسمي خاص بوضع المعايير مثل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي.

كانت أول خطوة رئيسية نحو فرض قياس القيمة العادلة في المحاسبة المالية في ديسمبر 1975؛ حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي قائمة معيار المحاسبة المالية رقم (12) والمختص بالقيمة العادلة⁽³⁹⁾. وتوضح الإطار الفكري لمحاسبة القيمة العادلة فإن الباحث تناول ذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول- مفهوم القيمة العادلة:

أصبح مفهوم القيمة العادلة محور جدل ونقاش بين الكثير من المفكرين والباحثين في مجال المحاسبة وبين المنظمات المهنية المحاسبية، وقد أدى ذلك الجدل والنقاش إلى تعدد وتباين مفاهيم القيمة العادلة. لذا سيعرض الباحث عدداً من هذه المفاهيم على النحو الآتي:

- عُرِّفت القيمة العادلة بأنها: "قيمة أصل يحقق أعلى وأفضل استعمال أو التزام يتم نقله بمعرفة الطرف الآخر بمخاطر لا تتغير قبل أو بعد نقله، وذلك في سوق نشطة بين

(39) هيو حمة زياد، مرجع سبق ذكره، 66.

طرفين عالمين وراغبين وقادرين ومستقلين عن وحدة التقرير، وبأسلوب قياس يكون ملائماً للظروف وتتوفر عنه معلومات كافية"⁽⁴⁰⁾.

- عُرِّفت القيمة العادلة بأنها: السعر الملائم الأسعار الخارجة المعروضة، سواء كانت فعلية في ظل وجود سوق نشط يسمح بالحصول على القيمة العادلة، أو معيارية عن طريق الحصول على السعر لأصل مشابه، في ظل وجود أطراف راغبة في التعامل بإرادة حرة، وسوق نشط وكفاء⁽⁴¹⁾.

- عُرِّفت القيمة العادلة بأنها: "تتمثل في السعر الذي يمكن الحصول عليه عند بيع أصل (أو ورقة مالية) أو دفعة عند سداد التزام، من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق والذين يجب أن تتوفر فيهم الاستقلالية عن بعضهم البعض، وأن يكونوا على معرفة بحقائق البند محل القياس وذلك في السوق الرئيسية. وفي حالة غياب السوق الرئيسية يكون السوق الأكثر فائدة للأصل أو الالتزام، ويتم استخدام أساليب تقييم بديلة تتناسب مع البند محل القياس وينتج عنها معلومات مفيدة لمتخذي القرارات، وذلك حتى تاريخ القياس"⁽⁴²⁾.

- كذلك تم تعريف القيمة العادلة بأنها: "المبلغ الذي يمكن مقابله بمبادلة أصل ما أو تسوية التزام ما بين أطراف مطلعة وراغبة في معاملة على أساس تجاري"⁽⁴³⁾.

- كما عرّف حماد القيمة العادلة بأنها: المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو تسوية التزام بين طرفين متراضيين ولديهما معلومات كافية ولا توجد علاقة بينهما⁽⁴⁴⁾.

(40) هشام حسن عواد المليجي، "فعالية القياس المحاسبي للقيمة العادلة في ضوء المعيار الأمريكي (157) بالإشارة إلى الأزمة المالية العالمية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، السنة (29)، العدد (1)، 2009، ص217.

(41) هيو حمة زياد سويلم، مرجع سبق ذكره، ص65.

(42) سيد شريف عبد الوهاب هيبه، "دور مراقب الحسابات تجاه تقييم الاستثمارات المالية في ظل مشكلات المحاسبة عن القيمة العادلة"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة- جامعة بنها، مصر، 2017، ص9.

(43) Abbas Mirza, Graham Holt, & Liesel Knorr, "practical Implementation Guid and work book for IFRS", Willy & Sons, Inc Hoboken, New Jersey, third edition, 2011, p.441.

(44) طارق عبد العال حماد، "المشتقات المالية- مفاهيمها- أنواعها- استخدامها في إدارة المخاطر- المحاسبة عنها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الاولى، 2010، ص471.

- تعرف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) القيمة العادلة بأنها: السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل، أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس⁽⁴⁵⁾.

- ويعرّف معيار المحاسبة الأمريكي FASB 157 القيمة العادلة بأنها: السعر الذي سيتم تسلمه من بيع أصل أو دفعه لنقل التزام ما بطريقة منظمة بين المشاركين في تاريخ القياس⁽⁴⁶⁾.

يتضح للباحث مما سبق عرضه لعدد من التعريفات أن القيمة العادلة تقوم على الآتي:

- أ- توافر الاطلاع والدراية الكاملة بالأصل أو الالتزام المراد تقييمه من قبل جميع الأطراف، سواء أكان المشتري أو البائع أو الطرف المقيم.
- ب- يجب توافر سوق نشط ومنظم وكفء لتحديد القيمة العادلة.
- ت- يجب أن تكون القيمة العادلة في ظل ظروف عادية؛ أي ظروف طبيعية بعيدة عن ظروف التصفية مثلاً.

يرى الباحث أن مفهوم القيمة العادلة هو عبارة عن: السعر الذي يمكن به بيع أصل أو سداد التزام بين أطراف ذات دراية كاملة بالأصل المراد تقييمه، وذلك في ظل ظروف السوق الطبيعية، مع توافر الرغبة في عقد الصفقة لدى جميع الأطراف.

الفرع الثاني- أهداف استخدام القيمة العادلة:

فيما يتعلق بأهداف استخدام القيمة العادلة فإنه لا جدال في أن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، وأحدث تغييراً شاملاً في بنية تلك البيانات المالية ومدلولاتها إلى أجل طويل. وأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يعد أكثر نفعاً وفائدة من المعلومات المالية المعدة على أساس منهج التكلفة التاريخية، وذلك بالنسبة إلى

(45) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (13)، "قياس القيمة العادلة"، دائرة المكتبة الوطنية، الجزء أ، عمان، الأردن، 2012، ص473.

(46) Financial Accounting Standards Board, FASB, No 157, "Fair Value Measurements", 2006, p.8.

مستخدمي القوائم المالية لدعم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، كونه يزود المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة الشركة⁽⁴⁷⁾.

لذلك تهدف المنشآت المالية إلى تطبيق منهج القيمة العادلة للأهداف الآتية⁽⁴⁸⁾:

• إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع الفعلي في تاريخ إعداد المركز المالي؛ بحيث يتم الاعتراف بالدخل، إما بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة، شريطة أن تكون القيمة العادلة مبنية على أساس أن المنشأة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود.

• تمكين المنشأة من تقييم أدائها المالية بالقيمة العادلة لتحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. اتخاذ القرارات المناسبة.
2. إدارة وقياس المخاطر.
3. تحديد رأس المال الذي يجب توجيهه لمختلف المجالات.
4. زيادة القدرة على احتساب التعويضات.

أما فيما يتعلق بتحقيق الغاية من محاسبة القيمة العادلة دون النظر إلى غايات المستخدمين، فإنه لا بد أن تكون المعلومات المقدمة لهم في مجال القرارات التي يمكن أن يتخذوها، ومنها معلومات عن البدائل الاستثمارية في السوق والتفصيلات الشخصية وتفسيرات الأسعار القائمة في السوق والمتعلقة بقرارات المقترضين والمستثمرين، وهذه القرارات في مجملها تعتمد على عدد من المسائل، وهي⁽⁴⁹⁾:

- أ- النقد المتوفر حالياً للاستثمار في المشروع المنتظر.
- ب- مقدار النقد المطلوب توفيره للاستثمار في المشروع المنتظر.
- ت- نسبة الخطر التي تمكّن متخذ القرار من المقارنة بين التفضيلات.

(47) جميل حسن النجار، "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (9)، العدد (3)، 2013، ص 468.

(48) أحمد محمد سليم القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 32.
نقلاً عن: أحمد قطب حسانين، "دراسة استطلاعية لمدى تحقيق المعايير المحاسبية لمفهوم العدالة في القياس والإفصاح عن المشتقات المالية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة- جامعة عين شمس، العدد (2)، أبريل 2009، ص ص 295- 354.
(49) جمعة هوام، وآدم حديدي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

- ث- الأسعار التي يتم تفسيرها في ظل معدلات المخاطرة في السوق.
- يرى الباحث مما سبق أن أهداف استخدام القيمة العادلة ليست مقصورة على النقاط السابقة فقط، وإنما تتركز في الآتي:
- معالجة القصور والتخلص من مشاكل وعيوب منهج التكلفة التاريخية الذي تم الاعتماد عليه لسنوات طويلة وهو متجاهل التغيرات المستمرة في القوة الشرائية للبنود النقدية في القوائم المالية، علماً أن هذا التجاهل يؤدي إلى الوقوع في خطأ عند إجراء عمليتي التقدير والقياس المحاسبي.
 - إظهار القوائم المالية بصورة حقيقية بحيث تكون أقرب إلى الواقع؛ وذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

الفرع الثالث- مزايا استخدام منهج القيمة العادلة:

ركز الفكر المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية في السنوات الأخيرة على ضرورة الالتزام بتطبيق منهج القيمة العادلة لما له من أثر بالغ وكبير على عملية إعداد التقارير المالية. حيث أدى اتباع منهج القيمة العادلة إلى الوصول لقيم حقيقية وواقعية سواء في جانب الأصول أو في جانب الخصوم في الميزانية، ولتوضيح أهم مزايا الاعتماد على منهج القيمة العادلة فإنه يمكن تلخيصها فيما يأتي:

أولاً: الاعتماد على محاسبة القيمة العادلة كأساس للتقييم يساهم فيما يأتي⁽⁵⁰⁾:

أ- تحديد القيمة الاقتصادية للأصول.

ب- الاعتراف بالآثار المترتبة على الأحداث الاقتصادية عند وقوعها.

ت- تقدير القيمة الاقتصادية للوضع المالي للشركة.

ثانياً: الاعتماد على منهج القيمة العادلة كأساس لجودة المعلومات المالية يساهم فيما يأتي⁽⁵¹⁾:

(50) محمد سفير، وجمال مدات، "القيمة العادلة بين حتمية التطبيق وإشكالية التحديد"، معارف (مجلة علمية محكمة)، السنة (7)، العدد (13)، 2012، ص145.

(51) جميل حسن النجار، مرجع سبق ذكره، ص469.

أ- رفع مستوى الملاءمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية، ويعد أساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية.

ب- رفع مستوى المعلومات المبنية على القيمة العادلة يساعد في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة التي تستخدم القيمة العادلة.

ثالثاً: الاعتماد على محاسبة القيمة العادلة كأساس للاستثمارات المالية يسمح بما يأتي⁽⁵²⁾:

- أ- عكس قيم السوق والأوضاع الاقتصادية الجارية على الاستثمارات.
- ب- بيان انعكاس الآثار الاستراتيجية للإدارة على دخل الفترة الحالي.
- ت- التمييز في تصنيف الاستثمارات من فترة إلى أخرى، مما يؤدي إلى إدارة محفظة الاستثمارات بشكل جيد.

رابعاً: الاعتماد على محاسبة القيمة العادلة من وجهة نظر منظمي المعايير المحاسبية يوفر ميزتين أساسيتين لكافة الأدوات المالية في البنوك؛ هما⁽⁵³⁾:

- أ- تخفيض فرص إدارة الأرباح من قبل الإدارة في النموذج المحاسبي الحالي المختلط؛ مثل عملية التوريق المالي كأسلوب للاعتراف بمكاسب الذمم المدينة أو القروض.
- ب- تخفيض التعقيد الناشئ عن النموذج المحاسبي الحالي المختلط؛ مثل محاسبة التحوط الناشئة عن تطبيق نموذجي التكلفة التاريخية في المراكز المتحوط لها والقيمة العادلة في أدوات التحوط.

في ضوء ما سبق يخلص الباحث إلى أن هناك العديد من الشوائب التي تشوب منهج القيمة العادلة على الرغم من المزايا التي تم ذكرها سابقاً، والتي تتمثل في وجود استثمارات فريدة وليس لها أسعار محدده بالسوق، وبالتالي لا يستطيع منهج القيمة العادلة تقديرها. لذا يتم الرجوع إلى منهج التكلفة التاريخية والاعتماد عليه في تقديرها، كما أنه في بعض الأحيان يكون هناك تفاوت التقدير؛ وذلك نتيجة اختلاف التقديرات، بين المقدرين وبالتالي يؤدي ذلك إلى عدم الثقة وعدم الاعتماد على منهج القيمة العادلة.

(52) شيرين شوقي السيد الملاح، مرجع سبق ذكره، ص 8.

(53) صفية عبده علي الجبلي، "محاسبة القيمة العادلة وأثرها على أنشطة التحوط وإدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الأردني"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة اليرموك، الأردن، 2016، ص 42.

الفرع الرابع- عيوب استخدام منهج القيمة العادلة:

على الرغم من المزايا التي يقدمها منهج القيمة العادلة وتأييد العديد من الباحثين والكتّاب والهيئات والمنظمات الدولية المحاسبية لتطبيق منهج القيمة العادلة، إلا أنه ينتابه العديد من العيوب والانتقادات. ومن هذه الانتقادات ما تم كشفه في أثناء الأزمة المالية العالمية عام 2008 بواسطة البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية. وبناءً على ذلك يمكن تلخيص العيوب على النحو الآتي (54):

- تتمثل المشكلة الأساسية في تقييم القيمة العادلة في مدى موثوقيتها؛ أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر ومراجعتها، حيث يكتنف تقييم القيمة العادلة للأصول والتزامات قدر كبير من الاجتهاد الشخصي وإتباع أسس تقييم مختلفة؛ حيث تتعدد مداخل التقييم، الأمر الذي يجعل المعلومات المالية أكثر تقلباً عما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق نشط (55).
- إن عملية تطبيق محاسبة القيمة العادلة فيما يتعلق بالاستثمارات تعد عملية معقدة وذات طرق قياس مختلفة؛ منها ما يتعلق برغبة المنشأة في الاحتفاظ بالاستثمارات، ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة، وقد تزيد تكاليف التقدير عن المنافع المرجوة منها (56).
- من أهم الأمور التي تعتبر عيباً من عيوب القيمة العادلة في القياس والإفصاح والاعتراف هو أن تصنيف الأدوات المالية ضمن المجموعات الأربع التي ينص عليها المعيار هو تصنيف لا تحكمه قيود محددة سوى توجيهات الإدارة نفسها فيما يتعلق بالغاية التي تُستخدم تلك الأدوات لأجلها. وبالتالي فإن ذلك يعطي الإدارة مجالاً للتلاعب والتضليل إن أرادت ذلك، كأن تصنيف بعض الأدوات المالية ضمن الأدوات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق وذلك لإظهارها بقيمة التكلفة، علماً بأن نية الإدارة تكون مبيّنة

(54) Willoe Freeman, Peter Wells & Anne Wyatt, "Measurement model or Asset type: Evidence from an Evaluation of the Relevance of Financial Assets", Journal of Accounting Finance and Business Studies, vol.53, No.2, 2017, p.184.

(55) أحمد محمد سليم القصاص، مرجع سبق ذكره، ص35.

(56) جميل حسن النجار، مرجع سبق ذكره، ص469.

بالاحتفاظ بها بهدف المتاجرة، وبالتالي تستطيع إيعادها عن القيمة العادلة واستخدامها لغايات التحوط ضد مخاطر مستقبلية⁽⁵⁷⁾.

- عدم توفر أسواق لكثير من الأصول؛ حيث إن كل أصل من الأصول له مواصفات مختلفة، وكل عملية بيع تخضع لمفاوضات خاصة، ونتيجة لذلك فإن التقييم بالقيمة العادلة للأصول والالتزامات لا يحقق خاصية المقارنة⁽⁵⁸⁾.

يرى الباحث أن هناك عيوباً أخرى تنتاب تطبيق منهج القيمة العادلة؛ منها:

1. قصور المنهج عن تقييم الاستثمارات التي تكون محتكرة للمنشأة نفسها، وبالتالي لا تتوفر لها أسعار سوقية مشابهة؛ حيث لا توجد استثمارات مشابهة، وبالتالي تلجأ المنشأة إلى منهج التكلفة التاريخية للتقييم متجاهلة منهج القيمة العادلة.
2. قصور المنهج عن ضبط تقديرات القيم العادلة التي يمكن أن يحدث بها تلاعب لصالح المدراء أو المستثمرين عند إعداد القوائم المالية.

الفرع الخامس- صعوبات تطبيق منهج القيمة العادلة:

بالرغم من المزايا التي تتمتع بها القيمة العادلة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها إلا أنها تواجه الكثير من الصعوبات في التطبيق وخاصة في البنوك التجارية؛ لعل أهمها تظهر في النقاط الآتية⁽⁵⁹⁾:

1. رفض التغيير كونه منهجاً يتعارض مع مبادئ وأسس محاسبية كانت راسخة منذ زمن طويل؛ كمبدأ الحيطة والحذر ومبدأ التكلفة التاريخية.
2. يحتاج تطبيق المنهج إلى أفراد مؤهلين لفهم وتطبيق طرق التقييم في الواقع العملي بطريقة صحيحة.
3. صعوبة تطبيق خاصية القابلية للمقارنة في ظل هذا المنهج، نظراً للتقلب المستمر في الأسعار، ومن ثم تصبح عملية التحليل المالي على قدرٍ من الصعوبة، وفي بعض الحالات غير ممكنة.

(57) إبراهيم السعبري، وزيد مردان، مرجع سبق ذكره، ص 231.

(58) أحمد محمد سليم القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 36.

(59) المرجع السابق، ص 51.

4. ارتفاع تكاليف تطبيق منهج القيمة العادلة، وبالتالي فقد تكون هناك شركات ليس لديها القدرة على تحمل تلك التكاليف كونها شركات متوسطة أو صغيرة الحجم.
5. الاختلاف في الظروف الاقتصادية، خاصة وأن المنهج، قد تم وضعه من قبل منظمات محاسبية عالمية تراعي ظروف، وبيئة، ومصالح شركات العالم المتقدم، والتي تختلف في كثير من الجوانب الاقتصادية عن ظروف، وبيئة، ومصالح الشركات في دول العالم الثالث.
6. عدم توافر أسواق جاهزة لكثير من الأصول؛ حيث إن كل أصل من الأصول له مواصفات مختلفة عن الأصل الآخر، وكل عملية بيع تخضع لمفاوضات خاصة؛ ونتيجة لذلك تلجأ إدارة المنشآت إلى التقييم الذاتي، مما يؤدي إلى عدم ثقة المستثمرين في القوائم المالية المعدة وفقاً لتلك المعايير، ويؤدي أيضاً إلى فتح مجال كبير للتلاعب بما يخدم مصالح الإدارة.
7. تأخر إعداد القوائم والتقارير المالية قد يؤدي إلى عدم استيفاء بعض متطلبات التقييم والاشتراطات القانونية المطلوبة إلى الجهات الرسمية، والتسبب كذلك في تأخير وصول المعلومات إلى مستخدميها.

الفرع السادس- خصائص القيمة العادلة:

تتمثل خصائص القيمة العادلة في الخصائص الآتية⁽⁶⁰⁾:

- تمثل القيمة العادلة قيمة الأصل التي تنتج من اتفاق بين كل من البائع والمشتري.
- يتم تقدير القيمة العادلة من خلال الاعتماد على الأسعار الحالية في السوق المنظم للأصل، أما في حالة عدم وجود أسواق منظمة فيتم تقديرها.
- يمكن تحديد القيمة العادلة للأصل من خلال تحديد القيمة الحالية للعائد المتوقع على الأصل.
- يجب أن تكون عمليات قياس القيمة العادلة بشكل موثوق، وأن يتم احتسابها على نحو يعكس بصدق اقتصاديات المعاملة.

(60) سحر صبحي محمد موسى الطويل، مرجع سبق ذكره، ص37.

- تساعد القيمة العادلة المستخدمين في تقييم نتائج الأعمال واستراتيجيات الاستثمارات في الشركات، وتزيد من القدرة على مقارنة الميزانيات.

الفرع السابع- متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية:

تعتبر توجهات مجلس معايير المحاسبة الدولية تجاه استخدام مفهوم القيمة العادلة وعملية قياس الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة، هي محور اهتمام وبحث بين الباحثين والمهتمين بمجال المحاسبة، وخاصة في البلدان التي تبنت معايير المحاسبة الدولية. وبناءً على ذلك تناول الباحث ثلاثة متطلبات على النحو الآتي:

أولاً- متطلبات قياس القيمة العادلة بالاعتماد على معايير المحاسبة الدولية⁽⁶¹⁾:

قبل إصدار معيار المحاسبة الدولي رقم (39) حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية عدداً من الوسائل لقياس القيمة العادلة بهدف الإفصاح عنها، وقد كان ذلك في المعيار رقم (32) تحت مسمى معيار "العرض والإفصاح". وبموجب هذا المعيار تم تقسيم الأسواق المالية إلى سوقين وهما: السوق النشط؛ والسوق غير النشط؛ حيث إن السعر في السوق النشط يمثل أفضل مقياس للقيمة العادلة للاستثمارات، وفي حالة غياب السوق النشط فإن المعيار قد حدد عدداً من الأساليب التي ينبغي على الإدارة الالتزام بها لتحديد القيمة العادلة والتي تتمثل بالآتي:

- (1) القيمة السوقية لأداة مالية مشابهة جوهرياً للأداة المراد تقييمها.
- (2) تحديد خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساوٍ لمعدل الفائدة السائد في السوق لأدوات مالية لها.
- (3) استخدام نماذج تسعير الخيارات.

أما بالنسبة إلى معيار المحاسبة الدولي رقم (39) فقد حدد كيفية قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة، وذلك من خلال الأرباح والخسائر، وتشمل نوعين من الأدوات:

(61) إبراهيم السعيري، وزيد مردان، مرجع سبق ذكره، ص 231.

- النوع الأول: أصول مالية يتم قياسها عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر؛ بحيث تشمل كافة الأصول أو الالتزامات المالية فيما عدا الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي ليس لها أسعار سوقية من خلال أسواق مالية نشطة ولا يمكن قياس قيمتها العادلة، ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة لهذه الفئة في تاريخ إعداد القوائم المالية في الأرباح والخسائر للفترة.

- النوع الثاني: الأصول المالية المملوكة بغرض المتاجرة، وهي عبارة عن أوراق مالية للديون التي تم شرائها بغرض إدارتها بشكل فعال وبيعها بهدف الربح في المستقبل القريب؛ حيث إن المكاسب والخسائر غير المحققة يتم ذكرها في صافي الدخل، كما أن دخل الفائدة في الأوراق المالية لأغراض المتاجرة المحتفظ بها بصفة دين تسجل كما تم اكتسابها⁽⁶²⁾.

ثانياً- متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة بالاعتماد على معايير المحاسبة الدولية:

تتمثل متطلبات وقواعد الإفصاح عن القيمة العادلة التي تفيد في تقرير القيمة العادلة لأي أصل أو التزام، كما قد يكون لتلك القوائم دور مؤثر في تحديد القيمة السوقية للأدوات المالية للمؤسسة (البنوك التجارية)، وبناء على ما سبق فإنه يمكن تحديد متطلبات الإفصاح فيما يأتي⁽⁶³⁾:

- (1) كافة قواعد الإفصاح ومتطلباته التي تضمنت إظهار أي انخفاض في قيمة الأصول.
- (2) الديون المتعلقة بمحافظ التسهيلات لدى البنوك التجارية والتي يمكن الاستفادة منها في تقدير القيمة الممكن تحصيلها من الديون.
- (3) المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية أو أي إجراءات قامت بها للتحوط لهذه المخاطر.
- (4) إفصاح عن طبيعة التغير المادي في التقديرات المحاسبية وقيمه.

(62) المرجع السابق، ص322.

(63) جمعة هوام، وأدم حديدي، مرجع سبق ذكره، ص78.

5) الإفصاح عن أية تعاملات مع الأطراف ذات العلاقة؛ لما لهذه التعاملات من أثر عند تحديد السعر السوقي للسهم، خاصة إذا ما ارتبطت هذه التعاملات بمخصصات ديون مشكوك في تحصيلها أو أقساط قروض مستحقة.

ثالثاً- متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة بالاعتماد على معايير المحاسبة الدولية:

حظيت متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة بالاهتمام من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في العديد من المعايير، وكان من أهمها معيار الإيراد الذي نص في الفقرة التاسعة على وجوب قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للتسليم. وكذلك ظهر ذلك الاهتمام في معيار اندماج المشروعات بهدف التعرف على المشروع المتملك في حالات ضم العمال، فإن المشروع ذا القيمة العادلة الأكبر هو المتملك، ولكن كان الاهتمام الأكبر في معيار الأدوات المالية "الاعتراف والقياس" رقم (32). حيث إنه نص في الفقرة رقم 51 على أنه: في حالة التخلص من أصل مالي بأكمله ونتج عن ذلك أصل مالي أو التزام مالي جديد، فيجب الاعتراف بهذا الأصل أو الالتزام الجديد بالقيمة العادلة كما نص المعيار، وإذا لم يكن ذلك متوفراً سابقاً، فإنه يجب إعادة قياس هذا الأصل بالقيمة العادلة⁽⁶⁴⁾.

الفرع الثامن- مقومات تطبيق القيمة العادلة

هناك مقومات ينبغي أخذها بالحسبان عند تقييم الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة بصفة عامة، من خلال أربعة مستويات؛ وهي⁽⁶⁵⁾:

- **المستوى الأول:** توفر قيمة سوقية عادلة لكل من الأصول والالتزامات، فعلى هذا المستوى يجب استخدام هذه القيمة.
- **المستوى الثاني:** عدم توفر قيمة سوقية عادلة للأصول والالتزامات ولكن توجد قيمة سوقية عادلة للأصول والالتزامات المشابهة، أي لها نفس الخصائص؛ فعلى هذا المستوى يجب استخدام القيم السوقية العادلة للأصول والالتزامات.
- **المستوى الثالث:** عدم وجود قيم سوقية عادلة للأصول والالتزامات أو قيم سوقية عادلة للأصول والالتزامات المشابهة، فعلى هذا المستوى يجب استخدام أسلوب تقديري بهدف

(64) المرجع السابق، ص ص 79-80.

(65) أحمد محمد سليم القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 33.

تحديد القيمة العادلة. وقد حددت معايير المحاسبة عن القيمة العادلة بعض مداخل التقييم التي يمكن استخدامها لتقييم الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة ولم تحدد أسلوباً معيناً، ويعود ذلك إلى حرية كل منشأة في أن تأخذ بالأسلوب الذي يتوافق ويتناسب معها، وإن كان البعض يرى أن تقييم الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة يقوم بناءً على تحليل التدفقات النقدية المخصومة؛ لأنه يعتبر أفضل أساليب التقييم لهما، بشرط الدقة في اختيار توقيت ومقدار التدفق النقدي المستقبلي المناسب.

- المستوى الرابع: يتمثل هذا المستوى في صعوبة تقييم الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة، فعلى هذا المستوى تعتبر القيمة الدفترية للأصول والالتزامات هي القيمة العادلة.

المبحث الثاني: دور معايير المحاسبة في تناول مداخل تقييم القيمة العادلة

يشهد المتتبع لتطور الفكر المحاسبي أن هناك عدة مناهج يمكن استخدامها والاعتماد عليها في قياس عناصر قائمة المركز المالي، ويعتبر من أهمها وأكثرها جدلاً في الوقت الحاضر منهج محاسبة القيمة العادلة. وفي ظل هذا المنهج تتعدد مفاهيم القيمة العادلة، كما تتعدد بدائل ومدخلات القياس المحاسبي وفق هذا المنهج⁽⁶⁶⁾.

ولتوضيح تلك المناهج وكيفية تطور محاسبة القيمة العادلة ضمن إصدارات معايير المحاسبة الدولية سأقوم بعرض المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: معايير المحاسبة المهتمة بالقيمة العادلة.

المطلب الثاني: مناهج تقييم القيمة العادلة.

المطلب الأول - معايير المحاسبة المهتمة بالقيمة العادلة:

يعتبر كل من لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) بمثابة المرجع الأول الذي يعتمد عليه في توضيح محاسبة القيمة العادلة، وذلك من خلال سلسلة من الإصدارات التي تم إصدارها، ولتوضيح ذلك يعرض الباحث الفروع الآتية:

الفرع الأول- معيار المحاسبة الأمريكي (قياسات القيمة العادلة):

بعد جدل طويل تم اعتماد المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (157) بعنوان "قياسات القيمة العادلة"؛ حيث تم إنشاء هذا المعيار على أساس أن الأسواق قادرة على تقديم أفضل قياس للأصول، وأكثرها استقلالاً وعدالة، ولحل إشكالية التلاعب بالقيمة العادلة خلال استخدام نموذج الإشارة (Mark to Model). وبناء على هذه الطريقة يتم قياس القيمة العادلة على أساس وجود أسعار سوقية من مصادر مستقلة⁽⁶⁷⁾.

(66) هشام حسن عواد المليجي، مرجع سبق ذكره، ص 215.

(67) هيو حمة زياد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 60.

ويتضمن معيار المحاسبة الأمريكي (FASB NO 157) والمسمى "بقياسات القيمة العادلة" العديد من الأبعاد المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة؛ حيث يعود سبب إصدار المعيار إلى أن مفهوم القيمة العادلة كان موزعاً في العديد من الاصدارات المحاسبية، مما أدى إلى وجود اختلافات في عملية القياس المحاسبي وظهور حالات عدم اتساق، وعند صدور هذا المعيار فإنه أدى إلى زيادة التناسق والقابلية للمقارنة في قياسات القيمة العادلة، وكذلك أصبح الإفصاح عن القيمة العادلة موسعاً وموضحاً⁽⁶⁸⁾.

❖ هدف المعيار:

فيما يتعلق بهدف المعيار فإنه يحدد إطاراً محاسبياً لقياس القيمة العادلة، كما يبسط السياسات والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والمتعلقة بالمحاسبة عن القيمة العادلة، وذلك ضمن نطاق معين، حيث يستثنى من تطبيق المعيار كل مما يأتي⁽⁶⁹⁾:

✓ لا يطبق هذا المعيار على الحالات المحاسبية التي تعالج معاملات الدفع على أساس الأسهم.

✓ لا ينطبق هذا المعيار على الإعلانات المحاسبية التي تسمح بقياسات تعتمد على استخدام الدليل الموضوعي الخاص بمستخدمي القيمة العادلة.

❖ قياس الأصل أو الالتزام:

وفق معيار قياسات القيمة العادلة تم تحديد عدد من السمات الواجب توفرها في الأصل أو الالتزام لتنفيذ عملية القياس؛ حيث تتمثل بالآتي⁽⁷⁰⁾:

(1) يجب تحديد حالة الأصل أو الالتزام التي هو عليها.

(2) تحديد موقع الأصل أو الالتزام أو أي قيود إن وجدت في حالة البيع أو استخدام الأصل في تاريخ القياس.

(68) Financial Accounting Standard Board, FASB.No.157, Op.Cit,p2.

(69) Financial Accounting Series, FAS.NO.157, September 2006,p1-2.

(70) Ibid,p.2.

3) تحديد ما إذا كان الأصل أو الالتزام قائماً بذاته أو على شكل مجموعة من الأصول والالتزامات.

❖ تقنيات التقييم:

حدد معيار المحاسبة المالية الأمريكي ثلاث تقنيات أساسية يتم الاعتماد عليها لغرض تقييم القيمة العادلة، والتي تتمثل بالآتي⁽⁷¹⁾:

1) مدخل السوق: يعتمد المدخل على أساس استخدام الأسعار والمعلومات الأخرى الناجمة عن صفقات السوق والتي تتضمن أصولاً أو التزامات مطابقة وقابلة للمقارنة، بما في ذلك الشركات.

2) مدخل الدخل: يعتمد المدخل على أساس استخدام تقنيات التقييم التي تحول المبالغ المستقبلية - مثل التدفقات النقدية أو الأرباح - إلى مبلغ حالي مخصوم.

3) مدخل التكلفة: يستند هذا المدخل إلى المبلغ المطلوب حالياً لاستبدال الطاقة الخدمية للأصل، ويشار إليها عادةً "بتكلفة الاستبدال الجارية"، ومن وجهة نظر المشارك في السوق (البائع) فإن المبلغ الذي سيستلم مقابل الأصل يحدد على أساس التكلفة الخاصة بالمشارك في السوق (المشتري) لاقتناء أو تشييد ذلك الأصل المعدل ليلائم الأصل المستخدم.

❖ مدخلات تقنيات التقييم:

لم يحدد معيار المحاسبة المالية الأمريكي رقم 157 أسلوباً معيارياً للتقييم، وإنما ترك الحرية للشركات للاختيار؛ شريطة أن يكون ملائماً للظروف، وأن تتوفر عنه معلومات كافية. غير أن هناك مجموعة من المدخلات أو الافتراضات التي يتم استخدامها من قبل مشاركي السوق في قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام، وتتضمن الفقرة رقم 21 الافتراضات التي يجب استخدامها بواسطة مشاركي السوق في تسعير الأصل أو الالتزام،

(71) سمير الريشاني، "مفهوم قياس القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد (2)، 2011، ص40.

وتتضمن عدداً من الافتراضات عن المخاطر أو المخاطر الملازمة للمدخلات المستخدمة في أسلوب التقييم، وتنقسم تلك المدخلات إلى نوعين⁽⁷²⁾:

(أ) مدخلات يمكن ملاحظتها (مرئية): وهي عبارة عن مدخلات تعكس افتراضات مشاركي السوق التي يجب استخدامها في تسعير الأصل أو الالتزام، والتي تعتمد عليها بيانات السوق مما تم الحصول عليه من مصادر مستقلة عن وحدة التقرير.

(ب) مدخلات لا يمكن ملاحظتها (غير مرئية): وهي عبارة عن مدخلات تعكس وحدة التقرير نفسها عن افتراضات مشاركي السوق، التي يجب استخدامها في تسعير الأصل أو الالتزام بناء على أفضل معلومات متاحة عن الظروف، وبالنسبة إلى أساليب التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة فإنها يجب أن تعظم من استخدام المدخلات المرئية وتخفض من استخدام المدخلات غير المرئية.

❖ مستويات مدخلات تقنيات التقييم وفق معيار FASB NO.157:

قسم معيار المحاسبة المالية الأمريكي المستويات إلى ثلاثة مستويات:

• مدخلات المستوى الأول (Level 1 inputs):

هي عبارة عن الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة، وذلك بالنسبة إلى الأصول أو الالتزامات المطبقة التي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس، ويقصد بالسوق النشط ذلك السوق الذي تتم فيه الصفقات المتعلقة بالأصول أو الالتزامات بتكرار وحجم كافٍ لإعطاء معلومات تسعير على أساس مستمر، ويقدم السعر المعلن في الأسواق النشطة الدليل الأكثر مصداقية حول القيمة العادلة التي يجب استخدامها في قياس القيمة العادلة عندما يكون متاحاً⁽⁷³⁾.

(72) هشام حسن عواد المليجي، مرجع سبق ذكره، ص230.

(73) Financial Accounting Standard Board, FASB. No.157, Op.Cit, p22.

• مدخلات المستوى الثاني (Level 2 inputs)

هي عبارة عن مدخلات بخلاف الأسعار الرسمية المدرجة بالمستوى الأول والتي تكون مرئية للأصل أو الالتزام، سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة؛ حيث إن مدخلات المستوى الثاني يجب أن تكون مرئية بالكامل لإجمالي البند المرتبط بالأصل أو الالتزام، وتتضمن مدخلات المستوى الثاني ما يأتي⁽⁷⁴⁾:

- أ- الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المشابهة في السوق النشط.
- ب- الأسعار المعلنة لأصول أو التزامات مشابهة في سوق غير نشط.
- ت- مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة والتي تكون مرئية للأصل والالتزام.
- ث- المدخلات التي يمكن اشتقاقها بصفة أساسية من البيانات المرئية للسوق بواسطة أسلوب الارتباط أو غيره من الأساليب الأخرى.

• مدخلات المستوى الثالث (Level 3 inputs):

هي عبارة عن المدخلات التي لا يمكن رصدها، وذلك بالنسبة إلى الأصل أو الالتزام الذي يستخدم عندما لا تتوفر مدخلات غير مرئية، وتمثل المدخلات غير المرئية الخاصة بالمنشأة حول الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزام، (بما في ذلك الافتراضات حول المخاطر)⁽⁷⁵⁾.

يرى الباحث مما سبق أن معيار FASB 157 قد جاء قبل الأزمة المالية العالمية بفترة قصيرة جداً؛ حيث جاء كمعيار معالج للقصور الذي انتاب معياري المحاسبة المالية الأمريكية رقمي 107، 115 وقد اتسم بالشمول لجميع البنود التي تحتاجها محاسبة القيمة العادلة. وإن المعيار قد استطاع توضيح جميع البنود اللازمة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة مثل توضيح المعيار لخصائص السوق الذي يجب أن تطبق فيه محاسبة القيمة العادلة، والجهات المشاركة بالسوق، سواء البائع أو المشتري للأصل أو الالتزام. مع توضيحه

(74) هشام حسن عواد المليجي، مرجع سبق ذكره، ص232.

(75) Financial Accounting Series, FAS. No.157, Op.cit, pp 11-12.

لكيفية قياسها في جميع الظروف والحالات التي يمكن أن يمر بها الأصل أو الالتزام، كما أن المعيار لم يتناسَ مداخل التقييم المستخدمة في تقييم القيمة العادلة، إلى جانب عرض المعيار لمداخل كل مستوى على حدة.

الفرع الثاني- معايير المحاسبة الدولية التي تناولت القيمة العادلة:

يعتبر معيار قياس القيمة العادلة رقم 13 من أهم معايير المحاسبة الدولية التي أولت الاهتمام بالقيمة العادلة، على الرغم من إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية العديد من المعايير التي تناولت القيمة العادلة، لكن تلك المعايير لم تتسم بالشمول والتفصيل لمحاسبة القيمة العادلة. ومن أهم تلك المعايير هي ما يلي:

1. معيار المحاسبة الدولي رقم 16 الخاص بالامتلاكات والمعدات: وفق هذا المعيار فإنه يجب الاعتراف الأولي بالأصل. ويجب أن يظهر بند الامتلاكات والمصانع والمعدات بمبلغ إعادة التقييم التي تساوي القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم ناقصاً أي استهلاك متراكم لاحق وأية خسائر لاحقة متراكمة في انخفاض القيمة. ويجب أن تتم إعادة التقييم على أساس منتظم بشكل كافٍ بحيث لا تختلف القيمة المرحلة بصورة مادية عن تلك التي يمكن أن تتحدد باستخدام القيمة العادلة في نهاية فترة إعداد التقارير المالية⁽⁷⁶⁾.

2. معيار المحاسبة الدولي رقم 32 والخاص بالعرض والإفصاح: يتطرق هذا المعيار إلى كيفية تحديد القيمة العادلة بالنسبة إلى الأدوات المالية، ويحدد الأسس الآتية كمقياس في عملية التقييم⁽⁷⁷⁾:

أ- إذا كانت الأداة المالية محل التقييم متداولة في سوق نشط وذات سيولة فإن السعر السوقي المعروض للأداة هو أفضل دليل على القيمة العادلة؛ حيث إن سعر السوق المناسب هو سعر العرض الحالي لأصل محتفظ به أو التزام سيتم إصداره، وأنه السعر المطلوب لأصل سيتم امتلاكه أو التزام محتفظ به من قبل، وأن يكون سعر آخر عملية، هذا في حالة عدم توافر معلومات عن الأسعار الحالية.

(76) International Accounting Standard Committee, IAS. NO.16, Property, Plant and Equipment, September 2009, Par31.

(77) محمد سفير، جمال مدات، مرجع سبق ذكره، ص ص147-148.

ب- إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشط أو غير منتظم بشكل جيد، أو كان حجم التداول قليلاً نسبياً بالنسبة إلى عدد الوحدات من الأدوات المالية المراد تقييمها أو في حالة عدم وجود سعر سوقي معروض، فإنه يمكن اللجوء إلى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بدرجة عالية من الموثوقية، ومن أهم هذه الوسائل ما يأتي:

- القيمة السوقية الجارية لأداة مالية مشابهة للأداة المراد تقييمها.
- تحديد خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر الخصم المساوي لمعدل الفائدة السائد في السوق لأدوات مالية مشابهة لها.
- استخدام نموذج التسعيرات.

ت- إذا كانت الأداة المالية في سوق مالي منتظم، فإنه يفضل عدم تحديد مبلغ معين لقياس القيمة العادلة، وإنما يتم تحديد مدى معين يعتقد وبشكل معقول أن القيمة العادلة تقع ضمنه.

ث- في حالة عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة بدرجة عالية من الموثوقية لأي سبب كان، فإنه يتم تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأدوات المالية المراد تقييمها بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية النسبية التي يمكنها أن تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التأكد منها؛ وذلك بهدف مساعدتهم على عمل تقديراتهم الخاصة لتحديد القيمة العادلة.

3. معيار المحاسبة الدولي رقم (39): اهتم بقياس القيمة العادلة وعمل على توضيح مفهوم القيمة العادلة، كما حدد المعيار ثلاثة فئات لقياس الأصول المالية والالتزامات المالية بالقيمة العادلة المدرجة في الميزانية العمومية والتي تمثلت فيما يأتي⁽⁷⁸⁾:

- أ- الأصول المالية بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة.
 - ب- الأصول المالية المتاحة للبيع.
 - ت- الالتزامات المالية بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة.
- حيث تشمل الأصول المالية والالتزامات المالية في الفئات السابقة الذكر كلاً من: الاستثمارات في أدوات الدين، والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وأدوات الدين

(78) طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 471.

المصدرة المصنفة ضمن فئة مقيسة بالقيمة العادلة. كما أوضح المعيار أن هناك استثناءً واحداً لقياس القيمة العادلة في الفئات السابقة، وينطبق هذا الاستثناء على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسجلة في سوق نشطة ولا يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة؛ مثل الأدوات التي تقاس بالتكلفة بدلاً من القيمة العادلة.

4. معيار إعداد التقارير المالية IFRS 9: يسمى هذا المعيار الأدوات المالية، وفق هذا المعيار فإنه يجب على المنشأة أن تعرض الأرباح أو الخسائر من الالتزام المالي المحدد بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على النحو الآتي⁽⁷⁹⁾:

أ- يجب عرض مبلغ التغير في القيمة العادلة للالتزام المالي المنسوب إلى التغيرات في مخاطر الائتمان، ذلك الالتزام ضمن دخل شامل آخر.

ب- يجب عرض المبلغ المتبقي للتغير في القيمة العادلة ضمن حساب الأرباح أو الخسائر ما لم تؤدّ معاملة آثار التغيرات في مخاطر ائتمان الالتزام المبينة في البند (أ) إلى إيجاد أو زيادة سواء في المطابقة المحاسبية في الأرباح أو الخسائر.

5. معيار المحاسبة الدولي رقم 38 "الأصول غير الملموسة": يهتم هذا المعيار بقياس الإفصاح عن الأصول غير الملموسة، لذا سمح المعيار للشركات أن تختار نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم (القيمة العادلة) كسياسة محاسبية للقياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة. ووفق هذا المعيار فإن القيمة العادلة إما أن تحدد بناءً على سوق نشط أو تحدد بناءً على نموذج إعادة التقييم لبنود الأصول غير الملموسة التي قد لا يتوافر لها سوق نشط. وقد حدد هذا المعيار متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول غير الملموسة بذات الطريقة المعتمدة في المعيار الدولي رقم (16)؛ مثل الإفصاح عن القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة المعاد تقييمها، وكذلك الطرق والافتراضات المهمة المستخدمة في تقدير القيمة العادلة للأصول غير الملموسة، وغيرها⁽⁸⁰⁾.

6. معيار المحاسبة الدولي رقم (40) المتعلق بالاستثمار العقاري: يسمح هذا المعيار للمنشآت المالية بأن تختار بين منهج القيمة العادلة ومنهج التكلفة التاريخية. وفي حالة

(79) معيار المحاسبة الدولي رقم 9، "الأدوات المالية"، دائرة المكتبة الوطنية، الجزء أ، عمان، الأردن، 2014، ص 32.
(80) جمانة التميمي، وعلية ناصر، "أهمية القيمة العادلة في تقييم الأصول الثابتة"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (17)، العدد (2)، 2015، ص 165.

عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة للممتلكات العقارية بموثوقية عالية مبنية على أسس مؤسسة ومتسقة، فإنه يجب إثبات هذه العقارات بالتكلفة التاريخية، وقد يحدث هذا عندما تكون العمليات السوقية المرادفة غير متكررة الحدوث أو لا تتوفر تقديرات بديلة للقيمة العادلة.

أما فيما يتعلق بأسس تحديد القيمة العادلة للممتلكات العقارية فيمكن إيضاحها كالآتي (81):

- يعتبر السعر السوقي أفضل محدد للقيمة العادلة وأفضل وسيلة من خلال تحديد القيمة السوقية الحالية للبند. ويعبر السعر السوقي هنا عن السعر الأكثر احتمالاً، والممكن الحصول عليه على نحو معقول من السوق. ومن خصائص هذا السعر أنه يمثل أفضل سعر قد يحصل عليه البائع في ظل ظروف السوق العادية دون أي تضخيم أو تخفيض في ظل ظروف اقتصادية خاصة.
- تعتبر الأسعار الجارية في سوق نشط لممتلكات أخرى مشابهة في الموقع والحالة والشروط التعاقدية، أفضل دليل للقيمة العادلة.
- في حالة عدم توافر أسعار سوقية جارية، يمكن تقدير القيمة العادلة من خلال الحصول على معلومات مختلفة تتضمن ما يلي:
 - ✓ الأسعار الجارية في سوق نشط لممتلكات أخرى مختلفة من حيث الطبيعة والموقع؛ بحيث يمكن تعديل هذه الأسعار لتعكس الفروق الناتجة عن الاختلافات بين كل من الأصل المراد تقديره وهذه الممتلكات.
 - ✓ الأسعار الأخيرة في سوق أقل نشاطاً مع تعديل هذه الأسعار، بغرض عكس التغيرات في الأحوال الاقتصادية بين تاريخ هذه الأسعار وتاريخ التقييم الحالي.
 - ✓ خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بموجب عقود إيجارات قائمة حالياً أو بالرجوع إلى بيانات خارجية كإيجار الممتلكات المماثلة في نفسها المنطقة.

(81) مطاوع السيد مطاوع، "معايير المحاسبة الدولية، والأزمات المالية العالمية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 135.

يرى الباحث مما سبق أن معايير المحاسبة الدولية السابقة الذكر لم تتسم بالشمول فيما يختص بكيفية استخدام القيمة العادلة في قياس الأصول والالتزامات، على الرغم من أن بعضها تضمن إرشادات موسعة إلى حد ما فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة، إلا أنها لم تكن متناسقة في قياس القيمة العادلة، ويعود سبب ذلك إلى التنوع في الممارسة المطبقة لكل معيار على حدة، وأنها كانت معايير مختصة بمواضيع أخرى متنوعة. ولمعالجة ذلك فإن مجلس معايير المحاسبة عمل على إصدار معيار مختص بالقيمة العادلة وهو ما سيتم شرحه بشكل تفصيلي في الفرع التالي.

الفرع الثالث- معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (13)، قياس القيمة العادلة:

يتضمن معيار الإبلاغ المالي رقم 13 البنود والفقرات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمحاسبة القيمة العادلة؛ حيث توضح فقرات المعيار مفهوم القيمة العادلة، ويتعلق بعضها بعمل إطار محاسبي خاص بقياس القيمة العادلة، ويتعلق البعض الآخر بتوضيح نطاق الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة. لذا سأقوم بدراسة وتحليل فقرات المعيار من حيث طرق وأساليب قياس القيمة العادلة وكيفية الإفصاح عنها ضمن نطاق المعيار، مع مراعاة التسلسل التدريجي في توضيح محاسبة القيمة العادلة، وذلك من خلال عرض النقاط الآتية:

❖ مفهوم القيمة العادلة:

يعرف المعيار القيمة العادلة بأنها: السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس⁽⁸²⁾.

❖ السوق الذي تعمل به القيمة العادلة:

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام في سوق يتسم بالسماة الآتية⁽⁸³⁾:

- 1) السوق الأصلي للأصل أو الالتزام.
- 2) السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام، هذا في حالة غياب السوق الأصلي، لذلك فإن المنشأة لا تحتاج إلى إجراء بحث شامل لكافة الأسواق المحتملة لتحديد السوق الأصلي،

(82) Juan Ramirez, "Accounting for Derivatives, Advanced Hedging Under IFRS.9", Willy & Sons, second edition, 2015, p72.

(83) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، رقم (13)، "قياس القيمة العادلة"، مرجع سبق ذكره، ص 474.

وإنما يتعين عليها أن تأخذ بعين الاعتبار جميع المعلومات المتوفرة بشكل معقول. أما في حالة توفر سوق أصلي لأصل أو التزام يمثل قياس القيمة العادلة للمنشأة السعر في ذلك السوق، وإذا كان من المحتمل أن يكون السعر في سوق مختلف أكثر ربحاً في تاريخ القياس.

❖ المشاركون في سوق القيمة العادلة:

تقيس المنشأة القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون بالسوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين بالسوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية، كما أن المنشأة لا تحتاج إلى تحديد مشاركين محددين في السوق عند وضع تلك الافتراضات، وبدلاً من ذلك يتعين على المنشأة تحديد الصفات التي تميز المشاركين في السوق بصفة عامة. مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المحددة لكل مما يأتي⁽⁸⁴⁾:

- (1) الأصل أو الالتزام.
 - (2) السوق الأصلي للأصل أو الالتزام.
 - (3) المشاركون في السوق الذين ستبرم المنشأة معهم معاملة في ذلك السوق.
- يرى الباحث أن السمات التي يجب أن تميز المشاركين بالسوق تنقسم بالآتي:
- أ- العلم المسبق بالأصل أو الالتزام.
 - ب- الخبرة بكيفية التعامل مع الأصل أو الالتزام.
 - ت- القابلية بين الطرفين في نقل الأصل أو الالتزام بينهم.

❖ قياس الأصل أو الالتزام بالقيمة العادلة:

يعتبر قياس القيمة العادلة مخصصاً لأصل أو التزام محدد، وتبعاً لذلك فإنه يتعين على المنشأة عند قياس القيمة العادلة أن تأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام، وفي حال رغب المشاركون بالسوق في أخذ تلك الخصائص بالاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس فإن تلك الخصائص تشمل الآتي⁽⁸⁵⁾:

(84) المرجع السابق، ص 475.

(85) المرجع السابق، ص 473.

أ- حالة الأصل وموقعه.

ب- القيود المفروضة على بيع الأصل أو استخدامه إن وجدت.

❖ مدخلات أساليب التقييم للقيمة العادلة:

حدد معيار الإبلاغ المالي رقم (13) مدخلات أساليب التقييم التي يتم استخدامها لقياس القيمة العادلة، ويشير مصطلح مدخلات إلى (الافتراضات التي سوف يستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزام، بما تشمل الافتراضات حول المخاطر). وبموجب هذا المعيار تنقسم مدخلات أساليب التقييم إلى قسمين⁽⁸⁶⁾:

أ- المدخلات القابلة للملاحظة: وهي عبارة عن مدخلات تقوم على بيانات السوق والتي تم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن المنشأة التي تقوم بإعداد القوائم المالية، حيث تعكس هذه البيانات الافتراضات التي سوف يستخدمها المشاركون بالسوق في تسعير الأصول والالتزامات.

ب- المدخلات غير القابلة للملاحظة: وهي عبارة عن مدخلات تعكس افتراضات الشركة المعدة للقوائم المالية، حول افتراضات المشاركين في السوق التي تقوم على أفضل المعلومات المتاحة في تلك الظروف. ويراعى عند استخدام أسلوب القياس بالقيمة العادلة أن تعظم من استخدام أقصى قدر ممكن من المدخلات القابلة للملاحظة، وأن تقلل لأدنى حد من استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

❖ التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 الذي يصنف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاثة مستويات أساسية. حيث يعطي تسلسل القيمة العادلة الأولوية القصوى للأسعار المعلنة في الأسواق النشطة لكل من الأصول والالتزامات المطابقة (مدخلات المستوى الأول) والأولوية الدنيا للمدخلات غير الملحوظة (مدخلات المستوى الثالث).

(86) سارة بلعزیز، "دراسة تحليلية للقيمة العادلة في ظل المعيار IFRS 13 في البيئة الجزائرية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة- جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2015، ص16.

وفي بعض الحالات يمكن تصنيف المدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام ضمن مستويات مختلفة لتسلسل القيمة العادلة؛ حيث إنه في تلك الحالات يتم تصنيف قياس القيمة العادلة بأكمله في نفس مستوى تسلسل القيمة العادلة لمدخلات المستوى الأدنى الذي يعتبر عنصراً مهماً في القياس. ويقتضي تقييم أهمية مدخلات محددة للقياس بأكمله ممارسة التقدير، مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل خاصة بالأصل أو الالتزام. قد يؤثر توافر المدخلات ذات الصلة وموضوعاتها النسبية على عملية اختيار أساليب التقييم الملائمة، ولكن يعطي تسلسل القيمة العادلة الأولوية لمدخلات أساليب التقييم وليس لأساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة⁽⁸⁷⁾. وبناءً على ما سبق فإنه يمكن تحديد ثلاثة مستويات لمناهج القيمة العادلة.

أولاً- مدخلات المستوى الأول (level 1 inputs):

- وهي عبارة عن الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لكل من الأصول أو الخصوم المتطابقة التي يمكن للمنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس⁽⁸⁸⁾.
- كما أن مدخلات المستوى الأول للعديد من الأصول والالتزامات المالية والتي يمكن تبديل بعضها في الأسواق النشطة المتعددة؛ وتبعاً لذلك يتم التركيز في المستوى الأول على تحديد كل مما يأتي⁽⁸⁹⁾:
- أ- السوق الأصلي للأصل أو الالتزام أو السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام عند غياب السوق الأصلي.
 - ب- إذا كان بإمكان المنشأة أن تبرم معاملة للأصل أو الالتزام بالسعر المعتمد في ذلك السوق في تاريخ القياس.

(87) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13، قياس القيمة العادلة، مرجع سبق ذكره، ص 484.

(88) Passion teamwork clarity quality integrity, IFRS 13 fair value measurement, Accounting summary, 2017, p6. <https://www.pkf.com/media/10032366/ifrs-13-fair-value-measurement-summary.pdf>

(89) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13، "قياس القيمة العادلة"، مرجع سبق ذكره، ص 485.

كما أنه لا يتوجب على المنشأة أن تقوم بأي تعديل لمدخلات المستوى الأول في الحالات الآتية⁽⁹⁰⁾:

(1) عندما تمتلك المنشأة عدداً كبيراً من الأصول أو الالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة، وعندما يكون السعر المعلن في السوق النشط متاحاً ولكن لا يمكن الوصول إليه بسهولة لكل من تلك الأصول والالتزامات بشكل منفرد.

(2) عندما لا يمثل السعر المعلن في السوق النشط القيمة العادلة في تاريخ القياس، ويمكن أن تتحقق هذه الحالة إذا وقعت أحداث مهمة.

(3) عند قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة باستخدام السعر المعلن للبند المطابق المتداول على أنه أصل في السوق النشط، خصوصاً إذا كان السعر يحتاج إلى تعديل للعوامل الخاصة بالبند أو الأصل.

ثانياً- مدخلات المستوى الثاني (level 2 inputs):

تعتبر مدخلات المستوى الثاني هي المدخلات الأخرى خلاف مدخلات المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها أو معرفتها للأصل أو الالتزام، إما بشكل مباشر أو غير مباشر؛ حيث تتضمن مدخلات المستوى الثاني ما يلي⁽⁹¹⁾:

- أسعار الأصول أو الالتزامات المعلنة في سوق مشابه للأسعار بالأسواق النشطة.
- أسعار الأصول أو الالتزامات المشابهة للأصل المعني للأصول والالتزامات في أسواق غير نشطة.
- الأسعار الأخرى غير المعلنة للأصول والالتزامات والتي يمكن الوصول إليها من خلال عدة وسائل؛ منها: سعر الفائدة، ومعدل العائد.

(90) المرجع السابق، ص 486.

(91) محمد أبو نصار، جمعة حميدات، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعلمية"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2017، ص 826.

ثالثاً- مدخلات المستوى الثالث (level 3 inputs):

تعتبر مدخلات المستوى الثالث مدخلات لا يمكن ملاحظتها لكل من الأصل والالتزام. ويتوجب على المنشأة أن تستخدم مدخلات المستوى الثالث لقياس القيمة العادلة فقط عندما لا تكون المدخلات القابلة للملاحظة ذات الصلة متوفرة⁽⁹²⁾.

يجب على المنشأة صياغة مدخلات غير ملحوظة باستخدام أفضل المعلومات المتوفرة في ظل الظروف المحيطة والتي قد تتضمن البيانات الخاصة بالمنشأة. وعند صياغة المدخلات غير الملحوظة، يمكن أن تبدأ المنشأة ببياناتها الخاصة، ولكن في الوقت نفسه يجب تعديل تلك البيانات في حال كانت المعلومات المتوفرة بشكل معقول تبين أن المشاركين في السوق يستخدمون بيانات مختلفة. ولا تحتاج المنشأة إلى بذل جهود مكثفة للحصول على معلومات متعلقة بافتراضات المشاركين في السوق، ولكن يجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار كافة المعلومات المتعلقة بافتراضات المشاركين في السوق والتي تتوفر بشكل معقول⁽⁹³⁾.

يرى الباحث مما سبق أن معيار إعداد التقارير المالية IFRS رقم 13، والمسمى "معيار قياس القيمة العادلة"، هو نتاج جهود مشتركة بين كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، بهدف تجميع متطلبات وإرشادات محاسبة القيمة العادلة التي هي موزعة بالعديد من المعايير الصادرة سابقاً. والذي من شأنه المطابقة التقريبية مع معيار المحاسبة المالية الأمريكي رقم (157) المسمى "قياسات القيمة العادلة"، والصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB. ويمكن إيضاح أهم العناصر الأساسية المكونة للمعيار والتي لها تأثير جوهري على تطبيق محاسبة القيمة العادلة من خلال عرض الشكل الآتي:

(92) Passion teamwork clarity quality integrity, Op.Cit, p7.

(93) جمعة حميدات، "منهاج خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2014، ص833.



الشكل رقم (1): عناصر مقياس القيمة العادلة رقم 13

المصدر: إعداد الباحث بناءً على البيانات السابقة.

الفرع الرابع- حاجة البنوك التجارية إلى معايير القيمة العادلة كأساس للتقييم:

يقول البعض أن عاملي التضخم والتغير السريع في الأسعار هما السبب الرئيسي الذي دفع إلى ظهور طريقة التقييم بالقيمة العادلة، إلا أن هذا الأمر لا يمكن الجزم به، على الرغم من أنه قد يكون أحد الأسباب ولكنه ليس أولها وليس سبباً رئيسياً دعا للبحث عن طريقة قياس محاسبي تتجاوز الأخطاء التي وقعت بها الطريقة السابقة، والتي لم تقم بحل هذه المشكلة. إلا أن الرغبة في وجود منهج معياري محاسبي في التقييم يحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدمي هذه المعلومات هو الأمر الأكثر ترجيحاً كسبب في ظهور القيمة العادلة، وخاصة بعد ظهور العديد من الانتقادات الموجهة للمحاسبة التي تدعي استحالة وجود منهج معياري للمحاسبة.

إلا أن المعيارية في المعلومات المحاسبية تظهر من خلال اعتماد هذه المعلومات على توفير الخصائص النوعية بها؛ ومنها: الموضوعية، والموثوقية، والملاءمة، والمنفعة، والعدالة ... وغيرها من الخصائص التي يرغب فيها ويفضلها مستخدمو المعلومات لاتخاذ القرارات المستقبلية في البنوك التجارية. كما أن الحاجة إلى توفير مقياس صحيح بين فترتين زمنييتين من الأمور المهمة لأصحاب البنوك التجارية، الذين يرغبون في معرفة قيمة الأموال المضحى بها التي تم استثمارها في البنك وأنها قد آتت كلها أم لا. ويظهر ذلك

من خلال الزيادة في الثروة التي تم استثمارها في البنك، وهذا الأمر سعت آلية القيمة العادلة إلى تحقيقه، كما أن هذا الأمر لم يحققه تطبيق محاسبة المستوى العام للأسعار التي عملت القيمة العادلة على مواجهته أبان ظهورها⁽⁹⁴⁾.

ويعتبر التوجه نحو معايير المحاسبة عن القيمة العادلة خطوة أولى نحو التطوير والتوجه لتقييم الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة في البنوك التجارية، وذلك من قبل كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية. ومع ذلك فإن هناك الكثير من العمل ينتظر القيام به قبل أن تصبح تقييمات القيمة العادلة موثوقاً بها لدى البنوك التجارية، وقابله للتحقيق، علماً أن المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكي المختص بالملاءمة والموثوقية استخدم أكثر مداخل تقييم القيمة العادلة للأصول والالتزامات في القوائم المالية؛ حيث إن معلومات منهج القيمة العادلة أكثر ملاءمة للمستخدمين مقارنة بمعلومات منهج التكلفة التاريخية⁽⁹⁵⁾.

الفرع الخامس- معيار المحاسبة الدولي المطبق في البنوك التجارية الأردنية⁽⁹⁶⁾:

أصدر البنك المركزي تعليمات بخصوص تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) بتعليمات رقم (2018/13) بتاريخ 2018/6/6 والموجهة إلى جميع البنوك التجارية العاملة في المملكة وعلى جميع المستويات، حيث تضمنت التعليمات متطلبات الحوكمة للتطبيق السليم لمتطلبات المعيار (9) بالإضافة إلى متطلبات المحاور الثلاثة التي يغطيها المعيار (9) وهي: () التصنيف والقياس، الخسارة الائتمانية المتوقعة التدني، ومحاسبة التحوط؛ حيث يمثل المعيار الدولي للتقارير المالية (9) في مضمونه منهجية لإدارة المخاطر في البنوك (علاوة على الإطار المحاسبي).

ويهدف المعيار (9) في محور التدني إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال نظرة مستقبلية على بيانات تاريخية ومعلومات حالية ومتوقعة عن التعرضات الائتمانية،

(94) يامن خليل الزعبي، " القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة، وأهمية للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية- جامعة اليرموك، الأردن، 2005، ص 68.

(95) أحمد محمد سليم القصاص، مرجع سبق ذكره، ص33.

(96) البنك المركزي الأردني، دائرة الاستقرار المالي، تقرير الاستقرار المالي السنوي لعام 2017، ص20.

وذلك بخلاف المنهجيات السابقة التي كانت تعتمد على تحقيق الخسائر من أجل تسجيلها كما في (IAS39). كما أن تطبيق المعيار الجديد سيكون له انعكاسات وتدخلات مع متطلبات رقابية أخرى مثل بازل الثالثة، كفاية رأس المال، السيولة، ICAAP، وكذلك مع آلية إدارة التعرضات الائتمانية في البنك، سواء من حيث نوع المنتجات أو تسعيرها أو الضمانات مقابلها أو العلاقة مع العملاء، الأمر الذي يتطلب وجود رقابة فاعلة من مجلس إدارة البنك ومن لجانه ذات العلاقة ومن الإدارة التنفيذية على التطبيق السليم للمعيار الجديد، وكذلك العمل على توفير وحماية الأنظمة المستخدمة في التطبيق. أما بالنسبة للبنوك التجارية الإسلامية فينطبق عليها الجزء من التعليمات المتعلقة بالخسارة الائتمانية المتوقعة، أما الجوانب المتبقية فينطبق عليها متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (25) لحين صدور تعليمات خاصة بالبنوك الإسلامية وفق متطلبات معيار المحاسبة الإسلامي رقم (30).

يرى الباحث أن معيار الإبلاغ المالي رقم (13) هو الأفضل للتطبيق في البنوك التجارية الأردنية فيما يخص قياسات القيمة العادلة، كونه معياراً يحتوي على مجموعة من الإرشادات المهمة بخصوص كيفية تقدير القيمة العادلة لجميع الأصول والالتزامات؛ وذلك بهدف زيادة نطاق الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة في التقارير المالية. كما يرى أنه المعيار الأشمل الذي يمكنه قياس القيمة العادلة، كونه يشمل كافة الإرشادات المتعلقة بالقيمة العادلة التي تم ذكرها في المعايير المحاسبية السابقة. كذلك يرى أنه المعيار الذي احتوى على تعريف كامل وشامل وصريح للقيمة العادلة، وحدد هذا المعيار كيفية استخدام محاسبة القيمة العادلة في عمليات التقييم من خلال الاعتماد على عدد من مداخل القيمة العادلة والتي سيوضحها الباحث في المطلب الثاني الآتي.

المطلب الثاني - مداخل تقييم محاسبة القيمة العادلة:

حظيت مداخل تقييم القيمة العادلة باهتمام كبير من قبل المنظمات والهيئات المحاسبية والمتمثلة في معايير المحاسبة المالية FASB ومعايير المحاسبة الدولية IASB؛ وذلك نتيجة تزايد الطلب على تقييم الأصول والالتزامات بقيمتها العادلة. ولتوضيح مداخل تقييم القيمة العادلة سأقوم بعرض الفروع الآتية:

الفرع الأول- أساليب تقييم محاسبة القيمة العادلة:

وفق معيار الإبلاغ المالي رقم (13)، ينبغي أن تكون أساليب التقييم في المنشأة ملائمة للظروف التي تتوفر فيها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، مع زيادة قدرة الاستفادة من المدخلات المرئية ذات الصلة والتقليل من المدخلات غير المرئية. وينبغي على المنشأة مراعاة المبادئ الآتية عند اختيار أساليب التقييم⁽⁹⁷⁾.

أ- ينبغي على المنشأة استخدام أساليب التقييم التي تعتبر ملائمة للظروف المحيطة والتي تتوفر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة.

ب- ضرورة أن تعظم الأساليب المستخدمة الاستفادة من المدخلات ذات الصلة، وتقلل من استخدام المدخلات المرئية.

ت- يعتبر الهدف الأساسي لاستخدام أساليب التقييم هو تقدير السعر الذي ستنتم به المعاملة المنظمة لبيع الأصل أو نقل الالتزام بين المشاركين بالسوق في تاريخ القياس؛ وذلك وفقاً لظروف السوق الحالية. وهناك ثلاثة أساليب مستخدمة على نطاق واسع وهي: مدخل السوق، ومدخل التكلفة، ومدخل الدخل⁽⁹⁸⁾.

الفرع الثاني- عناصر قياس محاسبة القيمة العادلة:

يعتبر الهدف من قياس القيمة العادلة هو تقدير السعر الذي ستنتم به معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام المنشأة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وذلك بموجب، شروط السوق الحالية، ولقياس القيمة العادلة فإنه ينبغي للمنشأة أن تحدد العناصر الآتية⁽⁹⁹⁾:

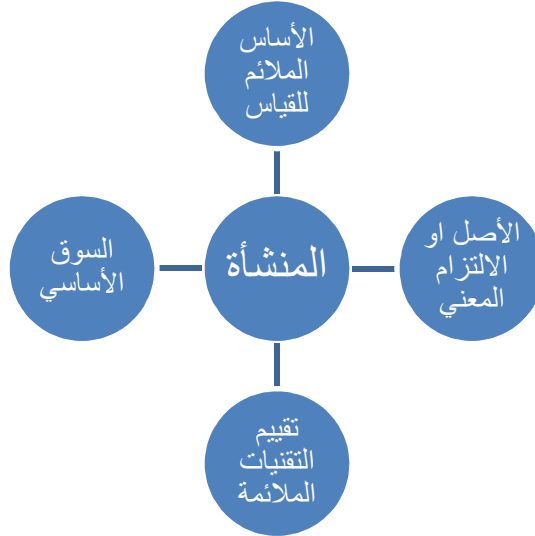
- (1) الأصل أو الالتزام الذي يمثل موضوع القياس.
- (2) أساس التقييم الملائم للقياس للأصول غير المالية.
- (3) السوق الأصلي للأصل أو الالتزام (السوق الأكثر ربحاً).
- (4) أسلوب التقييم الملائم للقياس، مع الأخذ بعين الاعتبار توافر البيانات التي سيتم وفقاً لها صياغة المدخلات التي تمثل الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق.

(97) سيد شريف عبد الوهاب هيبية، مرجع سبق ذكره، ص9.

(98) جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص329.

(99) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، رقم (13)، "قياس القيمة العادلة"، مرجع سبق ذكره، ص495.

فيما يلي شكل يوضح العناصر الواجب توفرها لتمكين المنشآت من القيام بعملية قياس الأصل أو الالتزام وفق إرشادات معيار قياس القيمة العادلة رقم (13).



الشكل رقم (2): استعراض عناصر قياس القيمة العادلة

المصدر: إعداد الباحث بناءً على المعلومات السابقة.

الفرع الثالث- تقنيات تقييم محاسبة القيمة العادلة:

تتمثل تقنيات التقييم بثلاثة تقنيات أساسية والتي تستخدم على نطاق واسع في عملية قياس القيمة العادلة.

• مدخل السوق:

يستخدم مدخل السوق الأسعار والمعلومات ذات الصلة الناجمة عن معاملات السوق التي تتضمن الأصول أو الالتزامات أو مجموعة من الأصول أو الالتزامات المتطابقة أو القابلة لعملية المقارنة، أي المتماثلة مثل المشاريع التجارية⁽¹⁰⁰⁾. وإن أساليب التقييم المتسقة مع مدخل السوق تشمل مصفوفة التسعير، ومصفوفة التسعير هي أسلوب رياضي يستخدم أساساً لتقييم سندات الدين دون الاعتماد على الأسعار المعلنة فقط للأوراق المحددة، وإنما بالاعتماد على علاقة الأوراق المالية بالرقم القياسي للأوراق المالية⁽¹⁰¹⁾.

(100) Passion Teamwork Clarity Quality Integrity, Op.Cit, p5.

(101) Financial Accounting Standards Board, FASB, No 157, Op.Cit,p10.

تستخدم أساليب التقييم المنسجمة مع مدخل السوق عادة أسواقاً متعددة مشتقة من مجموعة قابلة للمقارنة، وقد تدرج التعددية ضمن متعدد مختلف لكل ما هو قابل لعملية المقارنة. ويقتضي اختيار المتعدد الأمثل من ضمن المجموعة إصدار حكم، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الكمية والنوعية المحددة للقياس⁽¹⁰²⁾.

• مدخل التكلفة:

يعكس المدخل المبلغ المطلوب حالياً لاستبدال نفس القدرة الخدمية للأصل أو الالتزام محل القياس، أو ما تسمى بتكلفة الاستبدال الحالية⁽¹⁰³⁾. ويعتمد المدخل على تحديد التكلفة الجارية لاستبدال الأصل بعد تسويتها بسبب عوامل التقادم؛ إذ يتم قياس الأصل بتكلفة الحصول على أصل بديل بطاقة مشابهة للأصل الموجود بالمنشأة في تاريخ قياسه⁽¹⁰⁴⁾. وتتلخص خطوات تطبيق مدخل التكلفة فيما يلي⁽¹⁰⁵⁾:

- 1) تحديد التكلفة الحالية لأصل حديث مقابل.
- 2) التعديل طبقاً للعمر الاقتصادي والإهلاك.
- 3) تكلفة الإحلال للأصل المستهلك (القيمة العادلة).

• مدخل الدخل:

يعرف مدخل الدخل بأنه: عبارة عن تقنيات التقييم التي تعمل على تحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ متداول واحد. وبموجب مدخل الدخل فإنه يتم تحديد قياس القيمة العادلة على أساس القيمة المشار إليها في توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ المستقبلية⁽¹⁰⁶⁾. يستخدم مدخل الدخل آليات وطرق تقدير محاسبية تعتمد على خصم التدفقات النقدية المقدر الحصول عليها مستقبلاً من الأصل المالي، وتحويل هذه التدفقات المستقبلية إلى قيمة حالية وحيدة تعبر عن قيمة هذا الأصل في الوقت الحالي⁽¹⁰⁷⁾.

(102) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، رقم (13)، "قياس القيمة العادلة"، مرجع سبق ذكره، ص 497.

(103) خليفي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 11.

(104) عبد المجيد موازين، ومحمد أمين بربري، "القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (10)، العدد (1)، 2018، ص 62.

(105) سيد شريف عبد الوهاب هيبه، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(106) Jeremy Barnes, Op.Cit, p912.

(107) هيوا حمة زياد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 80.

يرى الباحث مما سبق أن مدخل التقييم التي تم ذكرها سابقاً وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (13) تمثلت في مدخلات قابلة للملاحظة تعمل على عكس الافتراضات التي تستخدمها الجهات المشاركة في السوق لتقييم الأصول أو الالتزامات، وهي في العادة عبارة عن افتراضات تقوم على أساس معلومات السوق التي تم جمعها من جهات مستقلة وبعيدة كل البعد عن المنشأة التي تُعد قوائمها المالية. هذا فيما يتعلق بالمدخلات القابلة للملاحظة، أما بالنسبة للمدخلات غير قابلة للملاحظة، فإنها تعكس افتراضات المنشأة التي تُعد القوائم المالية، وذلك عن افتراضات المشاركين في السوق التي تم تقييمها على أفضل المعلومات المتوفرة عن ظروف السوق. وإن مداخل التقييم السابقة الذكر تحتاج إلى محددات تقييم محاسبي لضمان نجاح عمليات التقييم بالقيمة العادلة والتي يعرضها الباحث في الفرع الآتي.

الفرع الرابع- محددات التقييم المحاسبي للقيمة العادلة:

أشار بعض الكتاب إلى أن أكثر المحددات أهمية في التأثير على القياس (التقييم) المحاسبي هو طبيعة البيئة أو الضعف في ملاءمة أدوات القياس. وبما أن المرء لا يستطيع التحكم في البيئة في ظل وجوده في عالم يتسم بعدم الثبات، فإن أدوات القياس يمكن ألا تعبر نتائجها بمصادقية عن الحقائق الاقتصادية وخاصة في القياس أو التقييم النقدي. ونشأت هذه المحددات أيضاً نتيجة وجود حالة من الشك في إيجاد علاقة بين الأحداث الاقتصادية الحاصلة في الحاضر والأحداث التي قد تحصل في المستقبل، في حين أن الهدف من وراء القياس المحاسبي هو المساعدة في عملية اتخاذ القرارات المستقبلية، وهذا يتطلب وجود طريقة قياس أو تقييم تقوم بحل هذه المشاكل. ولحل هذه المشاكل فإنها تحتاج إلى محددات أساسية لتضمن نجاح عملية القياس أو التقييم المحاسبي والتي تتمثل بالآتي (108):

المحدد الأول- حدود الوحدة النقدية:

من أهم المشاكل التي يعاني منها التقييم (القياس) المحاسبي نجد إشكالية عدم ثبات وحدة النقد، كونها من أكثر الأساليب المستعملة في قياس مختلف عناصر القوائم المالية،

(108) يامن خليل الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

لذلك فإن التغير المستمر في قيمة النقود على مدار الزمن سوف يؤدي إلى جعل التنبؤات والقرارات التي تم اتخاذها بناءً على هذه القياسات غير دقيقة وخاطئة في أغلب الحالات؛ لذلك فإن عملية عدم ثبات وحدة النقد تفرض على القائمين بعملية التقييم تعديل هذه البيانات التاريخية حتى يمكن مقارنتها مع أسعار التبادل بين الجارية والمستقبلية.

وفي هذا الإطار يرى أحد الكتاب والباحثين في مجال المحاسبة هو Hindriksen أن قيد التقييم الذي يعود إلى عدم استقرار وحدة القياس الممثلة في وحدة النقد، ومن أجل معالجة هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من الطرق لعل أهمها طريقة المستوى العام للأسعار والمستوى الخاص للأسعار بالإضافة إلى المستوى النسبي. وكل هذه الطرق تعتبر من أهم الطرق التي تستخدم في تخفيض مستويات تأثير عدم ثبات وحدة النقد على مختلف عناصر القوائم المالية، وبالتالي تؤثر على دقة قرارات وتنبؤات مختلف المستخدمين⁽¹⁰⁹⁾.

المحدد الثاني- عدم التأكد:

ينشأ محدد عدم التأكد في التقييم المحاسبي من مصدرين رئيسيين، هما (110):

1- إن نتائج القياس المحاسبي التي تظهر في المعلومات المحاسبية تستند إلى افتراض أن الوحدة المحاسبية مستمرة في نشاطها في المستقبل، وهذا ما يسمى في علم نظرية المحاسبة "فرض الاستمرارية". وبالتالي فإن الانفاق الحاصل في الماضي يرتبط بشكل منطقي بما سيحدث في المستقبل. إلا أن هذا الأمر لا يتم في معظم الأحيان ولا يكون بالإمكان التأكد من وجود هذه العلاقة.

2- إن عملية القياس المحاسبي تفترض عند التعبير عن الثروة وجود تدفقات نقدية مستقبلية مجهولة لا بد من تقدير قيمتها، لكن هذه التقديرات لا يمكن الوثوق بها لأنها ربما تكون بعيدة عن الواقع.

(109) سي محمد لخضر، "أسس وقواعد التقييم المحاسبي"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2017، ص 107.

(110) يامن خليل الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

المحدد الثالث- الافتقار إلى الموضوعية وإمكانية الإثبات:

يقصد بالموضوعية في القياس (التقييم): أن يكون القياس بعيداً عن الأحكام الشخصية ومعتقدات القائم بالقياس المحاسبي، وأن نتائج القياس تعبر عن حقائق الواقع، وهذه المسألة خاصة قد تعادل في أهميتها جميع المشاكل التي يمكن أن تواجه مسألة القياس المحاسبي، وهي تظهر أكثر ما يكون عند احتساب الدخل وعند احتساب بعض عناصر الأصول في المركز المالي؛ إذ يمكن أن تختلف القيم من شخص إلى آخر، والسبب يعود إلى الشخص القائم بعملية القياس التي تساهم بشكل مباشر في تحديد القيمة. وبما أن الثقافة والأحكام الشخصية تختلف من شخص إلى آخر، فإن نتيجة القياس (التقييم) تختلف باختلاف الأشخاص وبالتالي تفتقر هذه القيم إلى الموضوعية. أما فيما يتعلق بإمكانية الإثبات أو التحقق فقد تم استخدامها لتدعيم الموضوعية في القياس، فالإثبات يعني التأكد من عدم تحيز المُقيم القائم بعملية التقييم، وإذا ما تم التأكد من أن القياس لم يمسح تحيز أو أحكام مسبقة وغير ذلك فهذا يثبت أنه موضوعي (111).

المحدد الرابع- التحفظ:

يفسر مفهوم التحفظ المحاسبي من قبل البعض بالحيطة والحذر أو التعقل، وذلك يعني الحيطة في أخذ الخسائر المتوقعة في الحسابان قبل حدوثها، والحذر من عدم أخذ الأرباح المتوقعة في الحسابان إلا عند تحققها فعلاً، أما بالنسبة إلى التعقل فهو ردة الفعل الحريصة والعقلانية لحالات عدم التأكد. فالقاعدة التقليدية للتحفظ وكما يسميها البعض بالقول المأثور: "لا نتوقع أي ربح ولكن نتوقع كل الخسائر" (112).

فالتحفظ يفترض حالة التشاؤم من المستقبل من خلال هذه الافتراضات. غير أن عملية التساهل في استخدام هذا المبدأ تعمل على فتح المجال للتلاعب بنتائج القياس المحاسبي، وبالتالي ينعكس على محتويات القوائم المالية بحيث تأتي النتائج لتراعي مصالح بعض الأطراف المستفيدة على حساب أطراف أخرى.

(111) المرجع السابق، ص 34.

(112) آمنه حمد، ومحمد المومني، " أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (14)، العدد (1)، 2018، ص 83.

- يرى الباحث مما سبق عرضه لمحددات التقييم أنها تؤثر بشكل إيجابي على التقييم المحاسبي بالقيمة العادلة؛ وذلك من خلال مساهمتها فيما يلي:
- إنها تساهم في رفع مستوى مصداقية المعلومات المحاسبية المتعلقة بالبنوك التجارية، وأن ذلك ينعكس بشكل إيجابي ومباشر على مصداقية القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية.
 - إنها تأخذ بالاعتبار التغيرات النقدية المستمرة التي تنشأ من عامل التضخم، ما بين فترة محاسبية سابقة وحالية ومستقبلية، وأن هذا الاعتبار أيضاً يتناسب مع محاسبة القيمة العادلة.

المبحث الثالث: أثر التقييم المحاسبي بالقيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية

تعتبر وظيفة التقييم المحاسبي من أهم الوظائف التي تعتمد عليها المنشأة للتعبير عن مركزها المالي بصورة صادقة وقريبة جداً من الواقع، كما أنها تقدم معلومات مالية محاسبية ملائمة ومناسبة جداً لمستخدمي تلك القوائم المالية لتساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة. إلا أن وظيفة التقييم تواجه بعض الصعوبات والتحديات أثناء تطبيقها وعلى رأس هذه التحديات اختيار الأساس المناسب والملائم لعملية التقييم المحاسبي؛ لذا يتوجب على المنشأة أن تختار أساس القياس المناسب لتطبيق عملية التقييم المحاسبي حتى يمكنها الوصول إلى معلومات مالية حقيقية تتسم بالمصادقية والقبول من قبل مستخدمي تلك المعلومات المالية. ولتوضيح ذلك يقوم الباحث بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين، وهما:

المطلب الأول: آثار التقييم باستخدام محاسبة القيمة العادلة.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول - آثار التقييم باستخدام محاسبة القيمة العادلة:

إن هدف البيانات المالية يتمثل في تقديم معلومات مفيدة ومناسبة للأطراف العديدة في المجتمع، والتي تعتمد على البيانات المالية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية. ولما كان يفترض في البيانات المالية أن تعبر بصدق عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية بحيث يمكن من خلالها محاسبة الإدارة عن الأموال الموكلة إليها واتخاذ القرارات المناسبة بخصوصها، فإنه في هذه الحالة لا بد من إظهار الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة؛ بمعنى آخر أن تكون تلك البيانات المالية مقيمة بالقيمة العادلة لتكون أكثر نفعاً وفائدة لمستخدمي تلك البيانات المالية بالمقارنة مع التقييم بالتكلفة التاريخية⁽¹¹³⁾.

(113) إبراهيم السعيري، وزيد مردان، مرجع سبق ذكره، ص228.

الفرع الأول- الإطار الفكري للتقييم المحاسبي:

يعتبر التقييم المحاسبي من أهم الوظائف المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها، اعتماداً وثيقاً لمقارنة الأعداد الحقيقية بالأحداث التي تحدث بالمنشأة سواء أكانت مستقبلية أم ماضية أم أحداثاً حالية؛ حيث إن التقييم يستند إلى عدة نماذج تقييمية مثل: نموذج التكلفة التاريخية ونموذج القيمة العادلة. ولتوضيح الإطار الفكري للتقييم المحاسبي فإن الباحث سيتناول الموضوعات الآتية:

❖ طبيعة التقييم المحاسبي:

تعتبر عملية التقييم المحاسبي بالمفهوم العلمي والمعتمدة على مجموعة من القواعد والمبادئ المحاسبية حديثة النشأة. وبما أن المحاسبة كانت أداة لتسجيل الأحداث الاقتصادية المتعلقة بالمنشأة، فقد اهتمت عملية التقييم المحاسبي بالخصائص الكمية للظواهر والأحداث الاقتصادية، وأهملت الخصائص النوعية لها، وبالتالي ركزت على الظواهر والأحداث الاقتصادية المالية التي يمكن التعبير عنها كمياً بوحدة النقد. لذلك تعددت المفاهيم التي أعطيت للتقييم المحاسبي، إلا أن تلك المفاهيم كانت على اختلاف فيما بينها من حيث المبدأ لكنها تتقارب من حيث المعنى⁽¹¹⁴⁾.

مما سبق يمكن القول: إن التقييم المحاسبي ما هو إلا عبارة عن عملية تتضمن تحديد الصفات والخصائص الكمية للأحداث الاقتصادية المرتبطة بالمؤسسة والعمليات التي قامت بها والظروف التي أثرت عليها خلال فترة زمنية معينة من أجل تحديد أثرها على بنود القوائم المالية باستخدام النقد، وذلك وفق نظام محدد. هذا فيما يتعلق بمفهوم التقييم بصفة خاصة، أما فيما يخص القياس والتقييم فيستخدمان للتعبير عن المفهوم نفسه، فالقياس هو عملية المطابقة بين خصائص مجال وخصائص مجال آخر (جانب كمي وجانب نوعي)، أما التقييم فهو قياس الخواص المادية (الجانب الكمي فقط للقياس). وبهذا يعتبر القياس مفهوماً أوسع من التقييم⁽¹¹⁵⁾.

(114) بلال كيموش، "التقييم الدوري للعناصر المادية ودوره في المحافظة على قيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2011، ص20.
(115) المرجع السابق، ص22.

يرى الباحث مما سبق أن القياس المحاسبي أشمل وأوسع من التقييم المحاسبي كون القياس يشمل الجانب الكمي والجانب النوعي للمنشأة، بينما التقييم المحاسبي يشمل الجانب الكمي فقط أي وحدة النقد، كما أن التقييم المحاسبي يشترط تحديد الصفات والخصائص للوحدة الاقتصادية المرتبطة بالمنشأة.

❖ معايير التقييم المحاسبي:

تمثل المعايير حلقة الربط التي تربط بين ميكانيكية القياس وما يقوم عليه من أسس، وما يؤدي إليه من نتائج وأهداف مرغوب تحقيقها في التقييم المحاسبي. ومن أهم المعايير التي يمكن الاعتماد عليها ما يأتي⁽¹¹⁶⁾:

1) الصلاحية للغرض المستهدف منها:

يقتضي هذا المعيار أن تكون المعلومات المالية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً من حيث قدرتها على الإيضاح، ودرجة تأثيرها على الهدف الذي يتم إعدادها من أجله. ولما كانت المعلومات المالية الناتجة عن المحاسبة تخدم أهدافاً متعددة لمجموعات مختلفة من المستفيدين بحيث تتباين احتياجات كل منهم من المعلومات تبايناً شديداً، فإن الأمر يقتضي افتراض أهداف معينة ومحددة ومرغوب في تحقيقها من جانب المستفيدين من هذه المعلومات.

2) القابلية للقياس الكمي:

يقصد بهذا المعيار تعيين أعداد للأشياء المرغوب تقييمها؛ بحيث يمكن معرفة العلاقة بين الأشياء عن طريق المعرفة المسبقة للعلاقة بين الأعداد. ونظراً لتعدد المقاييس الكمية وتنوعها، وتعدد العناصر موضوع القياس، فقد اعتبرت النقود المقياس العام والموحد للتعبير عن القيمة الاقتصادية في العصر الحديث.

3) القابلية للتحقق:

يعتبر هذا المعيار من أهم معايير التقييم؛ كونه قد يكون المقياس غير القابل للتطبيق العملي رغم أنه ذو فائدة كبيرة وتتوفر فيه كل شروط الموضوعية، وكما أن تطبيقه محاط

(116) سامية كاهية، "أثر تعدد بدائل القياس المحاسبي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية- جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2015، ص4.

بصعوبات لا يمكن تجاوزها، أو أن عملية تطبيقه تتطلب تكلفة تفوق المنفعة أو العائد المتوقع منه، وفي هذه الحالة لا بد من البحث عن مقياس بديل يحقق التوازن بين التكلفة والمنفعة المتوقعة منه⁽¹¹⁷⁾.

4) الالتزام بالموضوعية:

بموجب معيار الالتزام بالموضوعية ينبغي أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية واقعية، وغير منحازة إلى مجموعة معينة من أصحاب المصالح في المنشأة على حساب مجموعة أخرى. ويجب أن تكون بعيدة كل البعد عن الأحكام الشخصية، وأن يكون هناك حيادية، وأن تكون مستندة إلى مصادر حقيقية، كما يجب أن تبنى على مقاييس اقتصادية⁽¹¹⁸⁾.

❖ أساليب التقييم المحاسبي:

تتلخص أساليب التقييم المحاسبي في ثلاثة أساليب أساسية؛ وهي⁽¹¹⁹⁾:

أ- أسلوب التقييم الأساسي (المباشر).

ب- أسلوب التقييم المشتق (غير المباشر).

ت- أسلوب التقييم التحكيمي.

ولتوضيح هذه الأساليب تعرض فيما يأتي:

• أسلوب التقييم الأساسي (المباشر):

بالاعتماد على هذا الأسلوب فإنه يمكن تحديد نتيجة عملية التقييم مباشرة دون الحاجة إلى الرجوع إلى ما يسمى بعملية الاحتساب والمبنية أصلاً على ضرورة توفير علاقة رياضية بين الخواص محل القياس، ويتبع هذا الأسلوب مثلاً في قياس تكلفة آلة، وذلك من خلال ثمنها المثبت على فاتورة الشراء؛ أما إذا تم تثمين أجزاء هذه الآلة كل على حدة وذلك تمهيداً لتحليل التكلفة الإجمالية لها، فحينئذٍ تقاس تكلفة هذه الآلة ضمن ما يسمى بأسلوب القياس المشتق أو غير المباشر؛ لأنه في الحالة الأخيرة لا بد من الوصول إلى تكلفة الآلة

(117) طواهر صلاح الدين، "القياس المحاسبي بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2017، ص7.

(118) بلال كيموش، مرجع سابق ذكره، ص28.

(119) المرجع السابق، ص24.

كوحدة من خلال عملية احتساب تضم فيها أثمان الأجزاء معاً للوصول بعد ذلك إلى تكلفة الآلة كوحدة واحدة⁽¹²⁰⁾.

• أسلوب التقييم المشتق (غير المباشر):

يعتمد هذا الأسلوب في استخدامه على الأسلوب المباشر الذي تم ذكره سابقاً، حيث تعد القياسات الأولية بمثابة المدخلات لأساليب التقييم المشتقة أو غير المشتقة، فإذا رغب المحاسب في قياس القيمة الاجمالية لبندين (عنصرين) من الموجودات مثلاً أو قياس النسبة بين قيمها، فإنه لن يتمكن من ذلك إلا باتباع التقييم غير المباشر، وذلك بعد تحديد قيمة كل منهما على انفراد بأسلوب التقييم المباشر. فكلما تعذر قياس قيمة الحدث الاقتصادي محل القياس بطريقة مباشرة فلا بد حينئذٍ من قياس قيمة هذا الحدث بطريقة غير مباشرة⁽¹²¹⁾.

• أسلوب التقييم التحكيمي:

يختلف هذا الأسلوب عن أسلوب التقييم المشتق، كونه يفتقر إلى العمليات والنماذج التي يستخدمها التقييم المشتق، مما يجعله عرضة للتحيز والأحكام الشخصية. ويكون التقييم تحكيمياً إذا لم توجد أي عمليات أو قواعد مقبولة تحكمه أو لم تتوفر أي معايير موضوعية للحكم على صحته، وبالتالي تزداد الخلافات حول النتائج التي يتم التوصل إليها. وبناءً على ما سبق فإنه يمكن القول بأن التقييم التحكيمي يعبر عن عملية التقدير المحاسبي، فالتقدير أيضاً لا يعتمد على أي قواعد أو مبادئ تبرره أو تحكمه، فهو عبارة عن توقعات⁽¹²²⁾.

❖ أركان التقييم المحاسبي:

يعتمد التقييم المحاسبي على عدة أركان يجب أن تتوفر للقيام بعملية التقييم المحاسبي والتي تتمثل فيما يأتي⁽¹²³⁾:

1) مقياس مناسب للخاصية محل القياس.

يعتمد نوع المقياس المستخدم في عملية القياس على الخاصية محل القياس بالنسبة للمشروع الاقتصادي إذا كانت خاصية التعدد النقدي للربح مثلاً هي الخاصية محل القياس،

(120) طواهرير صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص 7.

(121) حنان بركة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(122) بلال كيروش، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(123) طواهرير صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص 4.

فالمقياس المستخدم حينئذ هو مقياس للقيمة أي لوحة النقد، أما إذا كانت طاقته الإنتاجية هي الخاصة محل القياس، فإن المقياس المستخدم في هذه الحالة هو مقياس للطاقة، مثل: عدد الوحدات المنتجة في الساعة الواحدة مثلاً.

(2) الخاصية محل القياس:

تنصب عملية القياس بشكل عام وأينما كان محلها على خاصية معينة لشيء معين. في مجالات القياس المحاسبي إذا ما اعتبرت أن المشروع الاقتصادي هو مجال القياس، فإن الخاصية التي تنصب عليها عملية القياس قد تكون التعدد النقدي لشيء معين، هو حدث من الأحداث الاقتصادية للمشروع كمبيعاته أو ربحه مثلاً، كما قد تنصب على خاصية أخرى غير خاصية التعدد النقدي، كأن يكون محل القياس هو الطاقة الإنتاجية للمشروع، أو معدل دوران المخزون السلعي.

(3) وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس:

عندما يكون الهدف من عملية القياس هو قياس المحتوى الكمي لخاصية معينة لشيء معين، فهنا لا يكفي فقط تحديد نوع القياس المناسب لعملية القياس، بل لا بد من تحديد نوع وحدة القياس المناسبة مثل قيمة ربح المشروع كمحل للقياس. وفي هذه الحالة وبالإضافة إلى ضرورة تحديد نوع المقياس المستخدم وهو مقياس مالي كوحدة النقد، يجب على المنشأة تحديد نوع وحدة النقد المميزة لهذه القيمة.

(4) الشخص الخبير القائم بعملية القياس:

يعتبر الشخص القائم بعملية القياس عنصراً مهماً لا يمكن الاستغناء عنه أثناء عملية القياس؛ لأن نتائج عملية القياس تختلف باختلاف القائمين بها، خصوصاً في حالة عدم توفر المقاييس الموضوعية. والشخص القائم بعملية القياس المحاسبية هو المحاسب الذي يلعب دوراً أساسياً ليس في تحديد مسار وأساليب عملية المحاسبة فقط بل في تحديد نتائجها أيضاً.

❖ خطوات التقييم المحاسبي:

تتمثل خطوات التقييم المحاسبي في أربع خطوات وهي⁽¹²⁴⁾:

أ- تحديد موضوع التقييم:

المقصود بذلك تحديد بنود القوائم كأصول، وخصوم، ومصاريف، وإيرادات..... إلخ والتي يمكن أن تكون موضوعاً للتقييم المحاسبي لارتباطها باحتياجات المستخدمين. وتنقسم إلى عناصر تمثل مقاييس للقيمة، وذلك في نقطة زمنية معينة (بنود قائمة المركز المالي)، وعناصر تمثل مقاييساً للتغير في القيمة خلال فترة زمنية (بنود قائمة الدخل).

ب- تحديد توقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية:

تُعد عملية الاعتراف المحاسبي بأثر الأحداث الاقتصادية بمثابة تسجيل للبنود المترتبة عنه، وبالتالي يلزم إدراجها ضمن بنود القوائم المالية كأصول، وخصوم، وإيرادات، ومصاريف. فالاعتراف بالبند المحاسبي يتطلب ذكر وصفه وقيمه، ثم بعد ذلك متابعة التغيرات التي تطرأ حتى الاستغناء عنه وخروجه من القوائم المالية.

ت- تحديد وحدة التقييم المستخدمة:

تستخدم وحدة النقد في المحاسبة كوسيلة للتعبير عن خصائص الشيء الخاضع لعملية التقييم، وهنا ينبغي المفاضلة بين وحدة النقد الاسمية (القانونية)، ووحدة النقد الحقيقية. وبالتالي فإن التقييم المحاسبي يخضع لعدة أركان أساسية؛ ومنها: الخاصية محل التقييم، والمقياس المناسب للخاصية، ونوع وحدة التقييم، إضافة إلى الخبير الذي يقوم بعملية التقييم.

ث- تحديد الخصائص الواجب إخضاعها للتقييم:

لتنفيذ عملية التقييم المحاسبي فإنه ينبغي على المنشأة تحديد أهم الخصائص الواجب إخضاعها لتنفيذ التقييم.

(124) بلال كيموش مرجع سبق ذكره، ص 17.
نقلاً عن: أمين السيد لطفي، نظرية المحاسبة: "القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية"، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 27.

❖ شكل الإطار المحاسبي للتقييم بالقيمة العادلة:

فيما سبق تم عرض كل عنصر من عناصر الإطار الفكري للتقييم المحاسبي بالقيمة العادلة، الذي اعتمد على مجموعة من معايير التقييم، وأساليبه، والمرتكزة بشكل أساسي على أركان التقييم المحاسبي، بهدف السير بعملية التقييم من خلال مجموعة من الخطوات، والذي ينعكس أثره بشكل إيجابي على خصائص المعلومات المحاسبية التي سيتم توضيحها وتفصيلها لاحقاً. ولتوضيح الإطار سأقوم في عرضه بالشكل الآتي:



الشكل رقم (3): الإطار المحاسبي للتقييم بالقيمة العادلة

المصدر: إعداد الباحث بناءً على المعلومات السابقة.

الفرع الثاني- أسس معايير التقييم والمقارنة للقيمة العادلة:

يقوم التقييم المحاسبي على أساس تقييم الأصول؛ أي قياس بنود القوائم المالية من خلال اختيار مستوى معين من المستويين الآتين⁽¹²⁵⁾:

✓ المستوى الأول: مستوى وحدة القياس النقدي لقياس خاصية القيمة:

(125) سامية كاهية، مرجع سبق ذكره، ص 3.

يستخدم هذا المستوى وحدتين للقياس وهما وحدة: القياس النقدي الاسمية أو القانونية التي تقوم على افتراض ثبات القوة الشرائية لتلك الوحدة الاسمية وهو يعتبر افتراضاً مقبولاً في النموذج المحاسبي المعاصر. ووحدة قياس القوة الشرائية العامة للنقود، وتعتمد على أرقام تغيرات المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، فهو افتراض تعتمد محاسبة التضخم.

✓ المستوى الثاني: مستوى قياس قيمة بنود الأصول والقوائم المالية.:

وفق هذا المستوى توجد ثلاثة أسس لقياس قيمة الأصول والقوائم المالية؛ وهي:

- أساس التكلفة التاريخية.
- أساس سعر الدخول الجاري؛ أي صافي القيمة البيعية.
- أساس القيمة الحالية.

❖ معايير التقييم:

تقوم معايير التقييم على أساسين، وهما: القابلية للفهم والملاءمة. ولتوضيح كل منهما فإن الباحث سيعرضهما كما يلي:

1. القابلية للفهم:

ينبغي أن تكون القوائم المالية واضحة وقابلة للفهم من حيث المعنى ومن حيث الاستخدام. ويجدر التنويه إلى أن قابلية الفهم هي من أهم الخصائص الداعمة للمعلومات المالية وذلك وفقاً لإطار المفاهيم، ولا يمكن أن تتم الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة للمستخدمين⁽¹²⁶⁾. وحتى تتحقق للمعلومات المحاسبية الاستجابة المطلوبة يجب أن تقدم بشكل واضح وبطريقة واضحة؛ بحيث يمكن للمستفيد منها أن يستخدمها بسهولة، ولا تكون مجرد توصيل أرقام وعبارات عن نشاط المنشأة؛ بحيث إن المعلومات التي تأخذ شكلاً غير مألوف يكون احتمال تجاهلها أو عدم إمكانية ترجمتها إلى معنى مفهوم أمراً متوقعاً⁽¹²⁷⁾.

(126) أحمد محمد سليم القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 46.

(127) أسامة محمود موسى، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الانتمائية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة- الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010، ص 69.

2. الملاءمة:

يقصد بالملاءمة: أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية ملائمة للغرض من القياس. وتكون هذه المعلومات ملائمة إذا كانت قادرة على أن تعكس صورة واضحة وصحيحة عن الشيء المراد قياسه في لحظة القياس وما جرى عليها من تغيرات على مدار فترة زمنية معينة⁽¹²⁸⁾.

❖ معايير المقارنة:

تقوم عملية المفاضلة والمقارنة بين بدائل القياس (التقييم) المحاسبي على أساس خلوها مما يأتي⁽¹²⁹⁾:

- أخطاء التوقيت:

تنتج أخطاء التوقيت عندما تحدث تغيرات في القيمة خلال دورة محاسبية معينة، ولكن يتم الاعتراف بالتغيرات والتقارير عنها محاسبياً في دورة أخرى، مما ينتج عنه تداخل في نتائج تلك الدورات. فالقياس البديل الذي يعترف بتغيرات القيم في نفس الدورة التي تحدث خلالها، سوف يحظى بخاصية أفضل من بدائل القياس الأخرى.

- أخطاء وحدة القياس:

ينتج هذا النوع من الأخطاء عندما لا تعبر القوائم المالية عن تغيرات القوة الشرائية العامة للنقود؛ وبهذا تصبح الأفضلية لوحدة القياس التي تعترف بتغيرات المستوى العام للأسعار في القوائم المالية.

❖ معايير المقارنة والتقييم بين منهج التكلفة التاريخية والقيمة العادلة:

لقد أكد مجلس معايير المحاسبة المالية على أن هدفه الطويل المدى هو أن يتم الإقرار عن كل من الأصول والخصوم المالية في قائمة المركز المالي بقيمتها العادلة وليس بمبالغ وأرقام مبنية على أساس التكلفة التاريخية، ويعود ذلك إلى سببين مهمين للعمل من أجل إيجاد نظام تقارير مالية قائم على القيم العادلة للأصول والخصوم وهما⁽¹³⁰⁾:

(128) هشام شلغام، وبوعلام بن زخرفة، "تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد (1)، العدد (2)، 2016، ص116.

(129) تامر بسام جابر الأغا، "أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة- الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2013، ص21.

(130) أحمد محمد سليم القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 47.

أ- القيمة العادلة توفر معلومات أكثر ملاءمة عن الأصول والالتزامات المالية بالمقارنة بالمبالغ المبنية على مبدأ التكلفة التاريخية.

ب- نموذج القياس المختلط الخصائص الذي يتم فيه قياس بعض الأصول المالية بالقيمة العادلة، بينما يقاس البعض الآخر إلى جانب معظم الالتزامات المالية بالتكلفة التاريخية ولكن لا يمكنه مسايرة الأدوات المالية المعقدة واستراتيجيات إدارة المخاطر المتوفرة اليوم؛ لذلك فقد حان الوقت لإيجاد نموذج أفضل.

وفيما يلي جدول يوضح معايير المقارنة والتقييم بين كل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة:

جدول رقم (1)

معايير المقارنة والتقييم بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة

معايير المقارنة والتقييم	التكلفة التاريخية	القيمة العادلة
أخطاء وحدة القياس (معياري مقارنة)	اعتماد التكلفة التاريخية على وحدة قياس نقدية إسمية وتجاهل تغيرات القوة الشرائية العامة للبنود النقدية في القوائم النقدية يجلب لهذا النموذج أخطاء وحدة القياس.	تعتمد القيمة العادلة على الأسعار في الأسواق المالية النشطة، لذلك فهي تراعي القوة الشرائية العامة للنقود، وتعترف بالتغيرات في المستوى العام للأسعار. فالقيمة العادلة تتجنب أخطاء وحدة القياس.
أخطاء التوقيت (معياري مقارنة)	تأجيل الاعتراف بمكاسب وخسائر الدورة أو الدورات السابقة إلى دورات لاحقة. لهذا فإن هذا النموذج يحتوي على أخطاء التوقيت.	عند حدوث تغيرات في القيمة خلال الدورة أي عند إعداد القوائم المالية حسب القيمة العادلة فإنه يعاد تقييم عناصر القوائم المالية، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة في نفس الدورة، لهذا فإن التقييم من خلال القيمة العادلة يتجنب أخطاء التوقيت.
الملاءمة (معياري تقييم)	هي معلومات غير ملائمة لاتخاذ القرارات، لأنه لا يعبر عنها بوحدات السيطرة والتحكم السلعي، فوحدات السيطرة والتحكم السلعي تعكس التغيرات في كل من المستوى الخاص والمستوى العام للأسعار.	المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة تعتبر أكثر ملاءمة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم، كونها تعرض صورة دقيقة عن حالة الأسواق المالية. وهذا يساعد على اتخاذ القرارات، وتعمل على بعث الثقة في المستثمرين مما يزيد من كفاءة الأسواق المالية.
التفسير (معياري تقييم)	إن المعلومات المحاسبية الناتجة عن هذا النموذج هي معلومات قابلة للتفسير بوضوح؛ لأن التكلفة التاريخية تمتاز بسهولة التطبيق والفهم لدى جميع مستخدمي القوائم المالية.	فالقيمة العادلة تعتبر مفهوماً حديث النشأة ويسوده بعض الغموض ولا يمكن فهمها عند جميع مستخدمي القوائم المالية، بالإضافة إلى أن القيمة العادلة صعبة القياس ويجب توفر شروط معينة لتحديد القيمة العادلة.

المصدر: بسمه سويد (131).

(131) بسمه سويد، "دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية- القيمة العادلة)"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير- جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2012، ص 56.

مما سبق عرضه يخلص الباحث إلى أن معايير التقييم والمقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة تتمثل في النقاط الآتية؛ وذلك اعتماداً على الجدول رقم (1) السابق ذكره:

(1) اعتماد التكلفة التاريخية على وحدة قياس النقد الاسمية، وبالتالي فإنها تتجاهل التغيرات في القوة الشرائية لتلك النقود المثبتة في بنود القوائم المالية، على عكس القيمة العادلة التي تعتمد على الأسعار السائدة في السوق بجانب أخذها باعتبار القوة الشرائية لتلك النقود؛ بمعنى أن القيمة العادلة تعترف بالتغيرات في مستوى الأسعار. لذا يمكن القول: إن التكلفة التاريخية تجذب أخطار وحدة القياس بينما تتجنب القيمة العادلة أخطاء وحدة القياس.

(2) فيما يتعلق بأخطاء التوقيت فإن التكلفة التاريخية تقع في هذا الخطأ كونها تؤجل الاعتراف بالمكاسب والخسائر من دورة سابقة إلى دورة لاحقة، على عكس القيمة العادلة التي لا تؤجل التغيرات، مما يؤدي إلى عدم وقوعها في أخطاء التوقيت.

(3) معلومات التكلفة التاريخية لا تعتبر ملائمة للمستثمرين والمستفيدين من القوائم المالية كونها لا يعبر عنها بوحدات السيطرة والتحكم السلعي، على عكس القيمة العادلة التي تعتبر أكثر ملاءمة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية كونها تعرض صورة دقيقة عن حالة الأسواق المالية.

(4) إن المعلومات الناتجة عن التكلفة التاريخية تمتاز بسهولة التطبيق، على عكس القيمة العادلة التي يسودها الغموض، بالإضافة إلى أنها صعبة القياس كونها تخضع لشروط صعبة نسبياً.

المطلب الثاني - الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية:

تعتبر المعلومات المحاسبية أحد المصادر الأساسية التي يعتمد عليها المستثمر الحالي والمستقبلي لتقييم مدى قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية، وتحديد العائد المطلوب الذي يتناسب مع هذا الاستثمار، كما يعتمد المقرض على المعلومات المحاسبية ليستطيع تقييم قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المستحقة في أوقاتها، وتحديد العائد المطلوب الذي يتناسب مع مخاطر عدم الوفاء بهذا الالتزام. كما تتحدد مفاهيم جودة

المعلومات بالخصائص التي تنتم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة واضعي المعايير المحاسبية والمسؤولين عن إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق طرق محاسبية بديلة⁽¹³²⁾.

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي البيان رقم (2) والذي يعتبر وثيقة مفاهيم تحدد النوعية التي يجب أن تمثل بها المعلومات المفيدة والتي تسمى بالخصائص النوعية التي يجب استخدامها للحكم على فائدة المعلومات المحاسبية، فإذا توفرت تلك الخصائص في المعلومات المحاسبية تعتبر المعلومات مفيدة ويجب الإبلاغ عنها وتوصيلها إلى المستفيدين منها. والنوعية التي تجعل المعلومة سلعة جذابة لاتخاذ القرارات هي مدى فائدتها وفعاليتها، كذلك فإن الفائدة التي تحملها المعلومات المحاسبية إلى المستخدمين هي من أهم أهدافها⁽¹³³⁾.

ويمكن للباحث توضيح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفروعها من خلال عرض الجدول الآتي:

جدول رقم (2)
تفصيل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

مستخدمو المعلومات المحاسبية	متخذو القرارات
المحدد العام.	المنفعة < التكلفة.
الخاصية الخاصة بالمستخدمين.	القابلية للفهم.
الخصائص الأساسية.	الملاءمة، الموثوقية.
عناصر الخصائص الأساسية.	الملاءمة: القيمة التنبؤية، القيمة الاستراتيجية، التوقيت المناسب.
	الموثوقية: القابلية للتحقق، الصدق في العرض، الحيادية.
الخصائص الثانوية.	القابلية للمقارنة- الثبات.
حدود التمييز.	المادية.

المصدر: إسماعيل خليل، وريان نعيم.

يتضح للباحث من الجدول السابق أن هناك فرقاً بين مستخدمي المعلومات المحاسبية ومتخذي القرارات؛ حيث إن خاصتي الملاءمة والموثوقية تتبع متخذي القرارات لذا يجب

(132) تامر بسام جابر الأغا، مرجع سبق ذكره، ص 43.

(133) إسماعيل خليل، وريان نعيم، "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق"، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، المجلد (1)، العدد (30)، 2012، ص 289.

أن تكون المعلومة ملائمة وموثوقة لمتخذي القرارات، ولكي تكون المعلومة المحاسبية مناسبة لكل من مستخدمي المعلومات المحاسبية ومتخذي القرارات فإنه يجب أن تكون المعلومة قابلة للفهم وكلما كانت المعلومة قابلة للفهم تكون قيمتها أكبر بالنسبة للطرفين، كما وضح الجدول السابق أيضاً ضرورة أن تكون المعلومات قابلة للمقارنة وتمتاز بالثبات. ولتوضيح مفاهيم الجدول السابق يتناول الباحث فيما يلي كل موضوع على حدة.

الفرع الأول- الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية:

تتمثل الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة في خاصيتين أساسيتين هما: الملاءمة والموثوقية؛ ولتوضيح كل منهما على حدة فإن الباحث سيعرضهما على النحو الآتي مضافاً إليها عناصرها الثانوية.

أولاً- الملاءمة:

يقصد بالملاءمة: أن تكون المعلومة مفيدة ولها تأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين لمساعدتهم في تقييم أحداث الماضي والحاضر والمستقبل، أو مساعدتهم على تصحيح تقييماتهم السابقة⁽¹³⁴⁾.

وضع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي خاصيتين أساسيتين للمعلومات المحاسبية هما: الملاءمة والموثوقية. وكتمييز أولي جرى تعريف الملاءمة بعدة تعاريف؛ فالمعلومات الملاءمة هي تلك المعلومات التي تحمل على الأقل ثلاثة أبعاد كما يأتي⁽¹³⁵⁾:

✓ **البعد الأول:** التأثير في الأهداف: وتسمى الملاءمة للهدف؛ بمعنى أن المعلومات المحاسبية تكون ملائمة عندما تمكن المستخدمين من إدراك أهدافهم، وهذا أمر يصعب الوصول إليه؛ وذلك لأن أهداف المستخدمين مختلفة، فكل مستخدم له أهداف قد تختلف عن المستخدمين الآخرين، لذلك تعتبر هذه الخاصية ذاتية لأنها تتعلق بالمستخدمين وأهدافهم.

(134) شيرين شوقي السيد الملاح، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(135) إسماعيل خليل، وريان نعوم، مرجع سبق ذكره، ص ص 290-291.

✓ **البعد الثاني:** التأثير في الفهم؛ حيث يطلق على هذا البعد الملاءمة التحذيرية، ويمكن الوصول إليها عندما يفهم المستخدم للمعلومات المحاسبية المعنى المقصود بها الذي تود الإدارة توصيله إليه، وبما أن مقدار فهم المستخدمين للمعلومات المحاسبية مختلف، لذلك يمكن اعتبار هذه الخاصية ذاتية وغير موضوعية؛ لأنها تتعلق بشخص المستخدم ودرجة فهمه للمعلومات المحاسبية.

✓ **البعد الثالث:** التأثير في اتخاذ القرار؛ وتسمى: الملاءمة لاتخاذ القرارات، فيمكن الوصول إليها عندما تسهل المعلومات المحاسبية عملية اتخاذ القرارات.

وبناءً على ما سبق، فإنه يمكن القول إن الملاءمة هي عبارة عن وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المالية والأغراض التي تُعد من أجلها. ويمكن اعتبار المعلومات ملائمة أو ذات علاقة وثيقة بقرار معين إذا كانت تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم محصلة أحد البدائل التي يتعلق بها القرار، شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تصف المعلومات المفيدة. ولتحقيق هذا الهدف لا بد أن تكون المعلومات ملائمة لحاجات المستخدمين، وذلك بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية⁽¹³⁶⁾.

يتضح للباحث أن الملاءمة هي عبارة عن درجة توافق المعلومات المحاسبية مع حاجة كل من مستخدمي تلك المعلومات من مديريين أو مستثمرين في المنشآت؛ لكي يستطيع كل منهم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب لتحقيق الهدف الذي تسعى المنشأة إليه.

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ثلاثة عناصر أساسية مكونة لخاصية الملاءمة تتمثل فيما يأتي⁽¹³⁷⁾:

أ- القيمة التنبؤية:

عرف مجلس معايير المحاسبة المالية القيمة التنبؤية بأنها: تلك المعلومات المحاسبية الملائمة للمستخدمين عندما تساعد على التنبؤ بنتائج الأحداث السابقة والحالية

(136) أحمد محمد سليم القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 57.
(137) إسماعيل خليل، وريان نعوم، مرجع سبق ذكره، ص 291-293.

والمستقبلية، وعليه تصبح البيانات المحاسبية ملائمة إذا ساعدت في التنبؤ بالأهداف والأحداث المستقبلية، وإن القابلية على التنبؤ لها أهمية عندما يكون الأمر متعلقاً بالمستقبل. وهناك عدة عوائق تعرقل عملية التنبؤ، ويعتبر العائق الأساسي أمام عملية التنبؤ هو النقص في البيانات الكمية وحتى الوصفية، فالبيانات المستخدمة قد تأتي بصورة إجمالية دون إعطاء تفاصيل كافية.

ب- القيمة الاستراتيجية (التغذية العكسية):

إن المعلومات عن نتائج قرارات قد تم اتخاذها تعتبر عادةً مدخلات لاتخاذ قرارات تالية، كما أن هذه النوعية من المعلومات عادةً ما يطلق عليها: القيمة الاستراتيجية. إن المعلومات المحاسبية من الناحية النظرية وباعتبارها تحظى بخاصية القيمة الاستراتيجية تقدم خدمات مهمة للمستثمرين؛ لأنها تمكنهم من تعديل استراتيجياتهم بمرور الزمن في سبيل بقاء نشاطهم مستمراً ومستقراً إلى حدٍ ما.

ت- التوقيت المناسب:

تعتبر المعلومات المحاسبية معلومات مناسبة إذا قدمت في الوقت المناسب؛ أي وقت الحاجة إليها، وبهذه الحالة تكون معلومات ملائمة لمتخذي القرارات، ويجب أن تكون متاحة لهم في الوقت المناسب قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم.

كما إن التوقيت المناسب لا يضمن الملاءمة، ولكن الملاءمة لا يمكن أن تكون بدون التوقيت المناسب، لذلك يعتبر التوقيت المناسب محدداً مهماً لمعدي القوائم المالية في إعداد ونشر القوائم المالية المطلوب تقديمها بأسرع وقت ممكن. ويشمل التوقيت المناسب أيضاً تقديم القوائم المالية في فترات دورية متكررة حتى تُظهر التغيرات في الوضع المالي للمنشأة، فعندما لا توفر القوائم المالية السنوية المعدة في نهاية كل سنة مالية معلومات ملائمة للمستخدمين، فعندئذٍ يصبح من الضروري تقديم تلك القوائم في فترات دورية أقل من سنة.

ثانياً- الموثوقية:

بجانب ركن الملاءمة تعتمد منفعة أو فائدة المعلومات المالية على ركن آخر أساسي هو ركن الموثوقية (المصادقية). وفي توضيح للعلاقة ما بين الركنين أوضحت إحدى الدراسات الأمريكية أنه من الممكن بالنسبة لعنصر معين من عناصر التقارير المالية أن يكون ذا موثوقية عالية ولكنه غير صالح، كما أنه من الممكن أن يكون عنصر معين أكثر ملاءمة من عنصر آخر ومع ذلك فإن الموثوقية ليست مرتفعة. ورغم ذلك فإنه من غير الممكن أن يكون العنصر منخفضاً جداً في موثوقيته ويكون في الوقت نفسه صالحاً، فالمعلومات التي تحتوي على أخطاء عديدة إلى درجة مرتفعة لا يمكن أن تكون صالحة⁽¹³⁸⁾.

يتضح للباحث أن هناك علاقة وثيقة ما بين الملاءمة والموثوقية إلى درجة أنه لا يمكن استغناء أحدهما عن الآخر. فإذا كانت المعلومات المحاسبية تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية، ولكن درجة الملاءمة فيهما منخفضة فإنها تصبح عديمة الفائدة، وكذلك إذا تمتعت المعلومات المحاسبية بدرجة عالية من الملاءمة ودرجة الموثوقية فيها منخفضة فإنها أيضاً تصبح عديمة الفائدة.

لذلك يفضل من يستخدمون المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الموثوقية؛ إذ إن هذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات، باعتبارها تعبر تعبيراً صادقاً وحقيقياً عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية، وتمثل نتائج أعمال الوحدة أفضل تمثيل. ولتحقيق خاصية الوثوق بالمعلومات لا بد من توافر الخصائص الآتية⁽¹³⁹⁾:

(أ) الصدق في التعبير:

يقصد بخاصية الصدق بالتعبير: وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس وبين الظواهر المراد التقرير عنها، والعبرة هنا بالصدق الذي هو تمثيل المضمون والجوهر

(138) محمود السيد الناعي، "نظرية المحاسبة"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2011، ص142.
(139) ناصر محمد علي المجهلي، "خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2009، ص51.

وليس مجرد الشكل. وبعبارة أخرى فإن المعلومات الصادقة يجب أن تمثل أو تصور المضمون الذي يهدف إليه تمثيلاً صادقاً؛ حيث يقصد بخاصية الصدق بالتعبير: ضرورة وجود مطابقة بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية وكذلك الموارد والأحداث التي تنتجها هذه الأرقام والأوصاف في التقارير المالية من ناحية أخرى. بمعنى آخر يجب أن تمثل الأرقام ما حدث بالفعل، فعندما تبين التقارير المالية الواقع الاقتصادي للمنشأة نتيجة المعاملات والأحداث الفعلية فإن هذه التقارير تكون صادقة في العرض.

(ب) الحيادية (عدم التحيز):

وفق خاصية الحياد يجب أن تكون البيانات غير متحيزة أو بمعنى آخر: أن تكون موضوعية. وعدم التحيز يعني أنه يجب تركيز الاهتمام على موضوعية المعلومات المحاسبية عند تطبيق المعايير المحاسبية لكي تخدم جميع الفئات المستفيدة منها. وحتى تكون المعلومات ذات ثقة يجب أن تمتاز بالحيادية وعدم التحيز لأي طرف، ولا يعتبر التقرير المالي محايداً إذا كان اختياراً أو عرض المعلومات ذا تأثير على عملية اتخاذ القرار أو الحكم من أجل تحقيق نتيجة محددة سلفاً. ويقصد بذلك أن يكون الهدف من نشر المعلومات المحاسبية هو خدمة كافة الأطراف دون تحيز أو توجيه هذه المعلومات لخدمة جهة معينة⁽¹⁴⁰⁾.

كما أن الحيادية ضرورية بشكل خاص للمعلومات المحاسبية. ولكن تبقى الحيادية مسألة نسبية لا يمكن الوصول إليها بصورة مطلقة طالما أن هناك تضارباً في المصالح بين الأطراف التي لها علاقة بالشركة، فإدارة الشركة من مصلحتها أن تُظهر الأعمال التي أنجزتها خلال فترة زمنية معينة بأحسن صورة، وليس من مصلحتها الإفصاح عن إخفاقات تقع عليها مسؤولية تحملها، وبالتالي يصعب أن تكون الإدارة غير متحيزة في عرض المعلومات المحاسبية⁽¹⁴¹⁾.

وفيما يتعلق بالتحيز فإنه يقسم إلى نوعين، وهما⁽¹⁴²⁾:

(140) تامر بسام جابر الأغا، مرجع سبق ذكره، ص 49.

(141) إسماعيل خليل، وريان نعوم، مرجع سبق ذكره، ص 295.

(142) ناصر محمد علي المجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

- ✓ التحيز في عملية القياس: كاستخدام أساس التكلفة التاريخية أو سياسة الحيطة والحذر.
- ✓ التحيز من قبل الشخص القائم بعملية القياس: كأن يقوم القائم بعملية القياس بقصد التحيز؛ مثل عدم الأمانة أو حالة نقص المعرفة والخبرة المهنية.

ت) القابلية للتحقق:

يقصد بالقابلية للتحقق والاثبات من المعلومات: توافر شرط الموضوعية في التقييم. وتعني خاصية القابلية للتحقق أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للتقييم يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر باستخدام الأساليب نفسها، أما بالنسبة إلى إمكانية التثبت من المعلومات تتحقق عند تجنب التحيز المتعلق بشخصية الشخص القائم بعملية التقييم، بمعنى أنه ينبغي التفرقة بين القدرة على التثبت من طرق التقييم ذاتها وبين القدرة على التثبت من صحة التطبيق لطرق التقييم⁽¹⁴³⁾.

يتضح للباحث مما سبق أن هناك علاقة طردية قوية بين كل من الملاءمة بعناصرها الأربعة، من جهة وبين، الموثوقية وعناصرها الثلاثة من جهة أخرى، حيث إن خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية هما الخاصيتان الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية بهدف رفع مستوى جودة تلك المعلومات. ويمكن للباحث توضيح كل منهما كما يأتي:

✓ **الملاءمة:** هي عبارة عن علاقة ارتباط منطقية قوية بين المعلومات المحاسبية التي تتمتع بالقدرة على إحداث تغييرات في اتخاذ القرارات الصادرة من قبل مستخدمي تلك المعلومات.

✓ **الموثوقية:** هي عبارة عن عملية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية؛ أي أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء أو التحيز لأي طرف كان، إلى درجة أنها تُشعر مستخدمي المعلومات بمدى صدقها في التعبير عن نتائج نشاط منشأة معينة.

(143) أحمد محمد سليم القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 61.

الفرع الثاني- الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية:

تتمثل الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية في خاصيتي القابلية للمقارنة والقابلية للفهم؛ حيث أنه بموجب خاصية القابلية للمقارنة يجب أن تكون المعلومات المحاسبية صالحة لإجراء المقارنات بين فترة مالية معينة وفترة مالية أخرى، سواء أكانت للمنشأة نفسها أو منشأة أخرى تمارس النشاط نفسه، وفي الوقت نفسه يجب أن توفر خاصية القابلية للفهم معلومات مالية محاسبية مفهومة لجميع الأطراف.

أولاً: القابلية للفهم

تعتبر عملية فهم التقارير المالية المعروضة لدى جميع المستخدمين إحدى أهم الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية، وتحقيقاً لذلك يفترض وجود معرفة في الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية لدى مستخدمي تلك التقارير، بالإضافة إلى توافر الرغبة لديهم في دراستها وذلك بقدر معقول من الرغبة. كما يجب عدم استبعاد المعلومات المهمة لحاجات متخذي القرارات الاقتصادية التي يجب أن تتضمنها التقارير المالية اعتماداً على أنه من الصعب جداً فهمها من قبل المستخدمين العاديين، كونها تحتوي بعضاً من التعقيد؛ حيث أن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بالمعلومات ذاتها بل تعتمد على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل: مستوى التعليم والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم. فمثلاً عند قياس الاستثمارات في الأوراق المالية على أساس القيمة العادلة يؤدي ذلك إلى عرض قوائم مالية وتقارير قابلة للفهم؛ حيث إن النموذج المختلط الذي يسجل معاملات على أساس التكلفة التاريخية وأخرى على أساس القيمة العادلة يؤدي إلى تأثير سلبي على فهم المستخدمين للقوائم والتقارير المالية⁽¹⁴⁴⁾.

ثانياً- القابلية للمقارنة:

أوضح مجلس المحاسبة المالية الأمريكي رقم (2) أن فائدة المعلومات المحاسبية تزداد بصورة كبيرة كلما أمكن عرضها بأسلوب يمكن المستخدمين من مقارنة منشأة مع

(144) شيرين شوقي السيد الملاح، مرجع سبق ذكره، ص 16.

منشأة أخرى أو مقارنة نتائج متعددة لنفس المنشأة. لذلك تعرف القابلية للمقارنة بأنها: خاصية محاسبية تمكن المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق أو الاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير متماثلة⁽¹⁴⁵⁾.

وتعتمد القابلية للمقارنة على مسألتين يجب بحثهما وهما⁽¹⁴⁶⁾:

أ- التوحيد:

يعتبر التوحيد في الإبلاغ المالي للمنشآت في الغالب مطلباً مرغوباً فيه لمصلحة تلك الشركات وخاصة بين الشركات التي تمارس نفس النشاط؛ مثل الفنادق الكبرى أو المنشآت النفطية أو البنوك أو شركات الطيران. إن الهدف من التماثل يشجع على تقديم قوائم مالية متماثلة (موحدة) من قبل شركات مختلفة تستخدم نفس الإجراءات ونفس المفاهيم المحاسبية والطرق المحاسبية والتبويب وطرق الإفصاح، إضافة إلى التماثل في شكل القوائم المالية. لذا نجد في الواقع العملي ظهور نظم محاسبية موحدة لبعض الشركات التي تمثل أنشطة متماثلة.

ب- الثبات أو الاتساق:

مصطلح الثبات كغيره من المصطلحات له تعريفات، متعددة وقد استعمل للدلالة على نفس الإجراءات من قبل شركة ما أو وحدة محاسبية من فترة محاسبية لأخرى. أو هو استعمال نفس مفاهيم القياس ونفس الإجراءات على فترات معينة في القوائم المالية التي لها خواص متشابهة لشركة معينة لمدة معينة واحدة. كما إن الثبات في التطبيق العملي للإجراءات المحاسبية بمرور الوقت يلزم تحقيقه بسبب أن عمل تنبؤات مستقبلية يجب أن يبنى على بيانات زمنية متسلسلة مقيسة ومبوبة بنفس الطريقة؛ لأنه إذا ما استخدمت طرق واساليب قياس مختلفة يصبح من الصعوبة عمل معادلة الاتجاه العام، أو إدراك التأثيرات التي حدثت من فترة زمنية إلى أخرى على الشركة، وهل حدثت التغيرات بسبب عوامل خارجية أو حدثت بسبب عوامل داخلية خاصة بالشركة.

(145) إسماعيل خليل، وريان نعوم، مرجع سبق ذكره، ص 296.

(146) المرجع السابق، ص 296.

الفرع الثالث- تأثير التقييم المحاسبي بالقيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية:

بخصوص تأثير استخدام تقديرات القيم العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية، فإن القيم العادلة ينتج عنها معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية؛ ويتضح ذلك في الجدول رقم (3) من المقارنة الآتية:

جدول رقم (3)

مدى ملاءمة وموثوقية كل من القيمة العادلة والتكلفة التاريخية

البيان	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
الملاءمة	تعكس معلومات تتعلق بأداء المؤسسة وذلك بالنسبة للقرارات الإدارية المتعلقة بالاحتفاظ بالأصول أو الالتزامات، وبالمثل القرارات المتعلقة باقتناء أو بيع الأصول، وكذلك تحمل الديون وتسديدها.	تعكس معلومات تتعلق بأداء المنشأة، وذلك فقط فيما يتعلق بقرارات اقتناء أو بيع الأصول أو تحمل الديون أو تسديدها، بينما تتجاهل تأثيرات القرارات المتعلقة بالاستمرار في حيازة الأصل أو تحمل الالتزامات.
الموثوقية	تتطلب تحديد الأسعار السوقية الجارية من أجل التقرير عن القيم، وهذا بدوره قد يتطلب الدخول في تقديرات مما قد تؤدي إلى مشكلات تتعلق بالموثوقية.	تعتمد القيم المثبتة في البيانات المالية على أسعار المعاملات الفعلية دون الإشارة إلى البيانات السوقية الحالية.

المصدر: صلاح حواس (147).

بالإضافة إلى ما تقدم يشير معيار المحاسبة الدولي رقم (32) إلى أن معلومات القيمة العادلة تعتبر معلومات مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية؛ حيث إنها في كثير من الحالات تؤدي إلى ما يأتي (148):

(147) صلاح حواس، مرجع سبق ذكره، ص 114. نقلاً عن:

- محمد عبد الفتاح، "الإفصاح عن القيم العادلة لبنود الأصول طويلة الأجل وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية وموقف المراجع"، دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2002، ص 125. (148) المرجع السابق، ص 115. نقلاً عن:

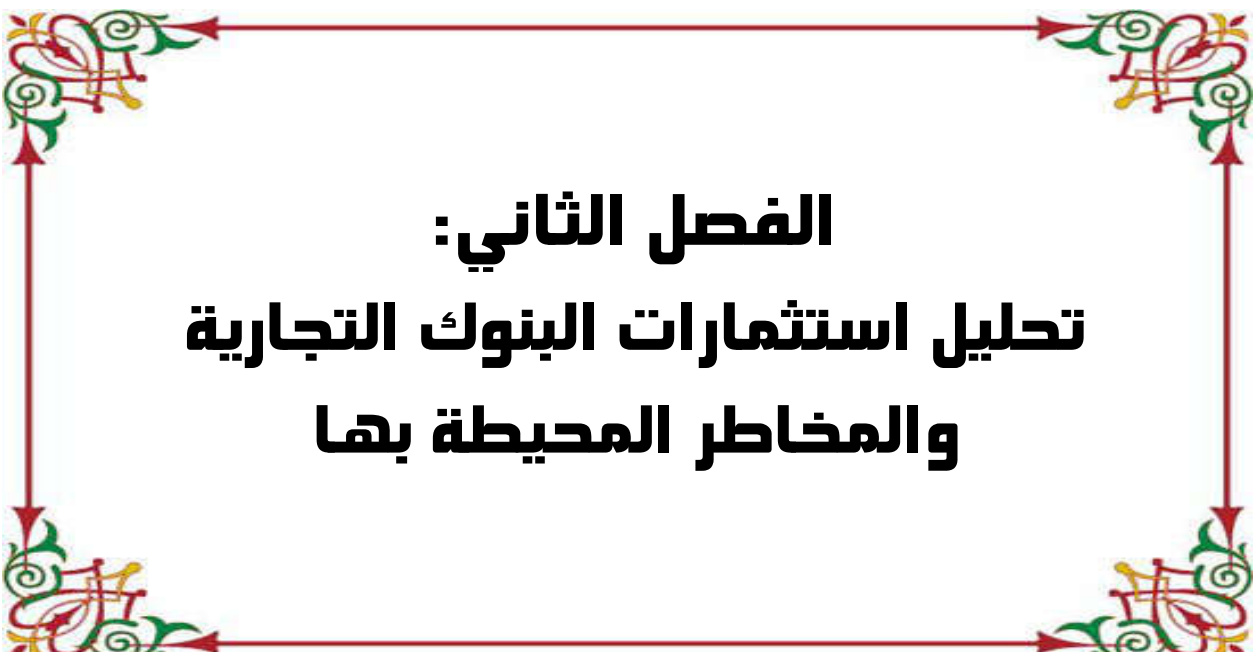
- أحمد حلمي جمعة، ومؤيد راضي خنفر، "المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة"، المؤتمر المهني العلمي الدولي السابع، عمان، 2006.

- (1) تعكس معلومات القيمة العادلة تقديرات الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات المالية.
 - (2) تسمح بإجراء مقارنات بين أدوات مالية لها نفس الخصائص الاقتصادية، بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها.
 - (3) توفر القيمة العادلة أساساً محايداً لتقييم كفاءة الإدارة في تسيير الأموال، وذلك عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بها أو سدادها.
- يتضح للباحث مما سبق ما يأتي:
- ✓ ان التقييم وفق منهج القيمة العادلة يؤدي إلى رفع مستوى جودة المعلومات المحاسبية، مما يؤدي إلى مساعدة كل من المستثمرين والمديرين ومستخدمي تلك المعلومات على اتخاذ القرارات الاستثمارية.
 - ✓ تساعد المعلومات المحاسبية المعتمدة على نموذج القيمة العادلة على إجراء مقارنات بين المنشآت التي تتصف بنفس الصفات الاقتصادية بغض النظر عن صدق كل منشأة.
 - ✓ التقييم بالقيمة العادلة يوفر معلومات أكثر ملاءمة عن التدفقات النقدية المتوقعة للمنشآت.
 - ✓ يساعد التقييم بالقيمة العادلة إدارة المخاطر على تقييم الملاءة المالية للعملاء الطالبين منح القروض أو الراغبين في الحصول على عقود توريد من المنشأة.

خاتمة الفصل:

تتعدد بدائل التقييم (القياس) المحاسبي ما بين منهج التكلفة التاريخية ومنهج القيمة العادلة وغيرها من المناهج الأخرى، إلا أن الهدف الرئيسي لكل منهج هو الوصول إلى تقييم عناصر القوائم المالية بدقة عالية دون الوقوع في الأخطاء المحاسبية والابتعاد عن التعقيدات أثناء تطبيق المنهج. لذلك تناول الباحث كلاً من منهج التكلفة التاريخية ومنهج القيمة العادلة في المبحث الأول بهدف الوصول إلى اختيار المنهج الأفضل في التقييم المحاسبي، ولتحقيق ذلك لا بد من اختيار المنهج المناسب الذي يحقق المزايا المطلوبة مثل تفادي المنهج لمعايير المقارنة، أي الابتعاد عن أخطاء التوقيت وأخطاء وحدة القياس التي تم عرضها في المبحث الثالث. كما ينبغي أن يحقق المنهج معايير التقييم مثل القدرة على التفسير والملاءمة للمعلومات المحاسبية، بهدف رفع مستوى جودة المعلومات المحاسبية.

بما أن منهج التكلفة التاريخية ومنهج القيمة العادلة منهجان ينتابهما بعض من الأخطاء في القياس وأخطاء التوقيت هذا فيما يتعلق بالمقارنة، إلا أن منهج التكلفة التاريخية يقع فيها ولا يتجنبها، على عكس منهج القيمة العادلة الذي يتجنب الوقوع فيها. أما فيما يتعلق بتقييم المعلومات المحاسبية فإن منهج القيمة العادلة يعتبر أكثر ملاءمة من منهج التكلفة التاريخية، لذلك اتضح لدى الباحث أن منهج القيمة العادلة أكثر ملاءمة للاعتماد عليه في تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية التي سيتم تناولها بشكل تفصيلي في الفصل الآتي.



الفصل الثاني:

تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

تمهيد:

اتجهت البنوك التجارية نحو تقديم خدمات أكثر تطوراً تلمس حاجات أساسية ملحة للعملاء، وذلك من خلال اضطلاعها بوظيفة "أمناء الاستثمار". حيث تطرح خيارات عديدة أمام العملاء لكيفية إدارة أموالهم وممتلكاتهم واستثمارها بأحسن عائد ممكن، بالإضافة إلى قيامها بإدارة محافظ الأوراق المالية التي تكونها بنفسها أو تديرها لحساب آخرين. لذا فقد كان لهذا التوجه أثره البالغ في زيادة موارد وعائدات تلك البنوك، وكذلك فتح مجالات جديدة لتوظيف أموالها واستثماراتها، مما ساعد على انتعاش أسواق الأوراق المالية في عدد من الدول المتقدمة، وكذلك جذب أموال ومدخرات الأفراد والهيئات إليها⁽¹⁴⁹⁾.

وفقاً لطبيعة نشاط البنوك التجارية فإنها تتعرض للعديد من المخاطر؛ حيث إن السمة الأساسية التي تتصف بها في الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على التعامل مع المخاطر التي لم تعد تقتصر على نوع واحد فقط هو مخاطر الائتمان، بل تعددت أنواع تلك المخاطر وتشعبت إلى الحد الذي أصبح فشل العديد من البنوك والمؤسسات المالية في الآونة الأخيرة لا يرجع فقط إلى المخاطر الائتمانية، وإنما يرجع إلى أنواع أخرى من المخاطر⁽¹⁵⁰⁾.

لتوضيح أهم استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها في هذا الفصل فقد تم تقسيمه إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: التعريف بالبنوك التجارية ومحددات استثماراتها.

المبحث الثاني: تحليل الأنشطة الاستثمارية في البنوك التجارية.

المبحث الثالث: تحليل مخاطر استثمارات البنوك التجارية.

(149) أحمد صلاح عطية، "محاسبة الاستثمار والتمويل في المنشآت المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010، ص129.

(150) خديجة رومان، ونريمان طالب، "إدارة المخاطر في البنوك التجارية وفق اتفاقية بازل 3"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الطاهر مولاي، الجزائر، 2014، ص18.

المبحث الأول: التعريف بالبنوك التجارية ومحددات استثماراتها

يعد النظام المصرفي بأجهزته المختلفة عصب الاقتصاد القومي لأي دولة من دول العالم، وذلك من خلال ما يقوم به من تجميع للمدخرات، والاستثمار في كل المجالات، ثم القيام بأعمال الوساطة المالية، والائتمان بأشكاله المختلفة، إلى غير ذلك من المعاملات المالية التي لا غنى عنها لاقتصاد أي بلد في مختلف بلدان العالم. ويضاف إلى ذلك أيضاً الدور الحيوي الذي يلعبه الجهاز المصرفي في رسم وتنفيذ مختلف السياسات المالية والاقتصادية، وفي إتمام الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية، وكذلك في مجالات التنمية والتمويل وخاصة في دول العالم الثالث⁽¹⁵¹⁾.

لتوضيح هذا المبحث تناول الباحث المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار في البنوك التجارية.

المطلب الأول - ماهية البنوك التجارية:

تتمثل البنوك التجارية في البنوك التي تعتمد اعتماداً وثيقاً على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة، سواء أكانت تحت الطلب أو لأجل أو بإشعار، والعمل على إعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر؛ وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية⁽¹⁵²⁾.

لتوضيح ماهية البنوك التجارية تناول الباحث الفروع الآتية:

الفرع الأول- مفهوم البنوك التجارية:

تعددت مفاهيم البنوك التجارية؛ فمنهم من عرفها بأنها: "تلك البنوك التي تتخصص في تلقي الودائع ومنح القروض، إلى جانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المصرفية المكملة؛ مثل: شراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل الأوراق التجارية، وخصم الكمبيالات

(151) أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص 1.

(152) خالد أمين عبد الله، وإسماعيل إبراهيم الطراد، "إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 23.

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

وقبولها، وشراء وبيع العملة الأجنبية، وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان، وتأجير الخزائن الحديدية⁽¹⁵³⁾.

وعُرفت أيضاً البنوك التجارية بأنها: تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية، لاسيما في قبول الودائع بأنواعها المختلفة؛ سواء أكانت ودائع تحت الطلب أو ودائع توفير أو أي ودائع خاضعة لإشهار، أو استعمالها مع المواد الأخرى للبنك في الاستثمار كلياً أو جزئياً، بالإقراض أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون⁽¹⁵⁴⁾.

وجاء تعريفها أيضاً بأنها: عبارة عن مؤسسة وساطة ومكان يلتقي فيه عارضو الأموال الفائضة عن حاجاتهم مع طالبيها، ويمكن أن يكون هؤلاء أشخاصاً طبيعيين أو معنويين. ويطلق على تلك الأموال اسم الودائع، ويتم استخدامها في عمليات الإقراض للأفراد والخصم. وبالتالي فهي تساهم في إنشاء وتطوير المشروعات وتنمية القطاعات الاقتصادية⁽¹⁵⁵⁾.

كما عرفت أيضاً بأنها: تلك المنشأة التي تقبل الودائع من الأفراد والشركات تحت الطلب أو لأجل، ثم تستخدمها في منح القروض والسلف بهدف تحقيق الأرباح. وهذه القروض والسلف عادةً ما تكون مدتها محدودة لعام واحد وموجهة نحو النشاط التجاري⁽¹⁵⁶⁾.

وبناءً على ما سبق، يرى الباحث أن البنك التجاري ما هو إلا عبارة عن منشأة مالية تتركز عملياتها المصرفية الأساسية في عملية تجميع الأموال المتوفرة لدى المودعين والمستثمرين، سواء كانوا أفراداً أو هيئات أو غيرها من الجهات المودعة، والعمل على تشغيل واستثمار هذه المبالغ في صورة نشاط ائتماني أو استثمارها في قنوات استثمارية أخرى مضمونة الربح.

(153) المرجع السابق، ص12.

(154) ضيف خلاف، "البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015، ص14.

(155) سعدية وسام، "دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2013، ص43.

(156) فاروق بن صالح الخطيب، "النقد والسياسات النقدية"، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 2014، ص286.

الفرع الثاني- أهمية وأهداف البنوك التجارية:

تمثل البنوك التجارية ضرورة ملحة لا غنى عنها في عملية التبادل وتوجيه الادخار نحو الاستثمارات؛ وذلك من خلال ما توفره من أساليب وأدوات مالية تؤدي إلى عملية تبسيط وتسريع وزيادة المبادلات مثل استعمال الشيك. وأيضاً ضرورية لتوجيه الادخار نحو الاستثمار أي نحو من يحتاج إلى رأس المال، سواء أكان ملموساً كالمعدات والمكانن، أو غير ملموساً كال تدريب والتكوين، ولا يتم ذلك إلا نتيجة الادخار. وعادةً يكون الادخار فردياً؛ أي (فائض الدخل) أو ادخار المنشأة (أرباح مبقاة ومتراكمة)، أو ادخاراً حكومياً (فائض الميزانية)، فكل هذه المدخرات تعتبر أموالاً كبيرة يلزم توجيهها نحو الاستثمار في منشأة مالية كبيرة⁽¹⁵⁷⁾.

بخصوص ما يتعلق بأهداف البنوك التجارية فإنها قد تكون أهدافاً عامة تتمثل في تحقيق نمو في حجم ربحية البنك، بمعدلات أكبر من المنافسين في السوق المصرفية هذا من جهة⁽¹⁵⁸⁾، ومن جهة أخرى قد تكون أهدافاً خاصة تتمثل في النقاط الآتية⁽¹⁵⁹⁾:

- ✓ تجميع الأموال وضخها في مجالات استثمارية متنوعة.
- ✓ العمل على تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال منح القروض.
- ✓ تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج.
- ✓ تقديم خدمات مالية متميزة، لضمان البقاء والاستمرارية وتحقيق الربح وتعزيز المراكز التنافسية لها.
- ✓ تهدف إلى تشجيع الصناعات التقليدية والمحلية وتطويرها.
- ✓ تهدف إلى خلق مناصب شغل؛ وذلك من خلال إعطاء قروض صغيرة من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة، وبالتالي القضاء على البطالة.

وبناءً على ما سبق، يرى الباحث أن أهمية البنوك التجارية وأهدافها تتركز في ثلاثة محاور أساسية وهي:

(157) خديجة رومان، ونريمان طالب، مرجع سبق ذكره، ص 22.

(158) ضيف خلاف، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(159) خديجة رومان، ونريمان طالب، مرجع سبق ذكره، ص 21-22.

- **تحقيق الربحية:** حيث إن مبدأ الربحية يعتبر الهدف الرئيسي للبنوك التجارية، على الرغم من أن مبدأ الربحية قد يتغير لتعرضه لبعض المخاطر الناتجة عن التذبذب في الإيرادات؛ فكلما زادت الإيرادات ارتفعت الأرباح والعكس صحيح.
- **توفير السيولة:** تعتبر عملية توفير السيولة من أهم أهداف البنوك التجارية للقيام بجميع الأعمال المصرفية، وعادة يتم توفيرها عن طريق استقطاب أكبر قدر ممكن من الودائع بجميع أنواعها.
- **توفير الضمان:** يعتبر الضمان من أهم أهداف البنوك التجارية وخاصة بالنسبة للمودعين، فإذا انعدم الضمان فإن ذلك سيؤثر على الربحية والسيولة معاً.

الفرع الثالث- خصائص البنوك التجارية:

تختص البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات المالية بأن معظم أصولها تشكل حقوقاً على المؤسسات والأشخاص في شكل ودائع مختلفة، وتعتبر هي المؤسسة المالية الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل من شخص إلى آخر أو حتى من مؤسسة إلى أخرى باستخدام الشيك. وتعمل البنوك التجارية على فتح حسابات جارية لعملائها وتحويلها إلى نقود ورقية والعكس، وذلك بناءً على طلبهم وإجراء عمليات المقاصة لحسابهم، ويكون ذلك بأقصى سرعة وأدنى جهد. كما تقوم البنوك التجارية بأهم وظيفة وهي إدارة وعرض النقود في المجتمع⁽¹⁶⁰⁾.

أما فيما يتعلق بخصائص البنوك التجارية من حيث أهدافها فإنها تتركز بالآتي⁽¹⁶¹⁾:

- **الخاصية الأولى:** تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي؛ كما يمارس البنك المركزي رقابة على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن جميع البنوك التجارية لا يمكنها ممارسة أي رقابة أو تأثير على البنك المركزي.
- **الخاصية الثانية:** تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد؛ حيث إن البنوك التجارية تتنوع تبعاً لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحداً.

(160) ضيف خلاف، مرجع سبق ذكره، ص21.

(161) خديجة رومان، ونريمان طالب، مرجع سبق ذكره، ص24.

- **الخاصية الثالثة:** تهدف البنوك التجارية إلى تحقيق الربح عكس البنك المركزي. وتعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية هدفها الأساسي هو تحقيق أقصى قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة. وغالباً ما تكون مملوكة من قبل الأفراد والشركات.

الفرع الرابع- التطور التاريخي للبنوك التجارية "حالة الأردن":

يعتبر التطور الاقتصادي والنمو المصرفي في الأردن متلازمين إلى حد التزامن؛ فحينما كان يخطو الاقتصاد الأردني خطواته مع بداية تأسيس الإمارة عام 1921 كان النقد حين ذاك قليل التداول؛ إذ اعتمد الأردنيون في تعاملهم الاقتصادي على أساس المقايضة، ولكن حجم التعامل نفسه كان قليلاً ومحدوداً، وحجم التجارة الخارجية في أدنى مستوياته. والعملة المستخدمة حين ذاك لم تكن عملة محلية، لعدم وجود اقتصاد واضح المعالم، أو ترتيبات مؤسسة قادرة على إصدار النقد وحمايته وتنظيمه، لذلك فإن النقد كان إما عملة سورية أو فلسطينية أو نقوداً ذهبية صادرة عن الدولة العثمانية.

لذلك فإن تطور الجهاز المصرفي الأردني وصولاً إلى تأسيس البنوك التجارية في الأردن قد مر بثلاث مراحل⁽¹⁶²⁾:

المرحلة الأولى: الجهاز المصرفي في عهد إمارة شرق الأردن وحتى الاستقلال (1921-1946):

كان الأردن حتى نهاية الحرب العالمية الأولى خاضعاً لسيطرة الدولة العثمانية، ثم انتقلت السيطرة إلى الدولة البريطانية، وتحديدًا عندما منحت بريطانيا حق الانتداب على فلسطين وشرق الأردن بموجب اتفاقية سان ريمو عام 1920، لذلك كان من الطبيعي أن ترتبط الفعاليات النقدية والمصرفية في إمارة شرقي الأردن بالنظامين المصرفيين التركي والبريطاني. ومع سقوط الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وبداية عهد الانتداب البريطاني تلاشى استخدام الليرة العثمانية وحل محلها الجنيه المصري والاسترليني الذهبي؛ حيث استمر تداولهما حتى عام 1927، حين قررت السلطة

(162) مهند حنا نيقولا عيسى، "إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية"، دار الراية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 20-27. نقلاً عن: محمد سعيد النابلسي، "التطور التاريخي للجهاز المصرفي والمالي في الأردن، سلسلة كتاب الام في تاريخ الأردن"، 22 لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1994.

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

البريطانية إيجاد وسيلة تبادل موحدة في كل من فلسطين والأردن، فأوجدت الجنيه الفلسطيني وطرحته للتداول عام 1927.

وفيما يتعلق بالمؤسسات المصرفية، فإن منطقة شرق الأردن لم تعرف وجود المؤسسات المصرفية الحديثة التي تعمل كوسيط بين المودعين والمقترضين إلا في منتصف العشرينيات عندما افتتح البنك العثماني فرعاً له في مينة عمان عام 1925، أما قبل ذلك التاريخ فقد اقتصر تواجد المؤسسات المصرفية في شرق الأردن على فروع المصرف الزراعي في كل من مدن اربد والسلط والكرك، وكان عملها يقتصر على القروض الزراعية، هذا بجانب ممارسة البنك العثماني في عمان أعماله المصرفية التجارية العادية، فقد عمل وكيلاً مالياً للحكومة في إمارة شرق الأردن نظراً لعدم وجود مؤسسة مصرفية وطنية تقوم بهذا الدور. وفي ظل البنك العثماني الذي كان يعتبر المؤسسة المصرفية الوحيدة التي تمارس نشاطها في إمارة شرقي الأردن، فقد أقدم البنك العربي الذي تم تأسيسه في القدس عام 1930 على فتح فرعه الأول في مدينة عمان عام 1934، ومن ثم افتتح فرعة الثاني في مدينة اربد عام 1943.

المرحلة الثانية: الجهاز المصرفي الأردني منذ عهد الاستقلال حتى إنشاء البنك المركزي (1946-1964):

بعد إعلان الأردن مملكة مستقلة عام 1946، بدأ التفكير في إصدار نقد وطني، فصدر القانون المؤقت للنقد رقم (35) لسنة 1949 والذي عدل بالقانون رقم (53) لسنة 1949، وبموجب هذا القانون تشكل مجلس النقد الأردني الذي أصبح السلطة الوحيدة المخولة بإصدار أوراق النقد والمسكوكات في المملكة. وأصبحت وحدة النقد هي الدينار الأردني الذي طرح للتداول في 1950/7/1 وتوقف تداول الجنية الفلسطيني في المملكة اعتباراً من 1950/9/30. وقد عمل البنك العثماني آنذاك وكيلاً لمجلس النقد الأردني في مختلف مناطق الأردن، باستثناء منطقة اربد التي قام فيها البنك العربي بمهمة الوكالة. أما من الناحية العملية فقد كان البنك العثماني هو الذي يقوم بعمليات الإصدار، والاحتفاظ

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

بمخزون النقد الصادر عن مجلس النقد، وينوب عن المجلس في عملية تزويد البلاد بحاجتها من أوراق النقد.

في 1962/1/1، ضمن خطوات الحكومة الأردنية التمهيدية لإنشاء البنك المركزي الأردني، قرر مجلس النقد الأردني توجيه الحكومة نحو نقل ما تبقى من أعماله المنوطة بمكتبه في لندن نقلاً نهائياً إلى عمّان، وفي الوقت نفسه تم إلغاء لجنة الاستثمار وتصفية أعمالها. وبذلك أصبح عدد فروع البنوك التجارية العاملة في شرق الأردن حتى نهاية عام 1951 خمسة فروع تمثل أربعة بنوك، أحدها بنك وطني وهو البنك العربي، والثلاثة الباقية كانت فروعاً لبنوك أجنبية اثنان بريطانيان والثالث مصري.

المرحلة الثالثة: الجهاز المصرفي الأردني منذ إنشاء البنك المركزي حتى انتشار البنوك التجارية (1964-1996):

ظهرت الدلائل الأولى على ضرورة إنشاء بنك مركزي أردني مستقل ليتولى مهام تنظيم العمل المصرفي في البلاد، من خلال تقرير عن التنمية الاقتصادية في الأردن أعدته بعثة البنك الدولي عقب قيامها بدراسة الأوضاع الاقتصادية في عام 1955. ومع أن البعثة الاقتصادية اقترحت في تقريرها أن يتم تحويل مجلس النقد الأردني بشكل تدريجي إلى سلطة نقدية تبدأ بممارسة بعض وظائف البنوك المركزية، ثم تتوسع في ممارسة بقية الوظائف إلى أن تصبح بنكاً مركزياً، إلا أن الحكومة الأردنية تجاوزت الأسلوب المقترح واتجهت إلى استصدار قانون البنك المركزي الأردني رقم (4) لسنة 1959، ومعه قانونان آخران هما: قانون مراقبة البنوك وقانون مراقبة العملة الأجنبية. وفي 1964/10/1 باشر البنك المركزي مهام عمله الجديد وكان أولها تحديد قانون لتنظيم أعمال البنوك التجارية لتحقيق عدد من الأهداف.

المرحلة الرابعة: انتشار الجهاز المصرفي الأردني كبنوك تجارية:

لم يكن بالأردن سوى أربعة بنوك حتى عام 1925، ثلاثة منها فروع لبنوك أجنبية، وبنك وطني واحد هو البنك العربي، وفي عام 1955 تم تأسيس البنك الأهلي الأردني، الذي باشر عمله في شهر نيسان 1956، ثم تلاه افتتاح بنك الرافدين عام 1957، وفي عام

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

1960 تم تأسيس بنكين أردنيين جديدين هما: بنك الأردن وبنك القاهرة عمان، هذا وكان بنك انترا الذي أسس في لبنان في أوائل الخمسينيات قد افتتح له فرعاً في عمان بتاريخ 1958/7/14، إلا أن هذا الفرع اغلق عندما توقف البنك الأم عن الدفع، وأعلن إفلاسه في 1966/10/14.

ومنذ ذلك الحين وحتى أوائل السبعينيات لم يتم إنشاء أية بنوك تجارية جديدة باستثناء شراء بنك كرند ليز لفروع البنك العثماني في الأردن في عام 1969. ويعود سبب عدم تأسيس بنوك تجارية في تلك الفترة إلى تعثر مسيرة التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي نتيجة الحرب التي اندلعت عام 1967. ولما كان هناك حاجة ماسة إلى رؤوس الأموال من الخارج وبهدف تطوير الجهاز المصرفي الأردني خلال اكتساب خبرات البنوك العالمية، برز التوجه نحو استقطاب البنوك العالمية لافتتاح فروع لها في الأردن، مثل بنك المشرق عام 1972، وسيتي بنك عام 1974، وبنك الاعتماد والتجارة الدولي عام 1975، وبنك تشيس مانهاتن عام 1976.

وتجاوباً مع السماح بفتح الأبواب أمام الاستثمار بالبنوك التجارية فقد تم خلال الفترة 1975-1978 الترخيص لخمس بنوك منها بنك واحد خاص بالاستثمار والباقي بنوك تجارية، فقد باشر البنك الأردني الكويتي أعماله في عام 1977، وكذلك بدأ العمل في كل من بنك الأردن والخليج وبنك البتراء وبنك الاستثمار العربي عام 1978، وفي عام 1979 باشر البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل الإسلامي أعماله. ومع مباشرة هذه البنوك لأعمالها في أواخر السبعينيات، شعر البنك المركزي الأردني بأن السوق الأردني مشبعاً بالبنوك التجارية، وأن تزايد أعداد هذه البنوك فوق المستوى المطلوب سوف يؤدي إلى اشتداد حدة المنافسة غير السوية، الأمر الذي يؤدي إلى الإضرار بالجهاز المصرفي ككل؛ لذلك فقد قرر البنك المركزي الأردني في عام 1978 التوقف عن الترخيص لبنوك جديدة.

في ضوء تعرض الجهاز المصرفي الأردني للعديد من الأزمات منذ عام 1989، خاصة أزمة بنك البتراء، وأزمة بنك الأردن والخليج، وأزمة بنك المشرق، بالإضافة إلى

أزمة قطاع الصرافة وأزمة بنك الاعتماد والتجارة الدولية، وغيرها من المعضلات المصرفية. قام البنك المركزي بالتعاون مع السلطات الحكومية باتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة إلى إعادة تأهيل وترميم الجهاز المصرفي الأردني، بهدف دعمه والحفاظ عليه، وكان ذلك من خلال دمج بعض البنوك المتعثرة بالبنوك الأخرى مع نقل كامل التزاماتها.

الفرع الخامس- دور البنك المركزي الأردني في تنظيم إدارة الائتمان في البنوك التجارية:

تتمثل عملية تنظيم إدارة الائتمان في البنوك التجارية من قبل البنك المركزي الأردني في الحالات الآتية:

الحالة الأولى- ما قبل صدور اتفاق بازل الثاني⁽¹⁶³⁾:

التزم البنك المركزي الأردني منذ تاريخ إنشائه بوضع التشريعات المنظمة للائتمان المصرفي من حيث كميته وأدواته المباشرة وغير المباشرة (الاحتياطي النقدي الإلزامي، السيولة القانونية، نسبة الائتمان إلى الودائع، سقف الائتمان)، ونوعيته (التأمينات النقدية، الجاري مدين، الاستثمارات)، وكلفته (أسعار الفائدة على القروض وعلى الودائع، سعر إعادة الخصم، سعر الفائدة على السلف التي يقدمها البنك المركزي). واعتمد البنك المركزي في ذلك على الأحكام القانونية الخاصة بتنظيم الائتمان والمتضمنة مجموعة قوانين أصدرها البنك المركزي عام 1959؛ حيث كانت نسبة السيولة القانونية دون غيرها من أدوات الائتمان الكمية أو النوعية أدواته الرئيسية في تنظيم الائتمان (المادة 37) وقانون البنك المركزي الصادر في عام 1966؛ حيث كان الاحتياطي النقدي الإلزامي في المقابل أدواته الأساسية (المادة 42).

اعتمد البنك المركزي في قانونه الصادر سنة 1971 وتعديلاته التي وضعت الأساس المناسب لتنظيم شامل لعملية الائتمان وتطوير التشريعات القائمة بما يحقق الاستقرار المالي والنقدي للبنوك التجارية، على القوانين السابق ذكرها في الفقرة السابقة. وقد كان هذا القانون بمثابة تمهيد الطريق للعمل وفق متطلبات تطبيق اتفاق بازل. وتتلخص القوانين الصادرة من البنك المركزي الأردني تمهيداً لتطبيق بازل الثاني فيما يأتي:

(163) مروان سعيد الرشيدات، "المخاطر المصرفية - اتفاق بازل، دراسة في قدرة المصارف الأردنية على تطبيق متطلباته"، رسالة دكتوراه في المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2009، ص75.

- أولاً: قانون البنك المركزي رقم 23 لسنة 1971 المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم 2301 بتاريخ 1971/5/25 وتعديلاته الصادرة بموجب القوانين ذوات الأرقام (37 لسنة 1989 و 14 لسنة 1991 و 10 لسنة 1992 و 16 لسنة 1992).

- ثانياً: قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم 4448 بتاريخ 2000/8/1، والمعدل بموجب القانون المؤقت رقم 46 لسنة 2003، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم 4600 بتاريخ 2003/6/1، والذي سرت أحكامه على كل من يمارس الأعمال المصرفية.

الحالة الثانية- ما بعد صدور اتفاق بازل الثاني:

فيما يأتي أهم الإجراءات التي عمل بها البنك المركزي فيما بعد صدور بازل الثاني⁽¹⁶⁴⁾:

- أولاً: التعليمات والمذكرات التي أصدرها البنك المركزي إلى البنوك التجارية الأردنية كونه الجهة الرقابية المسؤولة عن تطبيق بازل الثاني وعن تقييم السياسات والأساليب التي تتبعها؛ لتحقيق كفاية رأس المال وضمان سلامة تطبيقها للاتفاق، وكذلك تشجيعها على تحسين وتطوير معايير الإفصاح المالي لديها بما ينسجم مع معايير الاتفاق.

- ثانياً: قانون المعاملات الإلكترونية المؤقت رقم 85 لسنة 2004 اتساقاً مع القواعد الدولية المنظمة للمعاملات، لتنظيم المعاملات المصرفية الإلكترونية والتعليمات الحاكمة المؤسسية لأعضاء مجالس إدارات البنوك العاملة في المملكة ودليل الحاكمة المؤسسية في عام 2007.

- ثالثاً: نصت التعليمات المتعلقة باتفاق بازل الثاني على أن هذه التعليمات تطبق على كافة البنوك التجارية العاملة في المملكة على أساس موحد، ونصت على مكونات رأس المال التنظيمي بشرائه الثلاث (الأساسية، والإضافية المساندة، والقرض المساند قصير الأجل لمواجهة مخاطر السوق). وأشارت هذه التعليمات إلى أن رأس المال

(164) المرجع السابق، ص 77-79.

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

التنظيمي لا يجب أن يقل عن 12% من القيمة المرجحة لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

- رابعاً: اعتماد التصنيف الائتماني الخارجي الصادر عن كل من (Standard & Poor's, Moody's and Fitch). وحثت على بذل العناية القصوى للحصول على كافة التصنيفات الائتمانية للعميل في حال تصنيفه من قبل أكثر من جهة معتمدة والأخذ بوزن المخاطر الأعلى في حالة كانت التصنيفات تعكس أوزان مخاطر مختلفة.

- خامساً: فيما يتعلق بمعايير اعتماد شركات تصنيف الائتمان، فقد أشارت التعليمات إلى التقيد بمعايير الموضوعية، والاستقلالية، والشفافية.

- سادساً: أشارت التعليمات إلى أن استخدام مخففات الائتمان يزيد من تعرض البنك لبعض المخاطر الأخرى؛ لذلك نصت التعليمات على وجوب وضع استراتيجية لإدارة مخففات مخاطر الائتمان بحيث تضمن تحديد علاقة مخففات الائتمان المتعلق به وإجراء تقييم دوري ينسجم مع طبيعة المخفف، ومراعاة متطلبات الإفصاح عن مخففات مخاطر الائتمان والتغطية القانونية لها.

- سابعاً: أما بالنسبة لقياس مخاطر السوق فقد حددت التعليمات أنه يتم قياسها باستخدام الطريقة المعيارية إذا كانت مخاطر خاصة، أما إذا كانت مخاطر عامة فإنه يتم قياسها بطريقة الاستحقاق.

وفي إطار سعي البنك المركزي الأردني لمواكبة آخر المستجدات والتطورات الدولية في مجال الرقابة المصرفية، وإيماناً منه بأهمية التشاور والتنسيق مع البنوك المرخصة، وبهدف التحضير المبكر لتطبيق بازل 2، فقد تم في عام 2005 تشكيل لجنة عليا برئاسة نائب محافظ البنك المركزي وعضوية عدد من المديرين العاملين للبنوك، انبثق عنها لجنة فنية ولجان عمل فرعية مشتركة من البنك المركزي والبنوك التجارية؛ بحيث يختص كل منها بأحد جوانب المعيار الجديد على النحو الآتي⁽¹⁶⁵⁾:

✓ لجنة مخاطر الائتمان.

(165) فادي أكرم الطيان، "مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق إدارة المخاطر حسب متطلبات السلطة الرقابية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة اليرموك، الأردن، 2010، ص 46.

✓ لجنة مخاطر السوق.

✓ لجنة مخاطر التشغيل.

✓ لجنة انضباط السوق.

✓ لجنة المراجعة الإشرافية.

حيث عملت هذه اللجان في البداية على إعداد استبيان للوقوف على مدى جاهزية البنوك لتطبيق مقررات المعيار الجديد، لإدارة المخاطر لدى البنوك التجارية بمفهومها الشامل، ونشر الوعي بأهمية هذا المعيار وانعكاساته الإيجابية على سلامة ومتانة البنوك.

المطلب الثاني - محددات الاستثمار في البنوك التجارية:

تحكم السياسات الاستثمارية البنوك التجارية بجميع أنواعها بمجموعة من القواعد والقوانين واللوائح المنظمة لعمليات الاستثمار؛ حيث تمثل هذه القوانين واللوائح محددات سياساتها الاستثمارية، بهدف المحافظة على أموالها وأموال المودعين فيها. ونتيجة للطبيعة الخاصة لاستثمارات البنوك التجارية نجد أن هيئات الإشراف والرقابة على أعمالها والمتمثلة في البنك المركزي في كل دولة من دول العالم تضع مجموعة من القوانين والقواعد المنظمة لعملية استثمار أموال المستثمرين والمودعين في تلك البنوك. إن التنظيم المعقول لها يتطلب فهم سلسلة واسعة من النظريات الاقتصادية والمالية والمصرفية والتي سيتم توضيح كل منها على حدة.

بناءً على ما سبق، فإن الباحث سيعرض محددات استثمارات البنوك التجارية في ثلاثة فروع كالآتي:

الفرع الأول- المحددات المصرفية:

أمام التحديات الكبيرة والتطورات السريعة في الصناعة المصرفية أصبح لزاماً على البنوك التجارية المحلية أن ترتقي بأدائها ونتائج عملياتها، لتتمكن من الاستقرار وبالتالي الاستثمار والنمو. وبات من الضروري تقييم أداء الصناعة المصرفية بهدف التعرف على نقاط القوة ومحاولة تعزيزها حتى يتمكن القطاع المصرفي من الاستثمار بنشاطه الائتماني

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

والاستثماري وتحقيق أفضل عائد ممكن⁽¹⁶⁶⁾. ولتحقيق ذلك العائد فلا بد من فهم المحددات المصرفية لتعظيم ذلك العائد والممثلة في المحددات الآتية:

المحدد الأول- قوانين الإشراف والرقابة على أعمال البنوك التجارية:

أثرت العولمة الاقتصادية بشكل كبير وملحوظ على القطاع المصرفي؛ إذ فتحت مجالاً أوسع للبنوك والمؤسسات المالية في الاستثمار وتحقيق الأرباح، كما ساعد التطور التكنولوجي الحاصل في إحداث عملية تحويل جذري في أنماط العمل المصرفي، واستفادة البنوك من حجم التطور السريع المسجل في القطاع المصرفي والمالي على المستوى العالمي. حيث ظهرت في المقابل عدة تحديات من شأنها التقليل من حجم المكاسب، والفرص المتاحة؛ بل قد تهدد استقرار البنك ذاته والنظام المصرفي بصفة عامة، متمثلة في المخاطر التي تواجهه العمل المصرفي، والتي قد تنشأ من العوامل الداخلية المتعلقة بنشاط وإدارة البنك أو العوامل الخارجية. لهذا السبب أنشأ المشرع أجهزة مساعدة للبنك من أجل ممارسة الرقابة عليه، باعتباره المحرك الرئيسي لتداول الأموال بنوعيتها، سواء أكانت أموالاً مودعة أو أموالاً مقرضة، أي الممارسة التجارية في الأموال. لذا أصبح من الضروري الوقوف على رأس العمل المصرفي، والعمل على مراقبته في ظل تصاعد المخاطر المصرفية وما يشهده العالم من تطور اقتصادي في جانبيه المالي والمصرفي⁽¹⁶⁷⁾.

وللوقوف على رأس العمل المصرفي خاصة فيما يتعلق بقوانين الإشراف والرقابة على البنوك التجارية فإن هذه المهمة تعتبر من أهم واجبات البنك المركزي. وذلك بهدف المحافظة على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي، وحماية أموال المودعين والمساهمين في البنوك التجارية، خاصة في الآونة الأخيرة التي شهدت زيادة ملحوظة في عدد البنوك التجارية والتي نجم عنها زيادة في حجم ونوعية المشاكل والمخاطر التي تتعرض لها تلك البنوك.

(166) رامي محمد وادي، ونهيل سقف الحيط، "محددات أداء الصناعة المصرفية الأردنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (13)، العدد (2)، 2017، ص182.

(167) فيصل حريحي، "آليات الرقابة على البنوك التجارية"، رسالة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2017، ص26.

فمثلاً البنوك التجارية الأردنية خاضعة لقانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 والتي تعتبر جميع بنوده ملزمة للبنوك التجارية الأردنية، وخاصة فيما يتعلق بعمليات المحافظة وتنمية أموال المودعين والمستثمرين؛ حيث إن ذلك القانون ما هو إلا عبارة عن وسيلة لكي يتمكن بها البنك المركزي من التحكم المباشر بعمليات الائتمان التي تمنحها البنوك التجارية. كما أن القانون يتضمن عدداً من النقاط التي تحكم ممارسة نشاط الإقراض أو عمليات الاستثمار. وفيما يلي أهم الفقرات المتعلقة بتنظيم أعمال البنوك التجارية⁽¹⁶⁸⁾:

أولاً- أهم الفقرات المتعلقة بالحيلة والحذر في إدارة أعمال البنوك التجارية:

- 1- على البنوك التجارية التقيد بالحدود التي يقرها البنك المركزي المتعلقة بكل من:
 - أ- نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر، وكذلك بعناصر رأس المال وبالاحتياطيات وبالحسابات النظامية.
 - ب- نسبة إجمالي القروض إلى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وخلفائه أو لمصلحة ذوي الصلة.
 - ت- نسبة إجمالي القروض الممنوحة لأكثر عشرة أشخاص من عملاء البنك إلى المبلغ الإجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

2- على البنوك التجارية التقيد بأوامر البنك المركزي المتعلقة بكل من:

- أ- الحد الأدنى لإجمالي الموجودات السائلة التي يحددها البنك المركزي أو لأنواع محددة من هذه الموجودات منسوبة إلى إجمالي موجودات البنك، بما فيها الكفالات والضمانات القائمة لصالح البنك أو أنواع محدودة منها أو منسوبة إلى إجمالي مطلوبات البنك أو أنواع محددة منها.
- ب- المتطلبات المتعلقة بتصنيف الموجودات وتقييمها والمخصصات الواجب الاحتفاظ بها على أساس هذا التصنيف والتقييم.

ثانياً: أهم الفقرات المتعلقة بتحديد معدل الفائدة الذي تفرضه البنوك التجارية على القروض والتي تمثلت في الصيغة الآتية: " على البنك التجاري أن يعلن بشكل واضح وفي مكان بارز في مركزه الرئيسي وفي فروعه ومكاتبه نسب الفوائد على ودائع عملائه، وكذلك

(168) الجريدة الرسمية، قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000، العدد 4448، بتاريخ 2000/8/1.

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

أنواع الفوائد والعمولات ونسبها على الائتمان الذي يمنحه لهم بما في ذلك نسب الفوائد لأفضل العملاء".

وباعتبار أن الأردن من الدول التي تبنت اتفاقية الجات فقد أصدرت مجموعة من القوانين والتشريعات الأردنية التي تطبق معايير الإبلاغ المالي الدولية؛ وذلك من خلال القوانين الآتية⁽¹⁶⁹⁾:

- أولاً: قانون هيئة الأوراق المالية رقم (23) لسنة 1997؛ فقد نصت المادة رقم (24) من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التطبيق رقم (1) لسنة 1998 على ما يلي:

أ- تلتزم جميع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية.

ب- في حال تعارض أي من المعايير الموصوفة في الفقرة (أ) من هذه المادة مع التشريعات المعمول بها في المملكة، تسري التشريعات المحلية، ويتعين على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة الإفصاح عن ذلك وتأثيره على القوائم المالية.

- ثانياً: قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته حتى قانون رقم (35) لسنة 2010 والمنشور في الصحف اليومية؛ حيث نصت المادة رقم (184) فقرة (أ) على ما يلي: يترتب على الشركات المساهمة العامة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة.

ومن خلال هذه القوانين السابقة الذكر أصبح تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أمراً لازماً على جميع البنوك التجارية الأردنية، بما فيها المعايير الخاصة بالقيمة العادلة. لذا يرى الباحث أن قوانين الإشراف والرقابة على أعمال البنوك التجارية تلعب دوراً مهماً في حماية الاستثمارات، وأن تطبيق تلك القوانين يؤدي إلى تخفيض وتفاذي المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها استثماراتها، كما أنها بمثابة الدرع الواقي لحماية أموال كل من المساهمين والمودعين في تلك البنوك.

(169) اسامة محمد يوسف هرش، مرجع سبق ذكره، ص 19.

كما يرى الباحث أيضاً أن قوانين الإشراف والرقابة على أعمال البنوك التجارية يجب أن تؤخذ بالحسبان عند تحديد القنوات والنسب الاستثمارية؛ فبعض القوانين قد تسمح بالاستثمار في نشاط معين وفي الوقت نفسه قد تمنع الاستثمار في نشاط آخر، وبعض القوانين أيضاً قد تحدد نسب الاستثمار في نشاط معين، وقد تفتح الباب على مصراعيه للاستثمار في نشاط استثماري آخر.

المحدد الثاني- طبيعة مصادر الأموال المستثمرة في البنوك التجارية:

لنجاح الاستثمار في المنشآت المالية سواء أكانت بنوكاً تجارية أم غيرها فإنها تحتاج إلى الملاءمة ما بين طبيعة القرار الاستثماري مع هيكل التمويل في المنشآت المالية، بحيث توجه الأموال المتجمعة من مصادر تمويل طويلة الأجل أو مصادر تمويل دائمة إلى استثمارات طويلة الأجل والعكس بالعكس؛ وذلك بهدف تحقيق التوافق الزمني بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة في المستقبل، وبالتالي ضمان قدرة المنشأة المالية على الوفاء بالتزاماتها تجاه المساهمين والمودعين⁽¹⁷⁰⁾.

تتمثل طبيعة مصادر الأموال المتاحة للاستثمار في البنوك التجارية فيما يأتي:

أولاً- رأس المال المدفوع:

يتمثل رأس المال المدفوع في القيمة الاسمية لأسهم رأس المال المدفوع من قبل المساهمين أو المالكين. ووفقاً للقانون رقم (28) لسنة 2000 الصادر عن رئاسة الوزراء الأردنية فإنه يجب على البنك التجاري أن يحتفظ بشكل دائم بالحد الأدنى لرأس المال التنظيمي الذي يحدده البنك المركزي من وقت إلى آخر، وذلك كما حدده في الفقرة رقم (36). أما فيما يتعلق بفروع البنوك الأجنبية فإن البنك الأجنبي لا يستطيع ممارسة نشاطه المصرفي في المملكة ما لم يتم تحويل مبلغ يعادل نصف رأس مال البنك الأردني، ويشترط نقل تحويلها دفعة واحدة لكي يستطيع ممارسة نشاطه المصرفي.

(170) أسامة ربيع سليمان، "ترشيد القرارات الاستثمارية في شركات التأمين المصرية باستخدام نموذج برمجة الأهداف التتابعية"، رسالة ماجستير في التأمين، جامعة المنوفية، مصر، 2002، ص8.

ثانياً- الاحتياطات:

وهي عبارة عن مجموع المبالغ التي تستقطع من الأرباح سنوياً بهدف تقييدها لتحقيق أغراض معينة، وهذا يعني عدم إمكانية توزيع أرباح منها؛ ومن أمثلة تلك الاحتياطات⁽¹⁷¹⁾:

1) الاحتياطات القانونية: حيث يجنب من صافي الربح ما يعادل 5% على الأقل لتكوين احتياطي قانوني، ويجوز للجمعية العمومية بناء على تقرير مراقب الحسابات وقف تجنيب هذا الاحتياطي إذا بلغ نصف رأس المال المصدر، كما يجوز استخدام هذا الاحتياطي في تغطية خسائر البنك وفي زيادة رأس المال.

2) احتياطي خاص: وهذا النوع من الاحتياطي لا يمكن للبنك التجاري التصرف به إلا بعد أخذ الموافقة والرجوع إلى البنك المركزي. ويوجد أيضاً احتياطات أخرى، كالاحتياطي العام، واحتياطي شراء سندات حكومية، واحتياطي ارتفاع الأصول الثابتة، والاحتياطي التدعيمي، والاحتياطي الرأسمالي. ويعود السبب الرئيسي لتقييد جزء من أرباح البنوك التجارية في شكل احتياطات إلى الأسباب الآتية:

أ- اعتبارات قانونية؛ حيث تفرض التشريعات المختلفة ضرورة خصم نسبة معينة من الأرباح السنوية في شكل احتياطي قانوني؛ وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية من بينها: دعم المركز المالي للبنك التجاري وتوفير مزيد من الثقة في قلوب المتعاملين مع البنك.

ب- احتمالية وقوع بعض الخسائر المحتملة أو أعباء متزايدة في فترات قادمة، ولكن لا يمكن تقديرها بدرجة معقولة من الدقة.

ت- اعتبارات تعاقدية، كما في حالة طلب المقرضين تقييد توزيع الأرباح أو جزء منها خلال فترة سريان القروض؛ بما يدعم المركز المالي للبنك، ويوفر الكثير من الضمانات المالية للوفاء بتلك الديون أو الأعباء المالية، مثل الاحتياطي الخاص.

(171) أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص 57.

ثالثاً- الودائع:

على الرغم من تعدد مصدر الأموال المتاحة بالنسبة للبنك التجاري، إلا أن أهمها على الإطلاق هو الودائع، وذلك لأن المصادر الأخرى مثل رأس المال المدفوع والاحتياطات تمثل فرصاً بديلة متاحة للمستثمرين، وتكون مرتفعة التكلفة أو على الأقل أعلى تكلفة من الودائع. أما بالنسبة إلى المصدر الثاني المتاح للاستثمار والمتمثل في الأموال المقترضة فمن المعروف أن تكلفتها مرتفعة بالمقارنة مع تكلفة الودائع بسبب بسيط هو ما يتعرض له المقرضون من مخاطر أكبر.

وهكذا لا يبقى سوى الودائع التي تعد أكبر مصادر الأموال جاذبية بالنسبة للبنوك؛ بسبب ما تتصف به من انخفاض في تكلفتها، بالإضافة إلى عدم جود أية قيود على ما يمكن أن تحوزه البنوك منها⁽¹⁷²⁾.

يرى الباحث أن الودائع تمثل أهم مصدر خارجي لموارد البنوك التجارية، وذلك كون هذا النوع يعتبر من أهم مصادر التمويل للاستثمار، وأنه يمكن الاعتماد عليه بدرجة عالية؛ حيث إنه أقل تكلفة مقارنة مع مصادر تمويل الاستثمار الأخرى سواء القروض أو غيرها من مصادر التمويل. إلا أنه يتوجب على دائرة الاستثمارات في تلك البنوك أن تأخذ بمبدأ الحيطة والحذر في العمليات الاستثمارية المعتمدة على الودائع كون أن هذه الودائع تعتبر بمثابة حقوق يمكن استرجاعها إلى المودعين عند طلبهم لذلك، ولتنفيذ مبدأ الحيطة والحذر يفترض تطبيق مبدأ النسبة والتناسب وذلك ما بين قيمة الاستثمارات وبين الودائع المعدة للاستثمار.

الفرع الثاني- المحددات الاقتصادية:

تمثل المحددات الاقتصادية العصب الرئيسي الذي يقود عجلة الاستثمار في البنوك التجارية، كما إنها تمثل العوامل التي يمكنها أن تؤثر على تنظيم استثماراتها ، وأن التنظيم المعقول يتطلب فهم سلسلة واسعة من النظريات الاقتصادية والمالية⁽¹⁷³⁾.

(172) المرجع السابق، ص 95.

(173) Richard Brophy, "Development of Insurance regulation in Ireland", Journal of financial regulation and compliance, Vol.20, Issue. 3, 2012, P248.

المحدد الأول- التضخم:

يعرف التضخم بأنه ظاهرة عالمية تمس كافة اقتصادات العالم وإنها تؤدي إلى ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، هذا إلى جانب الانخفاض في قيمة القوة الشرائية للنقود⁽¹⁷⁴⁾. وتنسحب الآثار السلبية التي يولدها التضخم على مجمل فقرات الاقتصاد وعلى أداء واستثمارات البنوك التجارية، فارتفاع مستوى التضخم يؤدي بالأفراد إلى تفضيل أساليب الاستثمار الأخرى مثل شراء السلع والموجودات دون الاستثمار في تقديم الايداعات في البنوك التجارية، بوصفه هدفاً للمحافظة على قيمة ما بحوزتهم من رؤوس أموال، وبالتالي فإن البيئة الاقتصادية عندما تتضمن مستويات عالية من التضخم فإنه سيكون معيقاً أو محدداً لأداء واستثمارات البنوك التجارية، والعكس في حالة بيئة اقتصادية تكون فيها معدلات التضخم منخفضة ومستقرة، فإن ذلك سيوفر المناخ المناسب لتحقيق أداء متميز في استثماراتها⁽¹⁷⁵⁾.

ولمواجهة ظاهرة التضخم قد تلجأ بعض المنشآت المالية إلى الاستثمار العقاري، وذلك لحماية رأس المال لفترات طويلة⁽¹⁷⁶⁾. أو قد تلجأ إلى الاستثمار في أسهم الشركات العقارية أو الصناديق الخاصة بالعقارات من أجل توفير الحماية ضد أوجه التضخم. وبعضها تلجأ إلى إتباع سياسة التغيير الجذري في ظل الظروف الاقتصادية الناتجة عن أثر التضخم⁽¹⁷⁷⁾.

لذا، يرى الباحث أنه ينبغي دراسة وتحليل التضخم عند استثمارات البنوك التجارية؛ حيث إن التضخم يعمل على عدم التوازن ما بين القيمة النقدية للاستثمار والقيمة الحقيقية للاستثمار نفسه؛ ففي بعض الحالات قد يتساوى معدل العائد على الاستثمار من حيث قيمته النقدية في سوقين مختلفين، إلا أن القيمة الحقيقية لذلك العائد قد تكون مختلفة وخاصة عندما

(174) Marc Labonte, "Inflation: causes, costs, and current status", congressional research service, 2011, p 1. <https://pdfs.semanticscholar.org/48ac/7bf4dd4a6c9bce7c05722506274307bba096.pdf>

(175) سميرة العمري، "أثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017، ص36.

(176) Rafal Wolski & Magdalena Zalczna, "The Real Estate Investment of Insurance companies in Poland", Journal of property Investment & finance, Vol.29, Iss1, 2011, p 74.

(177) Kevin Ahlgrim & Stephen D'Arcy, "The effect of Deflation or High Inflation on the Insurance Industry", Casualty Actuarial Society, Canadian Institute of Actuaries, and Society of Actuaries, 2012, p.23.

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

يتم تقييم القيمة الحقيقية بالقيمة العادلة للعائد على الاستثمار، ويعود سبب ذلك الاختلاف إلى وجود فارق بين قوة التضخم ما بين سوقين؛ فقد يكون سوق منخفض التضخم والآخر مرتفع التضخم.

المحدد الثاني- السياسة النقدية:

يقصد بالسياسة النقدية: مدى السيطرة التي يمكن أن تمارسها الحكومة على المعروض من النقود، والذي يتمثل في رصيد الودائع الجارية والودائع لأجل لدى البنوك التجارية، بالإضافة إلى النقدية المحتفظ بها لدى الجمهور. وفي هذا المجال تؤكد العديد من الدراسات والأبحاث العلمية على وجود علاقة بين السياسة النقدية ومستوى أسعار الأسهم في أسواق رأس المال؛ حيث أثبتت تلك الدراسات وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من النقود ومستوى النشاط الاقتصادي، بمعنى أن زيادة المعروض من النقود غالباً يتبعها تحسن في مستوى أداء الاقتصاد، وذلك على أساس أن زيادة عرض النقود- بفرض ثبات المطلوب منها- من شأنها أن يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة. وهذا الأمر يشجع على الاستثمار بصفة عامة وبالتالي تؤدي إلى زيادة في مستوى الإنتاج وانخفاض نسبة البطالة التي عادة ما تنعكس على مستوى الطلب على المنتجات ومن ثم زيادة أرباح المنشآت المالية وارتفاع أسعار أسهمها⁽¹⁷⁸⁾.

ولا يعتبر التأثير الإيجابي هو المحصلة النهائية لزيادة المعروض من النقود على أسعار الأسهم؛ إذ إن هناك أيضاً تأثيراً سلبياً على الاقتصاد يتمثل في حدوث موجات من التضخم، والتي تعني زيادة الحد الأدنى للعائد الذي يطلبه المستثمر؛ بحيث إذا لم يتحقق ذلك فإن النتيجة الحتمية هي انخفاض أسعار تلك الأسهم، بسبب عزوف المستثمر عن الاستثمار في الأوراق المالية.

لذلك، على المستثمر في البنوك التجارية أن يقوم بدراسة وتحليل الآثار الناتجة عن التغير في السياسة النقدية، للوقوف على المحصلة النهائية لها من حيث التأثير على أسعار الأدوات المالية في سوق رأس المال، واتخاذ القرار المناسب.

(178) أسامة ربيع أمين سليمان، مرجع سبق ذكره، ص12.

المحدد الثالث- اتفاقية الجات الدولية:

شهد قطاع البنوك التجارية أهمية متزايدة في اقتصاد الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، وحققت أيضاً اتفاقية الجات الدولية في الخدمات المالية زيادة مطردة خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وأصبح التعاون في الخدمات المالية ضرورة ملحة فرضتها الظروف والمصالح الدولية، ومن ثم اتخذ التحرير المصرفي شكلاً رسمياً وتنظيماً في إطار منظمة التجارة الدولية. وتعتبر اتفاقية الجات أول جهد متعدد الأطراف يستهدف وضع القواعد المنظمة التي تحكم التجارة في الخدمات المالية، وهو ما يضمن تعميق الاتجاه نحو عولمة الخدمات المالية بما تحمله من مفهوم عدم التمييز في المعاملة بين الموردين من الأجانب والموردين المحليين⁽¹⁷⁹⁾.

يرى الباحث أن هذه الاتفاقية قد فتحت الباب على مصراعيه لدخول بنوك تجارية أجنبية إلى الأردن تمتلك مقومات قوية من حيث مركزها المالي والتنافسي واحتواؤها على كوارر فنية وإدارية متميزة في جميع المجالات وخاصة في مجال الاستثمار التابع لها، وفي الوقت نفسه تشجيعها على الاستثمار من خلال منحها القروض الكبيرة لكثير من المنشآت داخل المملكة.

المحدد الرابع- معدل الضريبة على الاستثمار:

تعتبر عملية ارتفاع معدل الضريبة على ريع أصل استثماري معين، من شأنها أن تقلل من الإقبال على الاستثمار في هذا الأصل، والعكس صحيح، ففي حالة الاستثمار في الأسهم نجد أن المستثمر قد يفضل توجيه جانب أكبر من محفظة الاستثمار إلى أسهم المنشآت المالية التي لا تجري توزيعات كبيرة لأرباحها، وذلك عندما يكون معدل الضريبة على الأرباح الإيرادية، أكبر من معدل الضريبة على الأرباح الرأسمالية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن أسهم المنشآت التي تمتاز بدعم حكومي - سواء في شكل مساعدات مالية أو إعفاء ضريبي على أرباحها - فإنها تحظى من جانب المستثمر بجاذبية أكبر من تلك المنشآت التي لا تحصل على نفس الامتيازات. ومن هنا يجب على متخذ القرار الاستثماري أن يأخذ في اعتباره معدل الضريبة على عوائد الاستثمار - سواء الجارية أو

(179) أحمد محمد سليم القصاص، مرجع سبق ذكره، ص86.

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

الرأسمالية، بالإضافة إلى معرفة المنشآت التي تتمتع بحوافز ضريبية - عند اختيار وتشكيل محفظة الاستثمارات⁽¹⁸⁰⁾.

لذا، يعتبر تغير نسبة الضريبة من أهم الموضوعات التي تؤثر على النمو الاقتصادي، وبالتالي فإنها ستؤثر على استثمار المنشآت⁽¹⁸¹⁾.

المحدد الخامس- التغير في أسعار الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه: معدل التباين بين عمليتين⁽¹⁸²⁾، وبالتالي فإنه يمثل عدد الوحدات من عملة معينة والتي يمكن شراؤها أو مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأخرى⁽¹⁸³⁾.

ويظهر تأثير هذا العامل على السياسة الاستثمارية في المنشآت المالية (بنوك، شركات تأمين) من زاويتين:

- الزاوية الأولى: عندما يكون التزام المنشأة المالية مقوماً بالعملة الأجنبية، وهنا يحدث تغير لسعر الصرف في غير صالح المنشأة المالية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة حجم التدفقات النقدية الخارجية.

- الزاوية الثانية: حالة قيام المنشأة المالية بالاستثمار في سوق رأس المال الأجنبي، أو الاستثمار بالعملة الأجنبية في سوق رأس المال المحلي، وهنا نجد أن معدل العائد على الاستثمار لا يتوقف على العائد نفسه فقط بل يتوقف أيضاً على التغير في سعر صرف العملة الأجنبية⁽¹⁸⁴⁾.

(180) أسامة ربيع أمين سليمان، مرجع سبق ذكره، ص10.

(181) Simeon Djankov, Tim Ganser, Caralee McLiesh, Rita Ramalho, & Andrei Shleifer, "The effect of corporate taxes on investment and entrepreneur ship", American Economic Journal: macroeconomics, Vol. 2, No. 3, 2010, p31.

(182) International Accounting Standards Committee, IAS, NO, 21, "The Effects of Changes in foreign Exchange Rates", 2015, p.993.

(183) محمد علي إبراهيم العامري، "إدارة محافظ الاستثمار"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص613.

(184) أسامة ربيع أمين سليمان، مرجع سبق ذكره، ص15.

الفرع الثالث- المحددات المالية:

على الرغم من أهمية المحددات المصرفية والاقتصادية للاستثمار في البنوك التجارية، إلا أنها لا تقل أهمية عن المحددات المالية لنجاح نشاط الاستثمار. لذلك يعرض الباحث المحددات المالية لاستثماراتها كالآتي:

المحدد الأول- السيولة:

يشير مفهوم السيولة النقدية إلى قدرة البنك على تحويل جزء من أمواله شبه النقدية إلى نقد خلال مدة زمنية قصيرة تسمح بمواجهة السحوبات، وإلا فإن التعرض لنقص السيولة سيؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين بالبنك التجاري. فالسيولة تعتبر سمة حيوية تمتاز بها المصارف التجارية عن المؤسسات غير المالية، ففي الوقت الذي تستطيع فيه تلك المؤسسات تأجيل سداد التزاماتها - ولو لبعض الوقت - لا يمكن للبنك التجاري فعل ذلك، فمجرد إشاعة عدم توفير سيولة لدى مصرف تجاري قد تؤدي إلى تدافع المودعين لسحب أموالهم مما يؤدي إلى إفلاسه. لذا على البنوك التجارية أن تحتفظ بجزء من أموالها بدرجة من السيولة لتكون كافية لمواجهة السحوبات العادية أو المفاجئة لزبائنها (185).

تشير الدراسات المالية إلى أن السيولة تنقسم إلى نوعين: النوع الأول يتمثل في السيولة الإجمالية ويقصد بها: كفاية جميع الأصول الموجودة لدى البنك لسداد جميع التزاماتها بغرض تصفية المشروع الآن. أما النوع الثاني فيعرف بالسيولة النسبية؛ والمقصود بها قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها؛ حيث تعتبر هذه القدرة دالة في النقدية السائلة، بالإضافة إلى درجة السيولة التي تتمتع بها الأصول الاستثمارية بالمنشأة، ويقصد بسيل الأصل الاستثماري: سرعة تحويله إلى نقدية سائلة بأقل خسائر. وتختلف درجة السيولة من أصل استثماري إلى آخر حسب طبيعته (186).

(185) إبراهيم السعيري، وزيد مردان، مرجع سبق ذكره، ص238.

(186) أسامة ربيع أمين سليمان، مرجع سبق ذكره، ص18.

المحدد الثاني- الضمان:

يعني الضمان مدى قدرة البنك على الوفاء بديونه وجميع التزاماته؛ فقيام البنك باستثمار رؤوس أمواله يجعله عرضة لوقوع خسائر، لذا يتوجب على البنك التجاري أن يتحملها بنفسه بدلاً من أن تقع على كاهل المودعين، وتتطلب حماية حقوق هؤلاء المودعين تجنب التوظيف غير الرشيد لتجنب الإفلاس، ولهذا السبب تعتبر الثقة أساس كل عملية من عمليات توظيف أموال البنك بغض النظر عن مصدرها؛ لأن الأموال التي يقرضها سوف تعود إليه وفي الآجال المتفق عليها. لذلك يتوقف إقدام البنك على منح القروض لمتعامل ما على أساس الثقة التي يوحي بها هذا المتعامل إلى البنك من حيث قوة مركزه المالي ومدى احترامه لتعهداته وكيفية قيامه بالوفاء بها، ثم مدى الضمانات التي يكون على استعداد لتقديمها للوفاء بتلك التعهدات. وهذا يعني أن البنك التجاري يسعى إلى التأكد من أنه يوظف ويستثمر أمواله في نواح مضمونة من حيث الربح وانخفاض المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها تلك الأموال. ولا شك أن اهتمام البنك بهذا المجال هو من سبل نجاحه في دعم بقاءه وتحقيق استمراريته، لكن على البنك التجاري أن ينظر إلى أبعد من ذلك أي خلف حدوده بتركيزه على المحيط والبيئة التي يعد جزءاً غير متجزئ منها⁽¹⁸⁷⁾.

المحدد الثالث- الربحية⁽¹⁸⁸⁾:

تعد ربحية المصرف التجاري أمراً ضرورياً لبقائه واستمراره، وهو مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للمصرف. وهو أيضاً يعتبر الهدف الرئيسي الذي تصبو إليه إدارة البنوك التجارية لأنه مؤشر مهم لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها، كما إنه موضع اهتمام الجهات الرقابية لما تعكسه من نجاح للمصرف وقدرة على تحسين كفاية رأس المال. هذا وإن تحقيق البنك التجاري للربحية يحفز رجال الأعمال والملاك على تأسيس المنظمة المصرفية، كما إنها تعتبر مؤشراً على أداء المصرف؛

(187) إيمان العاني، "البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة قنوري، الجزائر، 2007، ص9.

(188) علي محمود محمد، "سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (30)، العدد (1)، 2014، ص541.

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

التجاري فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات التي تتخذها إدارة البنك التجاري.

هذا، وتعتمد البنوك التجارية إلى تعظيم ربحيتها من خلال حصولها على أكبر قدر ممكن من الودائع ومصادر الأموال بأقل تكلفة ممكنة، ثم توظيف هذه الموارد على شكل تسهيلات ائتمانية واستثمارات مالية تدر أكبر قدر من الأرباح ضمن درجة سيولة مقبولة ومخاطر متدنية نسبياً؛ إذ إنها تسعى إلى توظيف ما يزيد من أموالها على الاحتياطات الأولية والثانوية في مجالات الإقراض، وألا توجه من أموالها نحو الاستثمار إلا ما يفيض عن حاجات الإقراض. كما أن القروض والسلف تشكل أهم أشكال توظيف موجودات المصارف التجارية وتعتبر أكثر هذه الموجودات ربحية، ويعود سبب ذلك إلى أن وظيفة إقراض الأموال هي إحدى الوظائف الكلاسيكية لها، فكلما ازداد حجم القروض ازدادت معه الفوائد ومن ثم ازدادت الربحية. ولكن ذلك قد يعرض البنك للخطر فالربحية والسيولة مفهومان متعارضان يؤدي الأخذ بالأول إلى الخطر، ويؤدي الاحتفاظ بالسيولة إلى خسارة البنك التجاري.

المحدد الرابع- التنوع في الاستثمارات (189):

تعتبر سياسة التنوع في الاستثمارات من أهم المحددات التي ينبغي على السياسة الاستثمارية الاعتماد عليها؛ وذلك لأنه في ظل حقيقة عدم وجود استثمارات مضمونة بصفة مطلقة سواء من حيث استرداد رأس المال المستثمر أو الحصول على الفوائد كدخل منتظم، خاصة وإن أكثر القرارات يتم اتخاذها في ظل عدم التأكد أو المخاطرة. لذا نجد أن مبدأ التنوع في الاستثمارات يساعد على تخفيض مخاطر الاستثمار، ليس هذا فحسب بل يمتد ليساعد على إزالة التناقض أو التعارض بين معايير الاستثمار المختلفة مثل السيولة

(189) أسامة ربيع أمين سليمان، مرجع سبق ذكره، ص18. نقلاً عن:

- إبراهيم محمد المهدي، "قياس كفاءة السياسات الاستثمارية في شركات التأمين المصرية باستخدام نموذج شارب"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة- جامعة المنصورة، العدد الرابع، 1980، ص140.
- منير إبراهيم هندي، "أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص 425-427.

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

والربحية من جانب والضمان من جانب آخر. فالفكر المالي قد حدد منهجين لتنويع الاستثمار بصفة عامة؛ هما:

المنهج الأول- المنهج التقليدي:

يسمى هذا المنهج في بعض الأحيان بأسلوب التنويع الساذج أو أسلوب التنويع البسيط. وباختصار يقوم هذا المنهج على فكرة مؤداها أنه: " كلما زاد عدد الاستثمارات التي تتضمنها محفظة الاستثمار، كلما انخفضت المخاطر التي تتعرض لها عوائد المحفظة"، ويقوم هذا المنهج على أساس التنويع القطاعي أو النوعي، أو الجغرافي أو الزمني.

المنهج الثاني- المنهج الحديث.

يعرف بأسلوب تنويع ماركوفيتز باعتباره أول من قدم هذا المنهج. ويعتبر هذا المنهج على عكس المنهج التقليدي؛ حيث نجد أن هذا المنهج يقضي بمراعاة درجة الارتباط بين عوائد تلك الاستثمارات، بحيث تتعرض محفظة الاستثمار إلى مخاطر كبيرة في حالة العلاقة الطردية بين هذه العوائد، مقارنة بما لو كانت تلك العوائد مستقلة أو ذات علاقة عكسية.

وفي حالة المقارنة ما بين المنهجين السابقين يتضح ما يلي:

✓ يعتبر أسلوب ماركوفيتز أكثر منهجية في تنويع الاستثمارات، وذلك مقارنة بأسلوب التنويع البسيط. هذا إضافة إلى أن التنويع الساذج قد يترتب عليه الكثير من المشاكل ومنها: صعوبة إدارة المحفظة، وارتفاع تكاليف الشراء والبحث عن استثمارات إضافية، وبالتالي انخفاض العائد كنتيجة حتمية للتنويع الزائد على اللزوم.

✓ وفيما يتعلق بدور كل أسلوب في عملية تخفيض مخاطر الاستثمار فإننا نجد أن أسلوب التنويع الساذج يضمن التخلص من الجانب الأكبر من المخاطر غير المنتظمة وهي المخاطر التي ترجع إلى المنشأة نفسها.

✓ فيما يتعلق بالمنهج الحديث، فقد أشار منهج ماركوفيتز إلى أنه كلما انخفض معامل الارتباط بين عوائد الاستثمارات الفردية، انخفضت معه المخاطر غير المنتظمة التي يتعرض لها عائد المحفظة، بل ويمكن التخلص من جزء من المخاطر المنتظمة خاصة في حالة تنويع الاستثمار الدولي.

المبحث الثاني: الأنشطة الاستثمارية في البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في تجميع أكبر قدر ممكن من الودائع بأدنى تكلفة، وفي الوقت نفسه تعمل على تشغيل جزء من هذه الودائع على شكل ائتمان بنكي (قروض، وسلف)، والاحتفاظ بجزء آخر كاحتياطات نقدية لدى البنك المركزي، واستثمار الجزء الآخر المتبقي منها في شكل أنشطة استثمارية متنوعة. ولأهمية تلك الأنشطة الاستثمارية المتنوعة يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين وهما:

المطلب الأول: عموميات استثمارات البنوك التجارية.

المطلب الثاني: عرض أنشطة استثمارات البنوك التجارية.

المطلب الأول - عموميات استثمارات البنوك التجارية:

تتسم البنوك التجارية بطبيعة خاصة في استثماراتها، كونها تعتبر الأداة والركيزة الأساسية التي يُعتمد عليها لنجاح اقتصاد أي بلد من بلدان العالم، وأنها تمثل المرآة التي تعكس نجاح اقتصاد البلد، ولتوضيح تلك الطبيعة فإن الباحث سيعرض الفروع الآتية:

الفرع الأول - مفهوم الاستثمار:

تتعد مفاهيم الاستثمار وتتنوع حسب الغاية والهدف منه، فهناك مفهوم عام وشامل للاستثمار؛ وهناك أيضاً مفهوم مالي، ومفهوم اقتصادي، ومفهوم محاسبي للاستثمار. ولتوضيح هذه المفاهيم يقوم الباحث بعرضها كالآتي:

أولاً - المفهوم العام للاستثمار:

المفهوم العام للاستثمار بشكل عام وبمعناه الواسع هو "إرجاء أو تأجيل الاستهلاك لفترة قادمة"؛ أي إن المستثمر يقوم بالتضحية بقيمة حالية مؤكدة من أجل قيمة مستقبلية غير مؤكدة. ومن خلال المفهوم السابق فإنه يمكن استنتاج أن عملية الاستثمار مرتبطة أساساً بعاملين أساسيين هما: المخاطر والزمن؛ حيث إن عدم التأكد هو الذي يجبر المستثمر على التفكير: أين يضع استثماراته. ومن الطبيعي أنه يضحي بقيمة طبيعية مؤكدة؛ حيث يتوقع مقابلاً لهذه التضحية، وهذا المقابل غير المؤكد يجب أن يكون أكبر من القيمة التي ضحى

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

بها، وهذا المقابل هو ما يسمى بالعائد الذي يتوقعه المستثمر، وهذا قد يكون ايجابياً ويسمى ربحاً أو سلبياً وهنا يسمى خسارة. وطالما أن الاستثمار يحمل إمكانية الربح أو الخسارة فهو يحمل خطراً، وعلى المستثمر أن يكون على علم بكيفية احتساب العائد والمخاطرة حتى يكون استثماره سليماً. هذا فيما يخص العامل الأول، أما بالنسبة للعامل الثاني والمتعلق بالزمن فمن المعروف أنه كلما طال الزمن زادت المخاطر، وكلما زادت المخاطر يجب أن يزداد العائد المتوقع، أي إن المستثمر الرشيد عادةً ما يتوقع عائداً يغطي الفترة الزمنية التي ينتظرها بالإضافة إلى المخاطر التي قد يتعرض لها⁽¹⁹⁰⁾.

وبالمفهوم البسيط فإنه يمكن تعريف الاستثمار بأنه: " هو وضع رأس مال معين في منشأة معينة مع توقع الحصول على الربح"⁽¹⁹¹⁾.

ثانياً- المفهوم الاقتصادي للاستثمار:

يعرف الاستثمار من وجهة النظر الاقتصادية بأنه " كل تضحية بالاستهلاك أو الاستعمال الحالي للموارد على أمل الحصول في المستقبل على نتائج (عوائد) متفرقة عبر الزمن، تفوق قيمة المصاريف الأولية"⁽¹⁹²⁾.

من المفهوم الاقتصادي السابق للاستثمار يستنتج الباحث أن المفهوم الاقتصادي يركز على النواحي الآتية:

أ- أهمية الزمن: حيث إن المستثمر عندما يضع ماله في النشاط الاستثماري فإنه يكون على يقين من أنه سيواجه المخاطر، على الرغم من توقعاته وهدفه الأساسي في تحقيق الربح.

ب- الأرباح والدخل المتوقع من العملية الاستثمارية؛ حيث إنه مقابل الربح والدخل المتوقع من العملية الاستثمارية يواجه المستثمر العديد من المخاطر الاستثمارية المستقبلية. بمعنى آخر قد يتعرض المستثمر للخسارة في المستقبل.

ت- قد ينتج عن الاستثمار الاقتصادي زيادة حقيقية في السلع والخدمات.

(190) أحمد بوراس، "الاستثمار في الأسهم بين العائد والمخاطر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (11)، 1999، ص 182.
(191) Mahnaz Malik, "Definition of investment in international Investment Agreements", The international institute sustainable Development, Canada, 2009,p1.

(192) عبد الملك مهري، "دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في اتخاذ القرار الاستثماري"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة تبسة، الجزائر، 2013، ص5.

ثالثاً- المفهوم المالي والمحاسبي:

يعرف الاستثمار من الجهة المالية بأنه: الاستثمار المالي الذي لا ينتج عنه زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات، وإنما يتضمن الالتزام المالي. ويكون هذا الالتزام غير مباشر للأصول الحقيقية، وقد يمثل هذا الالتزام المالي ديناً ما أو ملكية ما، مثل الاستثمار بالأسهم والسندات⁽¹⁹³⁾.

من خلال استعراض المفهوم السابق للاستثمار المالي يستنتج الباحث ما يأتي:

أ- التضحية برأس مالي حقيقي لفترة مالية زمنية بهدف الحصول على مبالغ نقدية مستقبلية.

ب- لا ينتج عن الاستثمار المالي أي زيادة حقيقية في السلع والخدمات.

أما بالنسبة لتعريف الاستثمار في الفكر المحاسبي فقد عرفه مشروع المعيار البريطاني رقم (55) بأنه: "أصل له خاصية القدرة على توليد المنفعة الاقتصادية في شكل توزيعات أو زيادة في القيمة"⁽¹⁹⁴⁾.

من خلال عرض وتحليل مفاهيم الاستثمار - سواء من المنظور العام أو المالي أو الاقتصادي أو المحاسبي - فإن الباحث يستطيع عرض مفهوم خاص للاستثمار من منظور البنوك التجارية كما يلي: هو عبارة عن عملية تشغيل الموارد المالية الواردة للبنك التجاري كرأس مال مدفوع أو ودائع مالية، شريطة تشغيلها حسب آجالها في قنوات استثمارية متنوعة بهدف تحقيق الربح، وذلك في ظل أدنى درجة من الخطر التي يمكن أن تتعرض لها استثمارات البنوك التجارية.

الفرع الثاني- أنواع الاستثمار:

هناك العديد من الأصول التي يمكن الاستثمار بها مثل الأسهم والسندات والودائع الثابتة والعقارات وغيرها من الأصول التي يمكن أن تدخل في محفظة الاستثمارات. وكل

(193) ميساء منير ملحم، "أثر الملكية العائلية في البنوك وشركات التأمين على مخاطر الأسهم وعوائدها في بورصة عمان ومقارنتها بعوائد ومخاطر البنوك وشركات التأمين التي ملكيتها غير عائلية"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة اليرموك، الأردن، 2002، ص 70.

(194) عادل محمد أحمد رزق، "تقييم الاستثمارات المالية للبنوك وشركات تداول الأوراق المالية والإفصاح عنها في ضوء المعايير المحاسبية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة- جامعة عين شمس، مصر، 2003، ص 11.

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

هذه الاستثمارات لها خصائص مشتركة مثل العائد المتوقع والخسائر المحتملة⁽¹⁹⁵⁾. لذلك تعتبر فكرة الاستثمار في الواقع فكرة واحدة، ومع ذلك عادةً ما يفرق الباحثون والكتاب بين نوعين من الاستثمار، وهما: الاستثمار الحقيقي أي الفعلي والاستثمار المالي، فالاستثمار الحقيقي هو الاستثمار المتمثل في شراء أرض أو بناء مصنع أو عقار أو شراء آلة..... إلخ، أما بالنسبة للاستثمار المالي فهو الاستثمار في شراء وبيع الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات.

والملاحظ تاريخياً أن أهمية الاستثمارات المالية بدأت تعرف ازدهاراً ورواجاً عبر الزمن، وذلك على حساب الاستثمارات الحقيقية؛ حيث إنه معروف خلال فترات زمنية سابقة كانت تسود فقط الاستثمارات الحقيقية وكان هذا قبل ظهور النقود والأوراق المالية، ألا أنه بعد ذلك بدأت الاستثمارات المالية تأخذ مكانتها وتزداد أهميتها مع الزمن، حتى وصلت الآن إلى مرحلة متقدمة بتنوع الأوراق المالية وتنوع الأسواق المالية التي يتم فيها تداول هذه الأوراق⁽¹⁹⁶⁾.

تقسم الاستثمارات المالية إلى نوعين وهما:

النوع الأول- الاستثمار المباشر:

يتمثل هذا النوع من الاستثمار في الأسهم العادية والممتازة، حيث إن حامل السهم العادية هم المالكون للمنشأة، ولهم الحق في التصويت، ولهم الحق في إيرادات المنشأة بعد سداد جميع التزاماتها ومصاريفها، ويتحمل حامل السهم العادي خطورة تتضمن عدم حصوله على أي عائد إذا كان العائد غير كافٍ لسداد الالتزامات. أما بالنسبة للأسهم الممتازة أو كما تسمى أحياناً بالأسهم الهجينة، فإنها تتمتع بأن حاملها يستطيع أن يحصل في حالة تصفية الشركة على حقه في الأصول قبل حامل السهم العادي، كما أن حامل السهم الممتاز يحصل على الأرباح قبل حامل السهم العادي⁽¹⁹⁷⁾.

(195) Sangeeta Arora & Kanika Marwaha, "Variables Influencing Preference for Stocks", International Journal of Law and Management, Vol.56, Iss.4, 2014, p334.

(196) احمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص 183.

(197) ميساء منير ملحم، مرجع سبق ذكره، ص 70.

النوع الثاني- الاستثمار غير المباشر:

الاستثمار غير المباشر هو شراء أو بيع أسهم شركات الاستثمار والتي تضم محفظة من الأسهم، فيقوم المستثمر بشراء أسهم من محفظة منظمة ومدارة من قبل شركات الاستثمار، وهذه الأسهم تشكل لهم ملكية في هذه المحفظة ويحصل المستثمر على أرباحه منها حسب نسبة استثماره فيها، كما يجب على المستثمر أن يدفع مصاريف وأجور الإدارة وذلك بنسبة معينة تعتمد على حصة في الاستثمار في المحفظة. وتتمثل الاستثمارات غير المباشرة فيما يأتي (198):

أ- أدوات الدين العام أو الحكومي.

ب- الاستثمار بالسندات.

ت- السوق المستقبلي وسوق الخيارات.

إن وجود الاستثمارات المالية السابقة الذكر سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة فإنها في الواقع تعتبر استثمارات مكملية للاستثمارات الحقيقية. حيث إن أغلبية الشركات المساهمة في البلدان المتقدمة والمتطورة، عندما تكون في حاجة إلى أموال لتلبية احتياجاتها الاستثمارية، أو التوسعية، فإنها تلجأ في العادة إلى طرح أسهم جديدة وسندات، وهذه الأسهم والسندات التي تطرحها الشركة المساهمة تعتبر استثمارات مالية للأشخاص الذين يقومون بشرائها، على اعتبار أنها تحقق لهم عائداً ويمكن تداولها بالسوق المالي. ومع أن عملية بيع وشراء الأوراق المالية المصدرة لا تحقق أي مردود مالي لشركة المساهمة التي أصدرتها إلا أن وجود هذا السوق المالي يجعل الأوراق المالية جاذبة للمستثمرين، وبالتالي يسهل على الشركة الحصول على التمويل اللازم للقيام بالاستثمارات الحقيقية (199).

يرى الباحث مما سبق أن تقسيم الاستثمارات إلى استثمارات مالية واستثمارات حقيقية هو التقسيم الأكثر شيوعاً في الدراسات السابقة والأبحاث العلمية، وفي الوقت نفسه تعتبر الاستثمارات المالية أكثر ملاءمة وتناسباً مع استثمارات البنوك التجارية من الاستثمارات الحقيقية. وذلك لأن الاستثمارات المالية تتركز في بيع وشراء الأوراق المالية والأدوات

(198) المرجع السابق، ص 71.

(199) احمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص 183.

المالية المتنوعة، سواء أكانت أسهماً بجميع أنواعها أو أدوات الائتمان التي تتعامل بها البنوك التجارية. وإن هذه الاستثمارات المالية عندما تتركز في شراء الأصول المالية فإنه ينتج عنها أرباح مرتفعة وشبه مضمونة. كما يرى الباحث أيضاً إمكانية البنوك التجارية على تناول وممارسة الاستثمار المالي غير المباشر وذلك من خلال تكوين محافظ استثمارية تضم تشكيلة واسعة من الأصول المالية والأصول العينية.

الفرع الثالث- مصادر الأموال المتاحة للاستثمار:

تقسم مصادر الأموال المتاحة لاستثمارات البنوك التجارية إلى مجموعتين رئيسيتين من المصادر هما:

المجموعة الأولى- المصادر الذاتية:

تمثل مصادر الأموال الذاتية أموال البنك التجاري الخاصة، والتي تتكون مما يأتي:

1- رأس المال المدفوع:

يتمثل في الأموال التي يحصل عليها البنك التجاري من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في فترات لاحقة. ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها البنك التجاري من جميع المصادر. ولكن أهمية رأس المال المدفوع لا يمكن المبالغة فيها؛ حيث يساعد رأس المال على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع البنك التجاري ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها البنك التجاري أمواله. هذا ويجب عدم المغالاة في رفع قيمة رأس المال ؛ وذلك لما يأتي (200):

أ- البنك التجاري لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة وإنما يتعامل بأموال المودعين، لذا فهو لا يحتاج إلى الأموال الخاصة بالدرجة نفسها التي يحتاجها المشروع التجاري أو الصناعي.

ب- صغر حجم رأس المال يُمكن البنك التجاري من توزيع عائد مجزٍ على أصحاب رأس المال، لأن العائد من الاستثمارات بعد تغطية تكاليف الحصول على الأموال من

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

المصادر الخارجية والمصاريف الإدارية والعمومية اللازمة لإدارة المشروع بوجه عام لن يشجع أصحاب رأس المال على استثمار أموالهم في المشروع، إذا لم يكن هذا العائد مرتفعاً.

يكون رأس مال البنك التجاري نسبة ضئيلة من خصومه، مما يدل على ضآلة الدور الذي يقوم به، بعكس الحال في البنوك غير التجارية مثل البنوك المتخصصة؛ حيث يكون رأس المال نسبة كبيرة من خصوم هذه البنوك وتعتمد عليه في عملياتها، بينما يعتمد البنك التجاري على ودائعه. إن رأس المال يحتاج إلى إدارة وإن ادارته تعتبر من أهم المهام الرئيسية التي تقوم بها المنشآت المالية؛ ولتحقيق ذلك الهدف فإنها تتجه إلى استثمار أموالها في أنشطة استثمارية تتسم بأقل الخسائر وبأكبر عائد⁽²⁰¹⁾.

2- الأرباح المحتجزة:

يحتجز جزء من الأرباح بصفة عامة في البنوك التجارية وذلك كوسيلة تساعد في توفير الأموال لدعم الاستثمار. وتكون إما على شكل احتياطات أو مخصصات.

أ- **الاحتياطات:** تقتطع الاحتياطات من الأرباح لمقابلة طارئ محدد تحديداً نهائياً، وقت تكوين الاحتياطي وتفايداً لإظهار حجم الأرباح المحجوزة في حساب واحد. وفي علم المحاسبة ظهرت هناك عدة تسميات للاحتياطات؛ فمنها: الاحتياطي العام والاحتياطي القانوني واحتياطي الطوارئ، وغيرها من الأسماء المختلفة التي تطلق على جزء من الأرباح يراد حجزها واستثمارها في البنوك التجارية. وبصفة عامة تكون البنوك التجارية أي احتياطي فيه عن طريق اقتطاع مبلغ من الأرباح السنوية، وهو لذلك ملك للمساهمين⁽²⁰²⁾.

والاحتياطات تعتبر مصدراً من مصادر التمويل الداخلية، وهنا من طبيعة رأس المال نفسه وتنقسم إلى احتياطات خاصة، أو قد تكون احتياطات قانونية⁽²⁰³⁾.

(201) Sujith Asanga, "Optimal Capital Investment for an Insurance Company", A Master thesis of Science, the Faculty of Graduate Studies, University of Calgary, Canada, 2012, p. 1.

(202) خديجة رومان، ونريمان طالب، مرجع سبق ذكره، ص 25.

(203) محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

• الاحتياطي الخاص (الاختياري):

هو عبارة عن احتياطي يكونه البنك التجاري من تلقاء نفسه من غير أن يفرضه عليه القانون، وهو يكونه لنفسه تحقيقاً لغرضين:

- ✓ تدعيم المركز المالي للبنك التجاري في مواجهة المتعاملين والجمهور.
 - ✓ تلافي كل خسارة في قيمة أصول البنك التجاري تزيد على قيمة الاحتياطي القانوني.
- الاحتياطي القانوني:

وهو الاحتياطي الذي يطلبه القانون وينص على أن يكون بنسبة معينة من رأس المال. فعندما يستقر البنك التجاري في أعماله ويبدأ في الحصول على الأرباح فإن القانون يلزم البنك التجاري بأن يقطع نسبة مئوية معينة من أرباحه الصافية قبل توزيعها في كل سنة، حتى تصبح قيمة هذا الاحتياطي معادلة للقيمة الاسمية لأسهم البنك التجاري العادلة المتداولة (رأس المال المدفوع)، ويسمى هذا الاحتياطي باسم: الاحتياطي القانوني أو الإجباري.

ب- **المخصصات:** تكون المخصصات في العادة قيمة الأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية؛ وذلك وفقاً لأسس التقييم المتعارف عليهما لكل نوع من أنواع الأصول، وتحمل الأرباح عادةً بقيمة هذه المخصصات⁽²⁰⁴⁾.

المجموعة الثانية- المصادر غير الذاتية:

تتلخص مصادر أموال استثمارات البنوك التجارية غير الذاتية "الخارجية" فيما يأتي:

1- الودائع:

تتعدد مصادر الأموال المتاحة لاستثمارات البنوك التجارية، إلا أن أهمها على الإطلاق هو الودائع. وذلك لأن مصادر التمويل الأخرى مثل حقوق الملكية وما تنطوي عليه من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة فإن تكلفة هذه الأموال في هذه الحالة ممثلة في تكلفة الفرصة البديلة المتاحة للاستثمار تكون مرتفعة أو على الأقل تكلفتها أعلى من تكلفة الودائع. كما لو تم مقارنة مصدر الودائع بمصادر أخرى مثل

(204) خديجة رومان، ونريمان طالب، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

الأموال المقترضة طويلة وقصيرة الأجل، فمن المعروف أن تكلفتها تفوق تكلفة الودائع بكثير⁽²⁰⁵⁾.

لا يقتصر قبول البنوك التجارية للودائع على الودائع لأجل فحسب، بل يتعداها إلى قبول أنواع مختلفة من الودائع. وتصنف هذه الودائع بموجب معايير مختلفة كالآتي⁽²⁰⁶⁾:

أولاً- الودائع حسب الزمن:

إذا أخذنا الزمن معياراً للتصنيف فإن الأنواع الرئيسية للودائع تتمثل في كل من:

- أ- ودائع تحت الطلب: وهي تمثل الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات بالبنوك التجارية بحيث يمكن سحبها في أي وقت بموجب أوامر يصدرها المودع إلى البنك التجاري، ليتم الدفع بموجبها له أو لشخص آخر يعينه المودع في الأمر الصادر منه للبنك التجاري.
- ب- الودائع لأجل: وهي نوعان من الودائع تستحق بتواريخ معينة وخاضعة لأسعار معينة. والودائع لأجل يقصد بها: الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات بالمصارف، على أن لا يتم السحب منها إلا بعد إخطار البنك بفترة تحدد عند الإيداع، وبالمقابل يدفع البنك التجاري فائدة على هذه الودائع قد تكون معدلاتها أقل أو مساوية لأسعار الفوائد على الودائع لأجل.
- ت- حسابات التوفير: تقوم البنوك التجارية أحياناً بعمليات صندوق التوفير خاصة في البلاد المتخلفة اقتصادياً، وهذه العمليات لا تختلف في طبيعتها عن الودائع لأجل بإشعار، إلا من حيث الإجراءات التي تتبع في الإيداع والسحب وحجم الوديعة والمبلغ المصرح بسحبه في كل مرة؛ حيث تتماشى هذه الأمور مع ما يتناسب مع جمهور المودعين في صندوق التوفير، ومعظمهم من صغار المدخرين.

ثانياً- الودائع حسب مصدرها:

تقسم الودائع حسب مصدرها إلى ودائع أجنبية وودائع محلية، كما يأتي:

أ- الودائع الأجنبية؛ وتقسم إلى قسمين هما:

(205) أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص 95.

(206) محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

• ودائع البنوك من خارج البلد المعني: وهذه البنوك في الواقع تتخذ من البنوك التجارية المحلية بنوك مراسلة فتحتفظ بمقدار ضئيل من الودائع لديها لتسهيل معاملاتها، ولا تدخل أرصدة هذه الحسابات في مجموع الودائع عندما يستعمل صافي الودائع مطروحاً منها الودائع في البنوك والتي تعود ملكيتها إلى بنوك تجارية أخرى.

• ودائع غير المقيمين: وهم أولئك الأشخاص الذين لديهم حسابات في البنوك المحلية ولكنهم لا يقيمون في البلد المعني.

ب- الودائع المحلية: تتألف هذه الودائع من ودائع القطاع الخاص وودائع البنوك المحلية. فودائع القطاع الخاص المقيم من أهم أنواع الودائع، أما بالنسبة إلى ودائع القطاع العام فإنها تأتي في الدرجة الثالثة بعد ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، وتنقسم إلى: ودائع حكومية وشبه حكومية وودائع البلديات والمؤسسات العامة.

ثالثاً- الودائع حسب منشئها :

ينقسم هذا النوع من الودائع إلى نوعين هما:

أ- الودائع الحقيقية (الأولية):

ينشأ هذا النوع من الودائع من عمليات إيداع نقود أو إيداع شيكات (مسحوبة على بنك آخر) في البنك التجاري؛ وتسمى هذه الودائع بالودائع الأولية أي ودائع حقيقية غير وهمية؛ أي أنها هي المبالغ التي أودعت فعلاً بالبنك بواسطة أصحاب الأموال. وإيداع المبالغ النقدية أمر لا يحتاج إلى بيان خاص فيستطيع أصحاب المدخرات إيداع أموالهم بدلاً من الاحتفاظ بها خوفاً عليها من السرقة أو الضياع.

ب- الودائع المشتقة:

تسمى أيضاً بالودائع الائتمانية وتوجد البنوك التجارية عن طريق منح القروض وتضيفها إلى قيمة النقود الورقية والمعدنية المتداولة؛ لذا فهي تعتبر من أهم أنواع الودائع.

رابعاً- الودائع حسب حركتها:

تصنف الودائع حسب حركتها إلى ودائع نشطة وودائع مقيدة؛ حيث إن الودائع النشطة يكون رصيدها غير ثابت نسبياً لكثرة عمليات السحب والإيداع عليها بعكس الودائع الخاملة؛ حيث يكون رصيدها ثابتاً نسبياً. وغالباً ما تكون الودائع الخاملة ذات طبيعة

ادخارية، أما بالنسبة للودائع المقيدة فهي تمثل الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات لأغراض معينة؛ حيث يتم الاتفاق على حصر استعمالها على هذه الأغايات. فقد تكون هذه الودائع ضمانات لتعهدات أو التزامات يقدمها المودع للبنك التجاري مقابل تكبد البنك لالتزام، كإصدار خطاب ضمان أو خطاب اعتماد مستندي أو كفالة وغيرها من البنود التي يمكن أن تظهرها الميزانية العمومية.

2- القروض:

تمثل القروض المصدر الثاني من مصادر أموال البنوك التجارية؛ حيث يتم الإقراض إما من البنك المركزي أو من مختلف المؤسسات المالية الأخرى. ويمكن توضيح ذلك كما يلي (207):

أ- البنك المركزي: يمثل الاقتراض من البنك المركزي مصدراً مهماً في تمويل نشاط البنوك التجارية، وذلك لتغطية احتياجات التمويل الموسمي، وفي الظروف العادية يتحدد التجاء البنوك التجارية الاقتراض من البنك المركزي لاعتبارات من أهمها:

- مدى كفاية مواردها من الودائع.

- مدى رغبتها في الاعتماد على الإقراض من البنك المركزي.

- يمثل البنك المركزي الملجأ الأخير للإقراض.

ب- المؤسسات المالية والنقدية سواء أكانت أجنبية أم محلية.

وقد يحتاج البنك التجاري في ظروف معينة إلى السيولة إذا اضطر إلى اللجوء للاقتراض لمواجهة مثل هذه الظروف، كأن يقع في أزمة سيولة نتيجة تقدم عدد كبير من المودعين لسحب ودائعهم مما يضطر البنك التجاري إلى احتمال الاقتراض لمواجهة طلبات السحب.

الفرع الرابع- استخدامات أموال البنوك التجارية:

تميل استخدامات البنك التجاري إلى جانب الأصول؛ أي إنه يبين لنا الطريقة التي تُستثمر بها الأموال والموارد التي تكون تحت تصرف البنك، وينبغي مراعاة الاحتياط في اختيار الأصول حيث إن استخدامها يتضمن عنصر المخاطرة. وفي نطاق هذا يسعى البنك

(207) خديجة رومان، ونريمان طالب، مرجع سبق ذكره، ص25.

التجاري إلى تحقيق هدف الأمان أثناء توظيف موارده والحصول على أعلى معدل ممكن للربح مع المحافظة على السيولة النقدية. وبصفة عامة نجد أن الميزانية في البنك التجاري تكون أصولها مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب درجة السيولة؛ حيث تبدأ بالنقدية الموجودة في خزائن البنك التجاري وتنتهي بالأصول الثابتة، حيث يتضمن جانب الأصول في ميزانية البنك التجاري العناصر الآتية⁽²⁰⁸⁾:

(1) أرصدة نقدية حاضرة:

وهي عبارة عن الأصول التي يمكن وصفها بأنها مجموعة الأصول ذات السيولة الكاملة، وتظهر في صورة النقدية بخزينة البنك التجاري لدى البنك، وتتضمن أوراق النقد القانوني، والنقود المساعدة وعلى ما يكون في حيازته من عملات أجنبية. أما الشكل الثاني فيحوي أرصدة البنك التجاري لدى البنك المركزي، كما يتعين أن يحتفظ به البنك التجاري لدى البنك كاحتياطي قانوني.

وقد تكون الأرصدة النقدية الحاضرة على شكل أرصدة سائلة أخرى من شيكات وحوالات وأوراق مالية؛ حيث يتوقع تحويلها إلى سيولة نقدية كاملة بسهولة⁽²⁰⁹⁾.

(2) الحوالات المخصومة:

تكون الحوالات المخصومة على شكل⁽²¹⁰⁾:

- أنونات الخزينة: وهي عبارة عن سندات حكومية تقدم إلى البنك التجاري مقابل حصول الحكومة على هذه القروض.
- الأوراق التجارية: حيث تستعمل للحصول على القروض مقابل خصمها، وتفرض هذه الأخيرة عليها سعر الفائدة (سعر الخصم)، وتعتبر هذه الحوالات المخصومة أول استخدام لموارد البنك، حيث إنها تدر عليه دخلاً، وفي الوقت نفسه تكون أكثر سيولة من أي أصل آخر.

(208) سعدية وسام، مرجع سبق ذكره، ص 52.

(209) خديجة رومان، ونريمان طالب، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(210) سعدية وسام، مرجع سبق ذكره، ص 53.

(3) مستحقات على البنوك الأخرى:

وهي عبارة عن مجموعة القروض التي منحها البنك التجاري للبنوك الأخرى؛ وذلك بموجب سعر فائدة متفق عليه للقروض الممنوحة.

(4) الاستثمارات:

قد يقوم البنك التجاري بتوظيف جزء من أمواله "أموال المودعين" في الاستثمار، والاستثمارات هنا قد تكون استثمارات مباشرة عن طريق تأسيس البنك لمشروع معين أو المشاركة في جزء من رأس ماله. أو قد تكون استثمارات غير مباشرة كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات في الأسهم والسندات وأذونات الخزينة، علاوة على الاستثمار في الأوراق التجارية التي تصدرها وحدات الحكم المحلي. والواقع أن استثمارات البنوك التجارية تنصب في عاملين أساسيين لتنفيذ سياسة الاستثمار، وهما:

- عامل السيولة: والهدف منه أن تفي البنوك التجارية في التزاماتها قبل المودعين عند الطلب أو في المواعيد المتفق عليها.
- عامل الرغبة في تحقيق أقصى قدر ممكن من الربح.

وواجب البنوك التجارية هو تحقيق التوازن بين هذين العاملين وعدم تمكين أحدهما أن يطغى على الآخر، حتى لا يتعرض مركزها للخطر، ولا تتعرض لإفلات فرص الربح المتزن.

(5) القروض والسلف:

تتسم عمليات الإقراض التي تمارسها البنوك التجارية بالأهمية الشديدة، نتيجة كونها مجالاً خصباً لتوظيف واستثمار الأموال المودعة لديها، بما يعود على البنوك بفوائد مجزية ومضمونه في أغلب الأحوال، إلا إذا اكتنف هذه العمليات عجز في التحصيل والدفع. ومن هنا فبقدر ما تكون البنوك حريصة على التوسع في عمليات الإقراض رغبة منها في الحصول على مزيد من الأرباح تكون شديدة الحرص والتدقيق نحو من تمنحهم القروض، واشتراط الضمانات التي تحفظ لها حقها في استعادة تلك القروض مع فوائدها⁽²¹¹⁾.

(211) أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص 147.

لذلك، ينبغي على البنوك التجارية دراسة المخاطر المصرفية المرتفعة عن كثب، وذلك لتحديد ما إذا كانت المخاطر منتشرة على نطاق واسع أو تتركز في منطقة جغرافية معينة في بلد ما، وخاصة في القروض المصرفية التي لها دور حيوي في القطاع الاقتصادي والتي تتركز عادةً في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة⁽²¹²⁾.

المطلب الثاني- عرض أنشطة استثمارات البنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية من أكثر المنشآت المالية تأثراً بالمتغيرات الاقتصادية، وفي ظل هذه المتغيرات والتحديات الحالية والمستقبلية واحتدام شدة المنافسة ما بين البنوك التجارية، يتوجب عليها استثمار أموالها في قنوات استثمارية مضمونة، تتسم بتحقيق أكبر قدر ممكن من الربحية بجانب أدنى درجة من المخاطرة. ولتحقيق ذلك يجب عليها دراسة وتحليل هذه الأنشطة بدقة وعناية.

بما أن استثمار الأموال في البنوك التجارية يتمثل في كيفية التوظيف الجيد للأموال المتاحة للبنك، والتي يكون مصدرها الأساسي رأس المال أو ودائع العملاء، وذلك عن طريق تنويع الاستثمارات بحيث تدر دخلاً عليه، يمكن به تحسين معدلات ربح البنك وخفض مخاطر التشغيل، وبذلك يتضح أن استثمار الأموال من خلال التوظيف الجيد لها هو أحد المتغيرات المؤثرة في النمو والربحية⁽²¹³⁾. لذلك تتعدد الاستثمارات وتتنوع في جميع المنشآت المالية، إلا أن البنوك التجارية تمتاز بممارسة استثمارات خاصة يمكن عرضها من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول- الاستثمار في القروض:

تعتبر القروض من أكثر الاستثمارات جاذبية بالنسبة للبنوك التجارية نظراً لارتفاع معدل العائد المتولد عنها؛ وذلك مقارنة مع العائد المتولد عن الاستثمارات الأخرى. وكما أشرنا سابقاً فإن الربح في البنوك التجارية يمثل الهدف الأساسي إذا لم يكن الهدف الوحيد

(212) Martin.Z. "Global Banks as barometer for monitoring emerging credit risk"، business credit، Vol. 118، issue.4، p39.

(213) محمد عبد النبي محمد سلام، وخالد محمد احمد، "نموذج إحصائي لدراسة العلاقة بين استثمارات الأموال وأداء البنوك التجارية المصرية في ظل تحقيق متطلبات السيولة والأمان"، مجلة مصر المعاصرة، المجلد (106)، العدد (519)، 2015، ص540.

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

من الاستثمار فيها، لذلك فإنه يمكن تصنيف القروض التي تقدمها البنوك التجارية على أسس مختلفة، وأهم هذه الأسس ما يلي⁽²¹⁴⁾:

(أ) تاريخ الاستحقاق: حيث إن هناك قروضاً طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، كما أن هناك القروض التي تسدد على أقساط دورية.

(ب) توقيت دفع الفوائد: حيث إن هناك القروض التي تدفع عنها الفوائد مع قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق، ومنها أيضاً القروض التي تخصم منها قيمة الفوائد مقدماً، شريطة التزام العميل بسداد قيمة القرض بالكامل عندما يستحق أجله.

(ت) وجود الرهن من عدمه: حيث تصنف إلى قروض برهن وقروض بدون رهن، بالنسبة للقرض بالرهن يلتزم المقرض بتقديم أحد أصوله كرهن لضمان التزامه بسداد الدين عن قيمة القرض. أما بالنسبة للقرض بدون رهن عادة ما يقدم للمقرضين المعروفين بجديتهم في التعامل والتزامهم بمقتضيات الاتفاق وعادة ما تكون مراكزهم المالية قوية ومن العملاء الدائمين الذين يحتفظون بقدر ملائم من الودائع لدى البنك المقرض.

(ث) نوعية العملاء: حيث أن المقرض قد يكون منشأً صناعية أو منشأً زراعية أو منشأة تجارية أو أحد المستهلكين.

(ج) النشاط الذي يمارسه العملاء: حيث تقسم القروض وفق أنشطة العملاء إلى: القروض التي تحصل عليها منشآت الأعمال، والقروض التي توجه تمويل التجارة الخارجية، والقروض التي تقدم إلى السماسرة والمتعاملين في الأوراق المالية، وغيرها من الأنواع الأخرى.

المبادئ الأساسية لنجاح النشاط الاستثماري في القروض:

لنجاح البنوك التجارية عند ممارستها النشاط الاستثماري في القروض يلزمها الاعتماد على ثلاثة مبادئ أساسية، وهي:

(214) دراسي مسعود وغزالي عمر، "دور البنوك في تمويل الاستثمارات"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات"، ص 358. <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/04/pdf>

■ الأمان:

يعني ضرورة توافر بعض الشروط في المقرض تكفل له المقدرة على سداد القرض وأعبائه المالية في تواريخ استحقاقها دون تأخير؛ بمعنى آخر توافر شرط الأمان للقرض. ولتحقيق الأمان في القرض يجب توافر المعايير الآتية⁽²¹⁵⁾:

- 1- أهلية المقرض للتعاقد على القرض من حيث الشكل القانوني للمنشأة والسلطات المخولة للتعاقد.
- 2- السمعة التجارية للمقرض في مدى التزامه وحرصه على الوفاء بالتزاماته.
- 3- الكفاءة الإدارية والفنية لإدارة المنشأة طالبة القرض.
- 4- درجة نجاح المنشأة في أعمالها، ووزنها في السوق بين المنشآت المنافسة.
- 5- المركز المالي للمنشأة، ومدى توازن هيكلها المالي، وكفاية رأس المال لتحقيق أغراضها.
- 6- مبلغ القرض ومدى مناسبته للغرض منه، ومصادر سداده.
- 7- مدة القرض، فكلما قصرت المدة، أمكن تقدير المخاطر المحيطة بالقرض.
- 8- ضمانات القرض، ومدى سلامتها، وثبات أسعارها.
- 9- الظروف الخاصة بنشاط العمل وارتباطها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة.
- 10- اعتماد مخططات التأمين على الودائع لدعم استقرار نظام القطاع المصرفي وحماية أموال المودعين من خسائر كبيرة بسبب إخفاقات البنك⁽²¹⁶⁾.

■ السيولة:

إن الهدف الأساسي من منح القروض هو تعظيم قيمة البنوك، وبالتالي تعظم ثروة المالكين عن طريق تحقيق ربحية مثلى، وتلبية متطلبات السيولة والأمان للمساهمين، والمساهمة في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وكذلك إدارة الموارد المالية في البنوك وتوظيفها بصورة سليمة. حيث إن البنوك كلما كانت تمتلك نوعيات خاصة وكفاءات بشرية مؤهلة وكذلك سيولة كافية وموارد مالية متوفرة، كان البنك أقدر على منح قروض

(215) أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص 153.

(216) Spyridon Repousis, "Regulatory Framework and Deposit – Investment Guarantee Fund in Greece", Journal of financial Regulation and Compliance, Vol.23, No.1, 2015, p.19.

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

جديدة ولديه المقدرة على تحمل مخاطر أكبر (مخاطر السيولة). إن احتياجات السيولة تختلف من بنك إلى آخر بسبب اختلاف التدفقات النقدية الواردة والخارجة من البنك. وعلى هذا الأساس فإن البنوك مدعوة لأن يكون لديها استعداد كبير من أجل منح القروض والتسهيلات التي تدر عليها عائداً يغطي التكاليف ويحقق لها ربحية مناسبة (217).

■ الربحية:

يسعى البنك التجاري من خلال وظيفة منح الائتمان إلى تحقيق أرباح عن طريق العائد الذي يحققه من القروض بعد تغطية تكلفة الأموال التي يقرضها ومصرفاته العمومية والإدارية المختلفة. ويرتبط سعر الفائدة على القروض عموماً بمتغيرين أساسيين هما (218):

- درجة سيولة القرض الممنوح: فالقروض ذات السيولة العالية يكون سعر الفائدة المطبق عليها منخفضاً، كما هو الحال في القروض المقدمة لتمويل محاصيل أو بضائع لها أسواق منتظمة للتعامل عليها، أو تلك التي يقابلها أوراق مالية من الدرجة الأولى متداولة في البورصة.

- مدة القرض: حيث ترتفع أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل مقارنة بتلك المطبقة على القروض قصيرة الأجل، وذلك كنتيجة لزيادة المخاطر المرتبطة بطول أجل القروض. علماً أنه يتم تحديد هيكل أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي، وفقاً لمقتضيات السياسة الائتمانية السائدة ومقتضيات المصلحة القومية عموماً. كما تتأثر الربحية في البنوك التجارية ببعض الاستثمارات الأخرى مثل الاستثمار العقاري، حيث يؤثر الاستثمار العقاري على مؤشرات عوائد الأصول وعوائد المبيعات (219).

أنواع القروض الاستثمارية:

تستثمر البنوك التجارية الفائض لديها من الأموال المتجمعة - سواء من الودائع أو غيرها من المصادر - في أنواع مختلفة من القروض، وفيما يلي أهم القروض التي تتسم بأنها أكثر تداولاً في البنوك التجارية:

(217) سمية بركاني، "إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016، ص100.

(218) أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص155.

(219) Rafal Wolski & Magdalena Zaleczna, Op.Cit, p.76.

أولاً- القروض التجارية: هي تلك القروض المخصصة لتمويل منشآت الأعمال الهادفة لتحقيق الربح، والتي يطلق عليها Business or Commercial Loans، وتستحوذ على الجانب الأعظم من محفظة القروض التجارية عموماً، وتأخذ هذه القروض صوراً وأشكالاً عديدة؛ منها⁽²²⁰⁾:

- القروض المعتادة ذات تاريخ استحقاق محدد، ويتم ردها إما دفعة واحدة أو على دفعات.
- القروض القابلة للتجديد؛ حيث يتم تجديد أصلها بناءً على طلب العميل.
- القروض تحت الطلب؛ حيث يضع البنك تحت تصرف العميل قرضاً في حدود مبلغ معين للصرف منه، وذلك في أي وقت خلال فترة محددة.
- قروض الحسابات الجارية؛ حيث يتم تحديد سقف معين لما يمكن أن يفترضه العميل خلال فترة محددة.

ثانياً- القروض العقارية:

تستخدم القروض العقارية في تمويل شراء مبانٍ؛ حيث تكون قائمة بالفعل، أو في عملية تمويل إنشاء مبانٍ جديدة. وقد يمتد تاريخ استحقاقها إلى ثلاثين سنة ويسدد خلالها القرض على شكل أقساط أو يسدد دفعة واحدة عندما يحل أجله. وعادة ما تكون هذه القروض مضمونة بالعقار الذي تم شراؤه أو إقامته. ونظراً لضخامة حجم هذه القروض وطول الفترة التي يستحق بعدها القرض فإنها عادةً ما تكون من نصيب البنوك الكبيرة⁽²²¹⁾. لأغراض المعالجات المحاسبية فإنه يمكن تصنيف القروض إلى نوعين⁽²²²⁾:

أ) قروض الإنشاءات العقارية:

هي نوع من القروض تستخدم في عمليات تمويل تشييد المباني والعقارات بمختلف أنواعها. وعادة ما يقوم البنك بوضع حدود قصوى لمبلغ الائتمان في هذه الحالة، وبناءً عليه لا يجوز التجاوز في إقراض العميل بأكثر من السقف المحدد.

(220) أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص 171.

(221) درواسي مسعود، وغزالي عمر، مرجع سبق ذكره، ص 177.

(222) أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص 179.

(ب) قروض الرهن العقاري:

هي قروض تخصص لتمويل عمليات شراء عقارات بمختلف أنواعها ومستوياتها ولمختلف الأغراض. وعادةً ما يكون سداد قيمة القرض على مدى طويل يتراوح ما بين 15 إلى 30 سنة، وذلك على شكل أقساط دورية خلال فترة حياة القرض.

ثالثاً- القروض الاستهلاكية:

هي القروض التي يتم منحها لفئات الموظفين بهدف تمويل شراء السلع الاستهلاكية الدائمة مثل السيارات والثلاجات وإعادة تحسين المباني. وتزداد هذه القروض في فترة الركود الاقتصادي بهدف تحفيز الطلب على هذه السلع دون أن يحدث ذلك ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار (223).

الفرع الثاني- الاستثمار في الأوراق المالية:

تعمل البنوك التجارية في نشاطين أساسيين هما: النشاط الائتماني ونشاط الاستثمار المالي (الاستثمار في الأوراق المالية)، فالنشاط الائتماني ينحصر في عمليات الإقراض والاقتراض، أي المتاجرة من خلال عملية قبول الودائع التي يقابلها تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية بأشكالها المختلفة. ومن هنا يحقق النشاط الدائن والمدين للبنوك التجارية أهم أرباحها، وهنا أيضاً تظهر أهمية البنوك بدورها كمؤسسات مصرفية وسيطة بين وحدات الفائض والعجز.

أما بالنسبة إلى النشاط الاستثماري المالي للبنوك التجارية فيتضح من خلال مكونات محفظة الأوراق المالية، وفي مقدمتها الأسهم والسندات باعتبارها أوراقاً مالية يتم تداولها في السوق الثانوي (البورصة) من السوق المالي، أو حوالات الخزينة والكمبيالات باعتبارها أدوات قصيرة الأجل يتم تداولها في السوق الثانوي من السوق المالي، والتي يترتب عليها بيع وشراء هذه الأدوات - سواء طويلة أو قصيرة الأجل - وتحقيق أرباح دورية للبنوك التجارية، والتي تكون مع الأرباح التجارية التي يوفرها النشاط الائتماني (224).

(223) سمية بركاني، مرجع سبق ذكره، ص13.

(224) نعمان محمول، "تسيير محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية علوم التسيير - جامعة جيجل، الجزائر، 2007، ص92.

ومن هنا نستطيع القول بأن استثمارات البنوك التجارية في الأوراق المالية ما هي إلا مجموعة من أدوات الملكية كالأسهم بأنواعها أو أدوات المديونية كالسندات بأنواعها التي تمتلكها البنوك التجارية؛ وذلك بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن في ظل أدنى درجة من المخاطر.

أسس الاستثمار في الأوراق المالية:

تعتمد استثمارات الأوراق المالية في البنوك التجارية على عدد من الأسس؛ أهمها⁽²²⁵⁾:

- العائد: يتضمن المكافأة التي يحصل عليها البنك التجاري لقاء تخليه عن استهلاكه الحالي أو السيولة النقدية الفائضة، والعائد يتضمن شقين، أحدهما سنوي وقد يكون ثابتاً مثل فوائد أدوات المديونية أو متغيراً مثل مقسوم الأرباح لأدوات الملكية. والآخر: عائد رأسمالي قد يكون ربحاً أو خسارة.
- المخاطرة: هي احتمالات تحقق الخسائر الناتجة عن الاستثمار، أو هي اختلاف العائد المتحقق عن المتوقع من قبل المستثمر. ويحاول المستثمر قدر الإمكان تجنب المخاطر أو الحد من آثارها.
- التوقيت: هي عبارة عن الفترة الزمنية للاحتفاظ بالورقة المالية، طبقاً لأهداف المستثمر؛ فقد يكون الاحتفاظ ضمن فترة زمنية طويلة أو قصيرة الأجل.

العوامل المؤثرة في اختيار البنك التجاري للاستثمار في الأوراق المالية:

هنالك مجموعة من العوامل التي تؤثر في قرار البنك التجاري للمفاضلة بين الأوراق المالية بهدف شمولها في محفظة الاستثمارات؛ وهي⁽²²⁶⁾:

- 1- نسبة العائد المتوقع: لا بد من تحديد مجموع نسبة العائد المتوقع من كل ورقة مالية بما في ذلك مدفوعات الفائدة الدورية والأرباح والخسائر الرأسمالية المتوقعة؛ حيث يتطلب

(225) أحلام عنكوش، "سوق الأوراق المالية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014، ص20.

(226) خليل الشماع، "إدارة الاستثمارات في المصارف"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد (12)، العدد (4)، 2004، ص40.

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

هذا من مدير الاستثمار في البنك التجاري حساب العائد حتى الاستحقاق، وذلك إذا ما أريد الاحتفاظ بالورقة حتى تاريخ استحقاقها أو خلال مدة الاحتفاظ بها.

2- المعالجة الضريبية: حيث إن بعض السندات معفي من الضريبة والآخر خاضع لها، فإنه لا بد عند اتخاذ قرار المفاضلة بين الأوراق المالية المتاحة للاستثمار أن تطرح نسبة الضريبة من عائد السندات غير الخاضعة للضريبة ثم يقارن مع السندات غير الخاضعة للضريبة باستخدام معادلة خاصة.

3- أداة المبادلة الضريبية: يلعب حجم إيرادات البنك التجاري من القروض في أية سنة واحدة دوراً مهماً في كيفية معالجة الاستثمار في الأوراق المالية؛ ففي السنوات التي ترتفع فيها عوائد القروض فإنه يبدو أن من المفيد للبنوك التجارية الدخول في عملية المبادلة الضريبية، وهنا يقوم البنك ببيع الأوراق المالية ذات الدخل المنخفض وبخسارة بهدف تقليل دخله الخاضع للضريبة.

4- أداة لتمويل المحفظة: تقوم البنوك بعمليات واسعة بهدف تغيير ما تحتفظ به من أوراق مالية، مستهدفة بذلك تحقيق المنافع من كل المعالجة الضريبية والعوائد؛ إذ تباع البنوك التجارية أوراقاً مالية مختارة، وتحقق منها الخسارة بهدف تقليل العبء الضريبي على الدخل من القروض.

5- مخاطرة سعر الفائدة: حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تقليل القيمة السوقية للأوراق المالية.

6- المخاطرة الائتمانية: يتحدد استثمار البنوك في الأوراق المالية بحسب مرتبتها الاستثمارية؛ حيث إن هناك مؤسستين مختصتين في تصنيف الأوراق المالية. وترتبط استثمارات البنوك في الأوراق المالية بمخاطرة النكول.

عناصر محفظة استثمارات الأوراق المالية في البنوك التجارية:

تتعدد الأصول المكونة لمحفظة الأوراق المالية بالبنك التجاري، وتختلف في آجالها بغرض تحقيق هدف مزدوج هو تكوين خط دفاعي وقائي لاحتياجات السيولة النقدية

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

بجانب تحقيق عائد مناسب لعملية الاستثمار. ويمكن تصنيف تلك الاستثمارات إلى العناصر التالية⁽²²⁷⁾:

(أ) الأوراق المالية الحكومية.

هي تلك الصكوك التي تصدر من قبل الدولة نفسها؛ ومن أبرزها:

✓ أذون الخزانة: هي عبارة عن صكوك تصدرها وزارة المالية في شكل أذون قصيرة الأجل تصرف لحاملها عند حلول أجل استحقاقها. وذلك بهدف تغطية الإنفاق الحكومي الذي تعجز عن تمويله الموارد السيادية والإيرادات العامة، وتعد أذونات الخزينة من بين الاستثمارات قليلة المخاطر؛ حيث تكون مضمونة تماماً من الدولة إلى جانب إمكان إعادة خصمها لدى البنك المركزي عند الضرورة، وذلك دون أي قيد أو شرط. ويعد ذلك مبرراً منطقياً لانخفاض معدل العائد منها بصورة ملحوظة.

✓ السندات الحكومية: هي السندات التي تصدرها الدولة، وتطرحها للاكتتاب بغرض تمويل بعض الأغراض الخاصة بالمشروعات الإنتاجية أو الائتمانية أو تمويل الإنفاق العسكري في أوقات الحروب. إلا أن معدل العائد على السندات يتأثر بظروف التضخم؛ حيث إنه من الممكن أن يكون معدل العائد على الاستثمار في السندات الحكومية طويلة الأجل أقل من معدل العائد على الاستثمار في السندات الحكومية قصيرة الأجل⁽²²⁸⁾.

(ب) الأوراق المالية غير الحكومية:

هي الأوراق التي تشمل الأسهم والسندات الصادرة عن كافة منظمات الأعمال غير الحكومية. وبطبيعة الحال تزداد المخاطر المحيطة بهذه الأوراق، وإن كان ذلك يعني في أغلب الأحوال زيادة معدلات العائد من ورائها.

- بالنسبة إلى الأسهم تعرف بأنها: عبارة عن حصص في ملكية منشأة أو شركة، وهي استثمار يحظى بمعدلات عائد مرتفعة في نظير مخاطرة عالية؛ حيث لا يمكن استرداد الأموال المستثمرة فيه إلا عند تصفية الشركة أو البيع في سوق الأوراق المالية.

(227) أحمد صلاح عطية، مرجع سبق، ذكره، ص 261.

(228) Frans Weert, "Bank and Insurance Capital Management", Wiley & Sons, 2011, p 145.

- أما بالنسبة للسندات فهي حصص في قرض طويل الأجل وهو استثمار يتوقف معدل العائد منه على مدى سلامة المركز المالي للشركة مصدرة القرض، وهو عموماً يزيد عن مثيله في الأوراق المالية الحكومية، وإن كان يقل عما هو الحال بالنسبة للعائد من الأسهم. وتتسم السندات بأنها مصدر جيد وثابت للعائد، إلى جانب ميزة الأمان في استرداد رأس المال المستثمر (229).

ت) الاستثمارات المباشرة:

يقصد بها قيام البنك بالمساهمة في تكوين المشروعات الجديدة عند تداول أوراق المشروع لأول مرة، بل قد يصل الأمر إلى درجة إسهام البنك في تكوين الدراسات الأولية الخاصة بالمشروع، ويقوم البنك بالترويج لفكرة المشروع، ويطلق عليها أسهم السيطرة، وهي تعكس ظاهرة البنوك القابضة للشركات التي بدأتها عالمياً البنوك الألمانية.

ث) صناديق الاستثمار:

يختلف دور البنك باعتباره مستثمراً تقليدياً لأموال ومدخرات العملاء، عن دوره كمستثمر لأموال ومدخرات هؤلاء العملاء، ولكن بوصفه أميناً للاستثمار يجب أن نميز دور البنك في كلتا الحالتين:

- **الحالة الأولى:** يتلقى البنك إيداعات العملاء ليعاود توظيفها في مجالات استثمار مختلفة لا تخرج عن إقراضها للمنتجين، أو استخدامها في عمليات خصم الأوراق التجارية، أو في حالة شراء أوراق مالية. ويتمثل العائد على البنك في هذه الحالة في الفرق بين ما يحصل من فوائد وتوزيعات على مجالات الاستثمار الثلاثة وبين ما يتحمله من فوائد وأعباء على الودائع أو غيرها.

- **الحالة الثانية:** أي في حالة قيام البنك بأداء وظيفة أمين استثمار؛ حيث يقوم البنك بإدارة أموال العملاء واستثمارها لهم، سواء أكان ذلك بصورة مباشرة عندما يرتبط البنك معهم بعقد لإدارة أموالهم واستثمارها لصالحهم أو لصالح من يحدده من منتفعين. أو عندما يتم استثمار نقودهم في محفظة أوراق مالية لأحد صناديق

(229) Kristina Levisauskait, "Investment Analysis and Portfolio Management", Education and culture Dg, Lithuania, 2010,p94.

الاستثمار التي يقوم بتكوينها وإدارتها في الوقت نفسه، أو بصورة مباشرة عندما يكون له علاقة باستثمار تلك الأموال، ولكن لا يرتبط بأصحابها بعلاقة مباشرة، وذلك عندما يكون البنك أميناً للاستثمار يدير ويحرك إحدى محافظ الأوراق المالية لجهة أخرى كصناديق الاستثمار.

الفرع الثالث- الاستثمار في الأصول النقدية:

يتخيل البعض أن مجرد احتفاظ البنك التجاري بجزء من موارده في صورة أصول نقدية هو بمثابة صورة من صور تجميد الأموال التي لا جدوى من ورائها، إلا أن الحقيقة في ذلك الأمر أن جملة الموارد المالية الموجهة إلى تلك الأصول هي في جوهرها نوع من الاستثمار. إذ قد يترتب على عدم كفايتها ضياع فرص استثمار مربحة، وأنه من المنطقي عدم الاحتفاظ بكل الأصول في شكل نقدية، كما أن الجزء الذي يتم تجميده في شكل أصول نقدية يدخل في عداد الأصول غير الكسبية التي يتعين استثمارها وإدارتها في شكل مصادر دخل متنوعة بحيث يمكنها سداد مصروفات ونفقات البنك التجاري المتنوعة؛ لذا فإن الأصول النقدية المتنوعة تأخذ الأشكال الآتية⁽²³⁰⁾:

(أ) النقدية بخزائن البنك:

هي نقدية من عملات مختلفة يحتفظ بها البنك للوفاء بالاحتياجات المختلفة على النقدية السائلة، ويتم تقدير رصيد النقدية تلك إما على أساس يومي أو أسبوعي، ويتوقف حجم الرصيد النقدي المطلوب الاحتفاظ به لمواجهة السحوبات المتوقعة وغير المتوقعة على عنصرين مهمين في هيكل ودائع البنك التجاري وسياسة البنك التجاري. وبالتالي فإنه يمكن القول: إن أي نقدية زائدة في البنوك التجارية يجب توجيهها فوراً نحو الاستثمار في أصول كسبية تدر عائداً على البنك التجاري.

(ب) رصيد النقدية لدى البنك المركزي:

هو عبارة عن المبلغ النقدي الذي يتعين على البنك التجاري الاحتفاظ به لدى البنك المركزي، ولا يجوز استثماره لغير هذا الغرض.

(230) أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 133-144.

ت) الأرصدة لدى البنوك الأخرى:

من الممكن أن يحتفظ البنك التجاري ببعض الإيداعات النقدية لدى البنوك الأخرى؛ وذلك بهدف تيسير عمليات المقاصة بين الشيكات المتبادلة بين البنوك، وكذلك الوفاء بالعمولات والرسوم المستحقة مقابل الخدمات المقدمة من تلك البنوك. وتختلف تلك الإيداعات عموماً من حيث درجة السيولة؛ إذ قد تكون على شكل ودائع لأجل، أو حسابات جارية.

ث) الأرصدة النقدية تحت التحصيل:

هي عبارة عن بنود النقدية وتستحق التحصيل خلال فترة زمنية قصيرة، كما هو الحال في الفوائد الدائنة تحت التحصيل، والشيكات تحت التحصيل والسندات تحت التحصيل.

بعد عرض الأنشطة الاستثمارية الأكثر تداولاً في البنوك التجارية يستنتج الباحث ما يلي:

✓ الاستثمار في الأوراق المالية يعمل على تزويد البنك التجاري باحتياجات سائلة؛ حيث يمكن بيع تلك الأوراق المالية المستثمرة واستعمالها كضمان في توفير أموال إضافية للبنك.

✓ الاستثمار في الأوراق المالية يعمل على توفير المرونة في إدارة أصول بيع وشراء الأوراق المالية عند إعادة هيكلة استثمارات أصول البنك التجاري.

✓ الاستثمار في القروض يعمل على زيادة استخدام الموارد المالية المتاحة للبنك التجاري، وبالتالي ينعكس بشكل إيجابي على تحقيق الهدف الرئيسي للبنك والمتمثل في تحقيق الربحية.

✓ الاستثمار في الأصول النقدية بجميع أنواعها يعتبر من أكثر وأسرع الاستثمارات تحولاً إلى سيولة نقدية لمواجهة خطر نقص السيولة.

المبحث الثالث: تحليل مخاطر استثمارات البنوك التجارية

يعتبر النشاط المصرفي من أكثر الأنشطة الاقتصادية تعرضاً للمخاطر، وقد لوحظ في السنوات الأخيرة ارتفاع نسبة المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، بالإضافة إلى تغيير طبيعتها. حيث إن المخاطر الائتمانية التي كانت هي المخاطر الأساسية التي تواجه البنوك لم تعد التهديد الوحيد لاستقرار البنك؛ حيث ظهرت هناك مخاطر أخرى مثل مخاطر السوق والسيولة وأسعار الفائدة وغيرها من المخاطر؛ لذا يتوجب على البنوك التجارية العمل على تقييم تلك المخاطر وتوجيه إدارة المخاطر توجيهاً سليماً لتقليل وتلافي تلك المخاطر. ولتوضيح مخاطر استثمارات البنوك التجارية فإن الباحث تناول المطلبين التاليين:

المطلب الأول: ماهية مخاطر الاستثمار.

المطلب الثاني: أنواع مخاطر الاستثمار.

المطلب الأول - ماهية مخاطر الاستثمار:

تتعرض العملية الاستثمارية لمخاطر متعددة، فمهما كانت عوائد الاستثمار كبيرة فلا يكاد يخلو أي استثمار من احتمالات وقوع الخسائر وعدم تحقيق العائد المتوقع من الاستثمار، بسبب سوء التنبؤ وعدم دقة التوقعات نتيجة عدم التأكد من المستقبل⁽²³¹⁾. ولتوضيح ماهية مخاطر الاستثمار فإن الباحث تناول الفروع التالية:

الفرع الأول- مفهوم مخاطر الاستثمار:

تتعدد مفاهيم مخاطر الاستثمار وتتنوع؛ فمنهم من عرفها بأنها: عبارة عن احتمالية حدوث خسائر مالية من الدرجة الأولى للمستثمرين أثناء استثمار أموالهم في السوق⁽²³²⁾. وهناك تعريف آخر لمخاطر الاستثمار على أنها: "مدى تذبذب عائد الأصل الاستثماري حول القيمة المتوقعة له، كنتيجة لمجموعة العوامل العامة التي تصيب كافة أنواع

(231) ميساء منير ملحم، مرجع سبق ذكره، ص 57.

(232) The Brandes Institute, "Benjamin Graham and Risk", The Social Science Research Network Electronic Paper Collection, No.3, April 2009, P5.

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

الاستثمارات والتي يصعب تجنبها أو تخفيضها من خلال التنويع، بالإضافة إلى مجموعة العوامل الخاصة بالأصل الاستثماري نفسه، ولكن يمكن تجنبها أو تخفيضها من خلال زيادة التنويع لمحفظه الاستثمارات" (233).

كما عرفت المخاطر أيضاً بأنها: احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود العديد من القيود التي تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته. حيث إن مثل هذه القيود تؤدي إلى عملية إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى (234).

أما من وجهة نظر البنك فإن مخاطر الاستثمار تعرف بأنها: احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو إنها عملية تذبذب العائد المتوقع من استثمار معين. أي إن التعريف يشير إلى وجهة نظرة المدققين الداخليين والمديرين للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع؛ بحيث يكون لها قوة التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة وتنفيذ استراتيجية بنجاح (235).

بعد عرض تعاريف مخاطر الاستثمار السابقة يلاحظ الباحث الآتي:

- ✓ تذبذب العائد على الاستثمار حول القيمة المتوقعة له تعتبر مخاطر.
- ✓ احتمالية وقوع أحداث غير مرغوبة تشكل أحداثاً سلبية على الاستثمار، وبالتالي تعتبر مخاطر.
- ✓ يتركز مفهوم مخاطرة الاستثمار في احتمالية انحراف العائد الفعلي للاستثمار عن العائد المتوقع.

(233) أسامة ربيع أمين سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 73.

(234) جميلة الجوزي، "دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، المجلد (7)، العدد (1)، 2016، ص 80.

(235) خديجة رومان، ونريمان طالب، "مرجع سبق ذكره، ص 40.

الفرع الثاني- العوامل المؤدية إلى نشوء مخاطر استثمارية في البنوك التجارية:

هناك عدد من العوامل المؤدية إلى نشوء مخاطر استثمارية في البنوك التجارية؛ حيث تقسم تلك العوامل إلى ما يأتي (236):

أولاً- العوامل الداخلية:

يقصد بالعوامل الداخلية: تلك العوامل التي تنبع من داخل البنك التجاري نفسه والتي تتمثل في النقاط التالية:

(أ) التكنولوجيا المستخدمة.

(ب) الطاقة البشرية والخبرة التي اكتسبها العاملون على مر الزمن.

(ت) السياسات المتبقية في تسعير الخدمات المصرفية.

(ث) الخطط المعدة لترويج النشاط الاستثماري، وغير ذلك من المسببات التي يمكن السيطرة عليها، وذلك لأنها تنشأ من داخل البنك التجاري نفسه.

ثانياً- عوامل خارجية :

يقصد بها العوامل غير النابعة من المؤسسات المصرفية ولكنها وليدة ظروف وأحوال عامة؛ أهمها:

(أ) الأحوال الاقتصادية: يقصد بها الظروف الاقتصادية العامة للدولة، وتلك المتعلقة بطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة المصرفية، والتي تسود مناطق تقديم خدماتها، وطبيعة ودرجة المنافسة التي تتعرض لها، وكذلك تصرفات وصفات العملاء المرتقبين.

(ب) الأحوال السياسية: يقصد بها ظروف السياسات الدولية مثل الحروب والاضغوط السياسية التي يمكنها أن تؤثر على النشاط المصرفي، سواء من ناحية الحصول على الموارد اللازمة أو من ناحية تقديم الخدمات.

(ت) الاتجاهات الحكومية: هي التي يمكن أن نستقيها من تصرفات المسؤولين والإداريين، والتعليمات الخاصة بالرقابة وبالتنظيمات المختلفة المتعلقة بنشاط البنوك التجارية.

(236) علي يونس إبراهيم، "مقومات تطبيق الخيارات المالية لإدارة مخاطر الاستثمارات المالية بالتطبيق على البنوك التجارية العامة"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد (34)، العدد (1)، 2010، ص16.

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

هناك رأي آخر فيما يتعلق بمصدر نشوء المخاطر الاستثمارية، ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:

1- التضخم المالي: والذي يعني أن أسعار كثير من المواد والسلع تتغير مع تغير الوقت، وذلك بسبب تغير السعر الحقيقي لها، ومن المزعج حقاً أن الزيادة في الأسعار تتقلب بشكل مستمر.

2- التغير في التكنولوجيا: من المحتمل أن تتطور التكنولوجيا وبالتالي تتغير تقديرات كميات ونوعيات المدخلات والمخرجات المستخدمة في تقييم نشاط تلك المنشآت.

3- التوقعات التي يتم الاعتماد عليها في تقييم المنشآت، محتمل ألا تتحقق إطلاقاً، وهذا الأمر سوف يؤثر على تكاليف العمل كما يؤثر على إيرادات تلك المنشآت، وبالتالي يشكل مخاطر.

4- إن تقدير الاحتياج المتوقع من رأس المال الثابت ورأس المال العامل كثيراً ما يكون أقل من الاحتياج الفعلي المطلوب. وبالتالي تؤثر هذه الأمور على حجم الاستثمار وتكاليف التشغيل الخاصة بتلك المنشآت.

وبناءً على ما سبق من العوامل - سواء داخلية أم خارجية - فإنه لا يمكن السيطرة على العوامل الخارجية كونها ترجع إلى أسباب خارجة عن إرادة القائمين بالتقرير. وبالتالي لا بد من التنبؤ بها وتوقعها بالعلم والخبرة. كما يجب أن يتم الأخذ في الاعتبار تأثير المخاطر على هيكل النشاط لأي بنك تجاري.

الفرع الثالث- تصنيفات المخاطر:

تتعرض البنوك التجارية من خلال ممارستها لأعمالها المصرفية إلى العديد من المخاطر، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها. فالهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تعظيم ثروة حَمَلَة الأسهم، والتي تفسر بتعظيم القيمة السوقية للسهم العادي؛ وتتطلب عملية تعظيم الثروة أن يقوم المديرون بعملية تقييم التدفقات النقدية والمخاطر التي يمكن أن يتحملها البنك، نتيجة توجيهه لموارده المالية في مجالات تشغيل مختلفة، والاتجاه نحو زيادة الربحية؛ بحيث تقتضي من إدارة البنك أن يقوم بالاستثمار في أصل معين يولد أكبر قدر ممكن من الربحية مع تخفيض التكلفة. إلا أن هناك اختلافاً بين تعظيم الأرباح وتعظيم الثروة، فلكي يحصل

البنك على ربح عالٍ، يجب عليه أن يتحمل المزيد من المخاطر الناتجة عن ذلك. إذن فالمخاطر التي يتعامل معها البنك هي مخاطر مستقبلية، وتمثل التغير الذي يمكن أن يحصل على قيمة كل سهم أو قيمة الأموال الخاصة أو أصل معين، وهي لصيقة بكل قرار مالي عندما تكون التدفقات النقدية المنتظرة في زمن لاحق ليست متوقعة بشكل متأكد منه. فالذي يقوم باتخاذ القرار المالي عليه أن يختار بين عدة احتمالات محددة مسبقاً؛ لذا فقد تم تصنيف المخاطر إلى وجوه عديدة. إلا أن البنوك على وجه العموم عرضة لنوعين رئيسيين من المخاطر⁽²³⁷⁾؛ هما: المخاطر النظامية - والمخاطر غير النظامية. ولكن هناك تصنيفات أخرى يمكن أن تواجه الوحدات الاقتصادية عامة وعلى رأسها البنوك التجارية، وذلك وفقاً للأسس التالية:

أولاً- التصنيف على أساس طبيعة الخطر:

هناك الكثير من الطرق لتقسيم المخاطر، إحدى هذه الطرق هي التفريق بين مخاطر الأعمال والمخاطر المالية؛ حيث إن مخاطر الأعمال تأتي من طبيعة أعمال المنشأة وتتصل بعوامل تؤثر في منتجات السوق، أما بالنسبة للمخاطر المالية فمصدرها الخسائر المحتملة في الأسواق المالية، وذلك نتيجة تقلبات المتغيرات المالية. وتكون هذه المخاطر في العادة مصاحبة لنظام الاستدانة (الرافعة المالية)، حيث إن المؤسسة المالية تكون في وضع مالي لا تستطيع فيه مقابلة التزاماتها من أصولها الجارية.

كما يوجد هناك طرق أخرى لتقسيم المخاطر بين مخاطر عامة وأخرى خاصة، فالأولى ترتبط بأحوال السوق أو الاقتصاد عامة، بينما تتصل الثانية بمنشأة بعينها أو بنوع معين من الأصول. وبينما يمكن التحكم في آثار المخاطر الخاصة باستثمار محدد من خلال تنويع المحافظ الاستثمارية، ولا يمكن ذلك الإجراء بالنسبة للمخاطر العامة، غير أن بعضاً من مكونات المخاطر العامة في حكم المقدور عليه لتخفيف آثارها واستخدام أساليب لتحويلها⁽²³⁸⁾.

(237) فادي أكرم الطيان، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(238) طارق الله خان، وحبيب أحمد، "إدارة المخاطر- تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 29.

ثانياً- التصنيف على أساس إمكانية حدوث خسائر:

تنقسم المخاطر من حيث إمكانية حدوث خسائر ترتبط بتحقيقها إلى المخاطر البحتة ومخاطر المضاربة وتلك الأخيرة تنطوي على إمكانية حدوث خسائر أو أرباح عند تحققها. فالمضاربة تعني خلق حالة من المخاطرة بشكل معتمد على أمل تحقيق مكاسب، ومن ثم فإن الوحدة الاقتصادية من خلال تلك المخاطر تواجه احتمالات تحقيق مكاسب أو خسائر. أما بالنسبة للمخاطر البحتة فتمثل المخاطر التي تكون فيها الخسائر هي النتيجة الوحيدة الممكنة، وترتبط بأحداث أو عوامل خارجة عن سيطرة الوحدة الاقتصادية المعرضة للخطر، كما أنه لا يمكن التحكم في تلك المخاطر⁽²³⁹⁾.

ثالثاً- التصنيف على أساس إمكانية التغير أو الثبات:

وفقاً لهذا الأساس يمكن تقسيم المخاطر إلى: مخاطر ديناميكية ومخاطر استاتيكية؛ حيث يقصد بالمخاطر الديناميكية: تلك المخاطر الناشئة عن حدوث تغيرات في الحالة الاقتصادية. وهي تنشأ نتيجة عوامل مرتبطة بالبيئة الخارجية للوحدة الاقتصادية مثل: الصناعة، المنافسون، المقرضون والتغيرات التي تصيب تلك العوامل التي لا يكون بالإمكان السيطرة عليها، ولكنها قادرة على إحداث خسائر مالية في الوحدة الاقتصادية. كما ترتبط تلك المخاطر أيضاً بالبيئة الداخلية للوحدة الاقتصادية مثل: تغير توجهات الإدارة، خطط الإنتاج، التسويق، وبالتالي قد تكون تلك التغيرات إيجابية أي ينتج عنها عوائد إيجابية للوحدة الاقتصادية، وقد تكون سلبية ينتج عنها تدفقات نقدية سلبية⁽²⁴⁰⁾.

ويقصد بالمخاطر الاستاتيكية هي التي ستحدث حتى لو لم يحدث تغيرات في الحالة الاقتصادية مثل: الأخطار الطبيعية والتغيرات في البيئة التكنولوجية، وترتبط بحدوث خسائر حتمية في الوحدة الاقتصادية، ويميل هذا النوع من المخاطر للحدوث بدرجة منتظمة بمرور الوقت، لذا تكون ذو قابلية للتنبؤ في المستقبل.

(239) الفريد وديع بطرس، "قياس أثر المحاسبة عن استراتيجيات التحوط على جودة القوائم المالية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة- جامعة عين شمس، 2015، ص80.
(240) المرجع السابق، ص80.

رابعاً- التصنيف على أساس مدى الارتباط بالوحدة الاقتصادية:

يمكن تقسيم المخاطر حسب مدى ارتباطها بالوحدة الاقتصادية إلى قسمين من المخاطر التالية:

1- المخاطر المنتظمة: قد تسمى المخاطر المنتظمة في بعض الأحيان بالمخاطر الدورية؛ أي إنها ذلك الجزء من المخاطر الكلية الذي له صفة العموم مما يكون مصدره ظروفًا عامة. وقد تكون إما سياسية أو اقتصادية أو غيرها من الظروف، وبالتالي فإنه يصعب على المستثمر تخفيضها أو التخلص منها من خلال زيادة تنويع الاستثمارات⁽²⁴¹⁾. ولمواجهة هذا النوع من المخاطر يتوجب على المنشآت المالية - سواء أكانت بنوكاً أم شركات تأمين - أن تتأكد من سيولتها بشكل مستمر، وأن سيولتها كافية لتلبية أي التزامات يمكن أن تواجهها⁽²⁴²⁾.

2- المخاطر غير المنتظمة: حيث تسمى أحياناً بالمخاطر غير الدورية، وهي المخاطر الناجمة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو قطاع معين، والتي يمكن أن يتعرض لها السهم في السوق، وتتبقى بعد طرح المخاطر المنتظمة من إجمالي المخاطر. ومن أمثلتها حدوث إضراب في شركة ما أو قطاع معين، أو التغير في أذواق المستهلكين. ويمكن للمستثمر حماية استثماره من المخاطر غير المنتظمة من خلال عملية تنويع الاستثمارات بأنواع متعددة من الأسهم التي لا يمكن أن تتأثر جميعها في وقت واحد بمثل هذه المخاطر⁽²⁴³⁾.

ولتجنب المخاطر غير المنتظمة تلجأ البنوك التجارية إلى اتخاذ القرار بشأن امتلاك محفظة الأصول الاستثمارية من خلال التنويع، وأن الأشخاص الذين تقع على عاتقهم مهمة اتخاذ القرار يواجهون مهمة صعبة في اختيار القطاعات الاقتصادية والمالية أثناء قيامهم بمهمة التنويع في الاستثمار. على الرغم من أنهم يمتلكون مجموعة واسعة من الأدوات المالية الاستثمارية، وفي الوقت نفسه لديهم خبرة كافية حول كيفية اختيار الاستثمار⁽²⁴⁴⁾.

(241) أسامة ربيع أمين سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 74.

(242) Frans Weert, Op. Cit, p 144.

(243) بوراس أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 187.

(244) Sangeeta Arora & Kanika Marwaha, Op.Cit, p 333-334.

الفرع الرابع- المبادئ الأساسية للتعرف على مخاطر البنوك التجارية:

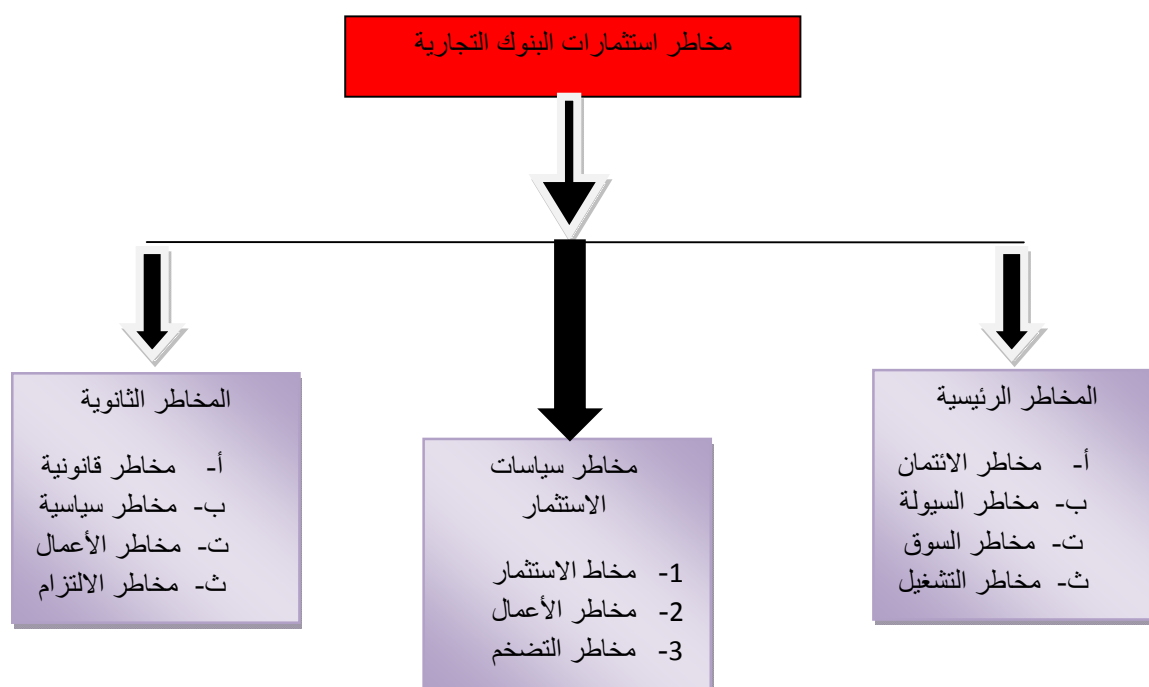
تتمثل المبادئ الأساسية للتعرف على مخاطر البنوك التجارية في النقاط الآتية⁽²⁴⁵⁾:

- يعني تعريف المخاطر أولاً أن البنك يتعرف دائماً على المخاطر التي يتعرض لها ويصنفها ويحدد الجهات المسؤولة عن كل نوع منها.
- التحديد المنظم للمخاطر هو الأساس لأي إدارة فعالة للمخاطر، لذلك يتعين أن يولى البنك مسألة تحديدها أولوية عالية.
- يتم تحديد المخاطر الرئيسية التي تكتنف أنشطة البنك، ووضع الإجراءات المناسبة لها لتحديد المخاطر الناجمة عن الأنشطة القائمة والجديدة على حد سواء.
- تحدد صورة المخاطر مجموعة المخاطر التي ينطوي عليها نشاط البنك، والأهمية النسبية لكل منها.

المطلب الثاني- أنواع مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية:

يقسم معظم الكتاب والباحثين في مجال المحاسبة خاصة ومجال المالية والاقتصاد عامة، المخاطر التي تواجه استثمارات البنوك التجارية إلى قسمين رئيسيين هما: المخاطر الدورية "المنتظمة"، والمخاطر غير الدورية "غير المنتظمة" واللذين تم ذكرهما في المطلب السابق. ولكن هناك مخاطر أخرى خاصة بسياسات الاستثمار للبنوك التجارية، ولأهمية تلك المخاطر فإن الباحث سيوضح مخاطر استثمارات البنوك التجارية كما هي مفصلة في الشكل التالي:

(245) سمير الخطيب، "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 27.



الشكل رقم (4): مخاطر استثمارات البنوك التجارية

المصدر: إعداد الباحث.

بعد عرض مخاطر استثمارات البنوك التجارية كما هي في الشكل السابق يوضح

الباحث كل خطر منها على حدة من خلال عرض الفروع الآتية:

الفرع الأول- المخاطر الرئيسية التي تواجه استثمارات البنوك التجارية:

يمكن أن تؤثر المخاطر الرئيسية بشكل كبير على القيمة الحقيقية للعائد المتوقع على الاستثمار⁽²⁴⁶⁾. وأهم تلك المخاطر التي يمكن أن تواجه البنوك التجارية تتمثل في المخاطر الآتية:

أولاً- مخاطر الائتمان:

تعبر مخاطر الائتمان عن إفسار المقترض وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، وهي من أهم المخاطر المالية التي تهدد نشاط أي بنك. وبشكل عام لا يجب أن تكتفي البنوك التجارية بالدراسة الائتمانية للعميل وملاءته المالية لمنح الائتمان، والتي تختلف تلك المعايير من بنك لآخر⁽²⁴⁷⁾.

(246) Gannady Alexandrov & Irina Vyakina. "Investment climate and investment Risks: Diagnostics, assessment and analysis", Actual Problems in Economics, Vol. 165, No. 3, 2015, p420.

(247) أحمد محمد سليم القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 100.

تعرف المخاطرة الائتمانية بأنها: "مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع؛ أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بحزمة الدين. ويولد العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقترض إلى الطرف المقابل؛ وللمخاطر الائتمانية أهمية قصوى من حيث أهمية الخسائر المحتملة". كما أن المخاطرة الائتمانية تمثل تراجع المركز الائتماني للطرف المقابل؛ فمثل هذا التراجع لا يعني التخلف عن السداد وإنما يعني احتمال أن التخلف عن السداد يزداد؛ وتقوم أسواق رأس المال بتقييم الموقف الائتماني للمنشآت، وذلك من خلال أسعار الفائدة الأعلى على إصدارات الدين لهذه المنشآت، أو تراجع قيمة أسهمها⁽²⁴⁸⁾.

تنتج مخاطر الائتمان في البنوك التجارية نتيجة تعرض البنك للمخاطر الفرعية الآتية⁽²⁴⁹⁾:

- مخاطر العجز عن السداد: يعد هذا النوع من المخاطر الناشئة في الأساس عن العميل. وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة؛ كالخطر البشري وخطر تقديم معلومات مضللة.
- مخاطر الإفلاس: ويتمثل الخطر بإفلاس العميل في حالة عدم قدرته على السداد للمبالغ المستحقة عليه وفوائدها في تاريخ الاستحقاق، وأن ديونه أصبحت تزيد على أصوله المملوكة.
- مخاطر تغيير المعدل الائتماني: تتمثل في التغير الأساسي في صافي دخل الفائدة، والقيمة السوقية لحقوق الملكية مقارنة مع التغيرات في معدلات الفائدة السوقية، وكذلك التغيرات التي تطرأ على معدلات الفائدة.

ثانياً- مخاطر السيولة:

تعرف مخاطر السيولة بأنها: قيم الأصول قصيرة الأجل غير الكافية لمقابلة الالتزامات القصيرة الأجل أو التدفقات النقدية غير المتوقعة إلى الخارج، ومن هذا المنطق تكون السيولة هي احتياطي الأمان الذي يساعد في كسب الوقت في الظروف الصعبة. وترتبط هذه المخاطر بموقف التدفقات النقدية بنوعيتها، وما إذا كانت هناك فجوة سالبة أو

(248) مهند حنا نيقولا عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 77.

(249) أحمد محمد سليم القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 102.

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

موجبة بين هذه التدفقات النقدية، ويعاني البنك التجاري من مخاطر السيولة حينما لا تتوفر لديه التدفقات النقدية لمواجهة التزاماته قصيرة الأجل. وكذلك عندما ترتفع تكلفة السيولة حينما يحتاج البنك التجاري إليها، وما إذا كان السوق قادراً على تلبية حجم السيولة المطلوبة في وقت مناسب من عدمه، لذلك يتوجب على إدارة البنك الالتزام بالسياسات العلمية ومراعاة الضوابط الحاكمة لأجل الاستحقاق بين أصوله وخصومه⁽²⁵⁰⁾.

يمكن للبنك التجاري التعرض لمخاطر السيولة من الداخل والخارج، وتتمثل أهم مصادر مخاطر السيولة في المصادر الفرعية الآتية⁽²⁵¹⁾:

- مخاطر التمويل: ينشأ هذا النوع من المخاطر من الحاجة إلى استبدال صافي التدفقات النقدية الخارجة بسبب ما يأتي:

- ✓ الاحتيال الذي يسبب خسارة كبيرة للبنك التجاري.

- ✓ فقدان ثقة العملاء بالبنك مما يؤدي إلى زيادة السحب النقدي؛ أي سحب الودائع.

- ✓ زيادة الخصوم بالعملة الأجنبية.

- مخاطر التوقيت: ينشأ هذا النوع من المخاطر من الحاجة إلى التعويض عن عدم تلقي تدفقات الأموال المتوقعة بسبب:

- ✓ تدهور شديد في جودة الأصل.

- ✓ مشكلة مؤقتة في الانتعاش الاقتصادي.

- مخاطر الاتصال: ينشأ هذا النوع من المخاطر عندما تتبلور الالتزامات الطارئة في المنشأة وعدم القدرة على القيام باستثمارات تجارية مربحة.

ولإدارة مخاطر السيولة قد تلجأ بعض البنوك التجارية إلى نقل المخاطرة المالية لأسواق رأس المال عن طريق استخدام الأدوات المالية المتداولة في البورصة مثل: عقود المبادلات، والخيارات، والعقود الآجلة؛ وغيرها من الأدوات المالية المشتقة الأخرى التي تستخدم لأغراض التحوط من المخاطر.

(250) خديجة رومان، ونريمان طالب، مرجع سبق ذكره، ص 41.

(251) Subramoniam Krishnan, "Basel III Framework on Liquidity standards: The challenges Before the Indian Banks on Liquidity Risk Management", Journal of Bank management, Vol.14, No.3, 2015, p43-44.

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

أما فيما يتعلق بالعوامل التي تؤدي إلى ارتفاع مخاطر السيولة فإنها تتمثل في العوامل التالية(252):

- تراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي داخل المجتمع، وانتشار حالة من عدم التأكد بجانب ضعف في الأداء الحكومي.
 - تراجع الثقة في النظام المصرفي.
 - تراجع الثقة في البنوك نفسها.
 - عدم التركيز على بعض مصادر موارد البنك.
 - التركيز على عمليات الإقراض قصير الأجل أو الإقراض طويل الأجل، فهذا الأمر يحتاج إلى التوازن ما بين الاثنين معاً.
- وبصفة عامة تتعرض البنوك لخطر السيولة للأسباب التالية:
- ✓ السحب الكبير للودائع المدخرة من قبل الزبائن.
 - ✓ حدوث أزمة ثقة في السوق.
 - ✓ وقوع السوق في أزمة سيولة عامة.
- يستنتج الباحث مما سبق أن مخاطر السيولة تؤثر على البنك التجاري بشكل مباشر، خاصة في حالة عجز البنك عن تغطية التزاماته تجاه الغير أو عدم قدرته على زيادة قيمة أصوله، وهذا الأمر ينعكس بشكل سلبي على ربحية البنك.

ثالثاً- مخاطر السوق:

تمثل مخاطر السوق الانحرافات السابقة لقيمة مراقبة تحركات السوق لمحفظه التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات، ويقوم تقييم هذه المخاطرة على عدم استقرار مؤشرات السوق كأسعار الفائدة ومؤشرات بورصات الأسهم وأسعار الصرف(253).

(252) خديجة رومان، ونريمان طالب، مرجع سبق ذكره، ص44.

(253) مهند حنا نيقولا عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 81.

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

تعرف مخاطر السوق بأنها الخسائر المحتملة والناجمة عن التحركات في أسعار ومعدلات السوق، وتواجه البنوك مخاطر السوق بسبب انخراطها في أنشطة التداول، وتصنف مخاطر السوق إلى الأنواع الآتية⁽²⁵⁴⁾:

1) مخاطر أسعار الفائدة.

تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها هشاشة الوضعية المالية للبنك نتيجة التغيرات غير المرغوب فيها لأسعار الفائدة، لذلك يرتبط هذا النوع من المخاطر بدرجة رئيسية بقدرة البنك على إدارة عملية تسعير أصول البنك وخصومة بشكل كفؤ وفعال، كذلك إدارة آجال الاستحقاق بين عناصر الأصول؛ حيث تمثل جانب الإقراض والتوظيف. أما بالنسبة إلى عناصر الخصوم فإنها تمثل مصادر تمويل عمليات الإقراض والتوظيف. وتشير مخاطر أسعار الفائدة إلى التغيرات الأساسي في صافي دخل فائدة البنك والقيمة السوقية، وهذا يشمل التركيب الإجمالي لمحفظه البنك، وعملية التركيز على مواعيد استحقاق الأصول والخصوم الاستثمارية، وكذلك التغيرات التي يمكنها أن تطرأ على أسعار الفائدة. كما أن مراقبة مخاطر أسعار الفائدة تعتبر من الأمور العامة المعنية بتقديم كفاءة إدارة الأصول والخصوم⁽²⁵⁵⁾. لذلك يعتبر من الضروري التعامل مع هذا النوع من المخاطر بطريقة فعالة ومتكاملة للحفاظ على سلامة المركز المالي للبنك، والفشل في التعامل مع هذا النوع من المخاطر سيؤثر على الاستقرار المالي للبنك ويؤدي إلى إفلاسه⁽²⁵⁶⁾.

وينتج هذا النوع من المخاطر من ثلاثة مصادر؛ وهي⁽²⁵⁷⁾:

✓ خطر إعادة التسعير: ينشأ هذا الخطر من خلال الفروق في توقيت الاستحقاق للمعدلات الثابتة وإعادة التسعير في المعدلات العمومية ذات العلاقة بالأصول والخصوم والبنود خارج الميزانية. وهذه الاختلافات في معدلات الفائدة تعرض دخل البنك إلى تذبذبات غير متوقعة.

(254) أحمد محمد سليم القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 103.

(255) خديجة رومان، ونريمان طالب، مرجع سبق ذكره، ص 42.

(256) Anita Makkar & Shveta Singh, "Interest Rate Risk of selected Indian commercial Banks : An Application of GAP Analysis Model", IUP Journal of Bank Management, Vol.12, No.4, 2013, p60.

(257) فادي أكرم الطيبان، مرجع سبق ذكره، ص 30.

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

✓ خطر منحى العائد: عدم الملاءمة في التسعير يعرض البنك لمخاطر ناتجة عن التغيرات في ميل وشكل المنحنى العائد، والذي يتشكل عندما تؤثر التغيرات غير المتوقعة تأثيراً معاكساً على دخل البنك أو على القيمة الاقتصادية الأساسية للبنك. وبالتالي فإن قيمة الأداة طويلة الأجل ستقل بوضوح عندما يزيد منحى العائد، مما يؤثر سلباً على البنك.

✓ الخطر الأساسي: ينتج هذا النوع عند الارتباط غير التام ما بين تسوية المعدلات المقبوضة والمعدلات المدفوعة على أدوات مختلفة، والتي من جهة أخرى لها نفس خصائص إعادة التسعير، وعندما يتغير سعر الفائدة فإن هذا التغير يؤدي إلى تغير التدفق النقدي والعائد على الأصول والخصوم والبنود خارج الميزانية. ويحدث هذا الخطر عندما يتم تمويل الأصل الذي يعاد تسعيره شهرياً بناءً على مؤشر معين (كسعر الفائدة على السندات).

(2) مخاطر أسعار الصرف الأجنبي:

تتمثل مخاطر العملة في ملاحظة تحقيق خسائر نتيجة التغيرات في أسعار الصرف؛ وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف، وذلك بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات ذات العملات الأجنبية. والطريقة التقليدية للتعامل مع مخاطر الصرف الأجنبي هي إدارة المخاطر وفقاً لكل عملية على حدة؛ وذلك فيما يتعلق بالمحفظة المصرفية⁽²⁵⁸⁾.

تعتبر مخاطر سعر الصرف عن درجة التقلب في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى أو إلى العملة المرجعية، وتعتبر تقلبات أسعار الصرف من المخاطر السوقية التي تواجه الاستثمارات. وقد تكون تقلبات أسعار الصرف مصدراً لمخاطر إضافية أو أن تخفيض تلك المخاطر يعتمد على حجم تلك التقلبات واتجاهاتها. كما عرفت على أنها حالة عدم تأكد حول السعر الذي من الممكن أن يتم تبادل العملة المحلية به بدلالة العملة

(258) مهند حنا نيقولا عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 81.

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

الأجنبية مستقبلاً، وهذا يعني أنه في حالة شراء العملة الأجنبية، فإن السعر الذي تحول به التدفقات النقدية الأجنبية المتوقعة إلى العملة المحلية يكون غير مؤكد⁽²⁵⁹⁾.

(3) مخاطر التسعير:

تنشأ مخاطر التسعير نتيجة التغيرات في أسعار الأصول، بناءً على قوة العرض والطلب. وفي ضوء الظروف السائدة في الأسواق - وخاصة في ظل ظروف التضخم والانكماش - تعد محفظة الأوراق المالية من أكثر الأصول تأثراً؛ حيث إنها تتكون من أسهم وسندات شديدة الحساسية لتقلبات الأسواق، إضافة إلى تحملها أخطاء الإدارة في الإنتاج والتسويق والاستثمار، التي تترك بلا شك آثاراً عكسية على القيمة السوقية لمكونات المحفظة المصرفية. وتكمن مخاطر التسعير فيما يواجه البنك من خسائر محتملة قد تؤدي إلى انخفاض إيراداته وعدم قدرته على استقطاب موارد مالية جديدة⁽²⁶⁰⁾.

(4) مخاطر مراكز الأسهم المحتفظ بها للمتاجرة وأسعار البضائع:

هي مخاطر احتمالية تعرض البنك لخسائر نتيجة التقلبات المستمرة في الأسعار السوقية للسندات والأسهم والبضائع؛ لذلك يجب أن تقوم البنوك بإعداد واعتماد سياسات محددة تحكم التعامل مع هذه الأنشطة، وفي الوقت نفسه يجب أن تعكس هذه السياسات مستوى قبول البنك للمخاطر المختلفة التي قد تنشأ عن المتاجرة والاستثمار. ويعتبر قياس مخاطر السعر في غاية الأهمية من أجل إدراك الخسائر المحتملة والتأكد من أن الخسائر لا تؤثر بشكل كبير على رأس المال⁽²⁶¹⁾.

رابعاً- مخاطر التشغيل:

هو مفهوم عام وربما يكون نتيجة الأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث، وتتمثل في مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية. وتعود العوامل الداخلية إما إلى عدم كفاية التجهيزات أو الأفراد أو التقنية أو قصور أي منهما. وبينما تكون المخاطر البشرية بسبب عدم الأهلية أو بسبب فساد الذمم، فإن المخاطر الفنية

(259) محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، 632.

(260) أحمد محمد سليم القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 104.

(261) فادي أكرم الطيان، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

قد تكون من الأعطال التي تنتج من قبل أجهزة الاتصالات والحاسب الآلي، أما بالنسبة إلى مخاطر العمليات فقد تحدث نتيجة الأخطاء في مواصفات النماذج، وعدم الدقة أثناء تنفيذ العمليات، والخروج عن الحدود الموضوعة للسيطرة على التشغيل، ونتيجة المشكلات التي تحدث بسبب عدم الدقة في العمل، وفي حفظ السجلات، وتوقيف الأنظمة، وعدم الالتزام بالضوابط الرقابية المتعارف عليها أثناء العمل، هنالك احتمالية أن تكون تكاليف التشغيل أكبر من التكاليف التقديرية لها، الأمر الذي يؤثر سلباً على الإيرادات⁽²⁶²⁾.

وتعرف مخاطر التشغيل بأنها: تلك المخاطر المتصلة بأوجه الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات، وكذلك في نظم رفع التقارير وفي قواعد رصد المخاطر الداخلية. وفي غياب التتبع والإثبات الكفء للمخاطر يمكن أن يستمر إغفال وتجاهل بعض المخاطر المهمة وألا تتخذ إجراءات تصحيحية، وأن ينتج عن ذلك عواقب وخيمة. وتظهر المخاطر التشغيلية على نوعين من المستويات وهما:

- المستوى الفني: عندما يكون نظام المعلومات أو مقاييس المخاطرة يتسمان بالقصور.
- المستوى التنظيمي: حيث يتعلق بإثبات ومراقبة المخاطرة وكل القواعد والسياسات ذات الصلة.

تكون العواقب متشابهة في كلا المستويين السابقين، فأي قصور يحتمل أن يولد خسائر بحجم غير معلوم، لعدم وجود اتخاذ إجراء تصحيحي أثناء الفترة التي تم فيها تجاهل المخاطرة. ومما يزيد الوضع سوءاً أن هناك العديد من الأسباب المحتملة في حدوث نواحي القصور هذه⁽²⁶³⁾. ولتفادي المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية فإنها تحتاج إلى إعطائها الأولوية والعمل على تطوير الأساليب الفعالة لمعالجتها، كما يتوجب على البنوك التجارية غرس ثقافة الوعي تجاه تلك المخاطر ورصد ومراقبة المخاطر على نطاق واسع⁽²⁶⁴⁾.

(262) طارق الله خان، وحبيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 32.

(263) مهند حنا نيقولا عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 82.

(264) Peter Arhenful, Augustine Yeboah & Bernice Aba Tackie, "Evaluation of Operational Risk Management of Commercial Banks in Ghana", Advances in Management & Applied Economics, Vol. 9, No.4, 2019, p38.

مما سبق يرى الباحث ما يلي:

✓ احتفاظ البنوك التجارية بجزء كبير من أصولها بالعملات الأجنبية بهدف تلبية حاجات العملاء لديها، مما يؤدي إلى الاحتفاظ بهذا النوع من الأصول لتعرض البنك التجاري لمخاطر أسعار الصرف الناشئة عن التغيرات التي تحدث على أسعار صرف العملات الأجنبية.

✓ هناك اختلاف كبير بين مخاطر السوق والمخاطر الأخرى التي تتعرض لها البنوك التجارية، حيث إن مخاطر السوق لا تنتج بسبب إهمال وضعف في الإدارة عند بيع الأدوات المالية أو الأصول، وإنما تحدث نتيجة التغيرات في البيئة الخارجية المحيطة بالبنك التجاري؛ مثل: التغيرات في أسعار الفائدة، والانخفاض في سعر الصرف، والتضخم الذي ينعكس بشكل سلبي كإنخفاض في قيمة القوة الشرائية للنقود.

✓ تؤثر مخاطر الائتمان بشكل مباشر على صافي الدخل للبنك التجاري وعلى القيمة السوقية لحقوق الملكية عند عدم السداد أو تأجيله من قبل الممنوحين الائتمان.

الفرع الثاني- المخاطر الثانوية التي تواجه استثمارات البنوك التجارية:

تتمثل المخاطر الثانوية التي تواجه استثمارات البنوك التجارية في المخاطر التالية:

أولاً- المخاطر القانونية:

هي تلك المخاطر الناتجة عن عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية، لاسيما قيام البنك بتعديل أنشطته نتيجة التغيرات في القوانين واللوائح التي يصدرها البنك المركزي والمتعلقة بنسب رأس المال وكذلك الاحتياطي القانوني ونسب الائتمان المسموحة، كذلك انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة. وقد تتعرض البنوك التجارية لمخاطر قانونية تؤدي إلى فقد جزء من أصولها أو زيادة التزاماتها تجاه الغير⁽²⁶⁵⁾.

(265) أحمد محمد سليم القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 109.

وهناك مصادر أخرى قد تنتج عنها مخاطر قانونية في البنوك التجارية مثل: نقص أو قصور في مستندات البنك مما يجعلها غير مقبولة قانونياً، وقد يحدث هذا القصور نتيجة السهو عند قبول مستندات وأوراق الضمان من العملاء والتي يتضح لاحقاً أنها ليست مقبولة لدى المحاكم⁽²⁶⁶⁾.

ثانياً- مخاطر الأعمال:

تعرّف بأنها: المخاطر المرتبطة بحجم الأعمال، وهذه المخاطر تؤثر على ربحية البنك التجاري وعلى استمراره، وبالتالي فإن من الضروري دراستها والتعرف على قوة تأثيرها على هيكل المخاطر الكلية للمنشأة، علماً بأن هذه المخاطر تنشأ من التغيرات في أسعار البيع، وكمية المبيعات، وأسعار المدخلات (كالمواد اللازمة للعمل)، وأسعار المخرجات (كالخدمات المقدمة)⁽²⁶⁷⁾.

تتعرض مخاطر الأعمال على البنوك التجارية كونها تواجه مخاطر تعرض الشركات التي تتعامل معها لمخاطر الأعمال والمتمثلة في انخفاض المبيعات والبيئة المحيطة بها التي تعاني من البطالة والإفلاس. ومن الطبيعي أن تنعكس هذه التغيرات السلبية على محفظة قروض البنوك التجارية التي تشهد التعرض لمخاطرة الائتمان. وفي مثل هذه الظروف تتجه البنوك التجارية إلى الاستثمار في الأوراق المالية على شكل سندات، لمقابلة الانخفاض في حجم القروض، وذلك من خلال التوجه نحو شراء أوراق مالية، وبخاصة في قطاعات وأنشطة وأسواق أخرى غير تلك الأنشطة التي يعمل فيها المقترضون؛ وذلك بهدف الاستفادة من التنويع بالاستثمارات⁽²⁶⁸⁾.

ثالثاً- مخاطرة القدرة على الوفاء بالالتزامات:

مخاطرة القدرة على الدفع أو الوفاء بالالتزامات هي مخاطرة عدم القدرة على تغطية الخسائر المتولدة من كافة أنواع المخاطر من خلال رأس المال المتاح. ولذلك فإن مخاطرة

(266) محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

(267) علي يونس إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 89.

(268) خليل الشماخ، مرجع سبق ذكره، ص 42.

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

القدرة على الوفاء بالالتزامات تعتبر مخاطرة عجز البنك عن السداد، وهي مطابقة أيضاً للمخاطرة الائتمانية المتكبدة وذلك بواسطة الأطراف المقابلة للبنك⁽²⁶⁹⁾.

رابعاً- المخاطر السياسية:

تنتج المخاطر السياسية في العمل المصرفي بسبب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال سن قوانين وتشريعات بهدف إجراء الإصلاح الاقتصادي مثل: فرض الضرائب، أو فرض رسوم إضافية أو استحداث سياسة نقدية جديدة، كالسياسة التمويلية، وسياسة سعر الصرف للعملات الأجنبية⁽²⁷⁰⁾.

لتخفيف المخاطر السياسية يتوجب على المؤسسات العمل على تخفيض تلك المخاطر بشكل مباشر على الاستثمارات في رأس المال الثابت، وليس على فروع الشركات المتعددة الجنسية. ويرى البعض أنه من الممكن تخفيف تلك المخاطر السياسية، وذلك من خلال عمليات التفاوض ما بين المؤسسات المالية والمؤسسات الحكومية على الرغم من أن هذه المهمة صعبة من الناحية الإجرائية وغير حكيمة من الناحية السياسية⁽²⁷¹⁾.

الفرع الثالث- مخاطر سياسات الاستثمار للبنوك التجارية:

يمثل الاستثمار الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي، الذي يعتبر الأساس لأي تقدم اقتصادي. وانطلاقاً من دوره البارز في تقدم التنمية الاقتصادية، وبزيادة معدلات الاستثمار تزداد الطاقة الإنتاجية من خلال إنتاج السلع والخدمات، ومن ثم الزيادة في تحقيق الدخل الوطني. ومن هنا يمكن التمييز بين نوعين من الاستثمار وهما: الاستثمار المادي والاستثمار المالي⁽²⁷²⁾. ومن الطبيعي أن هذه الاستثمارات بنوعيهما المادي والمالي في البنوك التجارية تحتاج إلى سياسات استثمارية ناجحة لضمان حماية حقوق كل من المستثمرين والمودعين معاً، بجانب تحقيق الاستمرارية والتقدم والازدهار في البنوك التجارية، إلا أن هذه البنوك عرضة لحدوث مخاطر متنوعة ناتجة عن سياسات الاستثمار.

(269) مهند حنا نيقولا عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 81.

(270) أحمد محمد سليم القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 110.

(271) Andrew Kerner & Jane Lawrence, "What's the Risk? Bilateral Investment Treaties, political Risk and fixed capital Accumulation", British Journal of political science, Cambridge, Vol. 44, No. 1, 2012, p107.

(272) نعمان محمول، ونور الدين محرز، "تقييم الاستثمار في الأوراق المالية في ظل نظرية المحفظة"، مجلة دراسات - العدد الاقتصادي، المجلد (15)، العدد (2)، 2018، ص 50.

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

بعد تناول الباحث مخاطر استثمارات البنوك التجارية بنوعيتها الرئيسية والثانوية، سوف يتناول في هذا الفرع مخاطر سياسات الاستثمار التي يمكنها أن تنتج عن قصور واضعي ومطبقي السياسات الاستثمارية في البنوك التجارية. وفيما يلي عرض لهذه المخاطر (273).

1- مخاطر الاستثمار Investment Risk:

وهي تلك المخاطر التي تنتج عن دخول البنوك في مجال الاستثمار المباشر أو الاستثمار غير المباشر، كما إنها تتمثل في نوعين من المخاطر:

أ) مخاطر رأسمالية: هي التي تنتج عن هبوط في القيمة الرأسمالية للاستثمار في الأصل.

ب) مخاطر سعر الفائدة: هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله، والناجمة عن التغيرات المعاكسة في سعر الفائدة. وإن مخاطر سعر الفائدة المرتفعة يمكنها أن تشكل تهديداً كبيراً لقاعدة ورأس المال بالنسبة للبنك، وإن المسؤولية تقع على عاتق مجلس الإدارة لفهم طبيعة ومستوى مخاطر سعر الفائدة (274).

2- مخاطر الأعمال Business Risk:

يعرف هذا النوع من المخاطر بأنه التذبذب في التدفق النقدي التشغيلي أو بالأرباح التشغيلية قبل طرح الفوائد والضرائب. وقد تنبع هذه المخاطر من الاستثمار في أدوات عائدة إلى مجال عمل قد يتعرض إلى مخاطر ناتجة عن هذا العمل، فأي تغير في قدرة الشركة على تحقيق الأرباح يؤدي بشكل مباشر إلى هبوط أسعار أسهمها بالسوق (275).

ويعرفها البعض أيضاً بأنها: المخاطر المرتبطة بحجم الأعمال؛ حيث إنها تؤثر على ربحية المنشأة المصرفية وعلى استمرارها. وبالتالي فإن من الأهمية بمكان دراستها

(273) علي يونس إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 88.
(274) إبراهيم كراسنة، "أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر"، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات، 2006، ص 39.
(275) بوراس أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 188.

الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها

والتعرف على قوة تأثيرها على هيكل المخاطرة الكلية للمنشأة. وتنشأ هذه المخاطر من المصادر الآتية:

- كمية المبيعات (الطلب).
- سعر البيع.
- أسعار المدخلات (الموارد اللازمة للعمل).
- أسعار المخرجات (الخدمات المقدمة).

3- مخاطر التضخم Influence:

هي المخاطر الناتجة عن تقلب العائد المرتبط بالاستثمارات والناتج عن انخفاض القوة الشرائية للنقود المتولدة عن تلك الاستثمارات. لذلك ينبغي أخذ مخاطر التضخم بالاعتبار من جانب البنوك عند رسم السياسات الاستثمارية، ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين:

1- إن عالمنا يتسم بعدم التأكد.

2- إن اتخاذ القرار غالباً ما يربط بين درجة المخاطرة ودرجة العائد المتوقع.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن المخاطر التي تواجه سياسات الاستثمار المختلفة في البنوك التجارية من أهم وأعقد المشاكل التي تتعرض لها أثناء قيامها بممارسة أعمالها، ويجب أن تبذل إدارات هذه البنوك جهوداً حثيثة في دراسة مسببات هذه المخاطر وكيفية التقليل منها.

خاتمة الفصل:

في نهاية هذا الفصل نكون قد توصلنا إلى أن أنشطة الاستثمار من أهم الأنشطة المصرفية التي توليها البنوك التجارية اهتماماً كبيراً؛ لما تلعبه من دور فعال في تسيير عجلة الاقتصاد الوطني في جميع بلدان العالم. وإن هذه البنوك التجارية وصفت بأنها منشأة مالية تتركز عملياتها المصرفية الأساسية في عملية تجميع الأموال المتوفرة لدى المودعين والمستثمرين سواء أكانوا أفراداً أم هيئات أم غيرها من الجهات المودعة، والعمل على تشغيل واستثمار هذه المبالغ في صورة نشاط ائتماني أو استثمارها في قنوات استثمارية مضمونة الربح. وإن هذه البنوك التجارية لها خصائص وأهداف خاصة بها، ولتحقيق تلك الأهداف فإنها تخضع لمجموعة من المحددات المصرفية والمالية والاقتصادية؛ بهدف نجاح نشاطها الاستثماري الذي يتركز في عملية تشغيل الموارد المالية الواردة للبنك التجاري سواء أكان رأس مال مدفوعاً أم ودائع مالية شريطة تشغيلها في قنوات استثمارية متنوعة ومضمونة الربح.

بما أن البنوك التجارية تستثمر أموالها في العديد من القنوات الاستثمارية المتنوعة، فإن ذلك يعرضها للعديد من المخاطر سواء أكانت مخاطر رئيسية كمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، هذا من جانب. أو مخاطر ثانوية كالمخاطر القانونية، ومخاطر الأعمال، والمخاطر السياسية، ومخاطرة القدرة على الوفاء بالالتزامات من جانب آخر. وإن هذا العدد الكبير من المخاطر يحتاج إلى إدارة مخاطر ناجحة وتقييم علمي سليم من أجل نجاح النشاط الاستثماري في البنوك التجارية؛ علماً أن هذه الإدارة والتقييم للمخاطر سيتم توضيحها في الفصل الآتي.

خاتمة القسم:

نظراً لأهمية محاسبة القيمة العادلة كنموذج مهم في التقييم المحاسبي الذي يحتاجه كل من المستثمرين والمديرين وغيرهم من المستخدمين في البنوك التجارية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، فقد حظيت بالاهتمام الكبير وخاصة بعد ما زادت الانتقادات الموجهة نحو نموذج التكلفة التاريخية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى زيادة الاهتمام الموجه من قبل المنظمات المهنية المحاسبية لا سيما مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، اللذين حثا على ضرورة تقييم الأدوات المالية وخاصة الاستثمارات بالقيمة العادلة. لذلك تناول الباحث دور استخدام محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية، من خلال توضيح الإطار الفكري للمحاسبة عن القيمة العادلة، إلى جانب تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها. وبالتالي فقد توصل الباحث في هذا القسم إلى الاستنتاجات الآتية:

- أولاً: القيمة العادلة هي عبارة عن السعر الذي يمكن به بيع أصل أو سداد التزام بين أطراف ذات دراية كاملة بالأصل المراد تقييمه، وذلك في ظل ظروف السوق الطبيعية، مع توافر الرغبة في عقد الصفقة لدى جميع الأطراف. كما تعمل القيمة العادلة على إظهار القوائم المالية بصورة حقيقية بحيث تكون أقرب إلى الواقع، وذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. ولكن ليس في جميع الحالات، فقد تعاني من قصور عن ضبط تقديرات القيم العادلة التي يمكن أن يحدث بها تلاعب لصالح المدراء أو المستثمرين عند إعداد القوائم المالية.

- ثانياً: إن معيار الإبلاغ المالي رقم (13) هو الأفضل للتطبيق في البنوك التجارية الأردنية فيما يخص قياسات القيمة العادلة، كونه معياراً يحتوي على مجموعة من الإرشادات العامة الخاصة بكيفية تقدير القيمة العادلة لجميع الأصول والالتزامات، وذلك بهدف زيادة نطاق الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة في التقارير المالية، وأنه المعيار الأشمل الذي يمكنه قياس القيمة العادلة، كونه يشمل كافة الإرشادات المتعلقة بالقيمة العادلة التي تم ذكرها في المعايير المحاسبية السابقة.

- **ثالثاً:** اعتماد التكلفة التاريخية على وحدة قياس النقد الاسمية وبالتالي فإنها تتجاهل التغيرات في القوة الشرائية لتلك النقود المثبتة في بنود القوائم المالية. على عكس القيمة العادلة التي تعتمد على الأسعار السائدة في السوق إلى جانب أخذها باعتبار القوة الشرائية لتلك النقود؛ بمعنى أن القيمة العادلة تعترف بالتغيرات في مستوى الأسعار. لذا يمكن القول إن التكلفة التاريخية تجذب أخطار وحدة القياس، بينما القيمة العادلة تتجنب أخطاء وحدة القياس.

- **رابعاً:** ينبغي دراسة وتحليل التضخم عند استثمارات البنوك التجارية؛ لأن التضخم يعمل على عدم التوازن ما بين القيمة النقدية للاستثمار والقيمة الحقيقية للاستثمار نفسه، ففي بعض الحالات قد يتساوى معدل العائد على الاستثمار من حيث قيمته النقدية في سوقين مختلفين، إلا أن القيمة الحقيقية لذلك العائد قد تكون مختلفة وخاصة عند يتم تقييم القيمة الحقيقية بالقيمة العادلة للعائد على الاستثمار. ويعود سبب ذلك الاختلاف إلى وجود فارق في قوة التضخم فيما بين سوقين، فقد يكون سوق منخفض التضخم والآخر مرتفع التضخم.

- **خامساً:** تمثل استثمارات البنوك التجارية عملية تشغيل الموارد المالية الواردة للبنك التجاري كرأس مال مدفوع أو ودائع مالية، شريطة تشغيلها حسب آجالها في قنوات استثمارية مضمونة ومتنوعة؛ بهدف تحقيق أعلى درجة من الربح إلى جانب أدنى درجة من الخطر، التي يمكن أن تتعرض لها استثمارات البنوك التجارية.

القسم الثاني:
مدى قابلية تطبيق محاسبة القيمة
العادلة لتقييم مخاطر استثمارات
البنوك التجارية

تمهيد:

يشهد العالم في السنوات الأخيرة تطورات اقتصادية كبيرة تمتد آثارها إلى كافة بلدان العالم، وأبرز هذه التطورات الاتفاقيات والتكتلات الدولية والتوسع في التجارة الخارجية. ونتيجة ذلك تسابقت معظم المنظمات والهيئات الدولية والمحلية المسؤولة عن مهنة المحاسبة، بإصدار معايير محاسبية تختص بإعطاء معلومات تتسم: بالملاءمة والمصدقية والقابلية للمقارنة والقابلية للفهم، مثل معيار القيمة العادلة الذي يمكن تطبيقه على استثمارات البنوك التجارية.

تعتمد القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية بشكل أساسي على معرفة مدى درجة المخاطر الناتجة عن أي نشاط استثماري، أو تقييم الخطر ليتم اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة. وبالتالي فإنها تحتاج إلى نموذج تقييم محاسبي يمتاز بالشفافية والموضوعية والمصدقية والملاءمة، وهذا ما يتوفر في منهج القيمة العادلة الذي ينعكس أثره بشكل إيجابي على البيانات والتقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية، والتي يمكن الاعتماد عليها بشكل مباشر كمدخلات أساسية تحتاجها أساليب تقييم مخاطر الاستثمارات، سواء أكانت أساليب احصائية أو أساليب التحليل المالي أو أساليب متقدمة أو أسلوب بازل الثاني لتقييم المخاطر. لذلك يتناول الباحث في هذا القسم إدارة وتقييم مخاطر استثمارات البنوك، من حيث أساسيات إدارة المخاطر، ومداخل التقييم المحاسبي في ظل التضخم، ومداخل القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة. ويتناول أيضاً مشكلات ومبررات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية هذا بالنسبة للفصل الأول. أما الفصل الثاني تناول تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال عمل دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية.

الفصل الأول:

إدارة وتقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية

تمهيد:

يعتمد نجاح الاقتصاد الوطني والسياسات النقدية في أي بلد من بلدان العالم على مدى سلامة الجهاز المصرفي والمالي، ويؤدي هذا النجاح إلى زيادة وانتشار الاستثمارات وخاصة استثمارات البنوك التجارية التي شهدت انفتاحاً غير مسبوق على الأسواق المالية العالمية والمحلية. ومن هنا تظهر أهمية إدارة وتقييم المخاطر المرتبطة بالاستثمارات البنكية بهدف المحافظة على قوة وسلامة الجهاز المصرفي. ولتحقيق ذلك الهدف فقد اهتمت البنوك التجارية بإنشاء إدارة خاصة تقوم على مراقبة وتوجيه وتقييم المخاطر البنكية الناتجة عن استثماراتها، وهذه الإدارة لا تهدف فقط إلى تخفيض المخاطر بل يمتد دورها إلى المساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية. ولتوضيح دور إدارة وتقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية يقسم الباحث هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: إدارة مخاطر استثمارات البنوك التجارية.

المبحث الثاني: مداخل القيمة العادلة في تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية.

المبحث الثالث: أساليب وإشكاليات تطبيق القيمة العادلة في تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية.

المبحث الأول: إدارة مخاطر استثمارات البنوك التجارية

يعتبر موضوع إدارة مخاطر استثمارات البنوك التجارية محل اهتمام الكثير من الجهات الرسمية الرقابية؛ مثل البنك المركزي في أي بلد من بلدان العالم، أو لجنة بازل للرقابة المصرفية على مستوى دول العالم. ولإدارة تلك المخاطر إدارة سليمة وصحيحة فإنه يتوجب على البنوك التجارية الالتزام بهذه الجهات الرقابية الرسمية، ولتوضيح ذلك يتناول الباحث عرض المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الإطار النظري لإدارة مخاطر الاستثمار.

المطلب الثاني: دور مقررات بازل في إدارة مخاطر استثمارات البنوك التجارية.

المطلب الأول - الإطار النظري لإدارة مخاطر الاستثمار:

تتعرض المؤسسات المالية عموماً - ومنها البنوك التجارية - إلى المخاطر المالية المختلفة التي تؤثر على أرباحها، خاصة مع ازدياد دور البنوك في التأثير على الاقتصاد وازدياد مخاطر النشاط الاقتصادي، وهذه المخاطر تتباين في أشكالها وأسبابها. وترتبط معظم المخاطر ببنود الميزانية، ويستطيع البنك السيطرة على بعض المخاطر مثل مخاطر السيولة، إلا إن هناك مخاطر أخرى خارج الميزانية لا يستطيع البنك السيطرة عليها مثل: مخاطر سعر الفائدة، والتضخم، وسعر الصرف. لذا قد أصبح لزاماً على مدراء البنوك التجارية مجاراة هذه التغيرات ومواجهة هذه المخاطر واعتماد أساليب علمية حديثة حول كيفية إدارة البنوك، وابتكار طرق ومداخل تعمل على الوصول إلى تحقيق الأهداف وزيادة العائد (276).

لتوضيح إدارة مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية فإن الباحث تناول الفروع الآتية:

(276) سامر محمد فخري، وآسو بهاء الدين قادر، "مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (7)، العدد (2)، العراق، 2016، ص 147.

الفرع الأول- مفهوم إدارة المخاطر:

يعد مفهوم إدارة المخاطر في البنوك التجارية مفهوماً حديثاً نسبياً؛ فقد ظهرت الحاجة إليه مع ازدياد المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية نتيجة للتطور الكبير الذي شهدته الصناعة المصرفية في فترة الثمانينيات من القرن الماضي؛ حيث أصبح لزاماً على البنوك التجارية أن تضع الإجراءات والسياسات اللازمة لتحديد المخاطر المرتبطة بأعمالها، والعمل على تقييمها والاستجابة لها، من خلال إجراء ما يلزم من سياسات وآليات للحد أو تدنية آثارها⁽²⁷⁷⁾.

لذلك، فإنه يمكن القول بأن إدارة المخاطر هي العملية التي يتم بموجبها تحديد وتقييم المخاطر وقياسها، ووضع استراتيجيات لإدارتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيف هذه المخاطر والتقليل من آثارها، وذلك في ضوء التكلفة والعائد. والعمل على تحقيق التوازن بين درجة المخاطرة الممكن تحملها ومستوى الربحية. ومراقبة هذه المخاطر بشكل مستمر من خلال تحليل المخاطر والعمل على مراقبتها وضبطها من خلال تطبيق معايير السلامة. وبشكل مختصر فإنه يمكن القول بأن إدارة المخاطر تتلخص في عملية قياس أو تقييم خطر وبعد ذلك يتم تطوير الاستراتيجيات لإدارة الخطر الذي يتم قياسه⁽²⁷⁸⁾.

وباعتبارها علماً جديداً نسبياً، فقد تم تعريف إدارة المخاطر بطرق متنوعة، إلا أن هناك فكرة واحدة تتلخص في كل التعريفات المطروحة تقريباً، وهي أن المخاطر تتعلق بدرجة أساسية بالمخاطرة البحتة، وتتضمن إدارة تلك المخاطر. وعلى الرغم من عظم شأن هاتين النقطتين في أن تساعدنا على فهم ماهية إدارة المخاطر، إلا أنها لا تصف بدرجة كافية جوهر المفهوم. ويمكن تقديم التعريف الآتي لإدارة المخاطر وهو إنها "عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة، عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى"⁽²⁷⁹⁾.

(277) أحمد محمد سليم القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 114.

(278) خديجة رومان، ونريمان طالب" مرجع سبق ذكره، ص 58.

(279) طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر، أفراد- إدارات- شركات- بنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 50.

وعرفت إدارة المخاطر أيضاً بأنها: " استخدام سياسات وإجراءات للتعرف والتحليل والتقييم والمراقبة؛ بهدف التقليل من آثار المخاطر على المؤسسة" (280).

يرى الباحث مما سبق أنه يتوجب على البنوك التجارية توفير آلية مناسبة للتعامل مع المخاطر المتعددة التي تواجهها، وذلك من خلال وضع دستور شامل وكامل لإدارة تلك المخاطر والعمل على إعداد تقارير دورية وسنوية عن تلك المخاطر، من خلال قيام مجلس الإدارة والأقسام المختصة بإدارة مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية بالمراقبة الدائمة والملائمة لتلك المخاطر، بهدف تحديد وتقييم ومتابعة جميع المخاطر التي تواجه استثمارات البنوك التجارية.

كما يرى الباحث أيضاً أن إدارة مخاطر استثمارات البنوك التجارية هي عبارة عن مجموعة من الأساليب والإجراءات والسياسات المالية التي تهدف إلى تدنى درجة المخاطر التي تتعرض لها استثماراتها أو تلاشيها نهائياً قدر المستطاع، ويتم ذلك من خلال التحليل والتقييم والمراقبة للمخاطر. هذا إلى جانب إعداد تقارير دورية سنوية عن المخاطر التي تواجهها وذلك بهدف الاستفادة من المعلومات المالية بهذه التقارير في السنوات المستقبلية.

الفرع الثاني- أهمية إدارة المخاطر في البنوك التجارية:

يمكن تلخيص أهمية إدارة المخاطر في البنوك التجارية بما يأتي (281):

- ✓ العمل على تقديم تقرير شامل وكامل لمجلس إدارة البنك والمديرين التنفيذيين عن مختلف المخاطر التي تواجه البنك، وبناءً عليها يتم تحديد خطة وسياسة العمل.
- ✓ عمل نظام للرقابة الداخلية في جميع وحدات البنك.
- ✓ الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة وتجنبها أو محاولة التقليل من آثارها بالتحوط ضدها.
- ✓ اعتماد إدارة المخاطر كوسيلة تنافسية.
- ✓ تطوير جدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويعها.

(280) مهند حنا نيقولا عيسى، مرجع سبق ذكره، ص118.

(281) أحلام بوعبدلي، وأحمد عمان، "قياس درجة الكفاءة التشغيلية ودورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضير، الوادي، الجزائر، المجلد (6)، العدد (2)، سبتمبر، 2016، ص319.

✓ حساب معدلات كفاية رأس المال حسب اتفاقيات بازل دورياً، وتطبيق أحدث التقنيات الموجودة.

✓ تنمية وتطوير الميزة التنافسية للبنك التجاري، من خلال التحكم بالتكاليف الحالية والمتوقعة التي تؤثر على عوائد البنك.

✓ تقييم نوعية الموجودات ومدى كفاية التخصصات.

✓ كما تظهر أهمية إدارة المخاطر في تقييم المخاطر والتحوط لها بما لا يؤثر على ربحية البنك والمساعدة في اتخاذ قرارات التسعير (282).

الفرع الثالث- أسس إدارة المخاطر:

تقوم إدارة المخاطر في المؤسسات المالية عامة والبنوك التجارية خاصة على ركائز أساسية وهي أسس إدارة المخاطر. وفيما يلي توضيح لها:

قامت هيئة (Financial Services Roundtable) التي تعنى بقطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تضم في عضويتها 125 بنكاً ومؤسسة مالية بتشكيل لجنة فرعية تحت مسمى (لجنة قواعد إدارة المخاطر) والتي انبثقت عن اللجنة الرئيسية في الهيئة (لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر)؛ حيث كلفت هذه اللجنة بوضع مجموعة من القواعد العامة لإدارة المخاطر في البنوك التجارية، وقد روعي في تشكيل اللجنة أن يكون أعضاؤها من ذوي الخبرة والاحتراف في العمل المصرفي. وفيما يلي أهم العناصر الرئيسية السبعة لإدارة المخاطر كما وضعتها هذه اللجنة (283):

1) مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا:

يتم وضع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا، ويتم اعتمادها وإقرارها من قبل مجلس الإدارة؛ بحيث تشمل هذه السياسات أموراً رئيسية مهمة، هي: تعريف المخاطر وتحديد قياسيها ورقابتها؛ وذلك بهدف التأكد من أن عملية قبول المخاطر تتماشى مع توقعات المساهمين والمالكين واستراتيجية البنك، هذا إلى جانب الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية (الإشرافية) وضرورة وجود ثقافة مؤسسية تجاه المخاطر.

(282) خديجة رومان، ونريمان طالب، مرجع سبق ذكره، ص 60.

(283) مهند حنا نيقولا عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 118.

(2) إطار عملية إدارة المخاطر:

على البنك أن يحدد الإطار الذي سيتم من خلاله إدارة المخاطر بما يضمن تحقيق الفعالية والشمولية لهذه العملية. وعلى الإدارة أن توفر الموارد البشرية والمالية الضرورية لتفعيل هذه المهمة؛ بهدف التأكد من أن جميع المخاطر قد تم تحديدها وإدارتها، بما يتوافق مع توقعات الإدارة، وتسهيلاً لعملية الاتصال بالوقت المناسب والتنسيق واتخاذ الإجراءات الصحيحة.

إن فلسفة تقييم المخاطر على كافة المستويات تؤدي إلى معرفة وتحديد أكثر المواقع تعرضاً للمخاطر في البنك. وبالتالي يمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف من أثر هذه المخاطر، وفي تقدير مستوى ونوعية المخاطر وقياس مدى فاعلية الأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر. وتشمل عملية تقدير المخاطر ما يلي:

- تحديد مصادر المخاطر، وذلك كجزء من عملية التخطيط الاستراتيجي.
- توثيق وتقييم المخاطر والفوائد الرقابية التي من شأنها الحد من المخاطر لكل نشاط على حدة من أنشطة البنك.
- تأسيس نظام لتقييم المخاطر المتعلقة بالأنشطة والخدمات الجديدة أو الإجراءات التي من شأنها إحداث تغيير في الأنشطة والمنتجات القائمة، والعمل على وضع الضوابط التي من شأنها تخفيف أثر هذه المخاطر.
- عمليات الفحص المنتظم.

(3) تكامل عملية إدارة المخاطر:

إن تكامل عملية إدارة المخاطر يهدف إلى ضمان وتحديد فهم طبيعة العلاقات التبادلية بين المخاطر المختلفة في البنك؛ حيث إنه لا يمكن تقييم أثر خطر معين بمفرده بمعزل عن بقية المخاطر الأخرى ذات العلاقة بعمل البنك. كما أن عملية إدارة المخاطر تتسم بالشمولية على مستوى المؤسسة ككل مما يؤدي إلى تطبيق إدارة المخاطر بشكل متكامل، إضافة إلى التمكن من فهم العلاقات المتبادلة بين المخاطر المختلفة والآثار المرتبطة بها بشكل جيد.

(4) مسؤولية دوائر الأنشطة المختلفة في البنك:

تقع على عاتق دوائر الأنشطة المختلفة في البنك مسؤولية إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطتها، كما هو الحال بالنسبة لمسؤوليتها عن ناتج أعمال هذه الأنشطة، وتحمل كل إدارة نشاطاً معيناً مما يترتب عن إدارة المخاطر من نتائج سواء أكانت سلبية أم إيجابية. ويجب على كل مستوى من المستويات اتخاذ القرار مع فهم وإدراك المخاطر المترتبة على القرارات المتخذة من قبله، الأمر الذي يسهل من عملية التوافق ما بين درجة المخاطر والعائد المطلوب. وإن مسؤولية إدارة المخاطر ليست مسؤولية فردية تقع على عاتق الموظف المعني بإدارة المخاطر، وإنما هي مسؤولية تكافلية لكافة المستويات الإدارية.

(5) قياس المخاطر وتقييمها:

على البنوك أن تعمل على تقييم كافة المخاطر لديها باستمرار. ويفضل أن تشمل عملية التقييم على تحليل كمي ما أمكن ذلك. كما يجب أن تُظهر عملية التقييم نتائج الأحداث ذات الأثر الإيجابي وذات الأثر السلبي، والهدف من ذلك هو تمكين الإدارة من فهم طبيعة المخاطر ومستواها بأسلوب مبسط يسهل استيعابه بما يساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر بطريقة سليمة.

وإن من الضروري تحديد درجة المخاطر الكلية للبنك على مستوى نوع المخاطر وطبيعة العمل، كما يجب أن تأخذ في عين الاعتبار الأثر على العوائد، وعلى حقوق المساهمين. وكما هو معلوم فإن المخاطر ليست جميعها قابلة للقياس الكمي؛ حيث إن هناك أنواعاً من المخاطر لا يعبر عنها إلا بشكل نوعي، سواء أكانت المخاطر قابلة للقياس بشكل كمي أم نوعي، وإنه لا بد من وضع منهجية واضحة لتقييم المخاطر.

أما فيما يتعلق بالشخص القائم بعملية إدارة المخاطر فينبغي له أن يكون على معرفة ودراية كاملة بما تعنيه المنهجية المستخدمة في إدارة وقياس المخاطر، وأثرها المحتمل على عمل البنك والاهتمام اللازم بالمخاطر ذات الأثر الكبير التي يجب اطلاع الإدارة العليا عليها مباشرة ودون تأخير، كما يجب أن تكون الأدوات والوسائل المستخدمة في قياس المخاطر معروفة جيداً وواضحة.

(6) استقلالية المراجعة:

على الجهة التي تتولى إدارة المخاطر أن تتمتع بالاستقلالية، ويجب أن تكون لديها الصلاحيات والخبرات الكافية واللازمة لتمكينها من عملية تقييم المخاطر، وبالتالي الخروج بتوصيات من شأنها الوصول إلى معالجة جيدة للمشاكل التي يعاني منها البنك في مجال المخاطر بكافة أنواعها، والهدف من ذلك هو التأكد من أن الأشخاص الذين يتخذون القرارات المتعلقة بالمخاطر في البنك، ليسوا هم الأشخاص الذين يراقبون ويطبقون المخاطر.

(7) التخطيط للطوارئ:

على إدارة المخاطر في البنوك أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة وجود خطط عملية يمكن تطبيقها في حالة حدوث طوارئ محددة، والهدف من هذا هو أن يكون لدى البنك التجاري صورة واضحة عن كيفية التعامل مع الطوارئ في الظروف غير العادية بشكل كفؤ وفعال وفي الوقت المناسب. كما يجب أن تضع خطة الطوارئ في اعتبارها كافة أنواع المخاطر التي يمكن حدوثها؛ ومن الأمثلة على ذلك المشاكل المتعلقة بالكوارث الطبيعية، وفقدان ثقة العملاء بالبنك، والأزمات المالية العالمية، وغيرها من المخاطر.

يرى الباحث مما سبق أن الأسس السابقة الذكر التي وضعتها لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر الأمريكية، هي أسس ومعايير شاملة ومتكاملة تهدف إلى تنظيم العمل المصرفي وتعمل على تقليل وتلافي المخاطر التي يمكنها أن تواجه استثمارات البنوك التجارية، شريطة أن تأخذ بعين الاعتبار حجم النشاط الاستثماري في البنوك التجارية؛ إلى جانب مراعاة طبيعة النشاط الاستثماري. هذا من جهة، ومن جهة أخرى اختيار الأدوات والوسائل المتوفرة التي يمكن الاعتماد عليها في مجال وتقييم المخاطر الاستثمارية في البنوك.

الفرع الرابع- مقومات نظام إدارة المخاطر:

تضم العناصر الأساسية لإدارة المخاطر تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها. إلا أن جميع هذه الخطوات لا يمكن أن تنفذ بفاعلية وكفاءة إلا إذا تمت في إطار نظام شامل ومتكامل يتكون من عدد من العناصر الآتية⁽²⁸⁴⁾:

أولاً- تحديد الهدف من إدارة المخاطر:

إن الهدف الاستراتيجي من إدارة المخاطر هو السيطرة عليها، من خلال تحديد أنواع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة، وتلك التي يمكن أن يتعرض لها كل موجود من الموجودات، وكذلك القدرة على التنبؤ بوقوع هذه المخاطر قبل حدوثها بوقت كافٍ، ومراعاة خصوصية البنوك المشاركة في هذا المجال.

ثانياً- الوضع التنظيمي لإدارة المخاطر:

تقع مسؤولية إدارة المخاطر في النهاية بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة الذي يعتبر المسؤول الأول أمام المساهمين عن أعمال البنك؛ لذا يتوجب عليه فهم المخاطر التي تواجه البنك. وفي هذا المجال يتوجب على مجلس الإدارة إقرار استراتيجية وسياسات الإدارة ومواجهة المخاطر وتشجيع القائمين على إدارة البنك على قبول وأخذ المخاطر بعقلانية وتجنب المخاطر التي يصعب عليهم فهمها، وتكون الإدارة التنفيذية مسؤولة أمام مجلس الإدارة عن تطبيق استراتيجيات وسياسات البنك المتعلقة بإدارة المخاطر.

ثالثاً- توفر نظام سليم للمعلومات والرقابة:

إن اتخاذ قرارات إدارة المخاطر في البنوك لا يمكن أن يتم ما لم تتوفر معلومات صادقة وكافية عن كل البدائل ثم متابعة التنفيذ للتأكد من حسن التنفيذ وسلامة القرارات؛ وذلك اعتماداً على المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية. كما يجب الإفصاح الكافي عن المعلومات اللازمة

(284) خديجة رومان، ونريمان طالب، مرجع سبق ذكره، ص62.
نقلاً عن: أسامة صبحي الفاعوري، "إدارة المخاطر ومشغلي القطاع السياحي في وقت الأزمات"، المؤتمر السنوي الدولي السابع، "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، نيسان 2007، ص14.

لإدارة المخاطر الأساسية، والعمل على إعداد تقارير دورية عن المخاطر وأنواعها وسبل التحوط لها وقياسها وأسبابها وأدوات التخلص منها. ولا بد من توفير نظام رقابة داخلية فعال يعمل على تحديد وتقييم الأنواع المختلفة للمخاطر، ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا الحرص على تطبيقها، وأن يتم التعامل بها على كافة المستويات ومن قبل جميع العاملين بالبنك.

رابعاً- معايير قياس المخاطر ورصدها:

يتوجب على البنك توفير نظام خاص لقياس المخاطر المتعددة ومراقبتها وتسجيلها والسيطرة عليها. كما يمكن للبنك أن يستخدم المصادر الخارجية لتقييم المخاطر، مثل أساليب الجدارة المالية ومعايير الرقابة المصرفية ومنها: معيار كفاية رأس المال، ومعيار جودة الأصول، ومعيار كفاءة الإدارة، وكذلك حجم العوائد وسيولة الأصول والملاءة المالية⁽²⁸⁵⁾.

الفرع الخامس- مراحل وخطوات عملية إدارة المخاطر:

تعتمد أي إدارة - سواء أكانت إدارة المخاطر أم غيرها من الإدارات - على منهج علمي سليم لتحقيق الهدف الرئيسي للإدارة. ولتحقيق ذلك الهدف فإن مراحل إدارة المخاطر في استثمارات البنوك التجارية تمر بالخطوات الآتية⁽²⁸⁶⁾:

أولاً- تقرير الأهداف:

تتلخص الخطوة الأولى لعملية إدارة المخاطر في تقرير ما تود المنشأة أن يحققه برنامج إدارة المخاطر الخاص بها بدقة وعناية؛ وذلك للحصول على أقصى منفعة من المنافع المتعلقة بإدارة المخاطر. ولذلك يلزم وضع خطة دقيقة لتحقيق أهداف وظيفة إدارة المخاطر، وتشمل أساساً الحفاظ على بقاء المنظمة وتخفيض التكاليف المرتبطة بالمخاطر البحتة، وفي العديد من الأوقات يتم تجاهل هذه الخطوة، لذلك تكون مجهودات إدارة المخاطر مفككة وغير متسقة. ومن ناحية مثلى يجب أن تصدر الأهداف وسياسة إدارة

(285) طارق الله خان، وحبيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص37.

(286) خديجة رومان، ونريمان طالب، مرجع سبق ذكره، ص74.

المخاطر عن مجلس الإدارة؛ حيث إن المسؤولية النهائية تقع على عاتقهم في الحفاظ على أصول المنشأة.

ثانياً- التعرف على المخاطر:

تعتبر خطوة التعرف على المخاطر التي تواجه المنشأة من أهم الخطوات؛ حيث إنه يجب أن يكون مدير المخاطر على دراية ووعي بها، ومن الصعب إيجاد تصميمات بشأن المخاطر التي تتعرض لها المنظمة؛ لأن اختلاف العمليات والأوضاع يؤدي إلى نشوء مخاطر مختلفة، قد يكون بعضها واضحاً، في حين أن بعضها الآخر يمكن أن يتم تجاهله. وتوجد العديد من أدوات التعرف على المخاطر ومن أهمها: السجلات الداخلية للمنشأة، وقوائم مراجعتها، واستقصاءات تحليل المخاطر، وخرائط العمليات، وتحليل القوائم المالية...إلخ.

وأفضل منهج مطبق للتعرف على المخاطر هو منهج الدمج، وذلك بتطبيق مختلف أدوات التعرف على المخاطر. وهنا تبرز أهمية نظام المعلومات الفعال في المنشأة.

ثالثاً- تقييم المخاطر:

بعد التعرف على المخاطر المتعلقة بنشاط معين، تكون الخطوة التالية هي قياس أو تقييم هذه المخاطر؛ حيث إن كل نوع من أنواع المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي: حجمه، مدته، واحتمالية وقوعه. ويعد القياس والتقييم الصحيح الذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر⁽²⁸⁷⁾.

لذلك؛ فإنه يتوجب على مدير إدارة المخاطر أن يقوم بتقييمها، ويتضمن ذلك: قياس حجم الخسارة المحتملة واحتمال حدوث تلك الخسارة. وبناءً على ذلك فإنه يتم ترتيب أولويات العمل، وعادةً ما تصنف المخاطر ضمن ثلاث مجموعات؛ وهي:

1) المخاطر الحرجة: هي عبارة عن المخاطر التي تكون فيها الخسائر المحتملة كارثية؛ حيث ينتج عنها الإفلاس للمنشأة.

(287) ابراهيم كراسنة، "مرجع سبق ذكره، ص46.

(2) المخاطر المهمة: وهي التي تحدث في ظروف التعرض للمخاطرة التي لن ينتج عن خسائرها المحتملة الإفلاس، ولكنها سوف تلجئ المنشأة إلى الاقتراض لمواصلة عملياتها.

(3) المخاطر الأقل أهمية: وهي المخاطر التي تحدث في ظل ظروف التعرض للمخاطرة التي لا يمكن تعويض الخسارة المحتملة الناتجة عنها بالاعتماد على الأصول الحالية للمنظمة أو دخلها دون أن يتسبب ذلك في ضائقة مالية.

في حالة توزيع ظروف التعرض للمخاطرة على واحدة من هذه المجموعات يلزم تقرير مبلغ الخسارة المالية التي تنشأ من تعرض معين، وتقييم قدرة المنشأة على استيعاب مثل هذه الخسائر. ويتضمن ذلك قياس مستوى الخسارة غير المؤمن ضدها والممكن تحملها دون اللجوء إلى الاقتراض.

رابعاً- دراسة البدائل واختيار أسلوب التعامل مع المخاطر:

تتمثل هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي ينبغي استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة. وتتفاوت درجة وجوب اتخاذ مدير المخاطر لهذه القرارات من منظمة إلى أخرى، وعند محاولة تقرير ماهية التقنية الواجب استخدامها للتعامل مع مخاطرة معينة، يجب على مدير إدارة المخاطر الأخذ في الحسبان مدى أولوية المخاطرة، ثم يتم إجراء تقييم للعوائد والتكاليف المرتبطة بكل منهج، وبالتالي اتخاذ القرار بناءً على أفضل المعلومات المتاحة وبالإشراف بسياسة إدارة المخاطر في البنك.

خامساً- تنفيذ القرار:

يلزم على إدارة المخاطر وضع البديل المقرر موضع التنفيذ، شريطة وجود تكامل بين جميع إدارات المنظمة؛ وذلك لضمان اتخاذ الإجراءات التي تساهم في تنفيذ القرار.

سادساً- تقييم ومراجعة برنامج إدارة المخاطر:

تعتبر هذه الخطوة مهمة جداً لضمان نجاح إدارة المخاطر، ويجب إدراجها في البرنامج للأسباب الآتية:

✓ السبب الأول: إن عملية إدارة المخاطر لا تتم في الفراغ، فالتغير مستمر؛ حيث تظهر مخاطر جديدة وتختفي مخاطر قديمة، لذلك فالتقنيات التي كانت مناسبة في العام الماضي قد لا تتناسب هذا العام، والانتباه المتواصل مطلوب.

✓ السبب الثاني: هو أن الأخطاء قد ترتكب أحياناً، ويسمح إجراء التقييم والمراجعة لبرنامج إدارة المخاطر لمديري المخاطر بمراجعة القرارات المتخذة واستكشاف الأخطاء والعمل على تصحيحها قبل أن تصبح باهظة التكاليف.

يمكن أن تتم عملية المراجعة من قبل مدير إدارة المخاطر في المنشأة، وفي بعض المنشآت يتم استخدام استشاريين من الخارج للقيام بعملية المراجعة.

المطلب الثاني - دور مقررات بازل في إدارة مخاطر استثمارات البنوك التجارية:

بعد أن أوشكت فصول الأزمة المالية العالمية على الانحسار، وأدت إلى ما أدت إليه من خسائر مالية ضخمة وانهيارات اقتصادية طالت فيما طالت عدداً من كبرى المؤسسات المالية الدولية، وامتد أثرها ليشمل عدداً من اقتصادات الدول المتقدمة في كل من أوروبا وأمريكا وآسيا. وبالتوازي مع جهود إدارة الأزمة ومعالجة آثارها بدأت مراكز صنع القرار والسياسات في الهيئات الدولية والمنظمات المرتبطة في البحث عن مواطن الضعف في أنظمة التحكم والرقابة والإشراف والتي بسببها لم يتم السيطرة على الأزمة المالية العالمية في مهدها، وبالتالي لم يكن من الممكن تفادي حدوث الأزمة. وقد كان من الطبيعي أن تتجه الأنظار إلى المؤسسة المسؤولة عن صياغة معايير الضبط والرقابة والإشراف على أعمال البنوك ألا وهي لجنة الرقابة والإشراف على البنوك والتي عرفت باسم لجنة بازل⁽²⁸⁸⁾.

لتوضيح دور مقررات لجنة بازل في إدارة مخاطر استثمارات البنوك التجارية فإن الباحث يتناول الفروع الآتية:

(288) اتحاد المصارف العربية، "بازل3"، مكتبة المعهد المصرفي المصري، 2010، ص7.

الفرع الأول- ماهية لجنة بازل:

أولاً- نشأة لجنة بازل (289):

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية من قبل مجموعة الدول الصناعية الكبرى في نهاية عام 1974، تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية وكان ذلك الحدث أثناء فترة تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية، خاصة البنوك الأمريكية. وقد ضمت مجموعة الدول الصناعية الكبرى أو ما يعرف بـ G10، أي الدول الآتية: ألمانيا، بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة. وقد عرفت تأسيس لجنة بازل إفلاس البنك الألماني Herstatt. ويطلق على هذه اللجنة تسمية لجنة بازل Cooke، أو إن هذا نسبة إلى Peter Cooke مدير بنك إنجلترا، حيث كان أول المقترحين لإنشاء هذه اللجنة وأول رئيس لها (290).

ثانياً: تعريف لجنة بازل

عرفت لجنة بازل بأنها: لجنة استشارية فنية لا تعتمد على أية اتفاقية دولية، وإنما أنشئت بموجب قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى؛ حيث تجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنوياً وتساعد في عمل خاصة مكونة من فنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك. كما استطاعت هذه اللجنة أن تساهم بقدر في إعطاء إطار دولي للرقابة في دول العالم المختلفة؛ حيث يقوم هذا الفكر على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في إيجاد آليات وحلول لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، إدراكاً

(289) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- Basel Committee on Banking Supervision, "A brief history of the Basel committee", Bank for International Settlements, www.bis.org/octoper.2014.p1.

- Rashid Mamun & Saiful Islam, "Basel III: Capital Efficiency and challenges for Banks", The Financial Express, International Publication Limited, October, 2015, p 1.

(290) سارة زديري، "أساليب إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ظل مقررات لجنة بازل"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير - جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2015، ص 7.

منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي. وبذلك أصبحت اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الدولي في مجال الرقابة المصرفية⁽²⁹¹⁾.

كما عرفت أيضاً بأنها: لجنة تهتم بتنقيح البرنامج الأساسي المصرفي الفعال في البنوك. وتعمل على تحقيق التوازن بين أهداف رفع مستوى الرقابة المصرفية⁽²⁹²⁾.

يرى الباحث أن لجنة بازل هي عبارة عن هيئة رقابية مصرفية دولية عملت على تحديد معدل كفاية رأس المال ومكوناته في البنوك؛ وذلك لتوضيح مكانة المركز المالي للبنك وتقوية ثقة المودعين فيه وتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك. وباعتبار أن البنوك التجارية تدخل في قنوات استثمارية متنوعة، فإنه يتوجب عليها الالتزام بمعايير بازل لتجنب وتخفيف المخاطر.

كما تساعد لجنة بازل على تقوية وتعزيز الاستقرار للنظام المصرفي الدولي؛ وذلك من خلال تحسين أساليب الرقابة على أعمال البنوك التجارية. كما تساعد على تحديد الحدين الأدنى والأعلى لكفاية رأس المال في البنوك التجارية؛ وذلك بهدف المساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية وتحديد اتجاهات استثمارها، كما تعمل أيضاً على تحديد وإدراج المخاطر المرتبطة بالأصول الاستثمارية خارج ميزانية البنك التجاري. وسيتم توضيح ذلك في الفروع الآتية.

الفرع الثاني- مقررات لجنة بازل:

تعتبر مقررات لجنة بازل الدولية بمثابة الدستور الذي ينبغي على جميع البنوك والأنظمة المصرفية الالتزام به؛ حيث أصبح المجتمع الدولي ينظر إليه وكأنه معيار لسلامة النظام المصرفي. وقد أصدرت اللجنة عدداً من المقررات التي تضم مجموعة من التعليمات والإرشادات المتعلقة بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر المصرفية؛ من خلال عرضها في المقررات الثلاثة الآتية:

(291) زبير عياش، "فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية- المركز الجامعي العربي بن مهيدي، الجزائر، 2007، ص79.

(292) Basel Committee on Banking Supervision, "Core Principles for Effective Banking Supervision", Bank for International Settlements, www.bis.org, september, 2012, p4.

أولاً- مقررات لجنة بازل الأولى (Basel I):

عملت مقررات لجنة بازل الأولى على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين؛ الأولى: متدنية المخاطر، وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. أما المجموعة الثانية فهي عالية المخاطر، وتضم بقية دول العالم. ومن المهم الإشارة إلى أن اتفاقية بازل الأولى استهدفت بالدرجة الأولى أكبر البنوك العالمية، كما أن تطبيق مبادئ الاتفاقية يقع تحت مسؤولية السلطات الوطنية، فاللجنة ليست لها صفة الإلزام، كما أن نتائجها لا تحمل أي قوة رسمية أو قانونية، وقد امتازت مقررات لجنة بازل الأولى بالسماوات الآتية⁽²⁹³⁾:

- ✓ التركيز على المخاطر الائتمانية.
- ✓ تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها.
- ✓ تم تقسيم العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية.
- ✓ عملت على وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة الأصول.
- ✓ عملت على تحديد مكونات كفاية رأس المال البنكي.

ثانياً- مقررات لجنة بازل الثانية:

بعد تحديد نسب أوزان المخاطر التي حددتها اتفاقية بازل الأولى، فقد رأت البنوك ضرورة إعادة النظر في معادلة احتساب معدل كفاية رأس المال لديها، وذلك مقابل المخاطر المتنوعة التي أصبحت البنوك تتعرض لها، خاصة في ظل انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات المالية مثلاً. لذلك أصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة لاحتساب الملاءة المالية المتعلقة بمخاطر السوق سنة 1996. وفي شهر يونيو 1999 نشرت لجنة بازل اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس الملاءة المصرفية (كفاية رأس المال) لتحل محل اتفاقية عام 1988؛ حيث تدخل فيه معايير تأخذ في عين الاعتبار وبشكل أكثر دقة وشمولية معامل المخاطرة في ميزانيات البنوك، وهذا ما عرف باتفاقية (بازل الثانية)⁽²⁹⁴⁾.

(293) خديجة رومان، ونريمان طالب، مرجع سبق ذكره، ص 81.

(294) ناصر سليمان، "النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل"، ورقة بحث مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي- واقع التحديات، الجزائر، ص 290.

أما بالنسبة إلى موعد تطبيق اتفاقية بازل الثانية فقد حددته دول المجموعة العشر المؤسسة لبازل بحلول عام 2006. كما أكدت الدول المؤسسة على ضرورة تطبيقها على جميع بلدان العالم⁽²⁹⁵⁾. ويعود سبب صدور اتفاقية بازل الثانية إلى الأسباب والدوافع الآتية⁽²⁹⁶⁾:

- (1) التطورات والأساليب الحديثة؛ خصوصاً في مجال التكنولوجيا، التي أدت إلى إعادة هيكلة الأنظمة البنكية عالمياً.
- (2) انتشار المبتكرات المالية الحديثة وزيادة التعامل في عقود التوريق والمشتقات المالية.
- (3) الانهيارات البنكية التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا، والتي كشفت محدودية اتفاقية بازل الأولى.

تحت تأثير هذه التطورات عملت لجنة بازل على إيجاد معيار جديد مبني على أساس نظرة شاملة للمخاطر التي تأخذ بعين الاعتبار نوعاً آخر من المخاطر والمتمثل في المخاطر التشغيلية. وفي عام 1999 أصدرت لجنة بازل الثانية مقترحات جديدة بشأن رأس المال، وقد أخذ هذا الاتفاق في الحسبان؛ وذلك من خلال تعديل معيار الحدود الدنيا لكفاية رأس المال السابق في بازل الأولى، وذلك على أن يتضمن التعديل تقديم الحوافز للبنوك ذاتها للارتقاء بأساليب إدارة المخاطر، وأن تتوسع أهداف السلطات الرقابية لضمان استقرار النظام البنكي ككل، وليس فقط مجرد ضمان الكفاءة الإدارية والسلامة لكل بنك على حدة.

ولتوضيح مقررات اتفاقية بازل الثانية يتناول الباحث الجوانب الآتية:

الجانب الأول- مضمون اتفاقية بازل الثانية:

عند عقد اتفاقية بازل الثانية تمت المحافظة على العديد من العناصر الخاصة باتفاقية بازل الأولى الصادرة سنة 1988 كإلزامية التقيد بمؤشر الملاءة والمقدرة في 8% على

(295) Sarder Rahman, "Implementation of Basel Core Principles for Effective Banking Supervision in the Context of Bangladesh", A Master thesis of Business Administration, Asian Institute of Technology, School of Management, Thailand, 2012, P 62.

(296) آسيا بوشين، "أهمية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية في دعم استقرار النظام البنكي"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2014، ص 63.

الأقل، وكذلك الأمر بالنسبة لتعديلات 1996 والمتعلقة بقياس مخاطر السوق. أما فيما يخص الإضافات التي أبرمتها الاتفاقية الثانية للجنة بازل فتتمثل فيما يأتي⁽²⁹⁷⁾:

- ✓ إدخال متطلبات رأس المال المتعلقة بالمخاطر التشغيلية.
- ✓ إمكانية استعمال نماذج داخلية لقياس مخاطر القروض.
- ✓ إدخال دعامة ثانية تحدد وتعرف المبادئ الأساسية للرقابة الاحترازية.
- ✓ إدخال دعامة ثالثة تتمثل في انضباط السوق.

الجانب الثاني- دعامات اتفاقية بازل الثانية:

تتلخص دعامات اتفاقية بازل الثانية في ثلاث دعامات رئيسية:

الدعامة الأولى- المتطلبات الدنيا لرأس المال⁽²⁹⁸⁾:

تتمثل هذه الدعامة في عملية تحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس مال البنوك، وذلك بالنسبة لكل من مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية. أما بالنسبة لمخاطر السوق فقد تمت المحافظة على المعدل (8%) لكفاية رأس المال، كما لم يسجل أي تغير جوهري في كيفية احتساب متطلبات رأس المال عن بازل الأولى، وإنما ما يمكن تسجيله هو أن الخطة الجديدة سمحت للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر السوق والتي تختلف من بنك إلى آخر. كما منحت لها المرونة في التطبيق، إذ أعطت بازل الثانية للبنوك حرية اختيار مناهج مبسطة أو أكثر تعقيداً في هذا التحديد حسب حجم البنوك ومدى قدرتها على التعامل مع تلك المخاطر.

أما بالنسبة للمخاطر الائتمانية، فقد سجلت تغييراً كبيراً عن اتفاقية بازل الأولى، حيث إنه تم إدخال عدة تعديلات جذرية مست معاملات ترجيح المخاطر، فلم تعد الأوزان تعطي حسب الطبيعة القانونية للمقترض (الدولة، المؤسسات أو البنوك الأخرى)، بل على نوعية القرض في حد ذاته. بمعنى أن نظام الأوزان أصبح مرتبطاً بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية بما فيها وكالات تمويل الصادات.

(297) سهيلة عروف، وسمية عثمانة، "واقع تطبيق مقررات بازل الثانية وبازل الثالثة في القطاع المصرفي الجزائري"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة العربي التبسي، الجزائر 2016، ص34.

(298) حياة النجار، "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل"، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية التجارة وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2014، ص 103.

وترتب على هذا التعديل لنظام الأوزان أن قروض المؤسسات والبنوك الأخرى يمكن أن تحظى بتصنيف أفضل، وبالتالي بوزن مخاطرة أحسن من تلك المعطاة للدولة، وهذا يعني أنه لم تعد المؤسسات ذات صفة سيادية.

وباختصار، فإن الدعامة الأولى هدفت إلى ضمان أن عملية تحديد وقياس متطلبات رأس مال البنوك تمثل صورة صادقة للمخاطر التي تواجهها. وفي الدعامة الأولى أيضاً عدلت النسبة الجديدة مبادئ حساب المخاطر الائتمانية، وذلك بدمج تقنيات تخفيض المخاطر، في حين بقيت هي نفسها فيما يخص قياس المخاطر السوقية، كما أضافت متطلبات جديدة من رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية (299).

كما يمكن تقييم معدل كفاية رأس المال من خلال مستخدمي السوق اعتماداً على متطلبات الإفصاح المبنية على معلومات مالية حول نطاق الاستخدام، وتغطية المخاطر، ورأس المال، وإجراءات تقييم المخاطر (300). لذلك أصبحت البنوك مطالبة بقياس المخاطر المتوقعة من نقص السيولة لتسهيل عملية تقييم معدل كفاية رأس المال (301).

الدعامة الثانية- عمليات الرقابة الاحترازية (302):

تتناول الدعامة الثانية لاتفاقية بازل الثانية المتعلقة بعمليات الرقابة الاحترازية مجموعة كبيرة من التوصيات والخاصة بإدارة المخاطر والشفافية في الطرق المستخدمة؛ حيث تكتسب عمليات الرقابة الاحترازية أهمية بالغة، فهي لا تتركز فقط في التأكد من أن البنوك تمتلك رأس المال الكافي لتغطية إجمالي المخاطر والتي تواجهها عند مزاوله نشاطها، بل تهدف إلى الحث على استعمال أحسن الطرق فيما يخص الرقابة الاحترازية وإدارة المخاطر.

(299) سهيلة عروف، وسمية عثمانة، مرجع سبق ذكره، ص35.

(300) Shazleena Zainudin, Siti Abdul Rasid, Rosmini Omar, & Rohail Hassan, "The Good and Bad News about The new Liquidity Rules of Basel III in Islamic Banking of Malaysia", Journal of Risk and Financial, Management, Vol.12, Issue.3, 2019, p7.

(301) Janine Balter & Alexander McNeil, "On The Basel Liquidity Formula for Elliptical Distributions", Journal of Risks, Vol. 6, Issue.3, 2018, p1.

(302) سارة زديري، مرجع سبق ذكره، ص11.

وتعتمد الدعامة الثانية لاتفاقية بازل الثانية على مجموعة من المبادئ التي تؤكد حاجة البنوك لتقييم كفاية رأس المال وفقاً لحجم المخاطر التي تواجهها، ويتطلب هذا النظام إلمام كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك بدرجة المخاطر والتقييم المسبق لكفاية رأس المال والتقييم الشامل للمخاطر، ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية. وتتمثل أهمية الرقابة الداخلية في تقييم الكيفية والإجراءات الداخلية التي يقيم بها البنك احتياجاته من رأس المال، وذلك بناءً على تقييم مفصل للمخاطر لديه، وبالتالي فإن الرقابة الداخلية بالبنوك ستكون خاضعة لرقابة وتدخل السلطات الرقابية حينما يقتضي الأمر ذلك.

الدعامة الثالثة- تحقيق الانضباط في السوق:

تهدف الدعامة الثالثة لاتفاقية بازل الثالثة إلى دعم العمليات الخاصة بضبط وتنظيم السوق، وذلك من خلال تدعيم عنصري الشفافية والإفصاح التي تواجه البنوك، لذلك تطالب اللجنة بالإفصاح عن هيكل رأس المال، والمخاطر، وملاءمة رأس المال. وبناءً على ذلك تساعد هذه الدعامة كلا من البنوك العاملة والجهات الرقابية المختصة في إدارة هذه المخاطر، ودعم الاستقرار المالي البنكي بالإضافة إلى تجنب إغراق السوق بالعمليات التي يصعب عليها استخدامها، في التعرف على الحجم الفعلي للمخاطر التي تواجه البنوك العاملة⁽³⁰³⁾.

يرى الباحث مما سبق أن اتفاقية بازل الثانية قد أدخلت تعديلات جوهرية ضرورية كبيرة على معيار كفاية رأس المال، وذلك اعتماداً على قياس المخاطر بدرجة عالية ودقة أكبر من خلال استخدام أدوات قياس متقدمة ومتطورة، مما أدى إلى تحسين وتطوير ممارسات إدارة المخاطر وإدارة رأس المال معاً في البنوك. وإن هذا التطور قد عزز قوة إدارة المخاطر والمساهمة في إدخال أدوات مالية جديدة كالمشتقات المالية. ويمكن القول أيضاً بأن بازل الثانية قد شكلت معادلة قوية وأساسية لحساب كفاية رأس المال في البنوك بشكل عام، وإن هذه المعادلة تساعد البنوك وتوئلهما في تطوير أفضل الممارسات البنكية التي تزيد من درجة الأمن والأمان في النظم المالية المصرفية.

(303) أسيا بوشين، مرجع سبق ذكره، ص 67.

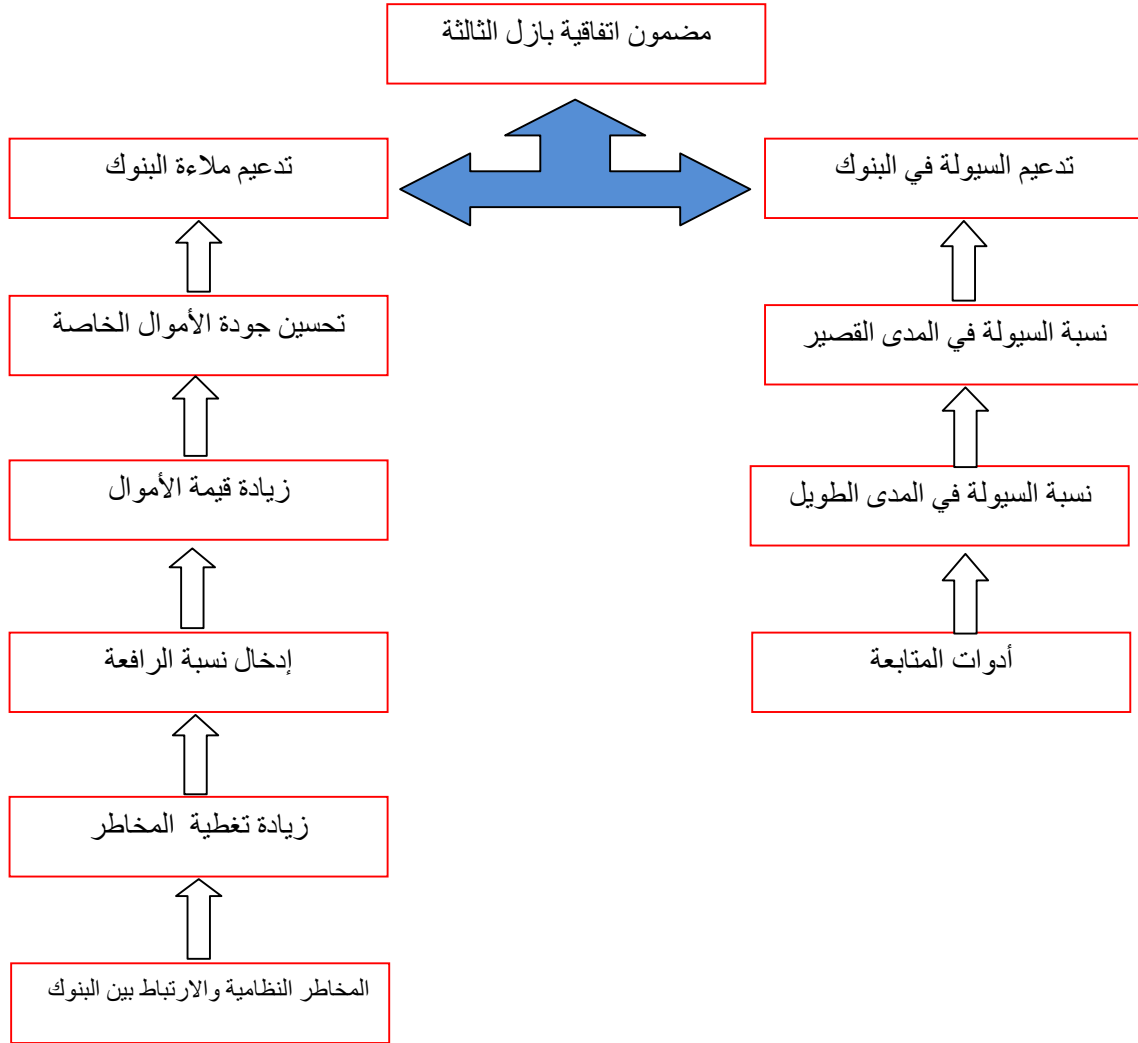
ثالثاً- مقررات بازل الثالثة:

ولدت اتفاقية بازل الثالثة عدداً من الإصلاحات في الثاني عشر من شهر سبتمبر عام 2010؛ حيث تضم مجموعة من الإجراءات والمعايير الجديدة التي تم استنباطها من الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية، وسيتم تطبيقها بالتدريج على أفق زمني يمتد حتى بداية عام 2019. ومن المفترض أن يتم الانطلاق في تطبيق القواعد الاحترازية التي جاءت بها اتفاقية بازل الثالثة بصفة تدريجية انطلاقاً من عام 2013، حيث تتطلب هذه الاتفاقية تدعياً لمتطلبات رأس المال النظامي، بالإضافة إلى إدخال قيود في مجال مخاطر السيولة⁽³⁰⁴⁾. ولتوضيح ذلك فإن الباحث تناول الجوانب الفرعية الآتية:

الجانب الأول- مضمون اتفاقية بازل الثالثة:

لقد تضمنت اتفاقية بازل الثالثة محورين أساسيين، هما: محور تدعيم رأسمال البنوك، وذلك بهدف الرفع من مستوى ملاءتها المالية، ومحور وضع معايير عالمية لإدارة مخاطر السيولة في البنوك. ويمكن توضيح تفاصيل المضمون من خلال عرض الشكل الآتي⁽³⁰⁵⁾:

(304) سهام براج، وإلهام كوكش، "تسيير البنوك التجارية وفق معيار كفاية رأس المال"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2016، ص58.
(305) سهيلة عروف، وسمية عثمانة، مرجع سبق ذكره، ص48.



الشكل رقم (5): تفاصيل مضمون اتفاقية بازل الثالثة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المرجع السابق.

الجانب الثاني- محاور اتفاقية بازل الثالثة:

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور رئيسية؛ وهي (306):

1) ينص المحور الأول على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأسمال البنوك ويجعل مفهوم رأس المال الأساسي للبنك مقتصرًا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة، مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق؛ أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. أما بالنسبة إلى رأس المال المساند فقط يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات

(306) سارة زديري، مرجع سبق ذكره، ص12.

على الأقل والقابلة لتحميل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك، وأسقطت بازل الثالثة الكل ما عدا مكونات رأس المال التي كانت مقبولة بالاتفاقيات السابقة.

(2) تشدد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة القابلة والناشئة عن عمليات في المشتقات المالية وتمويل سندات الدين، وعمليات الربا؛ من خلال فرض متطلبات رأس المال إضافة إلى المخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

(3) في المحور الثالث تحدد لجنة بازل نسباً جديدة، وهي نسب الرفع المالي التي تهدف إلى وضع حد أقصى لتزايد نسب الديون في النظام البنكي.

(4) في المحور الرابع تهدف اتفاقية بازل الثالثة إلى عدم إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب، فيزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار.

(5) يعود المحور الخامس لمسألة السيولة والتي تكونت أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة، حيث يوضح مدى أهميتها في العمل المصرفي والأسواق بكاملها. ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين وهما:

✓ **الأولى:** نسبة تغطية السيولة والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة عالية من السيولة لتغطية التدفق النقدي لديها لمدة 30 يوماً.

✓ **الثانية:** نسبة مقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، التي منها يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

على الرغم من المحاور الإيجابية التي تناولتها اتفاقية بازل الثالثة، ألا أنه لا يمكن القول بأنها قادرة على منع الأزمات الاقتصادية المستقبلية؛ لأنها لا تزال قيد الإنشاء ولم تكتمل بعد، كما يمكن القول أيضاً بأنها تقف عقبة أمام أحكام الاقتراض من المؤسسات

المالية⁽³⁰⁷⁾. لذلك يتطلب الإشراف الفعال على إدارة أنشطة البنوك وتطبيق منهج إشرافي قائم على أساس إدارة المخاطر، كون أن المشرفين على البنوك والجهات الأخرى في احتياج إلى تقييم المخاطر المصرفية في سياق أوسع من سياق الميزانية العمومية للبنوك⁽³⁰⁸⁾.

الجانب الثالث- المتطلبات الدنيا لرأس المال وفق بازل الثالثة:

وفقاً للنصوص التي صدرت من لجنة بازل، والتي تعتبر المرجع الأول لهذه الاتفاقية، فإن أهم المستجدات التي جاءت بها فيما يخص المتطلبات الدنيا لرأس المال هي⁽³⁰⁹⁾:
أولاً- رفع كمية ونوعية الأموال الخاصة:

نصت مقررات بازل الثالثة على رفع وتحسين نوعية الأموال الخاصة في البنوك، وذلك لتعزيز قدرتها على امتصاص الخسائر والتحكم في التسيير في فترات الضغط، ولهذا تم إدخال تغييرات جوهرية على تعريف رؤوس الأموال الخاصة، ووفقاً لنصوص اتفاقية بازل الثالثة فإن الأموال الخاصة الصافية تتكون مما يأتي⁽³¹⁰⁾:

- **الشريحة الأولى:** تتمثل في قيمة الأسهم العادية والأرباح غير الموزعة، وتعتبر بمثابة النواة الصلبة للبنك. كما إنها تتكون من أية حقوق ملكية أخرى كالاحتياطيات المعلنة، إضافة إلى أية أدوات مالية أخرى تستوفي شروط تصنيفها في هذه الشريحة، وسميت بالشريحة الأولى الإضافية.

- **الشريحة الثانية:** تتمثل في الأموال الخاصة المكتملة، وتضم احتياطيات إعادة التقييم والمخصصات العامة لخسائر الديون... إلخ. وبشكل عام تضم مختلف الأدوات المستعملة لجلب الديون ورأس المال المستوفية للشروط المنصوص عليها في اتفاقية بازل الثالثة.

(307) Nikiforos Chatzigakis, "How The Replacement of Basel II by Basel III Has an Effect on Economic Growth", Regional Science Inquiry, Vol. 8, No. 3, 2016, p 156.

(308) Basel Committee on Banking Supervision,, "Core Principles for Effective Banking Supervision", Op. Cit, p5.

(309) حياة النجار، مرجع سبق ذكره، ص114.

(310) المرجع السابق، ص 114.

أما بالنسبة إلى ما تمثله هذه الشريحة من قيمة الأصول مرجحة بأوزان المخاطر فسوف تنخفض بشكل تدريجي حتى تستقر عند 2% ابتداءً من عام 2015.

فيما يلي جدول يوضح نسب النواة الصلبة والشريحة الأولى من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

جدول رقم (4)

نسب النواة الصلبة والشريحة الأولى من قيمة الأصول المرجحة

2019	2018	2017	2016	2015	2014	3013	2012	البيان
4,5	4,5	4,5	4,5	4,5	4	3,5	2	نسبة النواة الصلبة
1,5	1,5	1,5	1,5	1,5	1,5	1	2	نسبة الشريحة الأولى الإضافية
6	6	6	6	6	5,5	4,5	4	نسبة الشريحة الأولى
2	2	2	2	2	2,5	3,5	4	نسبة الشريحة الثانية
8	8	8	8	8	8	8	8	كفاية رأس المال الكلية
100	100	80	60	40	20	-	-	نسبة الاقتطاعات من الشريحة الأولى

المصدر: حياة النجار، ص 115.

ثانياً- تدعيم الصلابة للبنوك:

يتم من خلال زيادة قدرة البنوك على امتصاص الصدمات عند التسعير المالي، وتكوين البنوك لهامش حماية رأس المال، وهذا إلى جانب تكوين هامش حماية من التقلبات الدورية.

بعد عرض وتفصيل مضمون اتفاقية بازل الثالثة نستنتج أن أهم إيجابيات وسلبيات الاتفاقية تتمثل فيما يأتي (311):

أولاً- الإيجابيات:

- ظهور انخفاض خطر حدوث أزمات مالية؛ وذلك بسبب تعزيز رؤوس أموال البنوك.

(311) وثام نور الدين الخضيرات، "مقررات لجنة بازل الثانية ومدى تطبيقها في إدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة اليرموك، الأردن، 2015، ص 46.

- إقرار شفافية أكبر في النظام المالي العالمي.

ثانياً- السلبيات:

- اتجاه الكثير من المؤسسات المالية إلى التحايل بسبب القواعد التي وضعتها اتفاقية بازل الثالثة.

- معايير بازل الثالثة حددت من قدرة البنوك على تمويل المشاريع التنموية؛ وذلك بسبب القيود التي فرضتها الاتفاقية على السيولة النقدية.

- عند تطبيق بازل الثالثة ستعاني اقتصادات الدول النامية، وستضع البنوك في وضع لا تستطيع معه المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية لبلدانها.

يرى الباحث مما سبق أن اتفاقية بازل الثالثة قد عملت على معالجة القصور الذي جاء في الاتفاقيتين الأولى والثانية، وذلك بهدف تعزيز الصلابة المالية للبنوك ورفع أدائها من أجل التغلب على الأزمات التي يمكن أن تواجهها. كما عملت الاتفاقية على وضع نسب أوزان مرجحة لمخاطر البنوك للحد من اندفاعها في استثمارات مرتفعة الخطورة، لكن هذا لا يعني توقف بازل عن إصدارات جديدة. لذلك قد يتساءل البعض: هل هنالك إصدارات جديدة لاتفاقيات بازل أم لا؟ وللإجابة عن هذا التساؤل يمكن القول بأنه من المتوقع أن تدخل اللوائح الجديدة المتعلقة ببازل الرابعة حيز التنفيذ بحلول شهر يناير 2022. هذا إلى جانب انتهاء لجنة بازل من وضع نهج جديد وموحد لقياس مخاطر السوق، وإن هذه التعديلات قد ركزت على مجموعة من النقاط والتي تمثلت في سعي اللجنة إلى إقرار إصلاحات جديدة بشكل عام، وذلك من خلال: مراجعة احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر وتحسين قابلية المقارنة بين البنوك، لذلك فقد أظهرت العديد من الدراسات تبايناً كبيراً في احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر بين البنوك والتي لا تعود فقط إلى الاختلافات في مخاطر محافظ تلك البنوك. وإن هذا التباين يجعل من الصعب مقارنة نسب رأس المال عبر البنوك⁽³¹²⁾.

(312) وسام فتوح، "الطريق إلى بازل 4"، اتحاد المصارف العربية، 2018.
<https://www.elwatannews.com/news/details/3708619> تاريخ الزيارة: 2019/8/19.

يستنتج الباحث مما سبق أن مبادئ إدارة المخاطر حسب مقررات بازل المصرفية الثلاثة، تعتبر بمثابة تشريعات مصرفية ثابتة تؤدي إلى زيادة ضمان سلامة إدارة مخاطر البنوك. وإن هذه المبادئ السابقة الذكر يمكن الاعتماد عليها في إدارة مخاطر استثمارات البنوك التجارية خاصة في حالة تطبيق تلك المبادئ بالشكل الصحيح. كما تساعد في إعداد كوادرات إدارية وفنية متخصصة في إدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الثاني: مداخل محاسبة القيمة العادلة في تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية

هناك العديد من الطرق المستخدمة في تقييم استثمارات البنوك التجارية أو غيرها، فتقييم استثمارات البنوك التجارية يساعد على تقييم المخاطر المحيطة بها، كون الاستثمارات المقومة بالقيمة العادلة توفر بيانات مالية أكثر مصداقية وموثوقية. لذا يتم تقييم القيمة العادلة لاستثمارات البنوك التجارية أولاً والتي تعتبر بمثابة المدخلات الأولية المستخدمة عند تطبيق أساليب تقييم القيمة العادلة لمخاطر استثمارات البنوك التجارية، وذلك في حالتين⁽³¹³⁾:

الحالة الأولى: حالة الأسواق النشطة.

الحالة الثانية: حالة الأسواق غير النشطة.

لذلك، فإن الباحث سيتناول أساسيات تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية ومداخل تقييمها وفق القيمة العادلة. أما بالنسبة إلى الأساليب والتقنيات المستخدمة في تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية فإن الباحث سيتناولها في المبحث اللاحق. ولتوضيح ذلك فإن الباحث تناول في هذا المبحث المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: أساسيات تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية.

المطلب الثاني: بدائل التقييم المحاسبي لمخاطر استثمارات البنوك التجارية وصولاً لمداخل القيمة العادلة.

المطلب الأول - أساسيات تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية:

يستخدم تقييم المخاطر كأداة تخطيط لا غنى عنها، ويجب أن يعطي التقييم صورة شاملة عن مخاطر البنك؛ إذ إن الهدف من ذلك هو إظهار وضع المخاطر المهمة في البنك، ومن ثم توجيه اهتمام السلطات الرقابية إلى هذه المخاطر، وبالتالي العمل على وضع الأسس لخطة الرقابة على البنك التجاري. كما أن شكل ومحتوى تقييم المخاطر يجب أن

(313) شيرين شوقي السيد الملاح، مرجع سبق ذكره، ص32.

يتصف بالمرونة ويجب أن يتناسب مع طبيعة كل بنك على حدة. كذلك تعكس عملية تقييم المخاطر التغيرات التي تحدث على نشاطات البنك خلال فترة زمنية معينة. وبالتالي يجب أن تتغير عملية التقييم بتغير طبيعة نشاطات البنك التجاري، ويجب أن تعالج أو تتعامل مع الأمور الآتية⁽³¹⁴⁾:

- التقييم الكلي للبنك.
- الأنواع الستة من المخاطر وتحديد اتجاهاتها (متزايد، مستقر، متناقص).
- الوظائف الرئيسية، خطوط النشاطات، المنتجات التي تشكل مصدراً رئيسياً للمخاطر.
- احتمالية التغيرات المعاكسة أو السلبية وأثرها على البنك.
- دراسة نظام المخاطر لدى البنك والاهتمام بمراجعة كل من المدقق الخارجي والمدقق الداخلي.

بعد تمهيد الباحث لأهمية تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية فإنه تناول الفروع الآتية لتوضيح استخدام القيمة العادلة لتقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية.

الفرع الأول- مفهوم التقييم (القياس) المحاسبي:

يجمع الباحثون في الميدان المحاسبي على أن المقومات العلمية للقياس المحاسبي ترجع أصولها إلى كل من النظرية الكلاسيكية والنظرية الحديثة في القياس، وترجع أصول النظرية الكلاسيكية إلى عالم الفيزياء Galileo الذي أسس لعملية القياس في العلوم الطبيعية؛ أي حدد كلاً من النظام العددي والقواعد الحسابية لمقومات علمية للقياس. وفي عام 1887 أضاف FLAMHOLTZ عنصراً ثالثاً لهذه المقومات وهو الإضافة الرياضية، كما سار على هذا النهج CAMP خاصة عند وضعه شرط توفر التجربة أو ما يطلق عليه الإضافة الطبيعية لأي خاصية حتى تكون قابلة للقياس. وعليه وحسب هذه النظرية فإن مفهوم التقييم (القياس) يتوقف فقط عند الخواص الطبيعية الملموسة مثل الأوزان والأحجام والأحوال، أما الخواص المعنوية بمختلف أنواعها فهي غير قابلة للقياس، وفي ظل هذه المناقشات بين علماء الطبيعة في كيفية تحديد مفهوم القياس ومختلف مكوناته

(314) إبراهيم كراسنة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

فإن المحاسبة كانت آخر علم في العلوم الاجتماعية يتناول هذه المناقشات، وكان Mattessich من الرواد الأوائل الذين درسوا مشاكل القياس المحاسبي، وكان ذلك عام 1959 ثم تلاه من الباحثين كل من Ijiri, Bierman, Chambers⁽³¹⁵⁾.

لذلك يعد التقييم (القياس) المحاسبي أحد الوظائف الأساسية في مهنة المحاسبة، كما تعتبر كثير من الدراسات أن القياس أحد الفروض العلمية الأساسية في علم المحاسبة؛ فمنهم من عرف التقييم (القياس) المحاسبي بأنه يحدد القيم العددية للأشياء والأحداث الخاصة بالوحدة الاقتصادية، وقد حددت هذه القيم بطريقة تجعلها ملائمة للتجميع مثل (مجموع قيم الموجودات) أو التجزئة حينما تتطلب أي منها ظروفًا معينة. ومع ذلك فإن القياس المحاسبي يتضمن عملية التبويب والتحديد أيضاً⁽³¹⁶⁾.

ويعتبر التعريف الذي أورده الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) من أكثر التعاريف تحديداً؛ حيث نص التعريف على الآتي: قرن الأعداد بأحداث الشركة الماضية والجارية والمستقبلية، استناداً إلى ملاحظات ماضية أو جارية، وبموجب قواعد محددة⁽³¹⁷⁾.

من خلال ما تم عرضه بخصوص مفهوم التقييم (القياس) المحاسبي فإنه يمكن تلخيصه كما يأتي⁽³¹⁸⁾:

- ✓ القياس هو تحديد أرقام الماضي والحاضر والمستقبل للمنشأة.
- ✓ تستخدم كل الأرقام والرموز في عملية القياس المحاسبي.
- ✓ إعطاء القيم النقدية للعناصر التي سوف يعترف بها في القوائم المالية.
- ✓ تحديد وإعطاء قيم عددية لأحداث أو عمليات المنشأة حتى تكون قابلة للتجميع.

(315) سي محمد لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 81.

(316) بشير علوان حمد، وحيدر عمران سهر، "أثر محددات القياس المحاسبي في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (18)، العدد (1)، 2016، ص 206.

(317) المرجع السابق، ص 206.

(318) سي محمد لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 82.

الفرع الثاني- مبادئ التقييم المحاسبي لمخاطر استثمارات البنوك التجارية:

تتلخص المبادئ الأساسية لتقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية في المبادئ الآتية(319):

- 1- إن الهدف الأساسي من قياس المخاطر هو التحديد الرقمي للخسائر المتوقعة من كافة أنواع المخاطر التي تتعرض لها كافة البنوك التجارية.
- 2- يتم مبدئياً تحديد المخاطر بالأرقام؛ وذلك للحد - بشكل عام - من إجمالي المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية.
- 3- عندما يعتمد البنك طريقة تحديد المخاطر رقمياً فإنها تكون مبنية على طرق ونماذج معروفة ومناسبة، وتكون قد تمت الموافقة عليها من قبل الإدارة العامة للبنك التجاري.
- 4- يلزم على أن توفر طرق ونماذج المخاطر مقاييس تتناسب تماماً مع أهداف البنك التجاري في إدارة المخاطر.
- 5- إن الطرق والنماذج المستخدمة في تقييم المخاطر يجب أن تتوافق من حيث درجة الاعتماد عليها ودرجة تعقيدها مع أهمية المخاطر وأهدافها.

الفرع الثالث- مؤشرات تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية:

إن تحديد المخاطر بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها يُعد من الأمور المساعدة على إدراك تلك المخاطر والتحكم فيها، ومن ثم تقليل تلك المخاطر إلى أدنى درجة ممكنة. وتتمثل أهم مؤشرات قياس المخاطر فيما يأتي:

أولاً- مؤشرات تقييم المخاطر الائتمانية والتي تتمثل في كل من(320):

- بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية.

- بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع إمكانية تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني.

(319) سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 28.

(320) أنس هشام المملوك، "مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية"، رسالة دكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد- جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص84.

يعتبر مؤشر حاصل قسمة التسهيلات الائتمانية على إجمالي الموجودات مضروباً في 100 من أهم المؤشرات، والذي يعبر عنه بالمعادلة الآتية:

$$100 \times \frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{إجمالي الموجودات}} =$$

يعد هذا المؤشر السابق ذكره واحداً من المعايير المستخدمة في قياس المخاطرة الائتمانية في البنوك التجارية. ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للبنك، على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي ينبغي على البنك مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة⁽³²¹⁾.

كما أن هناك مؤشرات أخرى يمكن ذكرها كمؤشرات للمخاطر الائتمانية؛ وهي كالآتي⁽³²²⁾:

1) القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض:

تهدف هذه النسبة إلى توضيح مقدار القروض التي عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق المتوقعة، إما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترض من الوفاء بسبب ظروف أو مشاكل صاحب النشاط الذي يزاوله بمبلغ القروض أو السلف المقترضة من البنك المعني. وكلما ارتفعت هذه النسبة كان لذلك دلائل سلبية على البنك من جهة، وسمعته تجاه المودعين والمساهمين من جهة أخرى؛ لأنها تؤدي إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف.

2) القروض المتعثرة إلى رأس المال الممتلك:

تشير هذه النسبة إلى قدرة البنك على تغطية خسائره الناتجة عن القروض المتعثرة بما يمتلكه من رصيد متمثل في رأس ماله الممتلك (الاحتياطيّات، الأرباح المحتجزة، رأس المال المدفوع "أسهم عادية"، والأسهم الممتازة)؛ وذلك باعتباره المنظم لنمو البنك، فأي

(321) نور محمد فواز العقاد، "الأزمة المالية العالمية وأثرها في السيولة في المصارف"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد- جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص 92.

(322) عبد السلام لفته سعيد، وبلال نوري سعيد، "المخاطر الائتمانية وانعكاسها على الربحية المصرفية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة (39)، العدد (108)، 2016، ص 115.

نمو في القروض الممنوحة قد يؤدي إلى الوقوع في قروض متعثرة ناتجة عن عدم السداد أو التأخر فيه، وغيرها من المسببات، لذلك يساهم رأس المال في تغطية هذه القروض.

(3) نسبة القروض الكلية إلى الودائع الكلية:

تقييم هذه النسبة مقدار القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها إلى المقترضين بالاعتماد على حجم الودائع التي يحصل عليها البنك من زبائنه المودعين. وتهدف إلى بيان استغلال البنك لهذا النوع من مصادر التمويل لكي تساهم بصورة أخرى في تحقيق العوائد المرجوة منها من جهة، وفي الوقت نفسه ضمان البنك أموال المودعين في حالة نكول أحدهم عن السداد من جهة أخرى، وبالتالي تعد نسبة حرجة ومقياساً للمخاطرة الائتمانية؛ لأن أي حالة ارتفاع في هذه النسبة سيعرض البنك إلى أزمات ومخاطر معينة فضلاً عن المخاطر الائتمانية.

ثانياً- مؤشرات مخاطر السيولة:

إن مؤشرات قياس "تقييم" مخاطر السيولة التي تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية للبنوك هي كالاتي (323):

$$1. \text{ مخاطر السيولة} = \frac{\text{النقد و الأرصدة لدى البنوك}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية، سواء أكانت في الصندوق أو لدى البنوك والتي تواجه للبنك التزاماته المختلفة.

$$2. \text{ مخاطر السيولة} = \frac{\text{النقد و الاستثمارات قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة النقد والاستثمارات التي تواجه البنك والتزاماته المختلفة.

(323) رجاء رشيد عبد الستار، "تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد (1)، العدد (31)، 2012، ص126.

$$3. \text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيها بسهولة عند الحاجة إلى السيولة، وعلى صعيد آخر إن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤثر إلى حاجة البنك إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الاقراض الجديدة.

$$4. \text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة؛ لأن ذلك يعكس زيادة الموجودات المتداولة التي تواجه البنك والتزاماته الأخرى.

ثالثاً- مؤشرات تقييم مخاطر سعر الصرف:

من أهم مؤشرات تقييم مخاطر سعر الصرف هو التمثيل بالمصفوفات لوضعية الصرف التي تعطي تصوراً شاملاً لحساب النتيجة من خلال الأرباح والخسائر التي تتبع حالة تغير أسعار الصرف؛ حيث يظهر في عامود المصفوفة اتجاه التغير الخاص بوضعية الصرف المبينة بالعملة الوطنية، وذلك نتيجة تغيرات أسعار الصرف. أما بالنسبة إلى الارتفاع في السطر الأول من المصفوفة أو الانخفاض في السطر الثاني بالمصفوفة فإن التمثيل يكون حسب طبيعة وضعية الصرف كالاتي (324):

- وضعية الصرف الطويلة: يمكن تمثيلها بالمصفوفة على الشكل التالي: المعامل الموجب +1؛ يعني ذلك ارتفاع قيمة وضعية الصرف مبينة بالعملة الوطنية (ربح الصرف) عندما ترتفع أسعار الصرف، أما بالنسبة المعامل السالب -1 فإنه يدل على الانخفاض في قيمة وضعية الصرف المبينة بالعملة الوطنية (خسارة الصرف) عندما تنخفض أسعار الصرف.

(324) شوقي طارق، "أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2009، ص32.

- وضعية الصرف القصيرة: يمكن تمثيلها بالمصفوفة على الشكل التالي: المعامل السالب -1 يدل على انخفاض قيمة وضعية الصرف (خسارة الصرف)؛ وذلك عندما ترتفع أسعار الصرف، والمعامل الموجب +1 يدل على ارتفاع قيمة وضعية الصرف (ربح الصرف) عندما تنخفض أسعار الصرف.
- وضعية الصرف المغلقة: يمكن تمثيلها بالمصفوفة على الشكل التالي: المعامل 0 يدل على أن قيمة وضعية الصرف مبنية بالعملة الوطنية لا تتغير نتيجة الارتفاع أو الانخفاض في أسعار الصرف.

رابعاً - مؤشرات تقييم المخاطر التشغيلية:

عادةً تكون مؤشرات المخاطر إحصائية و/أو نمطية وعادةً تكون مالية؛ حيث تساعد في تحديد وضع البنك وموقفه من المخاطر. ويجب على البنك التجاري مراجعة هذه المؤشرات بشكل دوري (شهري أو ربع سنوي) لتنبيه إدارة البنك إلى أية تغيرات قد تكون مؤشراً على المخاطر، ومن أهم المؤشرات التي تستخدم في المخاطر التشغيلية: عدد الصفقات الفاشلة، ومعدل دوران الموظفين، وتكرار و/أو شدة السهو والخطأ عند الموظفين⁽³²⁵⁾.

وأخيراً بعد عرض مؤشرات "تقييم" مخاطر استثمارات البنوك التجارية، فإنه يمكن تلخيصها بشكل مختصر بالجدول الآتي⁽³²⁶⁾:

(325) مصطفى صالح عبد الخالق أبو صلاح، "المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل الثانية"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة بير زيت، فلسطين، 2007، ص 59.

(326) آمال بوشمال، "تسيير المخاطر البنكية"، رسالة ماجستير في التقنيات الكمية في المالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير - جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2015، ص 25.

جدول رقم (5)

مؤشرات قياس مخاطر استثمارات البنوك التجارية

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة بالتقييم
المخاطر الائتمانية	- صافي أعباء القروض/ إجمالي القروض. - مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي القروض. - مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها/ القروض المستحقة. - أوراق مالية غير حكومية/ إجمالي الأصول. - الاحتياطي السنوي لخسائر القروض/ إجمالي القروض. - مخصصات خسائر القروض/ إجمالي القروض.
مخاطر السيولة	- الودائع الأساسية/ إجمالي الأصول. - إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول. - صافي الأصول/ إجمالي الأصول. - الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة / إجمالي الأصول. - الاستثمارات المالية قصيرة الأجل/ إجمالي الودائع.
مخاطر أسعار الصرف	- المركز المفتوح في كل عملة/ القاعدة الرأسمالية. - إجمالي المراكز المفتوحة/ القاعدة الرأسمالية.
مخاطر التشغيل	- إجمالي الأصول/ عدد العاملين. - مصروفات العمالة/ عدد العاملين. - صافي الدخل/ عدد العاملين.
مخاطر أسعار الفائدة	- الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة/ إجمالي الأصول. - الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة/ إجمالي الأصول.
مخاطر رأس المال	- إجمالي حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول. - الشريحة الأولى من رأس المال/ الأصول الخطرة. - القاعدة الرأسمالية/ الأصول الخطرة. - إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الودائع. - إجمالي حقوق الملكية/ الأصول الخطرة. - توزيعات الأرباح النقدية/ صافي الدخل لرأس المال المطلوب. - معدل النمو في الشريحة الأولى/ صافي الدخل لرأس المال.

المصدر: آمال بوشمال.

الفرع الرابع- أسس تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية الأردنية:

إن تقييم المخاطر لدى البنوك يعد أمراً ضرورياً ومهماً؛ حيث يتم تحديد الاستثمارات الجيدة التي تحقق أعلى عائد بأقل درجة خطر، فإدارة المخاطر تضع السياسات والإجراءات العلمية الكفيلة بمواجهة أي مخاطر من أجل تقليل الخسائر التي تنتج عنها إذا وقعت. هذا ويمكن تقييم وقياس المخاطر في البنوك؛ وذلك من خلال تطبيق المنهج المعياري أو التصنيف الداخلي وفقاً لتعليمات بازل الثاني (327).

فالبنك المركزي الأردني قد أولى اهتماماً كبيراً بموضوع تقييم المخاطر لدى البنوك التجارية الأردنية، وطالب البنوك الأردنية بموجب مذكرته رقم 4794/10 بتاريخ 2002/3/27 التي تتضمن إرشادات متعلقة بأنظمة الضبط والرقابة الداخلية كإطار عام لتقييم وتطوير أنظمة الرقابة - بضرورة توفير نظام لرقابة المخاطر؛ بحيث يلائم حجم وطبيعة عمليات الصرف ويبنى على أسس معينة، والتي تم تحديدها بالأسس الآتية (328):

- توفير سياسة مخاطر موثقة بحيث تغطي كافة أوجه عمليات البنك وتضع مقياساً وحدوداً واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر الكمية. ويجب أن يتم التأكد من أن كافة الموظفين - حسب مستواه الإداري - على اطلاع ودراية كاملة بها.
- وجود جهاز إداري متخصص ومستقل يناط به وظيفة إدارة ورقابة جميع المخاطر المترتبة على كافة عمليات البنك.
- العمل على التقييم المنتظم لسياسات التسعير لكافة المنتجات والخدمات المالية للتأكد من أن تلك السياسات قد أخذت في الاعتبار جميع عناصر الكلفة والأسعار المنافسة، بالإضافة إلى تحليل الكلفة والعائد.
- مراقبة الالتزام بإجراءات وسياسات رقابة المخاطر المصرفية، وكذلك حدود المخاطر بكافة أنواعها.

(327) ضياء الدين حيدر خالد مسموح، "قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015، ص 30.

(328) مهند حنا نيقولا عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 135.

- إجراءات تضمن وصول المعلومات في الوقت المناسب لمتخذي القرار بعيداً عن أي تجاوزات ذات أثر مادي، والخطوات اللازمة لمعالجة تلك التجاوزات ومتابعة تنفيذها.
- تقييم منتظم لإجراءات وسياسات وحدود المخاطر، وذلك في ضوء خطورة المشاكل التي قد تظهر واستراتيجية البنك وتطور السوق.

كما تضمنت الإرشادات الصادرة عن البنك المركزي الأردني بعض الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر؛ وأهمها:

- ✓ التقييم الذاتي للمخاطر.
- ✓ وضع مؤشرات المخاطر.
- ✓ إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر لدى البنوك.
- ✓ استخدام الوسائل الكمية للرقابة على المخاطر.

الفرع الخامس- أثر التضخم على التقييم المحاسبي والتوجه نحو القيمة العادلة:

نظراً للآثار الاقتصادية الناجمة عن عامل التضخم والمتمثلة في الارتفاع العام لمستوى الأسعار إلى جانب الزيادة الملحوظة لحجم الكتلة النقدية المتداولة، والانخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد وكذلك ارتفاع أسعار الفائدة لدى البنوك، فإن كل هذه الآثار ولدت انعكاسات على عملية التقييم (القياس) المحاسبي. وبناء على ما سبق من توضيح لعلاقة التضخم بالتقييم المحاسبي فإنه تظهر هناك انعكاسات للتضخم الاقتصادي على القياس المحاسبي، والتي تتمثل فيما يأتي⁽³²⁹⁾:

أولاً- انعكاسات التضخم الاقتصادي على قياس عناصر المركز المالي:

في ظل استخدام طريقة التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي وتقييم عناصر المركز المالي فإنه تم قياس الأصول بالأسعار الأصلية في تاريخ حيازتها. وفي ظل

(329) عبد المجيد موازين، ومحمد أمين بربري، مرجع سبق ذكره، ص 60. نقلاً عن:

- أحمد فايد نور الدين، "الأساليب المحاسبية لمعالجة التضخم على القوائم المالية"، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 5-6 مايو، جامعة الوادي، 2013، ص 5.
- سعود حامد مشكور العامري، "محاسبة التضخم (بين النظرية والتطبيق)"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 96.

الارتفاع المستمر في الأسعار تختلف التكلفة الأصلية للعناصر غير النقدية كالأصول الثابتة والمخزونات عن التكلفة الحاضرة، خاصة في حالة وجود تباعد تاريخي بين وقت الاقتناء ووقت القياس؛ حيث يؤدي ذلك إلى تضمين قائمة المركز المالي لأرقام تكلفة ماضية لهذه العناصر ولا تعبر عن القيمة الاقتصادية الحقيقية لها في تاريخ إعدادها، إضافة إلى أن حيازة المؤسسة الاقتصادية لتلك العناصر في فترة تغيرات الأسعار يترتب عليها أرباح أو خسائر في هذه الأصول لا تؤخذ بعين الاعتبار عند قياس قيمتها. أما بالنسبة للعناصر النقدية الظاهرة في قائمة المركز المالي كالنقدية أو الموردين والعملاء، فإنها تقوم بوحدة النقد السائد في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي، ويتولد عن حيازتها خلال فترة تغير الأسعار تحقيق أرباح أو خسائر ناتجة عن عملية التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد، ولا ينعكس تأثيرها على حقوق الملكية في قائمة المركز المالي، وبذلك لا تظهر هذه القائمة المعدة على أساس تاريخي أياً من الأرباح أو الخسائر الناتجة عن حيازة العناصر النقدية وغير النقدية. لذلك فإن اتباع طريقة التكلفة التاريخية في قياس عناصر المركز المالي تؤدي إلى فقدان العناصر لدلالاتها الاقتصادية، وهو ما يؤثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية المرتبطة بتخصيص الموارد الاقتصادية، كما يؤدي إلى افتقار هذه العناصر ومستوى القطاع الذي تنتمي إليه، إضافة إلى صعوبة تجميع هذه العناصر رياضياً نظراً لاختلاف قيمة وحدة النقد المستخدمة في القياس المحاسبي عند اقتنائها.

ثانياً- انعكاسات التضخم على قائمة الدخل:

تؤثر التغيرات السعرية على قياس نتيجة عمليات المؤسسة الاقتصادية؛ نظراً لأن الدخل الناتج عن العمليات في فترات ارتفاع الأسعار يكون متضخماً بحيث لا يعبر عن حقيقة نتائج الأعمال. لذلك من الضروري الأخذ بعين الاعتبار آثار تلك التغيرات السعرية التي تؤثر على صحة قياس العناصر المحددة للدخل في ضوء مفهوم الدخل الحقيقي للمؤسسة، بالرغم من أن طرق القياس المحاسبي تتفق جميعها على أن دخل المؤسسة الاقتصادية يتم ضمن مقابلة الإيرادات بالمصروفات التي ساهمت في تحقيقها. كما يؤدي التضخم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج التي تحملها المؤسسة على أسعار مبيعاتها، وهكذا

بالنسبة للإهلاك المحاسبي المعد وفق التكلفة التاريخية (خاصة الإهلاك الثابت). فالمبالغ المتراكمة للإهلاك لا تكفي لإعادة تجديد الأصول الثابتة، لذلك يتطلب الأمر اللجوء إلى الإهلاك التكميلي للإهلاك المحسوب بقصد المساعدة في تجديد الأصول الثابتة، ومن ثم المحافظة على المعنى الاقتصادي. كذلك ما تعلق بالأرباح والخسائر الرأسمالية الناجمة عن عمليات التصرف بالأصول الثابتة بالبيع، فإنها تظهر هي الأخرى بقيمة تختلف عن قيمتها الحقيقية؛ لأنها تحتسب على أساس التكلفة التاريخية للأصول الثابتة، لذلك يجب احتساب هذه العناصر على أساس القيمة الحقيقية للأصول المستغنى عنها.

يرى الباحث مما سبق من خلال عرض انعكاسات التضخم على القياس المحاسبي، أن التضخم قد أحدث إرباكاً ملحوظاً وعدم تيقن عند تحديد عناصر المركز المالي وقائمة الدخل خاصة في حالة القياس على أساس منهج التكلفة التاريخية، لذلك فإن نتيجة القياس لا تكون صحيحة ولا تعبر عن الواقع كونها لا تأخذ في الاعتبار التغيرات الجوهرية والحقيقية في قيمة النقود. غير أن عامل التضخم قد يجعل مهمة تحقيق القياس للإهلاك صعبة وغير حقيقية وخاصة في حالة احتساب الإهلاك على أساس التكلفة التاريخية للموجودات الثابتة، وأيضاً في حالة احتساب تلك الموجودات بعملة نقدية تحمل قوى شرائية لسنوات مالية مختلفة، ومن هنا بدأ الانطلاق للبحث عن منهج محاسبي يأخذ بالاعتبار التغيرات المستمرة في قيمة النقود، ألا وهو منهج القيمة العادلة.

المطلب الثاني- بدائل التقييم المحاسبي لمخاطر استثمارات البنوك التجارية وصولاً إلى مداخل القيمة العادلة:

تتدرج عملية التقييم "القياس" المحاسبي للاستثمارات بصفة عامة والمخاطر المصرفية لاستثمارات البنوك التجارية بصفة خاصة في عدة مراحل، لعل أهمها مرحلة بدائل القياس المحاسبي في ظل التضخم، كما أنه هناك مداخل تقليدية أخرى لعمليات التقييم. ومن ثم يتم تطوير تلك العمليات بفضل اهتمام مجالس معايير المحاسبة الدولية والأمريكية وصولاً إلى تحديد مداخل ثلاثة مختصة بتقييم القيمة العادلة بجانب مراعاتها لاختلاف القوة

الشرائية للنقود وعبر الزمن. وأهم تلك المداخل هي: مدخل السوق، والتكلفة، والدخل. وفيما يلي توضيح لبدائل ومدخل القياس المحاسبي للقيمة العادلة.

الفرع الأول- بدائل القياس المحاسبي في ظل التضخم:

أولى علم المحاسبة اهتماماً كبيراً لعمليات القياس المحاسبي في ظل التضخم، بهدف الوصول إلى تقييمات وقياسات حقيقية في قياس عناصر القوائم المالية، شريطة الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في المستوى العام للأسعار، لعل أهم تلك البدائل تتمثل بالآتي:

أولاً- طريقة التكلفة التاريخية المعدلة:

تسمى هذه الطريقة بطريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابت أو المحاسبة بوحدة النقد الثابتة. وتعتمد هذه الطريقة في تقييم الأصول على أساس تكلفتها التاريخية بعد الأخذ بعين الاعتبار تقلبات الأسعار العامة في تاريخ التقييم؛ وذلك بهدف المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال المستثمر من طرف الشركاء في المنشأة. وهذا يعني أن يحافظ رأس المال في نهاية الفترة على شراء نفس الأصول التي يمكن أن يشتريها. وتمتاز طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بميزتين أساسيتين هما⁽³³⁰⁾:

- الإبقاء على التكلفة التاريخية كأساس للتقييم.

- اعتماد وحدة نقدية ثابتة.

أما بالنسبة إلى المزايا الفرعية التي تمتاز بها طريقة التكلفة التاريخية المعدلة فإنها تتمثل بالآتي⁽³³¹⁾:

- 1- تصبح القوائم المالية المعدلة أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات والرقابة عليها.
- 2- تسهيل عملية المقارنة بين المؤسسات التي امتلكت أصولها في فترات زمنية مختلفة.

(330) رقية وادي، وصالح مرزوقة، "أهمية الإفصاح عن المعلومات الإضافية الخاصة بالتضخم على القوائم المالية"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد (2)، العدد (4)، 2017، ص 786.

(331) عبد المجيد موازين، ومحمد أمين بربري، مرجع سبق ذكره، ص 61.

3- المساهمة بشكل أفضل في إمكانية تقييم أداء الإدارة وقدرتها على اتخاذ القرارات المناسبة، مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم وما يتولد عنها من آثار على الأوضاع المالية للمؤسسات.

4- تعمل على إثبات الوحدات النقدية في القوائم المالية بالقوة الشرائية الحالية لها.

5- إمكانية استبعاد آثار التضخم وما تسببه هذه الآثار من تشويه في القوائم المالية.

6- تحقق طريقة التكلفة التاريخية المعدلة معيار الفائدة من إعداد القوائم المالية؛ حيث إنها تقدم معدلات العائد على الاستثمار وتكون أكثر صدقاً، كما أنها تقيس أرباح وخسائر القوة الشرائية.

على الرغم من المزايا السابق ذكرها ومساهمتها في التقليل من آثار التضخم على عناصر القوائم المالية وذلك من خلال التخلي عن مبدأ ثبات وحدة القياس النقدي ومعالجتها لتلك التغيرات، إلا أن هذه الطريقة لم تلقَ الإجماع الكامل بين مختلف المتدخلين في الميدان المحاسبي، سواء من المحاسبين أو المستخدمين لتلك القوائم المالية، خاصة في مجال القياس المحاسبي. وتتلخص أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه الطريقة فيما يأتي⁽³³²⁾:

أ) تجاهلها للمستوى الخاص لأسعار بعض السلع والخدمات التي تهم الإدارة في العملية الإنتاجية وفي عملية الاستبدال، والتي تهم المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري.

ب) إن استخدام رقم قياسي واحد لتعديل القوائم المالية التاريخية يؤدي إلى خلط وعدم دقة في البيانات وتشويش لقراء القوائم المالية.

ت) يختلف تأثير عامل التضخم على الوحدات المحاسبية المختلفة، فالوحدات ذات الكثافة الرأسمالية يمكن أن تتأثر بالتضخم بشكل أكبر من الوحدات التجارية أو الخدمية، وبالتالي فإن محاسبة المستوى العام يمكن أن تؤدي إلى تشويه حساب الدخل الدوري.

ث) على الرغم من تمكن هذه الطريقة من تجنب أخطاء القياس باعتمادها على حدة قياس نقدي ذات قوة شرائية موحدة عامة، ولكن قد لا تتمكن من تجنب أخطاء التوقيت؛ نظراً لاعتمادها كذلك على مبدأ تحقق الإيراد والأرباح بالبيع.

(332) سي محمد لخضر، مرجع سبق ذكره، ص135.

ج) صعوبة فهم واستيعاب المعلومات التي تنتج عن تطبيق هذه الطريقة، كونها معتمدة على فكرة مجردة وهي القوة الشرائية العامة لوحدة النقد.

وبعد عرض طريقة التكلفة التاريخية المعدلة من حيث التعريف بها ومزاياها والانتقادات الموجهة لها، فإنه يمكن احتسابها وفق الصيغة الآتية⁽³³³⁾:

$$\text{التكلفة التاريخية المعدلة} = \text{التكلفة التاريخية} \times \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار سنة القياس}}{\text{الرقم القياسي لأسعار سنة الأساس}}$$

ثانياً- طريقة القيمة الجارية:

يقصد بالقيمة الجارية أو بالتغير في المستوى الخاص للأسعار: تغير سعر سلعة أو خدمة معينة في سوق محددة بذاتها ووفق شروط دفع وتسليم متعارف عليها. ويستخدم هذا المفهوم في العصر الحاضر على أنه يمثل عملية إعداد التقارير المالية عن موارد واستخدامات الوحدة الاقتصادية على أساس قيمة الأصل في وقت معين وبالنسبة لموقف معين⁽³³⁴⁾. وللقيمة الجارية عدة أساليب وتتمثل في الأساليب الآتية⁽³³⁵⁾:

- القيمة الحالية (القيمة الاستعمالية)؛ حيث إنها تعبر عن قيمة المنافع الاقتصادية المنتظرة من استخدام الأصل في نشاطات المنشأة لغاية الاستغناء عنه، وتقدير قيمة هذه المنافع يتسم بالصعوبة لأنه يتطلب تقدير التدفقات التي يمكن تحقيقها من استخدام الأصل.
 - أسعار الخروج الجارية (صافي القيمة البيعية): وتعبر عن المبلغ الذي يمكن الحصول عليه حالياً مقابل التنازل عن الأصل، أي سعر البيع مطروحاً منه المصاريف اللازمة لإتمام عملية البيع.
 - أسعار الدخول الجارية (التكلفة الاستبدالية): ويفترض هنا أن المؤسسة بصدد إحلال الأصل الموجود، لذا تعبر عن المبلغ الضروري لاستبدال الأصل بأصل آخر.
- أما فيما يتعلق بالميزات والعيوب فإنها تتمثل بالآتي⁽³³⁶⁾:

(333) رقية وادي، وصالح مرزوقة، مرجع سبق ذكره، ص 787.

(334) سي محمد لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 137.

(335) عبد المجيد موازين، ومحمد أمين بربري، مرجع سبق ذكره، ص 61.

(336) المرجع السابق، ص 62.

المزايا:

- 1- تعتبر الطريقة حديثة نسبياً في القياس المحاسبي.
- 2- تأخذ جميع التغيرات الجارية التي تطرأ على عناصر قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.
- 3- تمثل هذه الطريقة مؤشراً جيداً لقياس كفاءة ووسيلة الحفاظ على رأس المال.
- 4- تستخدم كأداة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

العيوب:

- 1- صعوبة إيجاد أصول مشابهة في السوق لتلك التي تحوزها المنشأة.
 - 2- غياب الموضوعية والقابلية للتحقق؛ لأن تحديد ما يعتمد غالباً على التقدير، مما يجعلها عرضة للتحيز والذاتية في التقدير.
 - 3- تجاهلها التغير في المستوى العام للأسعار.
- وبموجب هذه الطريقة يتم تعديل قيم عناصر القوائم المالية على أساس التكلفة الجارية التي يتم حسابها على أساس الأرقام القياسية الخاصة بالصيغة التالية⁽³³⁷⁾:
- $$\text{التكلفة الاستبدالية} = \text{التكلفة التاريخية} + (\text{التكلفة التاريخية} \times \text{الرقم القياسي الخاص})$$

ثالثاً- طريقة القيمة الجارية المعدلة:

تقوم هذه الطريقة على مبدأ التحقق من مدى توافق التغيرات في المستوى الخاص للأسعار؛ حيث تحسب هذه الطريقة وفق الصيغة الآتية:

التغير النسبي للأسعار = التغير في المستوى العام للأسعار - التغير في المستوى الخاص للأسعار

حيث يطبق مفهوم القيمة الجارية للأسعار إما على أساس الشراء وفي هذه الحالة فإنه يستخدم نموذج التكلفة الاستبدالية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار، وإما على أساس استخدام أسعار الخروج كأساس في التقييم، وفي هذه الحالة فالنموذج المستخدم هو صافي القيمة البيعية الجارية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار⁽³³⁸⁾.

(337) رقية وادي، وصالح مرزوقة، مرجع سبق ذكره، ص 788.

(338) مدحت فوزي عليان وادي، "أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة- الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص 106.

فيما يتعلق بمزايا تطبيق طريقة القيمة الجارية المعدلة فإنها تتلخص في النقاط الآتية(339):

1. تساعد على إبراز التغيرات في المستويات العامة والخاصة للأسعار، لذلك فإنها تتفادى أخطاء التوقيت والقياس، كما تسمح بإبراز الأداء الحقيقي للمنشأة وكفاءتها في استخدام الموارد الاقتصادية المتوفرة لديها.

2. تتلاءم أكثر مع فرض الاستمرارية؛ حيث تتيح للمنشأة فرصة لاستبدال أصولها المستنفدة، كما تكون المعلومات المعدة على أساسها ملائمة لاتخاذ القرارات.

3. تُظهر الواقع الاقتصادي للمنشأة، بإبراز الأحداث التي أثرت على القوائم المالية خلال الفترة.

4. تسمح بإجراء العمليات الحسابية وعمليات المقارنة بين عناصر القوائم المالية كونها توفر التجانس بين مختلف العناصر.

5. تتفق مع مفهوم الأصل باعتباره منافع اقتصادية متوقعة ومفهوم التقييم المحاسبي الذي يركز على العمليات التي قامت بها المؤسسة والأحداث التي أثرت عليها خلال فترة زمنية معينة.

على الرغم من جميع المزايا آنفة الذكر لطريقة القيمة الجارية المعدلة فإنها تعاني الكثير من العيوب لعل أهمها ما يأتي(340):

أ- غياب الموضوعية نظراً للاعتماد على التقدير في تحديد القيم الجارية في كثير من الحالات والمواقع، كما أن عملية اختيار الرقم القياسي المستخدم في التعديل سوف تتسم بالذاتية.

ب- غير قابلة للتحقق لغياب مستندات الإثبات، واختلاف نتائجها بين العديد من الأشخاص.

(339) بلال كيموش، مرجع سبق ذكره، ص 84.
(340) المرجع السابق، ص 84.

ت- عدم اتفاقها مع العديد من المبادئ المحاسبية كمبدأ التكلفة التاريخية، ومبدأ الإثبات، ومبدأ القياس الفعلي، ومبدأ الحيطة والحذر، ومبدأ تحقق الإيرادات، ومبدأ وحدة النقد.

ث- صعوبة التطبيق في الواقع، لكونها تتطلب الجهد، والتكلفة والوقت. وفيما يخص الوقت يجب مراعاة خاصية الوقتية الضرورية لتوفير معلومات محاسبية ملائمة.

يرى الباحث مما سبق أن بدائل التقييم المحاسبي في ظل التضخم قد تفادت القصور الناتج من طريقة التكلفة التاريخية في التقييم المحاسبي، على الرغم من أنها جميعها تضمنت العديد من القصور والانتقادات والعيوب مثل: غياب الموضوعية عند بعضها، وتجاهل بعضها الآخر التغير المستمر في المستوى العام للأسعار لافتراض ثبات وحدة النقد. وذلك ينعكس سلباً على مدى صحة ودقة البيانات المالية الصادرة عن الوحدات الاقتصادية والتي تستخدم كأساس مهم في تقييم عناصر القوائم المالية، وتقييم قيمة المنشآت الاقتصادية، وبالتالي فإنه لا يمكن الاعتماد عليها في التقييم المحاسبي الذي يلعب دوراً مهماً في قياس عناصر القوائم المالية للبنوك التجارية. والتي تعتبر العناصر بمثابة المدخلات "البيانات" الأساسية التي تستخدم في الأساليب الإحصائية وأساليب التحليل المالي والأساليب المتقدمة في قياس وتقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية.

الفرع الثاني- المداخل التقليدية المستخدمة في تقييم القيمة العادلة:

هناك عدة مداخل تقليدية يمكن استخدامها في تقييم "قياس" القيمة العادلة لمخاطر استثمارات البنوك التجارية، مع العلم أن هذه المداخل التقليدية تختلف في طريقة احتسابها، إلا أنها تتقارب في النتائج التي يمكن الحصول عليها، ولعل أهمها:

أولاً- القيمة السوقية الجارية:

يتمثل هذا المدخل في ذلك القدر من النقدية (أو ما يعادلها) الذي يمكن أن تحصل عليه المنشأة في الوقت الحالي من بيع أصول متوفرة لديها يمكن بيعها، ويجب أن تعكس هذه القيمة الظروف السائد في السوق وقت التقييم، مما يوفر إمكانية المقارنة بين الأصول التي

تم اقتناؤها والحصول عليها في فترات مالية مختلفة. كما توفر القيمة السوقية الجارية للمستخدمين معلومات محاسبية ملائمة تساعد على تقييم الأصول والالتزامات. ويتم التوصل إلى القيمة العادلة وفقاً للقيمة السوقية الجارية بالاقتباس من أسعار الدليل التجاري للأصول المشابهة، أو ما ينشر في المجالات المتخصصة، أو المقارنات مع أسعار أدوات مشابهة معروضة للبيع. ووفقاً للقيمة السوقية الجارية تُسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد والذي يفترض دفعه للحصول على الأصل نفسه أو ما يعادله في الوقت الحالي. كما تسجل الالتزامات بما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحالي⁽³⁴¹⁾.

ثانياً- تكلفة الاستبدال:

يقصد به السعر الجاري لشراء أصل مماثل للأصل الذي تمتلكه المنشأة من حيث العمر والإنتاجية. وفي حالة تعذر هذا القياس يمكن اتباع إحدى الطرق الآتية⁽³⁴²⁾:

1- السعر الجاري لشراء أصل جديد مماثل للأصل المملوك مع تعديل السعر بالاستهلاك حتى تاريخه.

2- السعر الجاري لشراء أصل جديد ذي تقنية عالية الجودة مع تعديل السعر بأثر التقدم التقني على أقساط الإهلاك والتقاعد والتكلفة المتغيرة المتعلقة بتشغيل الأصل.

كما تمثل التكلفة الاستبدالية للأصل التكلفة التقديرية لامتلاك أو إعادة إنتاج أصل مشابه له بعد استبعاد عنصري الاستهلاك والتقاعد؛ حيث يمكن الحصول على قيمة تكلفة الاستبدال الجارية باستخدام الأرقام القياسية الخاصة مع التكلفة التاريخية أو القيمة الدفترية للأصول. وتعتبر محاسبة التكلفة التاريخية من القيم الجارية التي تناقش تقييم القوائم المالية عن طريق أسعار الدخول، ويكون دخل العمليات الجاري مساوياً للإيرادات يطرح منها المصاريف محسوبة على أساس التكلفة الاستبدالية؛ وهي بغرض قياس المحافظة على رأس المال⁽³⁴³⁾.

(341) أحمد محمد سليم القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 41.

(342) علي عبد الله شاهين، "النظرية المحاسبية - إطار فكري تحليلي وتطبيقي"، مكتبة آفاق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، غزة، فلسطين، 2011، ص 213.

(343) مصطفى حامد سالم الحكيم، وعبد السلام عوض خير السيد آدم، مرجع سبق ذكره، ص 121.

ثالثاً- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة:

تتكون أصول وخصوم المنشأة من عناصر نقدية وغير نقدية، فالقيمة الحالية (القيمة الاقتصادية) لها استخدامات محددة في مجال المحاسبة المالية، ولا يمكن تطبيقها على أساس موضوعي إلا بالنسبة لعناصر الأصول والخصوم النقدية. أما تطبيق القيمة الحالية (الاقتصادية) بالنسبة للعناصر الأخرى غير النقدية فإنه تثير مشكلات عملية وفكرية؛ حيث يلزم الاعتماد على الاجتهاد والتقدير الشخصي للقائم بعملية التقييم، مما يجعل هذه القيمة غير قابلة للإثبات والتحقق وبالتالي يفقدها خاصية جودة المعلومات المحاسبية. كما إنه من الناحية الفكرية تعتبر التدفقات النقدية ما هي إلا نتيجة تضافر كافة الجهود (عناصر الأصول) مجتمعة، وبالتالي لا يمكن تطبيق مفهوم القيمة الاقتصادية إلا على مستوى المنشأة ككل⁽³⁴⁴⁾.

رابعاً- مدخل صافي القيمة القابلة للتحقق (القيمة البيعية):

تسمى هذه الطريقة أحياناً باسم (صافي القيمة البيعية، أو سعر الخروج الجاري) لأصل ما، وهو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه حالياً إذا تم بيع الأصل في السوق مطروحاً منه كافة المصاريف اللازمة لإتمام عملية البيع؛ حيث يتم إعادة تقويم سائر الأصول بقيمتها البيعية الصافية. وفي حالة عدم إمكان تقدير هذه القيمة بشكل مباشر من خلال أسعار السوق يتم الاعتماد عادةً على أحد هذين البديلين⁽³⁴⁵⁾:

- استخدام أرقام قياسية خاصة للأسعار، تكون محسوبة إما من قبل هيئات خارجية مستقلة أو ضمن المشروع.
- استخدام الخبرة المهنية في التقدير.

بناءً على الصعوبات التي تكتنف تطبيق مفهوم القيمة الاقتصادية فإنه تستخدم أسعار البيع المتوقعة كمقياس بديل للتدفقات النقدية المستقبلية، وقد تكون هذه الأسعار جارية أو مستقبلية. وللمفاضلة بينهما يعتمد الأمر على المدى الزمني الذي يستغرقه تصريف المنتج

(344) علي عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، ص211.
(345) مدحت فوزي عليان وادي، مرجع سبق ذكره، ص95.

(الأصل)، فإذا كان هذا التصريف يستغرق وقتاً طويلاً فإنه يستخدم أسعار البيع المستقبلية (المتوقعة)، هذا إلى جانب مراعاة خصم التكاليف المتعلقة باستكمال دوره في بيع المنتج. ويعرف هذا المقياس باسم مقياس القيمة القابلة للتحقق أو صافي القيمة البيعية⁽³⁴⁶⁾.

يرى الباحث مما سبق أن المداخل الأربعة السابقة الذكر تتضمن عدداً من الأساليب والافتراضات التي تمارسها المنشآت الاقتصادية في تقييم كل من الأصول والخصوم المكونة لعناصر النقدية وغير النقدية، بما في ذلك الافتراضات حول الظروف السائدة في السوق أثناء عمليات التقييم. وهذه الأساليب والافتراضات التي تمارسها المداخل تشوبها الشوائب الآتية:

- ✓ عدم أخذها في الاعتبار التغيرات في القوة الشرائية للنقود، وبالتالي عدم ظهورها في القوائم المالية المعدة من قبل المنشآت، بالشكل الصحيح والعادل.
- ✓ التزام بعض المداخل بالاجتهاد الشخصي؛ مما يجعل القيمة غير قابلة للإثبات والتحقق، مما يفقدها خاصية جودة المعلومات المحاسبية.
- ✓ افتقار المداخل للموضوعية، مما يجعل البيانات المالية المعدة على أساس هذه المداخل غير موثقة ولا يمكن الاعتماد عليها كمدخلات (بيانات) مالية أساسية تستخدم عند تطبيق الأساليب الإحصائية وأساليب التحليل المالي والأساليب المتقدمة في قياس وتقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية. لذلك ينبغي التوجه نحو التقييم باستخدام القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الأمريكية والدولية.

الفرع الثالث- مداخل تقييم القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة:

توفر المعايير المحاسبية درجة عالية من التقدير فيما يتعلق بكيفية الإبلاغ عن أصول البنوك التجارية في الميزانية العمومية. وبشكل خاص قد تؤثر البنوك على وتيرة الإبلاغ عن التغيرات في قيمة أصولها، كما أجازت المعايير ممارسة عمليات التقييم من خلال اختيار الإبلاغ عن أصولها إما بالقيمة العادلة أو بالتكلفة التاريخية. في حين أن محاسبة القيمة العادلة تعكس جميع التغيرات في قيمة الأصول المتراكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بينما محاسبة التكلفة التاريخية تمثل فقط التغيرات التي تم تكبدها بالفعل استناداً

(346) علي عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، ص 211.

إلى طريقة الخسارة المتكبدة. لذلك فإن اختيار طريقة القيمة العادلة يؤدي إلى تقارير أكثر تواتراً عن التغيرات في قيمة الأصول، وتعمل كمصدر معلومات عن التقلبات التي تؤثر على المنافسة بين البنوك⁽³⁴⁷⁾.

في ظل الأسواق المتغيرة والمتقلبة فإن مقاييس القيمة العادلة تزودنا بالكثير من الشفافية والمصداقية، مقارنة بقياس التكلفة التاريخية. وبالإضافة إلى ملائمة القيمة العادلة للقياس المحاسبي في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة والمتقلبة، فإن الموثوقية تعتبر أكثر أهمية من الملاءمة؛ لأن المعلومات الملائمة التي تتسم بعدم الموثوقية تصبح بلا فائدة لأي مستخدم. أما بالنسبة لعمليات قياس القيمة العادلة فقد حدد مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) أنه يمكن قياس القيمة العادلة كالاتي⁽³⁴⁸⁾:

(أ) يعتبر السعر المحدد في السوق النشط أفضل مقياس للقيمة العادلة.

(ب) إذا لم يكن هناك سوق نشط، فإنه يتم تقديرها إذا كانت القيمة الدفترية قريبه من القيمة العادلة، وخاصة للبنود، مثل الذمم المدينة والدائنة، وكذلك الأوراق المالية ذات معدل الفائدة المتغير.

(ت) كما يمكن استخدام الطرق الآتية في قياس القيمة العادلة:

1- الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة.

2- خدمات التسعير من جهة خارجية.

3- نماذج التسعير الداخلية.

4- التدفقات النقدية المخصومة.

وهناك العديد من المداخل والأساليب لتقدير القيمة العادلة بصفة عامة، والقيمة العادلة للاستثمارات بصفة خاصة؛ كونها تعتبر المدخلات الأساسية في احتساب قيمة المخاطر

(347) Carlos Corona, Lin Nan, & Gaoqing Zhang, "Banks, Asset Reporting Frequency and Capital Regulation: An Analysis of Discretionary use of Fair value Accounting" the Accounting review, Vol. 94, NO. 2, 2019, P157.

(348) أنس نجيب غزالات، "محاسبة القيمة العادلة وأثرها على قرارات منح الائتمان في القطاع المالي للشركات طالبة الائتمان"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة اليرموك، الأردن، 2012، ص17.

للاستثمارات، لذلك حددت المعايير الأمريكية أهم مداخل المحاسبة لاحتساب القيمة العادلة للاستثمارات ممثلة في المداخل الآتية:

أولاً- مدخل التكلفة:

يقوم مدخل التكلفة على أساس المبلغ المطلوب في الوقت الحالي لاستبدال القدرة الخدمية للأصل، وغالباً ما تسمى تكاليف الاستبدال الحالية، ومن وجهة نظر البائع سيتحدد السعر الذي يمكن الحصول عليه للأصل بناء على التكلفة. أما بالنسبة للمشتري فتكون التكلفة التي تكبدها للحصول على أصل بديل أو بناء أصول مماثلة المنفعة مُعدلة بمدة التقادم، ويشتمل التقادم على التقادم المادي والتقادم الفني، وهو بذلك أوسع نطاقاً من الإهلاك المحسوب لأغراض إعداد القوائم المالية على أساس عمر الأصل المحدد. ولم يحدد هذا المدخل طريقة محددة للتقييم وإنما ترك الحرية للمنشأة للاختيار من بين مداخل التقييم التي يمكنها أن تتناسب مع الظروف السائدة والتي تتوفر عنها معلومات كافية للتقييم⁽³⁴⁹⁾. وبعبارة أخرى يمكن القول إن مدخل التكلفة يتعلق بالمبلغ الذي يحتاجه لاستبدال المقدرة الخدمية للأصل، أو استبداله الحالي أو تكلفة الشراء أو إنشاء أصل ذي فائدة قابلة للمقارنة مما يتيح التقادم⁽³⁵⁰⁾.

ثانياً- مدخل الدخل:

هو عبارة عن أسلوب يقوم بتحويل المبالغ المستقبلية (التدفقات النقدية أو الدخل أو النفقات) إلى قيمة حالية واحدة (أي مخصومة)، وعند استخدام هذا الأسلوب فإن قياس القيمة العادلة يعكس توقعات السوق الحالية عن هذه القيم المستقبلية. وتتضمن أساليب تقييم الدخل على سبيل المثال ما يلي⁽³⁵¹⁾:

- أساليب القيمة الحالية.
- نماذج تسعير الخيارات؛ مثل: معادلة (سكولز - مرتون)، والنموذج ذو الحدين الذي يعمل على دمج القيمة الحالية مع انعكاسات عاملي الوقت والقيمة الجوهرية عليها.

(349) أحمد محمد سليم القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 40.

(350) Jayne Fuglister & Robert Bloom, "Analysis of SFAS 157, Fair Value Measurement", The CPA Journal, Vol.78, No.1, 2008, P37.

(351) سيد شريف عبد الوهاب هيبه، مرجع سبق ذكره، ص 10.

• طريقة تعدد الأرباح الزائدة للفترة والتي تستخدم لقياس القيمة العادلة للأصول غير الملموسة.

ويستخدم مدخل الدخل لتقييم القيمة العادلة للاستثمارات على أساس أن المدخل يعتبر أفضل المداخل للقياس كونه يركز على قياس الأحداث المستقبلية التي لا تتوفر لها قيمة سوقية؛ ويمتاز مدخل الدخل بالمزايا الآتية:

1. يمكن استخدام مدخل الدخل في حالة غياب أسعار السوق المعلنة ضمن عدة طرق أخرى لتقدير القيمة العادلة للاستثمارات.

2. يعمل المدخل على إيجاد علاقة جيدة بين المنشأة والمستثمرين والمحللين الماليين بما يساعد على تدعيم مقدرة المنشأة على جذب رؤوس أموال جيدة.

3. المعلومات المعتمدة على مدخل الدخل تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

4. يمكن للمستثمرين الاعتماد على البيانات المالية المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية في تقييم القرارات والخطط الاستثمارية للمنشأة، وأيضاً توفير أساس سليم لتقييم الأسعار السوقية للأوراق المالية.

ثالثاً- مدخل السوق:

يستخدم مدخل السوق الأسعار الناتجة عن أحداث السوق المتعلقة بالأصول أو الالتزامات المطابقة أو القابلة لعملية المقارنة، والتي يمكن توضيحها بواسطة تطبيق مصفوفة الأسعار للوصول إلى تقييم القيمة العادلة⁽³⁵²⁾. ويعتمد مدخل السوق على تقدير القيمة العادلة للاستثمارات عن طريق المقارنة المباشرة بين حقوق الملكية في الشركات والمنشآت المتشابهة والتعديلات على الأوراق المالية المتشابهة، وبالتالي يعتمد مدخل السوق لتقدير القيمة العادلة للاستثمارات على القيمة العادلة للاستثمارات المشابهة المملوكة أو المصدرة من منشآت متشابهة. أو صفقات متشابهة وفي ظل تطبيق هذا المدخل ينبغي مراعاة الآتي⁽³⁵³⁾:

(352) Jayne Fuglister & Robert Bloom, Op.Cit, p37.

(353) شيرين شوقي السيد الملاح، مرجع سبق ذكره، 33.

✓ يمكن تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في الأصول عن طريق تحديد النقدية المتوقع الحصول عليها، إذا تم التخلص من الأصول الآن في السوق.

✓ يمكن تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في الالتزامات عن طريق تحديد النقدية المفروض سدادها الآن لتسوية وسداد هذا الالتزام في السوق.

بعد عرض بدائل التقييم المحاسبي في ظل التضخم إلى جانب عرض المداخل التقليدية لتقييم القيمة العادلة، بالإضافة إلى عرض مداخل التقييم للقيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية والأمريكية - فإن هناك تساؤلاً حول تحديد الجهة المسؤولة عن اختيار الطريقة أو المدخل المناسب لتقييم القيمة العادلة؟ وللإجابة عن هذا التساؤل فإن المسؤولية تقع على عاتق إدارة المنشأة في تحديد ووضع التقديرات المحاسبية المعقولة والمداخل المناسبة، وبناءً على مراجعة التقديرات السابقة وتقييمها والخبرات في ظل الظروف الحالية والمستقبلية؛ لذلك تستند التقديرات إلى كل من العوامل الموضوعية والعوامل الذاتية (توقع النتيجة المحتملة للمعاملات والأحداث المستقبلية)⁽³⁵⁴⁾.

يرى الباحث مما سبق أثناء عرضه لمداخل تقييم القيمة العادلة أن معايير المحاسبة المالية التي حددت ثلاثة مداخل خاصة بتقييم القيمة العادلة لم تحدد أو تلزم المنشآت بتطبيق مدخل معين في تقييم القيمة العادلة للاستثمارات من حيث أصولها والتزاماتها، وأن المعيار ترك حرية الاختيار للمنشأة في اختيار المدخل الملائم. وبالتالي فإن عدم تحديد المدخل الملائم لتقييم القيمة العادلة يؤدي إلى إتاحة المجال أمام إدارات المنشآت المالية للتلاعب في قياس القيمة العادلة، والذي ينعكس سلبياً على نتائج تقييم القيمة العادلة، مما يفقدها المصادقة والموثوقية عند ظهورها في القوائم المالية.

(354) George Georgiades, "Practice Issues and Questions & Answers Relating to PCAOB Auditing Standard 2501 (Revised), Auditing Accounting Estimates, including Fair Value Measurements", GAAS update service, Vol.19, Issue 5, 2019, p2.

المبحث الثالث: أساليب وإشكاليات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية

إن الوحدات الاقتصادية على اختلاف أنواعها تتعرض للعديد من المخاطر والتي تؤثر على إدائها وأنشطتها، فالهدف الأساسي لإدارة أي بنك يركز على تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية، ومن ثم تعظيم ثروة حملة الأسهم من خلال توظيف الموارد المالية في أنشطة استثمارية مختلفة. لذلك يسعى البنك إلى القيام بعمليات ذات درجة مخاطرة مرتفعة في سبيل تحقيق معدلات عالية من الربحية، مما يتطلب تحديد وقياس تلك المخاطر، وهي بدون شك إحدى المشكلات الفنية المثيرة للجدل والتي تواجه الوحدات الاقتصادية لاسيما المنشآت المالية؛ ذلك لأن المخاطر التي تتعرض لها البنوك يكون لها تأثير قوي على قطاعات الاستثمار والتمويل والتي تمثل إحدى دعائم الاقتصاد الوطني لأي بلد من بلدان العالم.

إن الانفتاح الاقتصادي للأسواق المالية العالمية وسرعة تطور آلياتها والتعقيدات الفنية المصاحبة لها أدت إلى تعدد وتنوع الأنشطة الاستثمارية والخدمات المصرفية في السوق المصرفية الدولية، مما دفع البنوك إلى ضرورة مواكبة تلك التطورات لضمان الاستمرارية في ظل المنافسة الشديدة. حيث صاحب ذلك تنوع في المخاطر التي تواجهها البنوك وارتفاع في معدلاتها مما ترتب عليه إنشاء إدارة لرصد ومتابعة تلك المخاطر وقياس حجم تأثيرها على الأداء المالي والعمل على التحكم وإدارة المخاطر، بما يمكن إدارة البنك من البقاء والاستمرارية في السوق المصرفي بهدف تحقيق معدلات النمو والربحية المنشودة⁽³⁵⁵⁾.

ولتوضيح أساليب وإشكاليات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية، تناول الباحث ذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: أساليب تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية.

المطلب الثاني: إشكاليات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية.

(355) الفريد وديع بطرس، مرجع سبق ذكره، ص 75.

المطلب الأول - أساليب تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية:

تعتبر عملية تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية من الضرورات التي لا يمكن الاستغناء عنها، كونها تعمل على تحديد الاستثمارات الجيدة التي تمتاز بدرجة عالية من العائد وفي الوقت نفسه أقل مخاطرة. وبالتالي فإن إدارة المخاطر تستطيع تحديد السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية العملية التي يمكنها مواجهة المخاطر بهدف تخفيضها إلى أدنى درجة ممكنة أو تجنبها نهائياً إذا أمكن ذلك، ولتوضيح ذلك فإن الباحث سيتناول الفروع الآتية:

الفرع الأول- الأساليب الإحصائية كأداة لتقييم المخاطر:

بما أن المخاطر من بين العناصر التي تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات المالية، وبالتالي يتوجب معرفة تقييمها - أو بمعنى آخر - قياسها بالشكل الصحيح الذي يسمح بالتقييم والتمييز بين الأصول المالية المختلفة؛ حيث توجد هناك العديد من الأساليب الرياضية أو الإحصائية، ولعل أهمها ما يأتي⁽³⁵⁶⁾:

(1) الانحراف المعياري:

يعتبر الانحراف المعياري أكثر المقاييس الإحصائية استخداماً كمؤشر للخطر الكلي المصاحب للمتغير المالي، كما أنه يقيس درجة تشتت قيم المتغير المالي. وكلما ارتفعت قيمة الانحراف المعياري دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر⁽³⁵⁷⁾.

(2) المدى:

يمثل المدى الفرق بين القيمة الكبرى والقيمة الصغرى للتدفقات النقدية أو للمتغير المالي موضع الاهتمام، ويعتبر من أبسط مقاييس التشتت، وكذا درجة المخاطرة؛ حيث إنه

(356) منية خرباش، "أثر مخاطر سعر الصرف على أداء محفظة الأوراق المالية"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2010، ص 43.
(357) الفريد وديع بطرس، مرجع سبق ذكره، ص 89.

كلما زادت مقيّماته كان ذلك مؤشراً على ارتفاع درجة أو مستوى مخاطر التدفقات النقدية عن القيمة المتوسطة لها⁽³⁵⁸⁾.

(3) التوزيعات الاحتمالية:

هي أدوات كمية أكثر تفصيلاً من مقاييس المدى؛ وذلك لأنها تتبع سلوك المتغيرات المالية. كما أنها تحدد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة وتحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم، واستخدامها في المقارنة بين مستويات الخطر المرافق لكل متغير مالي لقياس مدى ارتفاع مستوى الخطر⁽³⁵⁹⁾.

(4) معامل الاختلاف:

أثبت الانحراف المعياري أنه مقياس جيد للمخاطر، لكن في حالة تساوي القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية أو المالية لمختلف الاقتراحات الاستثمارية، فإنه يتم اختيار الاستثمارات التي تمتاز بانخفاض قيمة الانحراف المعياري لتدفقاتها. إلا أنه في حال اختلاف القيم المتوقعة للتدفقات النقدية بين البدائل الاستثمارية لا يعتبر اختيار البديل الذي يتصف بانخفاض انحرافه هو المقياس المناسب؛ فمثلاً إذا خیرنا بين استثمارين بديلين قيمة الانحراف المعيارية لكل منهما على التوالي 3000 و 3500، بينما تبلغ القيمة المتوقعة للتدفقات (العائد المتوقع) لكل منهما 2000 و 6000 وحدة نقدية على التوالي أيضاً، ففي هذه الحالة لا يمكن اختيار البديل الأول بحجة أن انحرافه المعياري أقل ونتجاهل فرق القيمة النقدية أو المالية المتوقعة (العائد المتوقع) والتي هي في صالح البديل الثاني. ومن خلال ما سبق وجب علينا الاحتكام لمقياس جديد بحيث يسمح لنا بالحكم على درجة الخطر بين البدائل المختلفة⁽³⁶⁰⁾. وبالتالي يكون الانحراف المعياري مقياساً مناسباً للمخاطر عند المقارنة بين مشروعين، بحيث تكون القيمة المتوقعة بينهما متساوية، ولكن عندما تختلف

(358) أمال بوشمال، مرجع سبق ذكره، ص 27.

(359) الفريد وديع بطرس، مرجع سبق ذكره، ص 88.

(360) عادل سلمان، "دراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة على أدوات الاستثمار في سوق رأس المال الإسلامي"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد لخضر، الجزائر، 2014، ص 188.

القيمة المتوقعة للاستثمار يكون معامل الاختلاف هو مقياس المخاطرة المناسب حيث يبين درجة المخاطرة لوحدة من العائد.

(5) معامل بيتا:

يسمى أحياناً بمعامل قياس المخاطر النظامية؛ حيث يعبر معامل بيتا عن مقدار تذبذب سهم معين في علاقته بمتوسط مردود عينة الأسهم الممثلة في السوق ككل، لذلك فهو يعبر عن العلاقة ما بين التغيرات التي يمكنها أن تحدث على القيمة الورقية المالية والتغيرات التي تطرأ على السوق، ولهذا يعد وحدة القياس للمخاطر النظامية. ويتم قياس خطر المحفظة الاستثمارية المكونة من أي أصل مالي عن طريق معامل بيتا للمحفظة الاستثمارية، والذي هو عبارة عن متوسط المرجح لبيتا الأصول المكونة لها⁽³⁶¹⁾.

(6) معامل الاستقرار المالي:

هو عبارة عن مقياس لقياس متانة واستقرار النظام المالي. ويستخدم ذلك المعامل بصفة خاصة في قطاع البنوك؛ حيث إنه يعتمد على القيم المعرضة للخطر، واختبارات الإجهاد المرافقة لاستخدام الأصول. ومن ثم يعتبر هذا المقياس مؤشراً على السلامة المالية في البنوك نظراً لموضوعيته في قياس المخاطر المرتبطة بتوظيف الأصول والاحتياطيات لتحقيق الفوائد المنشودة⁽³⁶²⁾.

يرى الباحث مما سبق أن الأساليب الإحصائية المستخدمة في تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية قد تحمل بعض من المزايا أو العيوب؛ لعل أهمها:

- سهولة معرفة مستوى الخطر من خلال قياس درجة تشتت قيم المتغير المالي.
- إمكانية تحديد القيم المالية المتوقعة الحدوث في المستقبل.
- إمكانية المفاضلة ما بين النتائج المتساوية المقيسة باستخدام الانحراف المعياري من خلال تطبيق معامل الاختلاف.

(361) منية خرباش، مرجع سبق ذكره، ص45.
(362) الفريد وديع بطرس، مرجع سبق ذكره، ص89.

- يعاب على تعدد الأساليب الإحصائية المستخدمة في قياس المخاطر أنها قد تؤدي إلى تضخيم في قياس الاستثمارات البنكية.

الفرع الثاني- أسلوب التحليل المالي كأداة لتقييم مخاطر:

تعد تلك الأساليب من المداخل الحديثة التي تستخدم في قياس درجة الخطر المالي من خلال القوائم المالية المنشورة؛ حيث تعتمد على قياس أو تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية من خلال مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير - وبصفة خاصة الدائنين - وتحقيق تدفقات نقدية إيجابية للمساهمين، ومن ثم قياس المخاطر المالية بالوحدة الاقتصادية من خلال عدد من النسب والمؤشرات المالية لعل أهمها ما يلي⁽³⁶³⁾:

أولاً- نسب السيولة:

تقوم هذه النسب بقياس قدرة المنشأة المالية على الوفاء بديونها في الآجال القصيرة، وهنا ينبغي أن نميز بين ثلاثة أنواع من النسب؛ وهي⁽³⁶⁴⁾:

(1) نسبة السيولة المحددة؛ ويعبر عنها من خلال الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة المحددة} = \frac{\text{القيم المحققة} + \text{القيم المتاحة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

وبالتالي فإن هذه الصيغة تؤدي إلى قياس حصة الديون قصيرة الأجل التي يمكن الوصول إليها باستعمال القيم المحققة والقيم المتاحة.

(2) نسبة السيولة العامة؛ ويعبر عنها من خلال الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

حيث تسمح هذه الصيغة بإبراز مدى تغطية الديون قصيرة الأجل بالأصول المتداولة، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من (1)، يعني ذلك وجود هامش أمان كافٍ؛ أي إن رأس المال العامل موجب.

(363) المرجع السابق، ص 90.

(364) آمال بوشمال، مرجع سبق ذكره، ص 30.

(3) نسبة السيولة الفورية؛ ويعبر عنها من خلال الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{القيم الجارية}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

حيث تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة المؤسسة على المواجهة الفورية لديونها القصيرة الأجل، باستعمال قيمها الجاهزة.

ثانياً- نسب النشاط:

يلجأ المحلل المالي لتحليل نسب النشاط بهدف معرفة مدى كفاءة البنك في استخدام وإدارة أصوله وموارده المالية. كما أنها تبين العلاقة بين الاستثمار في عناصر الأصول والإيرادات المحققة. وللوقوف على ذلك فإنه يجب إجراء مقارنة بين مستوى الإيرادات وحجم الاستثمار في مختلف الأصول؛ حيث تمتاز هذه النسب عن النسب الأخرى بكونها توفر مؤشراً ديناميكياً، وذلك لأخذها البعد الزمني بعين الاعتبار عند تحليلها لقائمة المركز المالي؛ ومن أهم هذه النسب هي (365):

(1) معدل دوران المخزون:

يقيس هذا المعدل مدى قدرة العميل في تسهيل مخزونة السلعي، مما يضمن سيولته، لذلك كلما ارتفع هذا المعدل كلما انخفضت احتمالات العسر المالي، ويتم حساب هذا المعدل من خلال الصيغة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{كلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون السلعي}}$$

كلفة البضاعة المباعة = المخزون في 1/1 + المشتريات خلال العام - المخزون في 12/31

(2) متوسط فترة التحصيل:

(365) أنس هشام الملوك، مرجع سبق ذكره، ص 96.

تعبر هذه النسبة عن عدد الأيام اللازمة لتحصيل الذمم المالية للعميل؛ بحيث إنه كلما انخفضت فترة التحصيل دل ذلك على كفاءة العميل في تحصيل مستحقاته، الأمر الذي ينعكس على سيولته ويحفز إدارة الائتمان على قبول طلب منح التمويل اللازم. ويمكن حساب ذلك من خلال الصيغة الآتية:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{الذمم المدينة}}{360 \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأجلة}}}$$

حيث تمثل الذمم المدينة الحسابات الدائنة مضافاً إليها أوراق القبض.

(3) معدل دوران الأصول المتداولة:

يعبر هذا المعدل عن مدى كفاءة العميل في استخدام أصوله المتداولة في توليد الأرباح، ويحسب من خلال الصيغة الآتية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

(4) معدل دوران الأصول الثابتة:

يستخدم هذا المعدل لقياس مدى كفاءة العميل في استخدام أصوله الثابتة لتوليد الإيرادات، ويمكن حسابه من خلال الصيغة الآتية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

ثالثاً- مؤشرات الربحية التشغيلية:

تعكس نسب الربحية الأداء الكلي للمنشأة، بينما تقيس كل مجموعة من النسب السابقة التي جرى تناولها جوانب معينة من أداء المنشأة، كما توحد نسب الربحية الأثر لأغلب قرارات الإدارة، فهي تفحص قدرة المنشأة على توليد الأرباح من المبيعات، والموجودات،

وحق الملكية. والأرباح هي أداة القياس لفعالية سياسات إدارة المنشأة الاستثمارية، والتمويلية والتشغيلية، وكذلك القرارات المتخذة المتعلقة بهذه السياسات. والنسب الخمسة الأكثر استعمالاً هي: نسبة هامش الربح التشغيلي، ونسبة هامش صافي الدخل، ومعدل العائد على الاستثمار، ومعدل العائد على حقوق الملكية. وعند حساب هذه النسب فإنه يستخدم مصطلح الأرباح بالتبادل مع مصطلح الدخل. ويمكن توضيح هذه النسب كالآتي⁽³⁶⁶⁾:

1) نسبة هامش صافي الدخل:

تعبر هذه النسبة عن النسبة المئوية المتبقية من كل دينار من المبيعات بعد طرح جميع التكاليف، ولهذا فإن هذه النسبة تتحدد من خلال تقسيم صافي الدخل على المبيعات.

$$\text{نسبة هامش صافي الدخل} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي المبيعات}}$$

2) معدل العائد على الاستثمار:

يسمى أيضاً باسم معدل العائد على الموجودات؛ حيث إنه يستخدم لقياس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيقها الأرباح من مجمل استثماراتها في الموجودات، وتبحث الشركات دائماً عن الزيادة في العائد على الاستثمار؛ لأنه المقياس لربحية كافة استثمارات المنشأة القصيرة والطويلة الأجل، ويدل ارتفاع هذا المؤشر على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية، وتحسب النسبة من خلال تقسيم صافي الدخل على مجموع الموجودات.

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

(366) محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص 314.

3) معدل العائد على حقوق الملكية:

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية الناتج المتحقق عن استثمار أموال المالكين، كما أنه يكشف عن أداء الإدارة. ولهذا فإن ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل على أداء الإدارة ذات الكفاءة، ويمكن أن يكون ارتفاعه دليلاً على المخاطر العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ بالقروض. وبحسب هذا المعدل العائد بتقسيم صافي الدخل على حق الملكية الذي يشمل رأس المال المدفوع، وعلاوة الإصدار والأرباح المحتجزة؛ ويمكن التعبير عن ذلك من خلال صياغة المعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية}}$$

يرى الباحث مما سبق أن البنوك التجارية يمكنها تقييم وقياس مخاطر استثماراتها من خلال تطبيق أدوات التحليل المالي، وخاصة في حالة أن تكون التقارير والقوائم المالية معدة بالأصل على أساس القيمة العادلة. وبالتالي عند تطبيق أدوات التحليل المالي لتلك القوائم والتقارير المالية، فإنه يمكن للبنك تحديد قيم مخاطر استثماراتها بالقيمة العادلة، كما يمكن أيضاً استخدام نوعين من أدوات التحليل المالي وهما: التحليل المالي العام الذي يقوم على تكوين صور عامة وشاملة عن الوضع المالي للبنك. وهناك التحليل الخاص وهدفه الأساسي الوصول إلى القيم الحقيقية للمخاطر المحيطة باستثمارات البنوك التجارية.

الفرع الثالث- أسلوب النماذج المتقدمة كأداة لتقييم المخاطر:

هناك العديد من النماذج المتقدمة لقياس وتقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية؛ لعل أهمها النموذجان الآتيان:

أولاً- نموذج ديو بونت للتحليل المالي (Dupont Model):

يعتمد هذا النموذج على مجموعة من المؤشرات المالية المركبة والمرتبطة بنسب مالية تحليلية تهدف إلى تحليل وقياس المخاطر المالية؛ حيث يركز هذا النموذج على

اعتماد مؤشر أساسي لتحديد نسبة العائد على حقوق الملكية خلال فترة زمنية تمر بها الوحدة الاقتصادية وتعرض بها للمخاطر. ويتم ذلك من خلال قياس وتقييم معدل العائد على الأصول إلى نصيب حقوق الملكية من إجمالي الأصول. كما أن هناك مؤشراً أساسياً آخر وهو معدل العائد على الأصول على مؤشرات هامش الربحية ومعدل دوران الأصول، علماً أن هذين المؤشرين يعتمدان على قيم صافي الدخل والمبيعات وإجمالي الأصول والإيرادات. أما بالنسبة إلى مؤشر حقوق الملكية من إجمالي الأصول فإن مؤشر الأصول المستخرج يقوم من الأصول الثابتة والأصول المتداولة (367).

ثانياً- نموذج التقييم المصرفي الأمريكي:

يعتبر هذا النموذج من النماذج الحديثة والفعالة في قياس وتحليل المخاطر المالية، وذلك بهدف التأكد من السلامة المالية للبنوك. كما أوضح صندوق النقد الدولي أنه منتج رقابي يهدف إلى مجالات مختلفة من العمليات التجارية للبنوك، وذلك بغرض تحديد السلامة المالية لأنشطتها المصرفية من خلال تشخيص نقاط القوة والضعف لديها، بالاعتماد على ستة مؤشرات رئيسية تستخدم لأغراض تصحيح الأوضاع المالية للبنوك؛ ولعل أهم هذه المؤشرات ما يلي (368):

• مؤشر كفاية رأس المال Capital Adequacy:

يعمل هذا المؤشر على عكس مقدرة البنك في المحافظة الاستثمارية على رأس المال الذي يتناسب مع طبيعة ومحتوى المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك؛ حيث يشير المؤشر إلى قيمة رأس المال التنظيمي الذي تتطلبه البنوك لحمايتها.

• مؤشر جودة الأصل Asset Quality:

يشير هذا المؤشر إلى مخاطر الائتمان المرتبطة بمحفظة القروض والاستثمارات؛ حيث يقدر المؤشر الحجم النسبي للمخاطر الناجمة عن الائتمان البنكي.

• مؤشر كفاءة الإدارة Management Quality:

(367) Ahmed Almazari, "Financial Performance Analysis of The Jordanian Arab Bank by Using The Dupont System of Financial Analysis", International Journal of Economics and Finance, Vol.4, No.4, 2020, p88-90.

(368) الفريد وديع بطرس، مرجع سبق ذكره، ص 93.

يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة مجلس الإدارة والإدارة العليا في البنك من حيث الرقابة على المخاطر وجودة السياسات وعمليات إدارة المخاطر البنكية؛ إذ إن جودة الإدارة تقيّم في ضوء رقابة سياسات البنك وأدائه، وذلك من خلال القيام بفحص كل من سياسات المصرف الائتمانية، والاستثمارات، ورأس المال، والسيولة، والودائع؛ وذلك بهدف تحديد ما إذا كان البنك يسير بالشكل الصحيح والجيد أم لا. ويعتبر هذا المؤشر بمثابة مقياس جوهري للنجاح المؤسسي.

• مؤشر السيولة Liquidity:

يقيس هذا المؤشر مدى كفاية المصادر المالية المحتملة للبنك في مواجهة متطلبات السيولة، وتقييم مدى كفاءة إدارة الأموال على توفير السيولة في وقتها. ويتضمن مؤشر السيولة عدداً من المؤشرات الفرعية والتي تم ذكرها سابقاً.

• مؤشر الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to Market Risk:

يعكس هذا المؤشر الدرجة التي يمكن أن تؤثر فيها التغيرات في معدلات الفائدة، ومعدلات التحويل الخارجي، وأسعار الأدوات المالية - عكسياً - على الأرباح أو على رأس المال الاقتصادي. كما يأخذ هذا المؤشر في الاعتبار مقدرة البنك على تحديد، وقياس، ومراقبة والسيطرة على مخاطر الأسعار ومخاطر التغيرات في معدلات الفائدة.

• مؤشر الأرباح Earnings:

لا يشتمل هذا المؤشر على حجم واتجاه الأرباح فقط، بل يتعدى ذلك، بهدف تحليل العوامل المؤثرة على الربحية من خلال قطاعات التشغيل المختلفة. كما أن مؤشر الربحية يعكس نسب الربحية على الأداء الكلي للبنك، ويتضمن عدداً من النسب التي تم توضيحها سابقاً.

يرى الباحث مما سبق أن نموذج التقييم المصرفي الأمريكي يركز على تقييم أداء الإدارة بهدف تقييم السياسات المتبعة بتخفيض المخاطر من خلال الاعتماد على عدد من نسب التحليل المالي لتلك المخاطر.

الفرع الرابع- أسلوب بازل الثاني في تقييم المخاطر المصرفية:

تعتبر عملية قياس أو تقييم المخاطر في البنوك التجارية من الضرورات التي يُعتمد عليها في تحديد نوعية وجودة الاستثمارات، التي يُمكنها تحقيق أعلى عائد ممكن بأدنى درجة من المخاطر؛ فاتفاقيات بازل - وخاصة بازل الثانية - أولت اهتماماً ملحوظاً بقياس المخاطر، وذلك من خلال القياس بواسطة المنهج المعياري والقياس بواسطة التصنيف الداخلي، ولتوضيح ذلك فإن الباحث سيتناول المنهجين كالآتي:

أولاً- المنهج المعياري:

تعتبر الطريقة المعيارية المستخدمة في قياس أو تقييم المخاطر هي الأسهل لاحتساب متطلبات رأس المال، خاصة في البنوك التي لا تمارس أنشطة معقدة؛ حيث يتضمن هذا المنهج تصنيفاً أدق للمخاطر، إلى جانب توسيع إطار الأخذ بالرهونات لتغطية المخاطر الائتمانية، كما تحدد وسائل جديدة لتخفيض تلك المخاطر، وبالتالي فإن الأعباء الرأسمالية تنخفض. ولتطبيق هذا المنهج يجب إتباع الخطوات الآتية⁽³⁶⁹⁾:

(أ) تبويب الأصول: تقوم هذه الطريقة على أساس تقسيم المخاطر الائتمانية إلى فئات، وبالتالي فإنه يتم تبويب الأصول وفقاً للجهة المقرضة كالآتي:

1- القروض السيادية (الحكومية والبنوك المركزية).

2- الالتزامات على البنوك الأخرى.

3- قروض الشركات العامة والمساهمة.

4- قروض الأفراد.

5- قروض مؤسسات تتعامل في الأوراق المالية.

6- قروض الرهن العقاري وقروض الإسكان.

(369) ضياء الدين حيدر خالد مسموح، مرجع سبق ذكره، ص 31.

ب) ترجيح الأصول بأوزان المخاطر: تعتمد هذه الطريقة على ترجيح التسهيلات الائتمانية بأوزان المخاطر؛ وذلك تبعاً للتقييم الائتماني للعمل، وحسب تبويب التسهيلات الممنوحة.

ت) إمكانية تخفيض المخاطر: تعمل هذه الطريقة على تخفيض المخاطر الائتمانية من خلال تطبيق الأساليب الخاصة مثل: (الضمانات، الرهونات العقارية، كفالات أطراف أخرى كالرواتب المحولة، والتأمينات النقدية)، شريطة أن تكون الأساليب موثقة مستندياً وملزمة قانونياً.

كما حددت اتفاقية بازل الثانية عدداً من الشروط والمعايير التي يجب توفيرها في منشآت التصنيف الائتماني الخارجية بهدف اعتمادها كتصنيف ائتماني، وأبرز هذه المعايير ما يأتي (370):

- الموضوعية: ينبغي أن يكون أسلوب تحديد التقديرات الائتمانية متشديداً ونظامياً، وخاضعاً للتحقق والتأكد استناداً إلى التجربة التاريخية والاستجابة لتغيرات المركز المالي.
- الاستقلالية: يجب أن تكون مؤسسات التقدير الائتماني الخارجية مستقلة، كما يجب أن لا تكون خاضعة للضغوط السياسية والاقتصادية التي تؤثر في التصنيف الذي تتوصل إليه، ويجب أن تكون عملية التقييم متحررة من أي قيود قد تنشأ من مجلس الإدارة.
- الإفصاح: يجب على المنشأة المالية أن تفصح عن جميع المعلومات مثل أسلوبها في التقييم، والنسب الفعلية للخسارة والتعديلات التي تطرأ على التصنيف.
- المصدقية: تستمد المصدقية إلى حدٍ ما من المعايير المشار إليها سابقاً، إلى جانب اعتماد الجهات الأخرى كالمستثمرين والاقتصاديين.
- توفير الموارد: ينبغي على منشآت التقييم الائتماني الخارجية أن تمتلك الموارد الكافية التي تمكنها من القيام بجميع الإجراءات التقديرية الائتمانية، وأن تكون عالية الجودة.

(370) المرجع السابق، ص 31.

ثانياً- منهج التصنيف الداخلي:

بالنسبة إلى بعض البنوك التي لديها تصنيفات داخلية متطورة وبعد موافقة السلطة الرقابية على سلامة هذا التصنيف، في هذا الإطار سيسمح البنك باستخدام نظمها الداخلية لتقييم جدارة المقترضين، وبالتالي تحديد مخاطر الائتمان في محافظها، مع التزام البنوك بأساليب دقيقة ومعايير الإفصاح؛ حيث ستقدم الأطر التحليلية المتميزة أنواعاً مختلفة من انكشاف القروض (أي تعرضها للمخاطر). وفي إطار الأسلوب الذي يعتمد على عدد من التقييمات الداخلية IRB، يقوم البنك بتقدير الجدارة الائتمانية لكل مقترض، وتترجم النتائج إلى تقديرات لمبلغ الخسارة المستقبلية المتوقعة، التي تشكل أسس تحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس المال؛ حيث يتيح الإطار الجديد لكل من الأسلوب الذي يعتمد على التصنيف الداخلي الأساسي، والأسلوب الذي يعتمد على التصنيف الداخلي الأكثر تقدماً، علماً أن هذا الأسلوب يستخدم لقياس مدى التعرض لمخاطر المنشآت ومخاطر الدول والمخاطر البنكية⁽³⁷¹⁾.

يتناول الباحث المناهج الفرعية للتصنيف الداخلي كالاتي:

أ) منهج التصنيف الداخلي الأساسي:

بموجب تعليمات المنهج الداخلي الأساسي يناط بالبنوك مهمة تقييم الملاءة المالية للعميل ضمن معايير منهجية معينة؛ حيث تُترجم أهلية العميل إلى تقديرات حسب القيمة العادلة (القيمة السوقية)، بهدف تقييم حجم الخسائر المستقبلية المحتملة التي يبني عليها الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال. وظهر هذا المنهج بناءً على التحول إلى مداخل تقييم القيمة العادلة في تقييم الأصول لتصنيف مخاطر الائتمان خلال السنوات الأخيرة، خاصة نماذج تقييم رأس المال التي طورتها البنوك التجارية. ويقوم منهج التصنيف الداخلي الأساسي على أربعة مفاهيم أساسية كمحددات لمخاطر الائتمان⁽³⁷²⁾، وهي: احتمال التخلف عن الدفع، الخسارة عند حدوث التخلف عن الدفع، قيمة القرض عند التخلف عن الدفع، وتاريخ

(371) سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 52.

(372) أحمد محمد سليم القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 141.

الاستحقاق الفعلي. وقد يطلب من البنوك استخدام نموذج القيمة العادلة مقابل التقييم الداخلي لمكونات مخاطر الائتمان⁽³⁷³⁾.

(ب) منهج التصنيف الداخلي المتقدم:

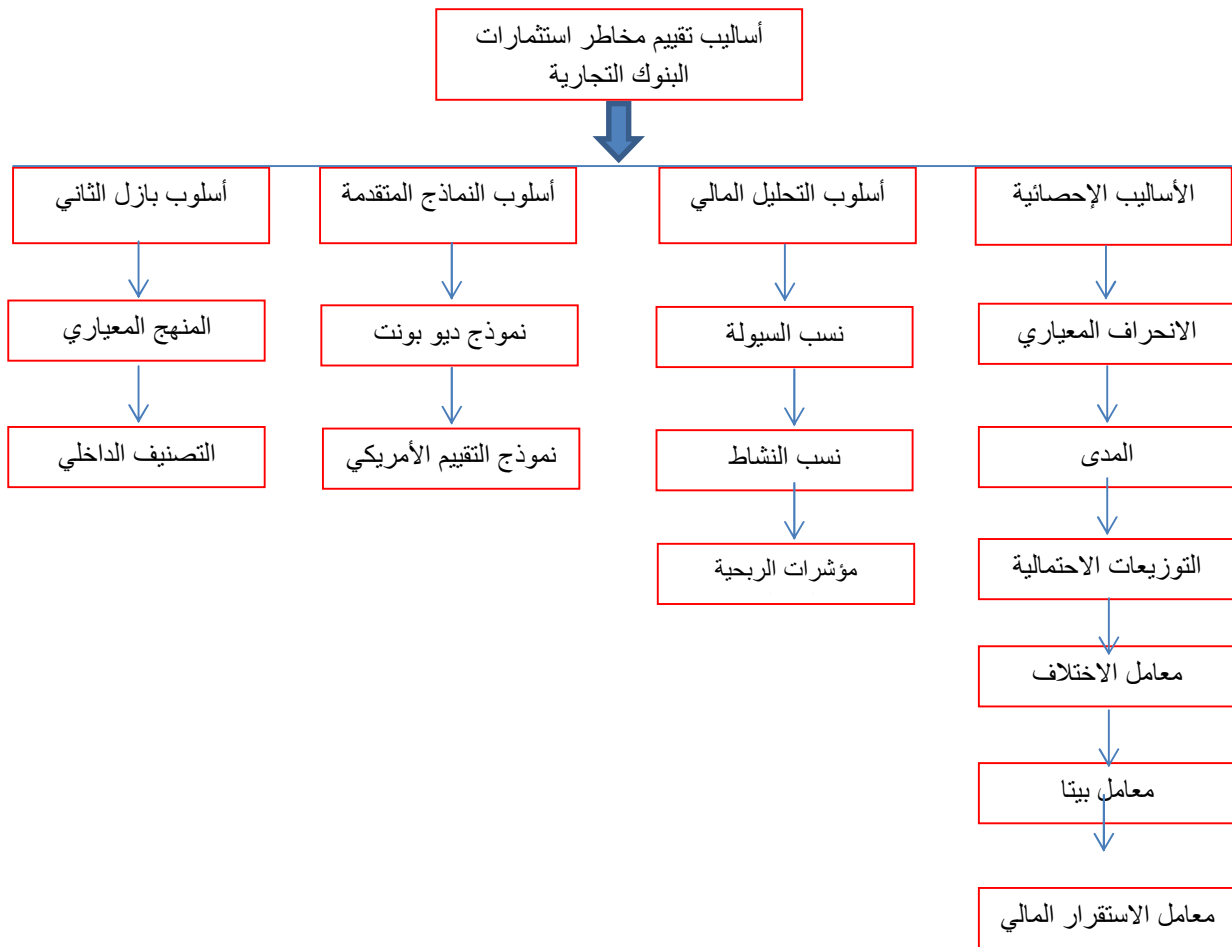
هو عبارة عن منهج تستخدمه البنوك في احتساب تقييمها للأصول والالتزامات. ويقوم منهج التصنيف الداخلي المتقدم على أربعة محددات لمخاطر الائتمان والتي تم ذكرها في المنهج الفرعي السابق، وذلك بهدف تحديد المتطلبات الخاصة برأس المال. أما بالنسبة للتقييم العادية المعترف بها في القوائم المالية، إذا تم تقييم عنصر واحد أو أكثر من عنصر بطرق تقييم أخرى بديلة فهذا من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في القيم بصورة جوهرية، فعلى البنك أن يفصح عن تلك التغيرات⁽³⁷⁴⁾.

يرى الباحث مما سبق أن منهج التصنيف الداخلي - سواء أكان الأساسي أو المتقدم - هما منهجان يعتمدان على القيمة العادلة في تقييم الخسائر والأصول، بحيث يمكن مقارنة نتائج تقييم القيمة العادلة بتقييم التكلفة التاريخية في المنهج الداخلي الأساسي، أما منهج التصنيف الداخلي المتقدم فإنه يؤكد على الالتزام بالتقييم باستخدام القيمة العادلة كونها لا تؤدي إلى تغيير جوهري في قيم الأصول أو الخسائر.

وأخيراً بعد عرض الباحث بشكل تفصيلي لأساليب تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية فإنه يعرضها بشكل توضحي كالآتي:

(373) Basel Committee on Banking Supervision, "International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards", Bank For International Settlement, www.bis.org, Jun, 2006, p52.

(374) أحمد محمد سليم القصاص، مرجع سبق ذكره، ص141.



الشكل رقم (6): أساليب تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية

المصدر: إعداد الباحث بناءً على البيانات السابقة.

المطلب الثاني - إشكاليات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية:

بما أن الهدف الأساسي من استخدام محاسبة القيمة العادلة في تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية هو الوصول إلى معلومات محاسبية تتصف بالدقة والموثوقية والموضوعية في التقييم المحاسبي لها وللمخاطر المحيطة بها. ولكي يتمكن كل من المستثمر ومدراء الإدارات المختصة في الاستثمارات من اتخاذ القرارات الرشيدة في إدارة تلك الاستثمارات، وإن وجود أي مشاكل تتعلق بتطبيق محاسبة القيمة العادلة عند تقييم استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها، يؤدي ذلك إلى تشتت كل من المستثمر ومستخدمي التقارير والقوائم المالية - وبالتالي فإنه تظهر هناك نتائج سلبية في عملية اتخاذ القرارات

الاستثمارية، ويعود ذلك إلى المشكلات المتعلقة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة. ولتوضيح ذلك فإن الباحث تناول الفروع الآتية:

الفرع الأول- الجدل حول إمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة وإشكالياتها:

فيما يتعلق بالجدال حول تطبيق القيمة العادلة، فإن الرؤى الداعية لاعتبار القيمة العادلة الموجودة في المعيار الدولي رقم (13) والذي تم ذكره وتوضيحه سابقاً، تفترض وجود أسواق فاعلة ومكتملة لم يأتي من فراغ بل يُمكن استنباطه من الفعل الذي قام به كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي. وذلك في صياغة إطار مفاهيمي مشترك عام 2010؛ حيث نتج عنه الموثوقية بالتمثيل الصادق؛ وذلك لوجود مفهومين للقيمة العادلة: الأول يدعى القيمة العادلة، والآخر يدعى بالقيمة العادلة البديلة. وهنا لا بد من بيان هذين المفهومين أنصار في IASB، FASB حيث يمكن توضيح كليهما كالآتي⁽³⁷⁵⁾:

✓ أنصار المفهوم الأول والمتمثل في القيمة العادلة: حيث يرون أن الأسعار السوقية يجب أن تقدم استنارة عن التدفقات النقدية المحتملة، وليس بناءً على التقدير الخاص بالمنشأة؛ ذلك لأن الأسواق بشكل عام هي مكتملة وفعالة لتقديم دليل على وجود التمثيل الصادق في عملية القياس على هذا الأساس. وبالتالي فالموثوقية أقل أهمية، ويجب أن يتم استبدالها بالتمثيل الصادق الذي يعطي اهتماماً أكبر بتمثيل الظاهرة الاقتصادية فقط في ظل قيمتها السوقية العادلة أي سعر البيع الحالي. كما قالوا أيضاً بأن تطبيق القيمة العادلة يستلزم أن تكون التكلفة (قيمة المدخلات) أساس قياس غير ملائم كونه يرتبط بأحداث سابقة، بينما التدفقات النقدية المستقبلية سوف تكون ناجمة عن قيمة مخرجات مستقبلية (سعر البيع)، وتقاس بالقيمة العادلة. وقد تبني المعيار رقم (13) قيمة المخرجات في تعريفه للقيمة العادلة.

✓ أنصار المفهوم الثاني والمتمثل في القيمة العادلة البديلة، فقد رد أنصاره على إزالة الموثوقية بالقول: بأن القوائم المالية تقوم بالتخفيف من عدم تماثل المعلومات في عالم

(375) محمود جمال محمود أبو خضير، "إمكانية تطبيق القيمة العادلة للموجودات الثابتة للشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة اليرموك الأردن، 2018، ص89.

مذبذب كالذي نعيش به اليوم، وعلى هذا الأساس للموثوقية خاصية أساسية، فضلاً عن أن البيئة الاقتصادية الحالية لا توفر أسواقاً فعالة ومكتملة كون الأسواق غير مكتملة، فإن القبول بعدم اكتمال الأسواق ونقص فاعليتها يجعل القيمة العادلة تخسر الكثير من جاذبيتها؛ ذلك لأنها لا ترتبط بالعالم الحقيقي الذي تعمل به المعايير المحاسبية. ففي هذا المعنى يمكن القول بأنه ليس كافياً أن تكون النظرية جيدة حتى يتم قبولها من قبل واضعي المعايير المحاسبية، بل يجب أن تكون ذات صلة ومتماسكة منطقياً مع الواقع العملي. وفي المقابل ترتبط وجهة النظر البديلة بالوضع الحقيقي للسوق من خلال كونه غير مكتمل وفعال ولكنها لا تقدم حلاً متماسكة.

وبعد عرض الجدل القائم بخصوص تطبيق محاسبة القيمة العادلة فإنه يمكن إدراج مشكلات تطبيق محاسبة القيمة العادلة كالاتي (376):

(1) يرى البعض أن استخدام التكلفة التاريخية أثناء الأزمات أكثر ملاءمة من القيمة العادلة؛ حيث إن القيمة العادلة تتفاعل بشكل أسرع مع السوق مما ينتج عنه الاعتراف السريع بخسائر ضخمة خلال فترة قصيرة، مما يترتب عليه انهيار النظام المالي بشكل سريع. بينما النظم التقليدية في التكلفة التاريخية تسمح بأن يتم الاعتراف بالخسائر بشكل أكثر ببطئاً (تدرجياً) والتي تعطي للشركات الوقت الكافي لإيجاد حلول حتى يستقر السوق؛ فمدراء البنوك وغيرهم كالمؤسسات المالية ألقت اللوم على القيمة العادلة كونها أحدثت دورة من الانخفاضات لأسعار الأصول، مما أدى إلى زيادة عمليات البيع لتقليل الخسائر المحتملة.

(2) تعمل القيمة العادلة على إرغام المؤسسات المالية على بيع أصولها بمبالغ منخفضة من خلال طريقة Mark to Market بحيث لا تعبر عن قيمتها الحقيقية وفقاً للنظرة طويلة الأجل؛ نظراً لانخفاض قيمتها السوقية نتيجة تدهور الأسواق أثناء الأزمات. وبالتالي يرى البعض أنه حتى تستطيع الشركات المحافظة على رأس مالها أو الاحتياطيات الرأسمالية عند المستوى المطلوب يكون من الضروري التحول تجاه التكلفة التاريخية خلال فترة الأزمات والسماح بإعادة تصنيف القروض المحتفظ بها لغرض البيع أو

(376) مطاوع السعيد السيد مطاوع، مرجع سبق ذكره، ص 142-145.

المحتفظ بها لغرض المتاجرة، بالإضافة إلى المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، لقياسها على أساس التكلفة المستهلكة لتجنب الخسائر المرتبطة بحاسبة القيمة العادلة. (3) يرى البعض أن محاسبة القيمة العادلة هي المسؤولة عن الانخفاضات المتتالية والتي تعني تأرجحاً شديداً في النظام المالي بحيث يترتب عليه انخفاض متتابع بالأسواق المالية؛ فكل انخفاض يتبعه انخفاض أكبر. فاستخدام القيمة العادلة في ظل تدهور الأسواق يترتب عليه التساؤل حول جدوى استخدام أسعار سوق أقل من القيم الحقيقية في ظل سريان مفعول المبيعات تحت الضغط بدون الاهتمام بأن أسعار السوق الحالية لا تعكس بشكل دقيق التدفقات النقدية المتوقعة (المستقبلية) للأصل أو السعر الذي يجب أن تباع به الإدارة المالية. لذلك هناك انتقادان أساسيان حول مساهمة القيمة العادلة في إحداث الانخفاضات المتتالية للأصول في أوقات الرواج والتدهور؛ وهما (377):

الانتقاد الأول: إن محاسبة القيمة العادلة وارتفاع الأصول يسمح للبنوك بزيادة الرافعة المالية في وقت الرواج، وبالتالي تأرجح النظام المالي بصورة كبيرة، مما يزيد من الآثار المالية في أوقات الأزمات، كما تؤدي القيمة العادلة إلى حدوث التقلبات التالية في القوائم المالية:

- التقلبات المرتبطة بالتغيرات في المعاملات الاقتصادية.
- التقلبات الناتجة عن أخطاء القياس وتغير وجهات النظر فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية خلال فترة النشاط.
- التقلبات الناتجة عن استخدام النموذج المختلط الذي يطبق القيمة العادلة في بعض الأدوات المالية والتكلفة المستهدفة في البعض الآخر.

الانتقاد الثاني: إن محاسبة القيمة العادلة تعمل على نقل آثارها السيئة إلى الأسواق المالية؛ فمن خلال طريقة Mark to Market نجد أن القيمة العادلة لها تأثير كبير على انتشار الأداء الضعيف من بنك إلى آخر، وبالتالي ينتج عنها زيادة الخطر النظامي في البنوك.

(377) المرجع السابق، ص 143.

4) يؤكد البعض أن استخدام القيمة العادلة له أثر كبير على تدعيم سلسلة الانهيارات المالية ولا سيما في البنوك والمؤسسات المالية نتيجة التمسك بالقيمة العادلة، وذلك من خلال الاعتماد على أسعار السوق. وبالتالي يحدث انخفاض كبير في أسعار السوق لعدم ثقة العملاء في تلك المؤسسات نظراً لما تملكه من محفظة قروض رديئة، مما أدى إلى خسائر هائلة في تلك البنوك، فكان بنك Citigroup أكثر البنوك تأثراً بهذه الأزمة نتيجة اعتماده على القيمة العادلة؛ حيث تسببت القيمة العادلة في خفض أصوله بما يعادل 40 بليون دولار، كما انخفضت أسهم البنك بمقدار 60% في الربع الأخير من عام 2008.

5) في حالة الاكتفاء بالقيمة السوقية كأساس لتقدير القيمة العادلة، وفقاً لمدخلات المستوى الأول من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، فإن الاعتماد عليه يتيح لإدارة المنشأة من التلاعب في هذه القيمة، وخاصة في الحالات الآتية (378):

- عند امتلاك المنشأة حصة كبيرة من الأصول والالتزامات المماثلة محل القياس، من الممكن أن يتيح لإدارة المنشأة التأثير على السعر المعلن في السوق، ومن ثم فإن السعر لا يخضع لظروف العرض والطلب داخل السوق؛ حيث إنه قد يكون موجهاً من جانب الإدارة.
- عندما لا يعبر السعر المعلن في السوق النشط عن القيمة العادلة في تاريخ القياس، ويمكن أن يحدث ذلك مثلاً عند وقوع عدد من الأحداث الجوهرية بعد إغلاق السوق ولكن هذا يحدث قبل تاريخ القياس، مما يعطي الفرصة أمام إدارة المنشأة للتلاعب في القيمة العادلة.

يرى الباحث مما سبق بعد عرض مشكلات تطبيق القيمة العادلة والانتقادات الموجهة إليها باعتبارها تحدث دورة من الانخفاضات لأسعار الأصول، مما ينتج عنه زيادة في عمليات البيع لتقليل الخسائر، وأثرها في تدعيم سلسلة الانهيارات المالية ولا سيما في البنوك والمؤسسات المالية نتيجة تمسكها واعتمادها على أسعار السوق، ودورها في إظهار حدة نشوء الأزمات المالية وغيرها من الانتقادات الموجهة لها- لذلك فإن القيمة العادلة لا

(378) سيد شريف عبد الوهاب هيبه، مرجع سبق ذكره، ص 29.

تعتبر السبب الرئيسي في ظهور تلك المشكلات والانتقادات وإنما هي سبب في الكشف عن تلك المشاكل المالية، وإظهار القيم الحقيقية لكل من الأصول والالتزامات داخل السوق، كما أنه قد يكون هناك قصور في عمليات تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الوحدات المحاسبية.

الفرع الثاني- المخاطر الناجمة عن التقييم بالقيمة العادلة:

بما أن محاسبة القيمة العادلة ينتابها العديد من المشكلات في التطبيق أثناء عمليات التقييم المحاسبي، من الطبيعي أن ينتج عنها العديد من المخاطر، لعل أهمها المخاطر الآتية:

(1) مخاطر الائتمان: هي المخاطرة بأن أحد أطراف الأداة المالية سوف يتسبب في خسارة مالية للطرف الآخر نتيجة لعدم الوفاء بالتزاماته⁽³⁷⁹⁾.

(2) مخاطر السيولة: تعرف مخاطر السيولة بأنها: قيم الأصول قصيرة الأجل غير الكافية لمقابلة المطلوبات قصيرة الأجل أو التدفقات النقدية غير المتوقعة إلى الخارج. ومن هنا تعتبر السيولة هي الاحتياطي الأمن الذي يساعد في كسب الوقت في الظروف الصعبة، وترتبط هذه المخاطر بموقف التدفقات النقدية بنوعيتها، وما إذا كانت هناك فجوة سالبة أم موجبة بين هذه التدفقات النقدية. ويعاني البنك من مخاطر السيولة عندما لا تتوفر له التدفقات النقدية لمواجهة التزاماته قصيرة الأجل، وكذلك عندما ترتفع تكلفة السيولة كلما يحتاج البنك إليها، وما إذا كان السوق قادراً على تلبية حجم السيولة المطلوبة في وقت مناسب من عدمه⁽³⁸⁰⁾.

(3) مخاطر السوق: تسمى بالمخاطر الاقتصادية؛ وهي عبارة عن المخاطر الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما بسبب التغيرات في أسعار السوق. وتشمل ثلاثة أنواع من المخاطر، وهي⁽³⁸¹⁾:

أ) مخاطر العملة: تعرف بأنها المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

(379) المرجع السابق، ص 28.

(380) خديجة رومان، ونريمان طالب، مرجع سبق ذكره، ص 41.

(381) سيد شريف عبد الوهاب هيبه، مرجع سبق ذكره، ص 28.

ب) مخاطر أسعار الفائدة: تعرف بأنها المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق.

ت) مخاطر الأسعار الأخرى: حيث تعرف بأنها المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما بسبب التغيرات في أسعار السوق (عدا تلك المخاطر الناتجة عن مخاطر العملات ومخاطر سعر الفائدة)، سواء أكانت هذه التغيرات ناتجة عن عوامل محددة للأداة المالية أو مصدرها أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المماثلة المتداولة في السوق.

تتأثر مخاطر السوق بعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية ذات تأثير عام ولا تخص منشأة بعينها أو قطاعاً معيناً، وإذا كان هناك بعض الأنواع من المخاطر يمكن أن تتجنبها بالتنوع، فهذا النوع من المخاطر لا يمكن تجنبه بالتنوع، لذلك يطلق عليها المخاطر التي لا يمكن تجنبها بالتنوع.

الفرع الثالث- مبررات استخدام محاسبة القيمة العادلة:

بالرغم من صعوبات التطبيق والمشاكل والانتقادات والالتهامات الموجهة إلى محاسبة القيمة العادلة والمخاطر الناجمة عن تطبيقها وادعاء البعض عدم ملاءمتها لتحقيق جودة التقييم المحاسبي، إلا أنها لا تزال تحظى بالأهمية والدعم والمساندة من جانب عدد كبير من الكتاب والباحثين والمنظمات المهنية المحاسبية. وفيما يلي توضيح لمبررات الإبقاء على استخدام محاسبة القيمة العادلة كنموذج محاسبي مهم في عمليات التقييم أو القياس المحاسبي، وذلك على النحو الآتي (382):

1) ظهرت العديد من الآراء الداعمة للقيمة العادلة والتي أكدت على أن وقف التعامل بالمعيار المحاسبي رقم FASB 157 سوف يعمل على تقليل الشفافية وثقة المستثمرين في الأسواق، وما يؤكد ذلك قيام Chartered Financial Analyst – CFA وهي عبارة عن مؤسسة عالمية تضم حوالي 97 ألف خبير استثماري بإجراء استبيان ضمن الاتحاد الأوروبي؛ حيث تضمن سؤاليين وهما:

(382) مطاوع السعيد السيد مطاوع، مرجع سبق ذكره، ص 147-151.

السؤال الأول: هل تدعم إيقاف العمل بمعايير القيمة العادلة وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي IFRS؟

السؤال الثاني: هل تعتقد بأن الإيقاف سيزيد أو ينقص من الثقة في النظام البنكي الأوروبي؟ جاءت نتيجة الإجابة عن الاستبيان على النحو الآتي:

■ 79% من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة.

■ 85% من المستثمرين يعتقدون أنه في حالة إيقاف استخدام معايير القيمة العادلة سوف يكون لذلك أثر مباشر على تدني الثقة بالنظام البنكي.

(2) يؤدي استخدام أسلوب Mark to Market بشكل مستمر إلى زيادة الوعي تجاه مخاطر تقلبات الأسعار؛ حيث إن محاسبة القيمة العادلة تقوم بعمل تحذيرات للشركات للوقوف بعيداً عن الأصول المتقلبة، لذلك تلعب القيمة العادلة دوراً مهماً في التقليل من آثار الأزمات المالية في حالة الاهتمام بعلامات التحذير، وبالتالي مساعدة الأسواق على علاج الآثار السلبية للأزمات المالية بشكل أسرع ومبكر.

(3) انتقد التقرير المقدم من جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين The Certified Accountants Association of Chartered أداء وكالات التصنيف الائتماني وسماسرة الرهونات، وقام بتدعيم محاسبة القيمة العادلة. كما أشار تقرير مجموعة العشرين G20 المتعلقة بحالة الاقتصاد العالمي والأسواق المالية إلى أن أسلوب Mark to Market ليس هو السبب الرئيسي لحدوث الأزمة المالية العالمية.

(4) يرى معظم الكتاب أن التكلفة التاريخية ليست البديل الملائم للقيمة العادلة، كونها تمتلك العديد من المشاكل والتي يمكن أن تكون بالنسبة لمجموعة من الأصول أسوأ بكثير من مشاكل القيمة العادلة. فالتكلفة التاريخية قد يترتب عليها تحقيق منافع للإدارة وذلك للقيام بما يسمى بتجارة المكاسب. فاستخدام القيمة العادلة يساعد على تخفيف النتائج السلبية للصفقات التي تهدف إلى إدارة الأرباح في ظل النموذج المختلط، والذي يشير إلى بيع الأصول ذات القيمة المرتفعة بهدف الاعتراف بالمكاسب. في حين يتم الاحتفاظ

بالأصول ذات الخسائر غير المحققة؛ أي عدم الاعتراف بالخسائر أو مواجهة التقلبات الدورية من خلال التلاعب بالأرباح والخسائر.

(5) يجب البحث عن أساليب لتدعيم وتفعيل محاسبة القيمة العادلة كونها تحقق ملاءمة ومصادقية للمعلومات المحاسبية، لذا فهي الأسلوب الأفضل والملائم للقياس المحاسبي.

(6) يرى مؤيدو القيمة العادلة أنها تعكس الظروف الاقتصادية المحيطة بشكل حقيقي، وأنها تعتبر أفضل المقاييس ملاءمة وثقة. وفي الحالات التي تكون فيها الأسعار الممكن ملاحظتها لا تعكس القيمة الحقيقية فهذا يعتبر مؤشراً على عدم ملاءمة طريقة Mark to Market حيث إن الأسواق قد تكون غير قادرة على تحديد القيمة العادلة، وفي هذه الحالة لا يكون هناك حاجة إلى تقديم أسعار السوق غير المحققة كقيمة عادية، وإنما يتم الاعتماد على نماذج أخرى تأخذ كافة المتغيرات في الاعتبار مثل Mark to Model للوصول إلى القيمة الحقيقية للأصول محل القياس. فحل مثل هذا التناقض ليس مسؤولية القيمة العادلة وإنما مسؤولية المنظمات المهنية المحاسبية، وبالتالي فالقيمة العادلة التي يعكسها السوق في أوقات الأزمات ليست هي القيمة العادلة.

(7) يتطلب استخدام القيمة العادلة حتى في ظل الأسواق غير النشطة ضرورة توفير المعلومات الكافية، عن قياسات القيمة العادلة لكي يتمكن المستثمرون والمستخدمون من تكوين صورة كاملة عن مدى تعبير تلك القيمة عن حقيقة قيمة الأصل واتخاذ قرارات سليمة. لذلك فإن معايير القيمة العادلة أكدت على ضرورة توفير مثل تلك المعلومات متضمنة مستوى المدخلات المستخدم وافتراضات الإدارة والنماذج المستخدمة وافتراضات شركاء السوق وغيرها. أما بالنسبة للمستخدمين الذين عادةً ما يهتمون بالمعلومات الموجودة في الإيضاحات المتممة للتقارير المالية أو أنهم يتفاعلون بشكل مبالغ فيه مع القيم العادية المبينة على أسعار السوق الجارية، بدون الاطلاع على القيم الأساسية الموجودة بالإيضاحات، فهذا ليس من مسؤولية القيمة العادلة ولكن هذا يرجع إلى عدم وعي المستخدمين، وهذا يتطلب مزيداً من الدراسة حول مدى استجابة المستثمرين للمعلومات الإضافية، إلى جانب مراعاة أن شفافية المعلومات يجب فيها

توفير الاستمرارية. فحجب المعلومات فترات طويلة ثم توفيرها في وقت واحد في محاولة للهروب من مخاطر التقاضي، أثناء الأزمات سوف يسبب حالة من الصدمة والقلق لدى المستثمرين.

- يرى الباحث مما سبق بالرغم من المبررات السابق ذكرها وردّها على الاتهامات الموجهة للقيمة العادلة، أن هنالك العديد من المبررات الأخرى التي يمكن ذكرها؛ وهي:
- ✓ تلبية رغبة المستثمرين والمقرضين في توفير مقياس محاسبي مناسب وأكثر ملاءمة وموثوقية من المقاييس الأخرى لتساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية الضرورية.
 - ✓ يمكن الاعتماد عليها في عمليات التحليل المالي للاستثمارات كونها تعطي نسباً وأرقاماً واقعية عن أداء ونشاط المنشآت.
 - ✓ قدرتها على التقارب ما بين القيم الاقتصادية والقيم المحاسبية؛ وبالتالي فإن القيم الناتجة من تطبيق القيمة العادلة تمكن الاقتصاديين من الاعتماد عليها.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل نكون قد توصلنا إلى أن إدارة مخاطر استثمارات البنوك التجارية تمر بمجموعة من الأساليب والإجراءات والسياسات المالية، التي تهدف إلى تخفيض درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها استثمارات البنوك التجارية، أو تلاشيها نهائياً قدر المستطاع، ويتم ذلك من خلال التحليل والتقييم والمراقبة للمخاطر. ولنجاح تلك الإدارة ينبغي أن تعتمد على أسس خاصة بإدارة المخاطر كمسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا ومسؤولية دوائر الأنشطة المصرفية في البنك، هذا إلى جانب تكامل عملية إدارة المخاطر وقياسها وتقييمها. كما يحتاج نجاح الإدارة أيضاً إلى وسائل وتقنيات خاصة في إدارة مخاطر الاستثمار؛ حيث تتمثل الوسائل في كل من: التأمين، والتحوط بأنواعه، بالإضافة إلى إدارة التوازن ما بين الأصول والخصوم. أما فيما يتعلق بالتقنيات التي تحتاجها الإدارة فتتمثل في: التحكم بالمخاطرة وتمويلها؛ حيث يحتاج هذا التحكم بالمخاطرة إلى مقومات نظام إدارة المخاطر. كما حظيت إدارة المخاطر باهتمام كبير من قبل لجنة بازل خاصة في موضوع كفاية رأس المال وإدارة المخاطر الائتمانية والتي وضعت لها مبادئ خاصة وأوزاناً خاصة في قياس المخاطر.

كما أوضح الفصل مفهوم التقييم المحاسبي والذي تمثل في أنه: عبارة عن عملية تحديد أرقام الماضي والحاضر والمستقبل للمنشآت المالية بهدف استخدامها في عملية التقييم، وذلك من خلال إعطاء قيم عددية للقيم النقدية للعناصر التي سوف يعترف بها في القوائم المالية أو إعطاء قيم عددية لأحداث المنشآت المالية، حتى تكون قابلة للتجميع. وإن هذا التقييم يمكن أن يتم من خلال العديد من بدائل التقييم المحاسبي، سواء في ظل التضخم أو المداخل التقليدية أو مداخل التقييم وفق معايير المحاسبة الدولية والأمريكية. وإن هذه المداخل عند تطبيقها في محاسبة القيمة العادلة قد ينتج عنها العديد من المشاكل المحاسبية والتي ينتج عنها العديد من المخاطر سواء أكانت مخاطر ائتمان أو مخاطر التغير في أسعار الفائدة أو مخاطر السوق بأنواعها. وبالرغم من المشاكل المتعلقة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة والمخاطر الناجمة عنها، ألا أنها تمتعت بالكثير من المبررات التي تشجع على

الإبقاء والتوسع في تطبيقها في المنشآت المالية عامة والبنوك التجارية خاصة. ولتدعيم المبررات السابقة الذكر فإن الباحث تناول في الفصل التالي والمختص بالدراسة الميدانية العديد من الأسئلة التوضيحية المتعلقة بإمكانية استخدام محاسبة القيمة العادلة في تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية، من خلال تصميم استثمارات خاصة بذلك.

الفصل الثاني :

تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادية

"دراسة ميدانية"

تمهيد

تناول الباحث في الفصول السابقة الجوانب النظرية للدراسة، من خلال عرضه للإطار النظري للمحاسبة عن القيمة العادلة، مروراً بتحليل استثمارات البنوك التجارية وما يحيط بها من مخاطر، وصولاً إلى عرض أهم مشكلات التقييم المحاسبي عند استخدام محاسبة القيمة العادلة، هذا بجانب عرض الباحث لأهم مبررات استخدامها. ولرفع قيمة الدراسة من الناحيتين العلمية والعملية فإن الباحث يحتاج إلى الربط بين الجوانب النظرية للدراسة التي تم التطرق إليها سابقاً بالجوانب العملية الميدانية. لذلك يتناول الباحث في هذا الفصل اختبار العلاقة بين متغيرات الفرضيات من أجل الوصول إلى تحديد أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة في استثمارات البنوك التجارية على تقييم المخاطر المحيطة بها، وتوضيح مدى ملائمة تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية المعتمدة على أساس التقييم بالقيمة العادلة. لذلك تناول الباحث في هذا الفصل المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول - منهجية الدراسة الميدانية

تقوم منهجية الدراسة الميدانية على عدد من المقومات التي تتمثل في هدف الدراسة الميدانية والفرضيات التي تم وضعها بغرض تحقيق الهدف الأساسي للبحث، وتحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك توفير البيانات اللازمة لعملية اختبار الفروض إلى جانب تحديد الأسلوب الواجب على الباحث اتباعه في عملية تجميع البيانات وتحديد الأساليب المستخدمة في عمليات تفريغ البيانات وتحليلها. كما اعتمد الباحث على المنهج الوصفي الارتباطي لملاءمة في تحقيق أهداف الدراسة، لذلك تناول الباحث المطلبين الآتيين:

المطلب الأول - الطريقة والإجراءات المستخدمة:

لتوضيح الطريقة والإجراءات المستخدمة في تحقيق هدف الدراسة الميدانية يعرض الباحث الفروع الآتية:

الفرع الأول- هدف الدراسة الميدانية:

بناءً على أهداف الدراسة وحدودها فقد هدفت الدراسة الميدانية إلى اختبار فرضيات الدراسة من خلال طرح قائمة استقصاء آراء عينة من المتخصصين في مجال المحاسبة بصفة عامة ومجال التقييم المحاسبي لاستثمارات البنوك التجارية بصفة خاصة، كالمختصين في المحاسبة الذين يعملون في أكبر مكاتب التدقيق المحاسبي المرخص لها بمزاولة مهنة التدقيق لحسابات كبرى المنشآت المالية في الأردن، وكذلك استقصاء آراء عينة من العاملين بالوحدات المحاسبية وإدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية.

الفرع الثاني- فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية فإنها تسعى إلى اختبار مجموعة من الفرضيات والتي تم ذكرها سابقاً في الإطار العام للدراسة. والتي تتكون من أربع فرضيات تهدف إلى دراسة وتحليل العلاقة الإحصائية بين تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية بالقيمة العادلة وبين جودة بياناتها المالية من حيث الملاءمة والمصادقية. وتهدف أيضاً إلى التعرف على مدى مواكبة البنوك التجارية الأردنية لآخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة،

ومعرفة ما إذا كان هناك صعوبات في تطبيق منهج القيمة العادلة، وأن هناك تأثير للمحيط غير المستقر للأردن في الانتقال إلى استخدام منهج القيمة العادلة.

الفرع الثالث- مجتمع الدراسة الميدانية:

يتمثل مجتمع الدراسة الميدانية في مجتمعين أساسيين من المجتمعات المالية والتي لها علاقة وثيقة بتطبيق موضوع الدراسة على الصعيد العملي، والتي تتمثل فيما يأتي:

أولاً- البنوك التجارية العاملة في الأردن:

تم اختيار البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي الأردني ضمن عينة الدراسة الميدانية كونها من أكثر المنشآت الاقتصادية تأثراً بظاهرة التغيرات المستمرة في قيمة النقود والأصول والالتزامات، كما أنها أكثر المنشآت احتياجاً إلى منهج محاسبي عادل يأخذ في الحسبان التغيرات المستمرة للنقود عبر الزمن. لذلك حرص الباحث على أخذ آراء عينة الدراسة من المسؤولين عن الوحدات المحاسبية وإدارة المخاطر في هذه البنوك التجارية الأردنية. وفيما يلي إدراج أسماء البنوك التجارية العاملة بالسوق المالي الأردني⁽³⁸³⁾:

جدول رقم (6)
أسماء البنوك التجارية العاملة في السوق الأردني

الترتيب	الرمز الحرفي	اسم البنك
1	JOIB	البنك الإسلامي الأردني
2	JOKB	البنك الكويتي
3	JCBK	البنك التجاري الأردني
4	THBK	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
5	AJIB	بنك الاستثمار العربي الأردني
6	SIBK	بنك صفوة الإسلامي
7	UBSI	بنك الاتحاد
8	ABCO	بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)
9	INVB	البنك الاستثماري
10	EXFB	بنك المال الأردني
11	SGBJ	بنك سوستيه جنرال الأردن
12	CABK	بنك القاهرة عمان
13	BOJX	بنك الأردن
14	AHLI	البنك الأهلي الأردني
15	IIAB	البنك العربي الإسلامي الدولي
16	ARBK	البنك العربي

المصدر: هيئة الأوراق المالية الأردنية

(383) هيئة الأوراق المالية، بورصة عمان، الشركات المساهمة في القطاع المصرفي الأردني - قطاع البنوك، تاريخ الزيارة 21 نوفمبر 2019.

https://www.sdc.com.jo/arabic/index.php?option=com_public&member_cat=900&member_sub_cat=1

ثانياً- مكاتب المحاسبة والتدقيق المحاسبي العاملة في الأردن:

تتخصص مكاتب المحاسبة والتدقيق المحاسبي التي تقوم بعمل التقارير والبيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في أربعة مكاتب محاسبية فقط، وهي عبارة عن فروع لكبرى شركات المحاسبة والتدقيق المالي العالمية، التي تمتاز بدرجة عالية من المهارة العلمية والعملية في مجال المحاسبة والتدقيق المالي، كما أنها تمتلك الخبرة الواسعة بمجال تطبيق معايير المحاسبة الدولية وما يطرأ عليها من تطورات وتعديلات. لذا من الضروري الاستفادة من هذه الخبرات من خلال استقصاء آراء العاملين في تلك المكاتب بخصوص موضوع الدراسة واختبار فرضياتها. ولعل أهم هذه المكاتب تتمثل في المكاتب الآتية:

1) ديلويت أند توش فرع الشرق الأوسط (Deloitte):

تعتبر شركة ديلويت أند توش إحدى أكبر الشركات العالمية المتخصصة بمجال الخدمات المهنية، وخاصة في مجال المحاسبة.

2) إرنست ويونغ فرع الأردن (EY):

تعتبر شركة إرنست ويونغ إحدى أكبر الشركات المهنية الأربع على مستوى العالم والمتخصصة بمجال المحاسبة.

3) برايس وترهاوس كوبرز فرع الأردن (PWC):

تعتبر شركة برايس وترهاوس كوبرز إحدى أكبر الشركات الأربع على مستوى العالم المتخصصة بمجال المحاسبة وتدقيق الحسابات وتقديم الاستشارات والخدمات الضريبية.

4) كي بي إم جي القواسمي وشركاه (KPMG):

تعتبر شركة القواسمي وشركاه إحدى فروع شركة (كي بي إم جي) العالمية التي تعتبر إحدى أسرع الشركات العالمية نمواً ونجاحاً في مجال الخدمات المحاسبية، وخدمات التدقيق والمراجعة القانونية.

في ضوء ما سبق يرى الباحث أنه يوزع (150) نموذجاً من استمارة الاستقصاء التي تم إعدادها بهدف اختبار فرضيات الدراسة على المسؤولين المتخصصين بموضوع الدراسة في البنوك التجارية الأردنية. وأن يتم توزيع (50) نموذجاً من نفس استمارة الاستقصاء على مكاتب المحاسبة والتدقيق المالي المحتكرة إعداد وتصفية حسابات البنوك التجارية الأردنية والمحصورة في أربعة مكاتب فقط.

الفرع الرابع- عينة الدراسة:

يتم اختيار عينة كل مجتمع من مجتمعات الدراسة كالآتي:

العينة الأولى: تتمثل العينة الأولى في اختيار (16) بنكاً من البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي الأردني بحيث تتوفر بها الشروط الآتية:

1- أن يكون البنك نشطاً ويمارس عمله في السوق الأردني لفترة زمنية لا تقل عن عشر سنوات.

2- أن تتوفر البيانات والتقارير المالية للبنك على موقع هيئة الأوراق المالية الأردنية لكي يتمكن الباحث من الاطلاع على سياسته المحاسبية ودرجة التزامه بتطبيق معايير المحاسبة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي.

3- أن يفصح البنك عن سياسته المحاسبية فيما يتعلق بعمليات القياس والتقييم المحاسبي؛ للتعرف على المنهج المعتمد للبنك.

العينة الثانية: تتمثل العينة الثانية في أربعة من مكاتب المحاسبة والتدقيق القانونية العاملة في القطاع المحاسبي الأردني، بحيث تتوفر بها الشروط الآتية:

1- أن تمتاز بالكفاءة والمهارة العلمية والعملية والالتزام بمعايير التدقيق المحاسبي ومستجداته ومتابعتهم للتطورات الجارية في أسواق المال والأعمال.

2- أن تكون من المكاتب التي تمارس نشاطها على حسابات البنوك التجارية العاملة في الأردن.

3- أن تكون فروعاً لأكبر مكاتب المحاسبة القانونية المشهورة على مستوى العالم.

لاحتساب العينة المختارة من مجتمع البنوك التجارية الأردنية ومجتمع مكاتب المحاسبة والتدقيق العاملة في الأردن، يتوجب أن توزع عليها قوائم الاستقصاء وفق المعادلة الآتية:

$$n = \frac{N \times (\sigma (1 - \sigma))}{N \times \left(\frac{B}{Z}\right)^2 + \sigma (1 - \sigma)}$$

حيث إن كلاً من الرموز الآتية تمثل ما يلي:

n = حجم العينة.

N = حجم المجتمع للدراسة ويساوي 200.

σ = نسبة وجود الظاهرة محل البحث وتساوي 0,50.

B = نسبة الخطأ المسموح به ويساوي 0,05.

Z = الدرجة المعيارية المقابلة لمعامل الثقة الذي تعمم به النتائج وهو 95%، وبذلك تكون الدرجة المعيارية 1,96.

$$n = \frac{200 \times (0,5 (1 - 0,5))}{200 \times \left(\frac{0,05}{1,96}\right)^2 + 0,5(1 - 0,5)} = \frac{50}{138} = 132$$

وبالتالي فإنه ينبغي أن توزع العينة بما يتناسب مع عدد النماذج المذكورة سابقاً كالتالي:

- حجم عينة البنوك التجارية الأردنية:

$$132 \times \frac{150}{200} = 99$$

- حجم عينة مكاتب المحاسبة والتدقيق:

$$132 \times \frac{50}{200} = 33$$

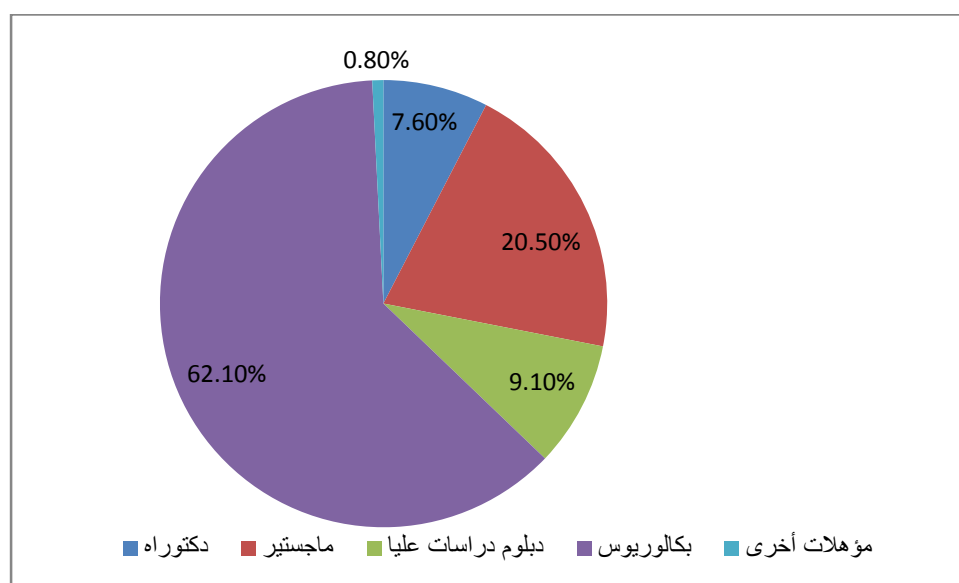
وفيما يلي مجموعة من الجداول توضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغيرات: (المؤهل العلمي، وجهة العمل، الوظيفة، ومدة الخبرة، والمؤهل المهني):

جدول رقم (7)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة لمتغير المؤهلات العلمية

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
دكتوراه	10	7.6%
ماجستير	27	20.5%
دبلوم دراسات عليا	12	9.1%
بكالوريوس	82	62.10%
مؤهلات أخرى	1	0.8%
المجموع	132	100%

يتبين من الجدول (7) التكرارات والنسبة المئوية لأفراد عينة الدراسة لمتغير المؤهلات العلمية؛ يتبين أن المؤهل العلمي "بكالوريوس" جاء بأعلى تكرار بلغ (82) وبنسبة مئوية بلغت (62.10%)، بينما جاء المؤهل العلمي "مؤهلات أخرى" بأقل تكرار بلغ (1) وبنسبة مئوية بلغت (0.8%).



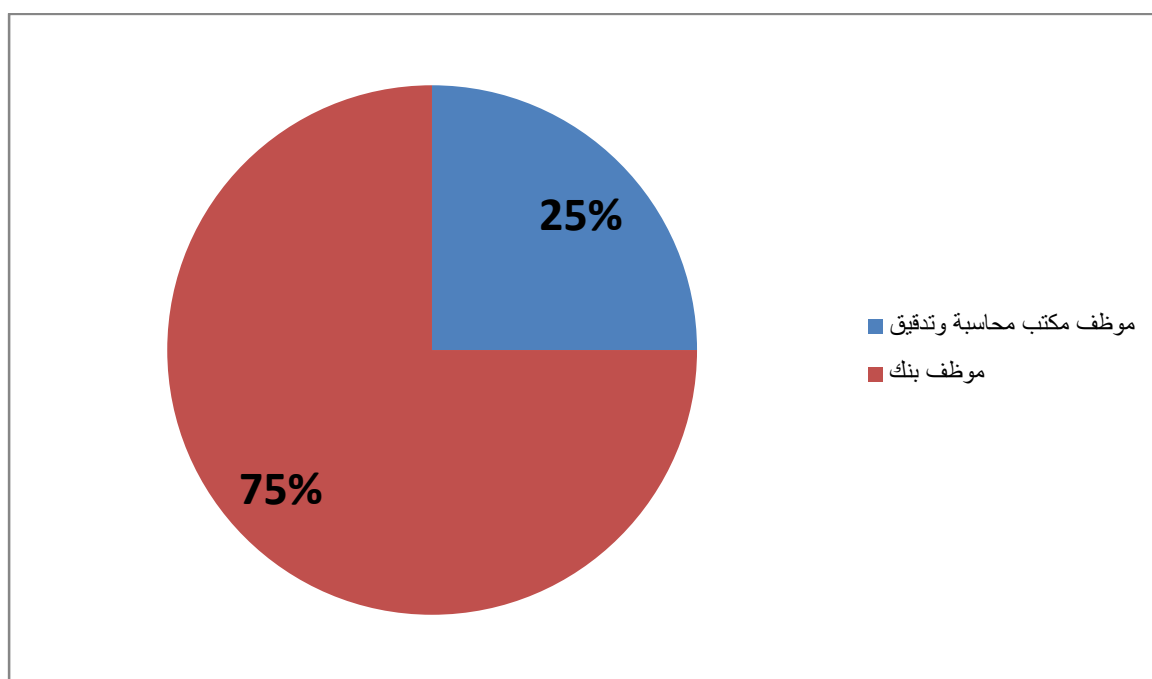
الشكل رقم (7): أفراد عينة الدراسة لمتغير المؤهلات العلمية

جدول رقم (8)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة لمتغير جهة العمل

جهة العمل	التكرارات	النسبة المئوية
موظف بنك	99	75%
موظف مكتب محاسبة وتدقيق	33	25%
المجموع	132	100%

من الجدول (8) التكرارات والنسبة المئوية لأفراد عينة الدراسة لمتغير جهة العمل، يتبين أن جهة "موظف بنك" جاءت بأعلى تكرار بلغ (99) وبنسبة مئوية بلغت (75%)، بينما جاءت جهة "موظف مكتب محاسبة وتدقيق" بأقل تكرار بمعدل (33) وبنسبة مئوية بلغت (25%).



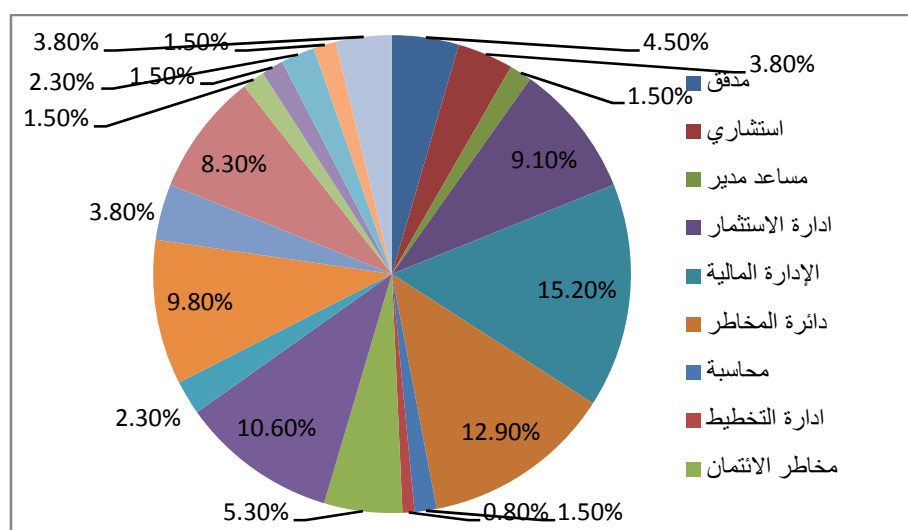
الشكل رقم (8): أفراد عينة الدراسة لمتغير جهة العمل

جدول رقم (9)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة لمتغير الوظيفة

الوظيفة	التكرارات	النسبة المئوية
مدقق	6	4.5%
استشاري	5	3.8%
مساعد مدير	2	1.5%
إدارة الاستثمار	12	9.1%
الإدارة المالية	20	15.2%
دائرة المخاطر	17	12.9%
محاسبة	2	1.5%
إدارة التخطيط	1	0.8%
مخاطر الائتمان	7	5.3%
إعداد الميزانيات	14	10.6%
حسابات ختامي	3	2.3%
مدقق خارجي	13	9.8%
مدقق داخلي	5	3.8%
مدقق حسابات	11	8.3%
مدقق مالي	2	1.5%
مدقق أول	2	1.5%
الرقابة والتفتيش	3	2.3%
ضابط مخاطر التشغيل	2	1.5%
مدير تدقيق	5	3.8%

من الجدول رقم (9) التكرارات والنسبة المئوية لأفراد عينة الدراسة لمتغير الوظيفة، يتبين أن الوظيفة "الإدارة المالية" جاءت بأعلى تكرار بلغ (20) ونسبة مئوية بلغت (15.2%)، بينما جاءت الوظيفة "إدارة التخطيط" بأقل تكرار (1) ونسبة مئوية بلغت (0.8%).



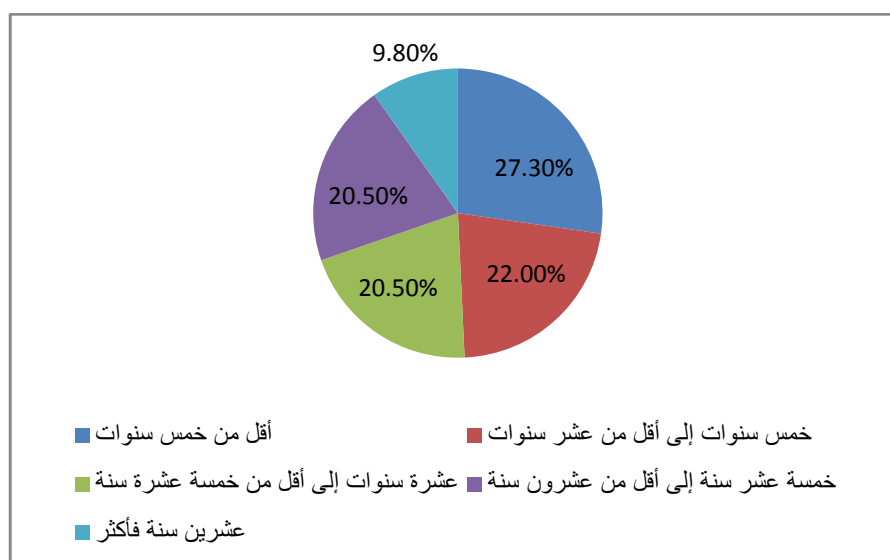
الشكل رقم (9): أفراد عينة الدراسة لمتغير الوظيفة

جدول رقم (10)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة لمتغير مدة الخبرة

النسبة المئوية	التكرارات	مدة الخبرة
27.3%	36	أقل من خمس سنوات
22.0%	29	خمس سنوات إلى أقل من عشر سنوات
20.5%	27	عشر سنوات إلى أقل من خمس عشرة سنة
20.5%	27	خمس عشرة سنة إلى أقل من عشرين سنة
9.8%	13	عشرون سنة فأكثر
100.0%	132	المجموع

يتبين من الجدول (10) التكرارات والنسبة المئوية لأفراد عينة الدراسة لمتغير مدة الخبرة، أن فئة "أقل من خمس سنوات" جاءت بأعلى تكرار (36) ونسبة مئوية بلغت (27.3%)، بينما جاءت فئة "عشرون سنة فأكثر" بأقل تكرار (13) ونسبة مئوية بلغت (9.8%).



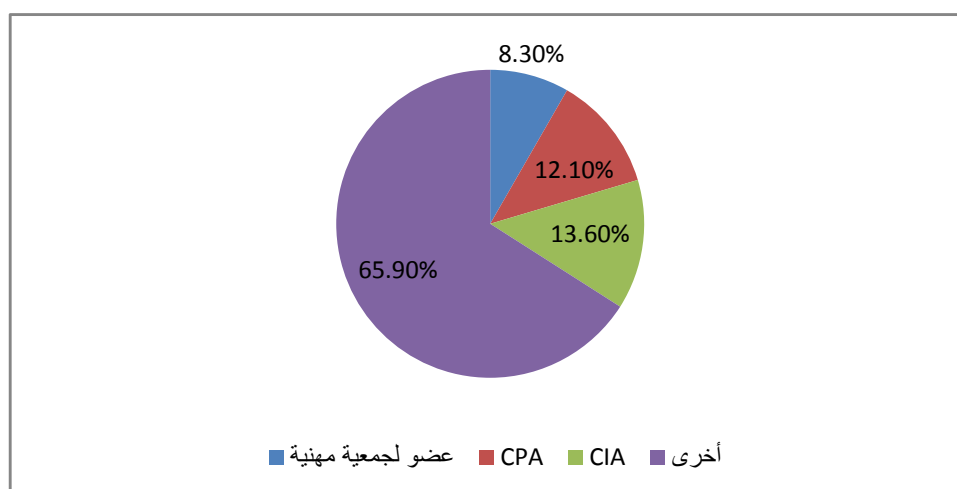
الشكل رقم (10): أفراد عينة الدراسة لمتغير مدة الخبرة

جدول رقم (11)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة لمتغير المؤهل المهني

النسبة المئوية	التكرارات	المؤهل المهني
8.3%	11	عضو لجمعية مهنية
12.1%	16	CPA
13.6%	18	CIA
65.9%	87	أخرى
100.0%	132	المجموع

يتبين من الجدول (11) التكرارات والنسبة المئوية لأفراد عينة الدراسة لمتغير المؤهل المهني، أن فئة "أخرى" جاءت بأعلى تكرار بلغ (87) وبنسبة مئوية بلغت (65.9%)، بينما جاء فئة "عضو لجمعية مهنية" بأقل تكرار (11) وبنسبة مئوية بلغت (8.3%).



الشكل رقم (11): أفراد عينة الدراسة لمتغير المؤهل المهني

الفرع الخامس - أسلوب جمع البيانات وتصميم استمارة الاستقصاء (الاستبانة):

يقوم أسلوب جمع البيانات في هذه الدراسة على أساس توزيع قوائم استقصاء إلى جانب إجراء مقابلات شخصية مع أفراد عينة الدراسة، سواء أكانوا من العاملين في قطاع البنوك التجارية أم من العاملين في مجال المحاسبة المالية والتدقيق. لذلك قام الباحث بإعداد قوائم استقصاء على شكل أسئلة مبنية على فرضيات وأهداف الدراسة، بحيث يمكن من

خلالها تحليل الردود والإجابات على قوائم الاستقصاء بهدف تحقيق أهداف الدراسة الميدانية إلى جانب اختبار فرضياتها. كما يحتاج الباحث أيضاً إلى إجراء مقابلات شخصية مع عينة الدراسة بغية توضيح مضمون الأسئلة والرد على أي استفسارات للمستقصين منهم لضمان دقة وسلامة الإجابة على قوائم الاستقصاء.

عند تصميم استمارات قوائم الاستقصاء حرص الباحث على الأخذ بعين الاعتبار النقاط الآتية:

- السلسلة في عرض الأسئلة بحيث تكون مفهومة وبمبسطة وتتضمن التسلسل في عرضها، وأن تساعد على تحقيق هدف الدراسة وإجراء عمليات التحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات.
 - عرض الأسئلة بطريقة متدرجة بحيث يختار المستقصي منهم الإجابة المناسبة من وجهة نظرهم، من خلال خمس إجابات حسب مقياس (ليكرت) المكون من خمس درجات متفاوتة، بحيث تعبر كل درجة منها عن درجة الأهمية كالاتي: موافق تماماً – موافق - محايد – غير موافق – غير موافق مطلقاً.
 - أن تتضمن قائمة الاستقصاء قسماً خاصاً بالتعريف بالبيانات الشخصية للمستقصي منهم.
 - أن تتضمن قائمة الاستقصاء أربع مجموعات من الأسئلة بحيث تكون كل مجموعة من الأسئلة خاصة بفرضية.
- واشتملت الاستبانة على المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة (المؤهل العلمي، وجهة العمل، والوظيفة، ومدة الخبرة، والمؤهل المهني)، كما اشتملت على (37) فقرة موزعة إلى أربعة مجالات، وهي:

1. المجال الأول: تقييم مخاطر الاستثمار، واشتمل على (11) فقرة.
2. المجال الثاني: مواكبة البنوك التجارية الأردنية، واشتمل على (9) فقرات.
3. المجال الثالث: الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية، واشتمل على (10) فقرات.

4. المجال الرابع: تأثير المحيط غير المستقر، واشتمل على (7) فقرات.

الفرع السادس- صدق وثبات الاستبانة:

يعني صدق وثبات الاستبانة: التأكد من أن الاستبانة تقيس وتقي بالغرض الذي أعدت من أجله. كما يقصد بالصدق: شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى؛ بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها. ويمكن للباحث التأكد من مدى صدق وثبات أداة الدراسة كما يأتي:

أولاً - صدق فقرات الاستبانة:

يتم التأكد من صدق فقرات الاستبانة بطريقتين وهما:

الطريقة الأولى - الصدق الظاهري للأداة (صدق أداة الدراسة).

قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مشرف الأطروحة بصفة (الأستاذ الدكتور) والموجه الرئيسي للباحث لاتباع المنهجية العلمية السليمة، واستشارة (8) محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في المحاسبة، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى ملاءمة العبارات لاختبار الفرضيات التي وضعت من أجلها، ومدى وضوح صياغة العبارات، ومدى مناسبة كل عبارة للفرضية التي تنتمي إليها، ومدى كفاية العبارات لتغطية متغيرات كل فرضية من الفرضيات الأساسية. هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يراه ضرورياً من تعديل على صياغة العبارات أو حذفها نهائياً، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة. وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية من حيث الخصائص الشخصية والوظيفة المطلوبة من المستقصى منهم. وتمّ الأخذ بملاحظاتهم ومقترحاتهم وتعديل فقرات الاستبانة بناءً على إجماع غالبية المحكمين للوصول إلى الاستبانة بصورتها النهائية.

الطريقة الثانية- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة على عينة الدراسة الاستطلاعية، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه:

الجدول رقم (12)

معاملات الارتباط بين كل فقرة والمجال الذي تنتمي إليه وارتباطها بأداة الدراسة ككل

رقم الفقرة	ارتباط الفقرة بالمجال	ارتباط الفقرة بالاستبانة
تقييم مخاطر الاستثمار		
1	0.841**	0.804**
2	0.822**	0.825**
3	0.741**	0.661**
4	0.451*	0.416
5	0.747**	0.662**
6	0.830**	0.787**
7	0.852**	0.821**
8	0.786**	0.731**
9	0.715**	0.758**
10	0.741**	0.729**
11	0.749**	0.730**
مواكبة البنوك التجارية الأردنية		
1	0.621**	0.585**
2	0.836**	0.810**
3	0.718**	0.687**
4	0.860**	0.834**
5	0.821**	0.754**
6	0.779**	0.687**
7	0.787**	0.755**
8	0.914**	0.835**
9	0.808**	0.764**
الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية		
1	0.655**	0.640**
2	0.848**	0.752**
3	0.808**	0.828**
4	0.685**	0.664**
5	0.739**	0.675**
6	0.676**	0.562**
7	0.832**	0.698**
8	0.777**	0.667**
9	0.663**	0.676**
10	0.613**	0.683**
تأثير المحيط غير المستقر		
1	0.829**	0.760**
2	0.892**	0.774**
3	0.934**	0.810**
4	0.681**	0.538**
5	0.814**	0.757**
6	0.712**	0.660**
7	0.842**	0.751**

*معاملات ارتباط دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$).

**** معاملات ارتباط دالة عند مستوى الدلالة ($0.01 \geq \alpha$).**

يظهر من الجدول (12) أنَّ معاملات الارتباط بين كل فقرة والمجال الذي تنتمي إليه تراوحت بين (0.451-0.934)، كما تراوحت معاملات الارتباط بين الفقرات والاستبانة ككل بين (0.416-0.835)، وهي معاملات ارتباط دالة ومقبولة لأغراض تطبيق هذه الدراسة.

ثانياً- ثبات فقرات الاستبانة:

يعني ثبات فقرات الاستبانة التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً إذا تكرر تطبيقها على الأشخاص أنفسهم في أوقات مختلفة. وتم التأكد من إجراء خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقة ألفا كرونباخ. حيث تم تطبيق معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha) لجميع مجالات الدراسة، وجدول (13) يوضح ذلك.

جدول رقم (13)

نتائج كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha) للكشف عن معاملات الاتساق الداخلي لمجالات

الدراسة ن=30

المجال	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة	11	0.81
مواكبة البنوك التجارية الأردنية	9	0.80
الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية	10	0.88
تأثير المحيط غير المستقر	7	0.82
معامل الاتساق الداخلي للمجالات ككل	37	0.82

يتضح من الجدول (13) أن معامل الاتساق لمجال "تقييم مخاطر الاستثمار" بلغ (0.81)، بينما بلغ معامل الاتساق لمجال "مواكبة البنوك التجارية الأردنية" (0.80)، كما بلغ معامل الاتساق لمجال "الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية" (0.88)، في حين بلغ معامل الاتساق لمجال "تأثير المحيط غير المستقر" (0.82)، وجاء معامل الاتساق الداخلي للمجالات ككل (0.82)، وجميعها معاملات الاتساق مرتفعة ومقبولة لتطبيق هذه الدراسة.

ثالثاً- تصحيح أداة الدراسة:

تكوّنت الاستبانة بصورتها النهائية من (37) فقرة؛ حيث تم استخدام مقياس ليكرت للتدرج الخماسي بهدف قياس آراء أفراد عينة الدراسة، على النحو الآتي: بدرجة كبيرة جداً (5)، بدرجة كبيرة (4)، بدرجة متوسطة (3)، بدرجة قليلة (2)، بدرجة قليلة جداً (1)، وذلك بوضع إشارة (√) أمام الإجابة التي تعكس درجة موافقتهم. كما تمّ الاعتماد على التصنيف الآتي للحكم على المتوسطات الحسابية كالتالي:

(أعلى قيمة – أقل قيمة) / 5 وتساوي: (5-1) / 5 = 0.80 طول الفئة.

- 1.80- فما دون منخفضة جداً.
- من 1.81- 2.60 منخفضة.
- من 2.61 إلى 3.40 متوسطة.
- من 3.41 – 4.20 مرتفعة.
- أكثر من 4.20 مرتفعة جداً.

المطلب الثاني- المتغيرات والأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحليل قائمة الاستقصاء المستخدمة في الدراسة الميدانية تحتاج إلى توضيح متغيرات الدراسة بجانب تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل؛ لذا عرض الباحث الفرعين الآتيين:

الفرع الأول- متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في أربعة مجالات وهي:

- مجال تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين جودة بياناتها المالية المنشورة، وخصص له إحدى عشر فقرة.
- مجال مواكبة البنوك التجارية الأردنية لآخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة، وخصص له تسع فقرات.

- مجال الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار، وخصص له عشر فقرات.

- مجال تأثير المحيط غير المستقر في الدول المحيطة بالأردن، على الانتقال نحو تطبيق منهج القيمة العادلة، وخصص له سبع فقرات.

الفرع الثاني- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

بعد قيام الباحث بتفريغ بيانات استمارات الاستقصاء واستخلاص النتائج منها، فإنه يحتاج إلى تطبيق بعض الأساليب الإحصائية الواردة في مجموعة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد تطلبت طبيعة البيانات تحديد الأساليب الإحصائية اللازمة والملائمة، و تتمثل فيما يلي:

أولاً- أساليب الإحصاء الوصفية:

- استخراج التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات الدراسة.
- استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمقاييس الدراسة ككل وفقرات كل مقياس على حدة.

ثانياً- أساليب الإحصاء الاستدلالية:

- معامل الارتباط (Person Correlation).
- اختبارات (One- Sample Test).
- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression).
- معامل ألفا (كرونباخ).

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة

يتضمن هذا المبحث عرضاً للنتائج الإحصائية التي توصلت إليها الدراسة الميدانية التي تهدف إلى التعرف على مدى إمكانية استخدام القيمة العادلة لتقييم مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية الأردنية؛ وذلك من خلال قيام الباحث بتحليل الأسئلة الواردة بقائمة الاستقصاء المتعلقة بموضوع الدراسة الميدانية. ولتوضيح ذلك فإن الباحث تناول المطالبين الآتيين:

المطلب الأول - نتائج أسئلة إشكاليات الدراسة:

يمكن توضيح أهم النتائج المتعلقة بإشكاليات الدراسة من خلال عرض الباحث للفروع الآتية:

الفرع الأول- نتائج السؤال الرئيسي:

ينص السؤال الرئيسي للدراسة على الآتي: ما مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار؟ وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية لمدى التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار، كما هو مبين في جدول (14).

جدول رقم (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجالات ككل

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين ملاءمة بياناتها المالية المنشورة.	4.27	0.31	مرتفعة	1
2	مواكبة البنوك التجارية الأردنية لآخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة.	4.24	0.32	مرتفعة	2
3	الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار.	3.15	0.81	متوسطة	4
4	تأثير المحيط غير المستقر بالأردن، على الانتقال نحو تطبيق منهج القيمة العادلة.	4.07	0.34	مرتفعة	3
	المجالات ككل	3.92	0.29	مرتفعة	

يتبين من الجدول رقم (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجالات ككل؛ حيث جاء المجال رقم (1) الذي نص على: "تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين جودة بياناتها المالية المنشورة" بأعلى متوسط حسابي (4.27) وبانحراف معياري بلغ (0.31) وكانت الدرجة مرتفعة، بينما جاء المجال رقم (3) الذي نصه: "الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار" بأقل متوسط حسابي (3.15) وبانحراف معياري بلغ (0.81) وكانت الدرجة متوسطة، وجاءت المجالات ككل بمتوسط حسابي (3.92) وبانحراف معياري (0.29) وكانت الدرجة مرتفعة.

وتعزى هذه النتيجة إلى أن المعلومات المالية المعتمدة على تطبيق نموذج القيمة العادلة تعد أكثر نفعاً وفائدة من المعلومات المالية المعتمدة على منهج التكلفة التاريخية، الذي كان يعاني من العديد من الأخطاء. ولأهمية المعلومات المالية التي تساعد على اتخاذ

العديد من القرارات المستقلة المهمة التي يمكن أن تحتاجها البنوك التجارية فإن منهج القيمة العادلة ينعكس أثره بشكل إيجابي على جودة المعلومات المالية وخاصة في عناصرها الأساسية: الملاءمة والمصادقية التي تظهر في بياناتها المالية.

كما تعزى هذه النتيجة إلى أن البيانات المالية المعتمدة على نموذج القيمة العادلة تعبر بصدق عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية بشكل يمكن من خلالها محاسبة الإدارة عن الأموال الموكلة إليها واتخاذ القرارات المناسبة. وفي هذه الحالة لا بد من إظهار الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة لأنها أكثر نفعاً وفائدة لمستخدمي البيانات المالية من منهج التكلفة التاريخية.

الفرع الثاني - نتائج السؤال الأول:

ينص السؤال الأول للدراسة على الآتي: ما مدى تأثير تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة على جودة البيانات المالية المنشورة في البنوك التجارية؟ وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية لمدى تأثير تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة على جودة البيانات المالية المنشورة في البنوك التجارية (الملاءمة والمصادقية)، كما مبين في الجدول رقم (15).

جدول رقم (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال تأثير تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة على جودة بياناتها المالية المنشورة في البنوك التجارية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	يعتبر منهج القيمة العادلة المنهج الأفضل والأنسب للتقييم المحاسبي في البنوك التجارية مقارنة بمنهج التكلفة التاريخية.	4.32	0.54	مرتفعة	3
2	توفر البيانات المالية المنشورة المبنية على أساس القيمة العادلة للمستثمرين معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية تساعد في إدارة وتقييم مخاطر الاستثمار.	4.18	0.48	مرتفعة	8
3	تحقق البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.	4.24	0.51	مرتفعة	6
4	تساعد البيانات المالية المستندة إلى منهج القيمة العادلة كلا من المستثمرين والمديرين على تقييم مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية.	4.24	0.53	مرتفعة	6
5	تساعد البيانات المالية المستندة إلى منهج القيمة العادلة كلا من المستثمرين والمديرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية.	4.26	0.57	مرتفعة	5
6	يؤدي استخدام أساليب تقييم مخاطر الاستثمارات المقومة بالقيمة العادلة إلى إعداد بيانات مالية ذات جودة عالية.	4.35	0.61	مرتفعة	2
7	عند استخدام أسلوب التحليل المالي لتقييم مخاطر الاستثمار المقوم بالقيمة العادلة في البنوك التجارية، فإنه ينتج عنه تقييم أكثر دقة وأقرب للواقع ويساعد المستثمرين على معرفة المخاطر المتوقعة.	4.36	0.54	مرتفعة	1
8	يعتبر التقييم المحاسبي القائم على أساس القيمة العادلة أكثر ملاءمة من التقييم القائم على أساس التكلفة التاريخية في تقييم مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية.	4.36	0.64	مرتفعة	1
9	الاعتماد على أساس القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية يعمل على زيادة تحسين خصائص المعلومات المحاسبية.	4.28	0.57	مرتفعة	4
10	هناك تأثير مباشر لتقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة على جودة التقارير والبيانات المالية المنشورة الصادرة عن البنوك التجارية.	4.18	0.60	مرتفعة	8
11	منهج القيمة العادلة له القدرة على تمثيل الوضع المالي للبنك التجاري تمثيلاً سليماً مع إمكانية التحقق منها.	4.23	0.66	مرتفعة	7
	المجال ككل	4.27	0.31	مرتفعة	

يوضح الجدول رقم (15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال تأثير تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية على جودة بياناتها المالية المنشورة (الملاءمة، والمصدقية). حيث جاءت الفقرتان رقما (7، 8) ونصتا على: "عند استخدام أسلوب التحليل المالي لتقييم مخاطر الاستثمار المقوم بالقيمة العادلة في البنوك التجارية، فإنه ينتج عنه تقييم أكثر دقة وأقرب للواقع ويساعد المستثمرين على معرفة المخاطر المتوقعة". و"يعتبر التقييم المحاسبي القائم على أساس القيمة العادلة أكثر ملاءمة من التقييم القائم على أساس التكلفة التاريخية في تقييم مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية"، بأعلى متوسط حسابي (4.36) وبانحراف معياري بلغ (0.64) وكانت الدرجة مرتفعة. بينما جاءت الفقرتان رقما (2، 10) التي نصتا على: "توفر البيانات المالية المنشورة المبنية على أساس القيمة العادلة للمستثمرين معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية تساعد في إدارة وتقييم مخاطر الاستثمار"، و"هناك تأثير مباشر لتقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة على جودة التقارير والبيانات المالية المنشورة الصادرة عن البنوك التجارية" بأقل متوسط حسابي (4.18) وبانحراف معياري بلغ (0.60)، وكانت الدرجة مرتفعة. وجاء المجال ككل بمتوسط حسابي (4.27) وبانحراف معياري (0.31)، وكانت الدرجة مرتفعة.

وتعزى هذه النتيجة إلى أن تطبيق منهج القيمة العادلة على تقييم مخاطر الاستثمار قد يعكس واقع الحال في البنوك التجارية؛ حيث يؤثر على وضع البنك من الناحية الاستثمارية. ولأن منهج القيمة العادلة يوفر خصائص نوعية فريدة للمعلومات المحاسبية كالموضوعية والمصدقية والملاءمة والمنفعة التي يحتاجها كل من مستخدمي هذه المعلومات في البنوك التجارية لتقييم مخاطر الاستثمار، وأيضاً فإن منهج القيمة العادلة قد يتناسب مع الظروف المحيطة بالبنك التجاري، ومع إمكانية الاستفادة من المدخلات ذات الصلة، وقدرته على تقييم الأصول والالتزامات ونقلها بين المستثمرين بصورتها العادلة وفقاً لظروف السوق.

الفرع الثالث - نتائج السؤال الثاني:

ينص السؤال الثاني للدراسة على ما يلي: إلى أي حد تلتزم البنوك التجارية الأردنية بمواكبة آخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية لمدى التزام البنوك التجارية بمواكبة آخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة، كما هو مبين في جدول رقم (16).

جدول رقم (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال مواكبة البنوك التجارية الأردنية لآخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	ضرورة مواكبة البنوك التجارية الأردنية إصدارات معايير المحاسبة الدولية وبالأخص المعايير المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة.	4.36	0.57	مرتفعة	2
2	في حالة مواكبة البنوك التجارية الأردنية لآخر إصدارات معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة، فإن ذلك ينعكس على درجة شفافية ومصداقية القوائم المالية التي يحتاجها المستثمرون والمديرون في إدارة وتقييم مخاطر الاستثمار.	4.21	0.51	مرتفعة	5
3	الالتزام بإصدارات وتعديلات محاسبة القيمة العادلة الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية يسهل عملية تجاوز مشاكل منهج التكلفة التاريخية في القياس.	4.16	0.44	مرتفعة	7
4	البنوك التجارية الأردنية توفر المقومات الأساسية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية.	4.20	0.54	مرتفعة	6
5	يعتبر معيار إعداد التقارير المالية رقم (9) والذي يسمى بمعيار الأدوات المالية، المعيار الأكثر استخداماً في البنوك التجارية الأردنية فيما يتعلق بالقيمة العادلة.	4.45	0.56	مرتفعة	1
6	يعتبر التوجه نحو معايير المحاسبة عن القيمة العادلة خطوة أولى نحو التطوير والتوجه لتقييم الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة في البنوك التجارية الأردنية.	4.25	0.52	مرتفعة	4
7	مواكبة البنوك التجارية الأردنية محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية يعالج العديد من المشكلات المحاسبية المتعلقة بالقياس والإفصاح عن القوائم المالية.	4.11	0.42	مرتفعة	9
8	ينعكس التزام البنوك التجارية الأردنية بتطورات معايير محاسبة القيمة العادلة على تقييم الأوضاع الاقتصادية الجارية على الاستثمارات ومخاطرها.	4.14	0.52	مرتفعة	8
9	تتحرر البنوك التجارية الأردنية بشكل تدريجي من منهج التكلفة التاريخية في حالة متابعتها تطورات محاسبة القيمة العادلة.	4.28	0.65	مرتفعة	3
	المجال ككل	4.24	0.32	مرتفعة	

في الجدول (16) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال مواكبة البنوك التجارية الأردنية لآخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة، جاءت الفقرة رقم (5) التي نصت على أن: "يعتبر معيار إعداد التقارير المالية رقم (9) والذي يسمى بمعيار الأدوات المالية، المعيار الأكثر استخداماً في البنوك التجارية الأردنية فيما يتعلق بالقيمة العادلة" بأعلى متوسط حسابي (4.45) وبانحراف معياري بلغ (0.56) وكانت الدرجة مرتفعة. بينما جاء الفقرة رقم (7) التي نصت على: "مواكبة البنوك التجارية الأردنية محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية يعالج العديد من المشكلات المحاسبية المتعلقة بالقياس والإفصاح عن القوائم المالية" بأقل متوسط حسابي (4.11) وبانحراف معياري بلغ (0.42) وكانت الدرجة مرتفعة. وجاء المجال ككل بمتوسط حسابي (4.24) وبانحراف معياري (0.32) وكانت الدرجة مرتفعة.

وقد تعزى تلك النتيجة إلى أن البيانات المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية معدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية؛ وأن التزام البنوك الأردنية بمعيار المحاسبة الدولي رقم (9)، ما يدل على أن هناك التزاماً بمواكبة معايير المحاسبة الدولية وذلك فيما يتعلق بمنهج القيمة العادلة. وبالتالي فإن ذلك الالتزام لا يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية؛ حيث إنها تعكس الواقع كما هو وتعد مؤشراً لتقييم الأصول والمطلوبات المالية، مما ينعكس على رفع مستوى استثمارات البنك، ولأن منهج القيمة العادلة له دور في إبراز مكاسب وخسائر الأصول المالية وإظهار المركز المالي للبنك كما هو في الواقع. وإن عملية إظهار الأصول المالية في القوائم المالية وفقاً للقيمة العادلة ستعكس المنفعة الاقتصادية للبنوك، وبالتالي سيكون لمستخدمي القوائم المالية القدرة بشكل أفضل على فهم الاستثمارات وتحديد مخاطرها في هذه الأصول، وفهم الأخطار والتنبؤ بها قبل حدوثها.

الفرع الرابع - نتائج السؤال الثالث:

ينص السؤال الثالث للدراسة على ما يأتي: ما أهم الصعوبات التي يمكن أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية للصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم

مخاطر الاستثمار لمواكبة آخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة، كما هو مبين في الجدول رقم (17).

جدول رقم (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	يتميز منهج القيمة العادلة بعدم إمكانية تطبيقه في البنوك التجارية الأردنية لتقييم مخاطر الاستثمارات.	2.37	1.12	متوسطة	10
2	في بعض الحالات يعتمد تقييم استثمارات البنوك التجارية الأردنية على طرق وأساليب معتمدة على الاجتهاد الشخصي للإدارة، مما ينتج عنه تقييم أقل موثوقية، وبالتالي ينعكس سلباً على تقييم مخاطر الاستثمارات.	2.95	1.28	متوسطة	7
3	في بعض الحالات يكون هناك تحيز من قبل الإدارة أثناء عملية التقييم مما يؤثر على قائمة المركز المالي ونتائج أعمال البنك التجاري.	3.14	1.32	متوسطة	4
4	تعد عملية تطبيق محاسبة القيمة العادلة فيما يتعلق باستثمارات البنوك التجارية عملية معقدة وذات طرق قياس مختلفة.	3.09	1.33	متوسطة	5
5	إن التقييم بالقيمة العادلة لبعض الأصول والالتزامات لا يحقق خاصية المقارنة للبنك التجاري.	2.85	1.33	متوسطة	8
6	يتجه البنك التجاري إلى منهج التكلفة التاريخية لتقييم مخاطر الاستثمارات التي لا تتوفر لها أسعار سوقية مشابهة، متجاهلاً منهج القيمة العادلة.	3.85	0.88	متوسطة	2
7	قصور منهج القيمة العادلة عن ضبط تقديرات القيم العادلة التي يمكن أن يحصل بها تلاعب لصالح المدراء أو المستثمرين عند إعداد القوائم المالية.	3.04	1.33	متوسطة	6
8	يحتاج منهج القيمة العادلة إلى أفراد مؤهلين لفهم وتطبيق طرق التقييم في الواقع العملي بطريقة صحيحة.	4.31	0.63	مرتفعة	1
9	رفض بعض البنوك التجارية التغيير نحو محاسبة القيمة العادلة كونه منهجاً يتعارض مع مبادئ وأسس محاسبية كانت راسخة منذ زمن طويل.	2.44	1.18	متوسطة	9
10	لم تراعى المنظمات المهنية المحاسبية ظروف وبيئة ومصالح منشآت الأعمال وبنوك دول العالم الثالث عند وضعها لمنهج القيمة العادلة.	3.48	1.02	متوسطة	3
	المجال ككل	3.15	0.81	متوسطة	

بالرجوع إلى الجدول رقم (17) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار، فقد جاءت الفقرة رقم (8) التي نصت على أن: "يحتاج منهج القيمة العادلة إلى أفراد مؤهلين لفهم وتطبيق طرق التقييم في الواقع العملي بطريقة صحيحة" بأعلى متوسط حسابي (4.31) وبانحراف معياري بلغ (0.63) وكانت الدرجة مرتفعة. بينما جاءت الفقرة رقم (1) التي نصت على أن: "يتميز منهج القيمة العادلة بعدم إمكانية تطبيقه في البنوك التجارية الأردنية لتقييم مخاطر الاستثمارات" بأقل متوسط حسابي (2.37) وبانحراف معياري بلغ (1.12) وكانت الدرجة متوسطة. وجاء المجال ككل بمتوسط حسابي (3.15) وبانحراف معياري (0.81) وكانت الدرجة متوسطة.

وتعزى هذه النتيجة إلى أن محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق قياس مختلفة. وبالتالي فإنها تحتاج إلى مضاعفة الجهود من قبل الجهات المحاسبية المختصة لا سيما المنظمات المهنية المحاسبية وغيرها لإعداد كادر وظيفي محاسبي قادر على تطبيق تعليمات وإرشادات صادرة عن تلك المنظمات المهنية المحاسبية مثل تطبيق IFRS بهدف تجاوز تلك الصعوبات أثناء تقييم مخاطر البنوك التجارية الأردنية بالاعتماد على محاسبة القيمة العادلة.

وقد تعزى تلك النتيجة أيضاً إلى اختلاف ظروف البيئة الاقتصادية خاصة أن معدي منهج القيمة العادلة هي منظمات مهنية محاسبية عالمية تراعي ظروف، وبيئة، ومصالح شركات دول العالم المتقدم، والتي تختلف في كثير من الجوانب الاقتصادية عن الظروف والبيئة الموجودة في مصالح شركات دول العالم الثالث مثل الأردن وغيرها من الدول.

الفرع الخامس - نتائج السؤال الرابع:

ينص السؤال الرابع للدراسة على ما يأتي: ما دور تأثير المحيط غير المستقر بالأردن في الانتقال إلى استخدام منهج القيمة العادلة ؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية لتأثير المحيط غير المستقر بالأردن في الانتقال إلى استخدام منهج القيمة العادلة، كما هو مبين في الجدول رقم (18).

جدول رقم (18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال تأثير المحيط غير المستقر بالأردن في الانتقال إلى استخدام منهج القيمة العادلة.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	البنوك التجارية الأردنية تعمل في ظل سوق ناشئ ومحاط بسوار ملتهب من الدول غير المستقرة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.	4.36	0.53	مرتفعة	1
2	نزوح الوافدين من الدول المجاورة غير المستقرة كالعراق مثلاً، أدى إلى ارتفاع قيم بعض الأصول كالأصول العقارية.	4.36	0.53	مرتفعة	1
3	بما أن هناك ارتفاعاً في قيم بعض الأصول نتيجة عدم الاستقرار بالمنطقة، فهذا يشجع على الانتقال لمنهج القيمة العادلة.	4.25	0.57	مرتفعة	2
4	عدم الاستقرار بالمنطقة المحيطة بالأردن يؤثر على مصداقية ودقة القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية.	3.62	0.99	متوسطة	5
5	يعد منهج القيمة العادلة أكثر استخداماً في البيئة المحاسبية الأردنية نتيجة ارتفاع في قيم العديد من الأصول الناتج عن التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي للمنطقة بأكملها.	4.15	0.65	مرتفعة	3
6	إهمال منهج التكلفة التاريخية لظاهرة التضخم الاقتصادي، يساهم في عرض القوائم المالية بصورة مشوهة، مما يؤدي الأمر إلى اللجوء إلى منهج القيمة العادلة.	4.14	0.62	مرتفعة	4
7	يرى البعض أن عامل التضخم والتغيرات السريعة بالأسعار في البيئة الاقتصادية الأردنية ناتج عن ازدياد عدد النازحين إلى الأردن من الدول المجاورة.	3.59	0.92	متوسطة	6
	المجال ككل	4.07	0.34	مرتفعة	

يتبين من الجدول (18) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال تأثير المحيط غير المستقر بالأردن في الانتقال إلى استخدام منهج القيمة العادلة، أن الفقرتين

رقمي (1، 2) اللتين نصتا على أن: "البنوك التجارية الأردنية تعمل في ظل سوق ناشئ ومحاط بسوار ملتهب من الدول غير المستقرة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً" و"نزوح الوافدين من الدول المجاورة غير المستقرة كالعراق مثلاً أدى إلى ارتفاع قيم بعض الأصول كالأصول العقارية" جاءت بأعلى متوسط حسابي (4.36) وبانحراف معياري بلغ (0.53) وكانت الدرجة مرتفعة. بينما جاء في الفقرة رقم (7) التي نصت على أنه: "يرى البعض أن عامل التضخم والتغيرات السريعة بالأسعار في البيئة الاقتصادية الأردنية ناتج عن ازدياد عدد النازحين إلى الأردن من الدول المجاورة" جاءت بأقل متوسط حسابي (3.59) وبانحراف معياري بلغ (0.92) وكانت الدرجة متوسطة. وجاء المجال ككل بمتوسط حسابي (4.07) وبانحراف معياري (0.34) وكانت الدرجة مرتفعة.

تعزى هذه النتيجة إلى أن الأردن كغيره من الدول التي يمكنها أن تتأثر بالظروف الاقتصادية والعسكرية المحيطة بها، وأن هذه الظروف قد انعكست سلباً على قيم بعض الأصول وخاصة الأصول العقارية، وهذا الأمر يحفز على البحث والانتقال نحو منهج محاسبي يعالج تلك الانعكاسات الطارئة على تلك القيم.

وتعزى النتيجة أيضاً إلى أن عامل التضخم الذي يصيب معظم اقتصادات العالم عامة والأردن خاصة، يشجع على الانتقال إلى منهج محاسبي يعالج التغيرات المستمرة في قيم الأصول كمنهج القيمة العادلة المعاكس لمنهج التكلفة التاريخية الذي ظهر عليه الكثير من القصور في تقدير قيم الأصول وخاصة الأصول المتأثرة بعامل التضخم.

المطلب الثاني - اختبار الفرضيات:

قام الباحث باختبار فرضيات الدراسة من خلال الاعتماد على عملية تحليل معاملات الارتباط (Person Corrélation) بين المجالات الرئيسية للدراسة أولاً، ومن ثم عمل على اختبار كل فرضية على حدة، من خلال تطبيق اختبار (One- Sample Test) وتطبيق تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بهدف الكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة.

الفرع الأول- تحليل معاملات الارتباط:

فيما يلي جدول يوضح معاملات الارتباط كآتي:

جدول رقم (19)

معاملات الارتباط (Person Correlation) بين مجالات الدراسة

المجالات		
0.459**	معامل الارتباط	تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة
0.000	الدالة الإحصائية	
0.551**	معامل الارتباط	مواكبة البنوك التجارية الأردنية
0.000	الدالة الإحصائية	
0.806**	معامل الارتباط	الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية
.000	الدالة الإحصائية	
0.481**	معامل الارتباط	تأثير المحيط غير المستقر بالأردن
0.000	الدالة الإحصائية	

** قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) (0.01).

يتبين من الجدول (19) أن معامل الارتباط لمجال تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة بلغ (0.459) وبدلالة إحصائية (0.000). وبلغ معامل الارتباط لمجال مواكبة البنوك التجارية الأردنية (0.551) وبدلالة إحصائية (0.000). وبلغ معامل الارتباط لمجال الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية (0.806) وبدلالة إحصائية (0.000). كما بلغ معامل الارتباط لمجال تأثير المحيط غير المستقر (0.481) وبدلالة إحصائية (0.000)، وهي قيم موجبة طردية، وهي دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرع الثاني- نتائج فرضيات الدراسة:

يمكن توضيح أهم نتائج فرضيات الدراسة من خلال عرض الباحث للفروع الآتية:

أولاً- نتائج اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى للدراسة على أنه: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين جودة بياناتها المالية المنشورة (الملاءمة والمصادقية).

لاختبار صحة هذه الفرضية، تم تطبيق اختبار One- Sample Test، وتم تطبيق تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Liner Regression) للكشف عن العلاقة بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين جودة بياناتها المالية المنشورة (الملاءمة والمصادقية)، كما هو مبين في الجدول رقم (20)، وحجم الأثر كما هو مبين في الجدول رقم (21).

جدول رقم (20)

اختبار One- Sample Test للكشف عن العلاقة بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين جودة بياناتها المالية (الملاءمة والمصادقية)

المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	df	قيمة "t"	الدلالة الإحصائية
تقييم مخاطر الاستثمار	4.27	131	47.069	0.000

المتغير التابع: جودة البيانات المالية.

يظهر من الجدول رقم (20) أعلاه أن المتوسط الحسابي بلغ (4.27)، وبلغت قيمة "t" (47.069) وبدلالة إحصائية (0.000)، وهذا يدل على وجود مستوى مرتفع ودال إحصائيًا للعلاقة بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين جودة بياناتها المالية.

جدول (21)

تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) للكشف عن أثر تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة إحصائية "t"	قيمة Beta	قيمة R	قيمة R ²	قيمة F	دلالة "F" الإحصائية	Durbin-Watson	نتيجة الفرضية
تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة	5.888	0.000	0.459	0.459	0.211	34.672	0.000	0.597	ترفض

* المتغير التابع: جودة البيانات المالية (الملاءمة والمصادقية)

يتبين من الجدول رقم (21) أن قيمة (F) بلغت (34.672) وبدلالة إحصائية (0.000)، كما بلغت قيمة (R) (0.459)، وهي تمثل معامل الارتباط بين المتغير المستقل وهو تقييم مخاطر الاستثمار، والمتغير التابع جودة البيانات المالية (الملاءمة والمصادقية).

وبلغت قيمة (R²) (0.211) والتي تمثل نسبة تفسير الاختلافات في المتغير التابع جودة البيانات المالية (الملاءمة والمصادقية)، الناتجة عن المتغير المستقل إمكانية استخدام القيمة العادلة لتقييم مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية الأردنية. كما بلغت قيمة (t) (5.888) وبدلالة إحصائية (0.000) وبنسبة تفسير (45%) والتي تمثل قيمة (Beta). وبالتالي ترفض الفرضية الأولى والتي تنص على أنه: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين جودة بياناتها المالية المنشورة (الملاءمة والمصادقية)، وتقبل الفرضية البديلة، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين جودة بياناتها المالية المنشورة (الملاءمة والمصادقية).

وتعزى هذه النتيجة إلى أن الاعتماد على القيمة العادلة يساهم في رفع مستوى الملاءمة في اتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية المرتبطة بالاستثمار داخل البنك التجاري. كما يعد الاعتماد على القيمة العادلة وسيلة لتحقيق أفضل التنبؤات بنتائج الأعمال

والتدفقات النقدية، وتعزى هذه النتيجة أيضاً إلى قدرة منهج القيمة العادلة على رفع مستوى المعلومات ودورها في إجراء المقارنات بين البنوك التي تستخدم القيمة العادلة، مما يؤدي إلى تقليل مخاطر الاستثمار عن طريق رفع جودة المعلومات والبيانات المالية.

ويمكن القول أيضاً: إن معلومات نموذج القيمة العادلة أكثر ملاءمة للمستخدمين مقارنة بمعلومات نموذج التكلفة التاريخية، وذلك لقدرته على تقييم الأصول والالتزامات بقيمتها العادلة، وأنها تساهم في رفع مصداقية المعلومات المحاسبية مما ينعكس بشكل إيجابي ومباشر على مصداقية القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية.

ثانياً- نتائج اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية للدراسة على أنه: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية يشير إلى مواكبة البنوك التجارية الأردنية لآخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة.

لاختبار صحة هذه الفرضية، تم تطبيق اختبار One- Sample Test، وتم تطبيق تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Liner Regression) للكشف عن مواكبة البنوك التجارية الأردنية لآخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة، كما هو مبين في الجدول رقم (22)، وحجم الأثر في الجدول رقم (23).

جدول (22)

اختبار One- Sample Test للكشف عن مواكبة البنوك التجارية الأردنية لآخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة

الدلالة الإحصائية	قيمة "t"	df	المتوسط الحسابي	المجال
0.000	44.535	131	4.24	مواكبة البنوك التجارية لآخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة

يظهر من الجدول (22) أعلاه أن مواكبة البنوك التجارية لآخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.24)، وبلغت

قيمة "t" (44.535) وبدلالة إحصائية (0.000). وهذا يدل على وجود مستوى مرتفع ودال إحصائيًا لمواكبة البنوك التجارية لآخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة.

جدول (23)

تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) للكشف عن أثر مواكبة البنوك التجارية لآخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة إحصائية "t"	قيمة β	قيمة R	قيمة R^2	قيمة F	دلالة "F" الإحصائية	Durbin-Watson	نتيجة الفرضية
مواكبة البنوك التجارية لآخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة	7.525	0.000	0.551	0.551	0.303	56.623	0.000	0.545	ترفض

يتبين من الجدول رقم (23) أن قيمة (F) بلغت (56.623) وبدلالة إحصائية (0.000)، كما بلغت قيمة (R) (0.551) وهي تمثل معامل الارتباط لمواكبة البنوك التجارية الأردنية لآخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة . وبلغت قيمة (R^2) (0.303) والتي تمثل نسبة تفسير الاختلافات في مواكبة البنوك التجارية الأردنية لآخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة ، وبلغت قيمة (t) (7.525) وبدلالة إحصائية (0.000) وبنسبة تفسير (55%) والتي تمثل قيمة (β). وبالتالي ترفض الفرضية الثانية والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) يشير إلى مواكبة البنوك التجارية الأردنية لآخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة، وتقبل الفرضية البديلة لتصبح: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) يشير إلى مواكبة البنوك التجارية الأردنية لآخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة. بما أن النتائج الإحصائية المتعلقة بمجال مواكبة البنوك التجارية الأردنية لآخر إصدارات معايير المحاسبة الدولية كانت مرتفعة، فإن ذلك ينعكس بشكل إيجابي عليها والذي يتمثل في تقييم استثماراتها بقيمتها الحقيقية خلال الفترة الزمنية المقومة بها، كما أن

ذلك الالتزام بمواكبة معايير القيمة العادلة يوفر نموذجاً محاسبياً أكثر موضوعية وواقعية للنشاطات الاستثمارية التي تمارسها البنوك التجارية، وأن هذه النشاطات الاستثمارية عندما تكون مقومة بالقيمة العادلة فإنه يمكن تقييم مخاطرها بسهولة، أما في حالة عدم مواكبة آخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة، فإن هذه النتيجة تعزى إلى أنه قد يكون هنالك تفاوت واختلاف في التقديرات بين المقدرين للالتزامات والأصول، وبالتالي يكون هنالك عدم ثقة وعدم اعتماد، وقد يتطلب الأمر عدم اتباع منهج القيمة العادلة.

ثالثاً- نتائج اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة للدراسة على أنه: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بالصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار.

لاختبار صحة هذه الفرضية، تم تطبيق اختبار One- Sample T. Test وتم تطبيق تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Liner Regression) للكشف عن الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار، كما مبين في الجدول رقم (24)، وحجم الأثر كما هو مبين في الجدول رقم (25).

جدول (24)

اختبار One- Sample T. Test للكشف عن حجم الأثر لمجال "الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار"

الدالة الإحصائية	قيمة "t"	df	المتوسط الحسابي	المجال
0.036	2.124	131	3.15	الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار

يظهر من الجدول رقم (24) أعلاه أن الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار كان متوسطاً،

إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.15)، وبلغت قيمة "t" (2.124) وبدلالة إحصائية (0.036)، وهذا يدل على وجود مستوى متوسط ودال إحصائياً للصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار.

جدول (25)

تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) للكشف عن أثر الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة إحصائية "t"	قيمة β	قيمة R	قيمة R^2	قيمة F	دلالة "F" الإحصائية	Durbin-Watson	نتيجة الفرضية
الصعوبات	15.501	0.000	0.806	0.806	0.649	240.282	0.000	1.677	تقبل

يتبين من الجدول (25) أن قيمة (F) بلغت (240.282) وبدلالة إحصائية (0.000)، كما بلغت قيمة (R) (0.806) وهي تمثل معامل الارتباط للصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار.

وبلغت قيمة (R^2) (0.649) والتي تمثل نسبة تفسير الاختلافات في الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار؛ حيث بلغت قيمة (t) (15.501) وبدلالة إحصائية (0.000) وبنسبة تفسير (80%) والتي تمثل قيمة (β). وبالتالي تقبل الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار.

وتعزى هذه النتيجة إلى صعوبات تطبيق القيمة العادلة في البيئة الأردنية مثل رفض البيئة للتغير كونه منهجاً يتعارض مع مبادئ وأسس محاسبية كانت راسخة منذ زمن طويل كمبدأ الحيطة والحذر ومبدأ التكلفة التاريخية، ويحتاج المنهج أيضاً إلى أفراد مؤهلين لفهم

وتطبيق طرق التقييم في الواقع العملي بطريقة صحيحة، إلى جانب وجود صعوبات في تطبيق خاصية المقارنة نتيجة للتقلب المستمر في الأسعار، ومن ثم تصبح عملية التحليل المالي ينتابها الصعوبة، وفي بعض الحالات غير ممكنة.

رابعاً- نتائج اختبار الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة للدراسة على أنه: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بتأثير المحيط غير المستقر بالأردن في الانتقال إلى استخدام منهج القيمة العادلة.

لاختبار صحة هذه الفرضية، تم تطبيق اختبار One- Sample T. Test وتم تطبيق تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Liner Regression) للكشف عن تأثير المحيط غير المستقر بالأردن في الانتقال إلى استخدام منهج القيمة العادلة كما هو مبين في الجدول رقم (26)، وحجم الأثر في الجدول رقم (27).

جدول رقم (26)

اختبار One- Sample T. Test للكشف عن حجم الأثر لمجال "تأثير المحيط غير المستقر بالأردن في الانتقال إلى استخدام منهج القيمة العادلة".

الدلالة الإحصائية	قيمة "t"	df	المتوسط الحسابي	المجال
0.000	36.355	131	4.07	تأثير المحيط غير المستقر بالأردن في الانتقال إلى استخدام منهج القيمة العادلة

يظهر من الجدول رقم (26) أعلاه أن مستوى تأثير المحيط غير المستقر بالأردن في الانتقال إلى استخدام منهج القيمة العادلة كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.07)، وبلغت قيمة "t" (36.355) وبدلالة إحصائية (0.000)، وهذا يدل على وجود مستوى مرتفع ودال إحصائياً لتأثير المحيط غير المستقر بالأردن في الانتقال إلى استخدام منهج القيمة العادلة.

جدول (27)

تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) للكشف عن أثر تأثير المحيط غير المستقر بالأردن في الانتقال إلى استخدام منهج القيمة العادلة.

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة إحصائية "t"	قيمة beta	قيمة R	قيمة R ²	قيمة F	دلالة "F" الإحصائية	Durbin-Watson	نتيجة الفرضية
تأثير المحيط غير المستقر بالأردن في الانتقال إلى استخدام منهج القيمة العادلة.	6.252	0.00	0.481	0.481	0.231	39.087	0.000	0.722	تقبل

يتبين من الجدول رقم (27) أن قيمة (F) بلغت (39.087) وبدلالة إحصائية (0.000)، كما بلغت قيمة (R) (0.481) وهي تمثل معامل الارتباط بتأثير المحيط غير المستقر بالأردن في الانتقال إلى استخدام منهج القيمة العادلة في البنوك التجارية الأردنية.

وبلغت قيمة (R²) (0.231) والتي تمثل نسبة تفسير الاختلافات في تأثير المحيط غير المستقر بالأردن في الانتقال إلى استخدام منهج القيمة العادلة في البنوك التجارية الأردنية، وبلغت قيمة (t) (6.252) وبدلالة إحصائية (0.00) وبنسبة تفسير (48%) والتي تمثل قيمة (beta). وبالتالي تقبل الفرضية الرابعة والتي تنص على أنه: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بتأثير المحيط غير المستقر بالأردن في الانتقال إلى استخدام منهج القيمة العادلة.

وتعزى هذه النتيجة إلى ضرورة اتباع منهج يتماشى بصورة أفضل مع التطورات الكبيرة في الأسواق المالية، بحيث لا يتأثر بالتضخم ولا بالظروف المحيطة. لذلك يعد منهج القيمة العادلة منهجاً متوافقاً مع التغيرات المحيطة بالبيئة التي قد تحدث تغييراً على الأسعار في قيم الأصول والالتزامات، ووحدات النقد لكي يكون قادراً على تقديم معلومات أكثر

مصدقية وقادراً على الوقوف أمام مخاطر الاستثمار التي قد يتعرض لها البنك التجاري. وتقديم تقارير مالية قادرة على عرض البيانات المالية بصورة واقعية بحيث تساعد على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية لمواجهة المخاطر، وقادرة على تزويد المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة عن طريق تحديد القيمة الاقتصادية للأصول، والتنبؤ بالأحداث الاقتصادية عند وقوعها، والقدرة على تقدير الوضع المالي للمنشأة.

خاتمة الفصل:

تناول الباحث في هذا الفصل جوانب الدراسة الميدانية لتحقيق هدف الدراسة من خلال تحليل قوائم الاستقصاء وفروض الدراسة. ولتحقيق ذلك الهدف فقد عرض الباحث هذا الفصل في مبحثين :

المبحث الأول: تناول عرضاً لمنهجية الدراسة الميدانية؛ كالهدف من الدراسة، وفرضياتها، ومجتمع الدراسة الميدانية الذي تمثل في مجتمعين رئيسيين، هما: مجتمع البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي الأردني، ومجتمع مكاتب التدقيق والمحاسبة الخاصة بتدقيق حساباتها. هذا إلى جانب عرض عينة الدراسة وتحليلها إحصائياً، كما أوضح الباحث أسلوب جمع البيانات وتصميم استمارة الاستقصاء واختبار صدق وثبات الاستبانة، من خلال توضيح الصدق الظاهري للأداة والصدق الداخلي لفقرات الاستبانة.

المبحث الثاني: عرض الباحث في المبحث الثاني التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على تحليل معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة، واختبارات وتحليل الانحدار الخطي البسيط؛ وذلك للتعرف على أثر تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية، إلى جانب التعرف على مدى التزام البنوك التجارية بمعايير القيمة العادلة والصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة.

أما فيما يتعلق بنتائج التحليل الإحصائي فقد عرض المبحث النتائج من خلال تحليل كل سؤال من أسئلة الإشكالية على حدة، وكل فرضية من الفرضيات على حدة أيضاً، وذلك بهدف التعرف على مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق منهج القيمة العادلة على تقييم مخاطر الاستثمار.

خاتمة القسم:

لأهمية المخاطر التي تتعرض لها استثمارات البنوك التجارية ومدى إمكانية تقييمها بالاعتماد على البيانات المالية المقومة بالقيمة العادلة، فقد عرض الباحث في هذا القسم فصلين. حيث تناول في الفصل الأول: إدارة وتقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية من خلال تقديم عرض عن إدارة مخاطر استثمارات البنوك التجارية ومداخل القيمة العادلة المعتمدة لتقييمها. هذا إلى جانب عرض أساليب وإشكاليات تطبيقها في تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى تناول الباحث في الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للتعرف على مدى إمكانية تطبيق القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمارات التي تتعرض لها البنوك التجارية الأردنية. وبالتالي فإن الباحث توصل إلى الاستنتاجات الآتية:

أولاً: ضرورة توفير آلية مناسبة للتعامل مع المخاطر التي تواجه البنوك التجارية، إما من خلال وضع دستور شامل وكامل لإدارة تلك المخاطر، أو من خلال التشدد في تطبيق مجموعة من الأساليب والإجراءات والسياسات المالية والمحاسبية التي تهدف إلى تخفيض درجة تلك المخاطر التي تتعرض لها استثمارات البنوك التجارية من خلال إدارة مخاطرها.

ثانياً: حظي موضوع تقييم المخاطر المصرفية لدى البنوك التجارية الأردنية باهتمام كبير وواضح وصريح من قبل البنك المركزي الأردني، وذلك بإصداره مجموعة من الإرشادات والتعليمات المتعلقة بضرورة توفير نظام رقابة خاص للمخاطر المصرفية، بما يلائم حجم وطبيعة العمليات المصرفية، والتي تم تحديدها بمجموعة من الأسس التي تم ذكرها سابقاً.

ثالثاً: بالرغم من إمكانية الاعتماد على منهج القيمة العادلة في التقييم العادل في البنوك التجارية، إلا أنه قد يعرض البنك التجاري لعدد من المخاطر الناتجة عن عملية التقييم مثل: مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق.

رابعاً: بعد إجراء عملية التحليل الإحصائي لفرضيات الدراسة تبين الآتي:

- (1) تم رفض الفرضية الأولى وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين جودة بياناتها المالية المنشورة (الملاءمة والمصدقية).
- (2) تم رفض الفرضية الثانية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: "يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) يشير إلى مواكبة البنوك التجارية الأردنية لآخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة.
- (3) تم قبول الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه: "يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للمصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار.
- (4) تم قبول الفرضية الرابعة والتي تنص على أنه: "يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتأثير المحيط غير المستقر بالأردن في الانتقال إلى استخدام منهج القيمة العادلة.

الخاتمة

بعد عرض الباحث لموضوع استخدام القيمة العادلة لتقييم مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية الأردنية من الناحية النظرية والميدانية، توصل الباحث إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً- النتائج:

تنقسم نتائج الدراسة إلى قسمين:

(أ) نتائج الدراسة النظرية:

يمكن عرض نتائج الدراسة النظرية كما يلي:

1- لا يعتبر مفهوم القيمة العادلة مفهوماً جديداً أو ظاهرة محاسبية حديثة، كونه أصبح محور جدل ونقاش بين كثير من المفكرين والباحثين في مجال المحاسبة وبين المنظمات المهنية المحاسبية. وإنما هو مفهوم قائم منذ عقود طويلة وكان معروفاً باسم "محاسبة القيمة العادلة"، كما أنه يعتبر جزءاً لا يتجزأ من علم المحاسبة المالية، وكان يشار إليه أيضاً بمحاسبة الإشارة إلى السوق. لذلك يتبلور مفهوم القيمة العادلة بأنه: عبارة عن السعر الذي يمكن به بيع أصل أو سداد التزام بين أطراف ذات دراية كاملة بالأصل المراد تقييمه، وذلك في ظل ظروف السوق الطبيعية مع توافر الرغبة في عقد الصفقة بين جميع الأطراف.

2- قصور منهج القيمة العادلة عن تقييم الاستثمارات التي تكون محتكرة للبنك التجاري نفسه، وبالتالي لا يتوفر لها أسعار سوقية مشابهة لعدم توفر استثمارات مشابهة، وهذا ما يدفع البنك التجاري إلى اللجوء إلى منهج التكلفة التاريخية للتقييم متجاهلاً القيمة العادلة.

3- جاء معيار المحاسبة الدولي رقم (13)، معيار القيمة العادلة، بمثابة المعيار الشامل والكامل والمتخصص بالقيمة العادلة؛ كونه هو الذي جمع كل جوانب محاسبة القيمة العادلة في معيار واحد. على عكس باقي معايير المحاسبة الدولية الأخرى التي لم تتسم بالشمول حول كيفية استخدام محاسبة القيمة العادلة في قياس الأصول

والالتزامات، على الرغم من احتوائها على إرشادات محاسبية موسعة بخصوص القيمة العادلة. وبالتالي فإنه يمكن الاعتماد على معيار محاسبة القيمة العادلة رقم (13) في تقييم استثمارات البنوك التجارية بهدف الحصول على بيانات مالية ذات جودة عالية من حيث الملاءمة والمصادقية ليتم الاعتماد عليها في تطبيق أساليب تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية؛ سواء أكانت أساليب إحصائية أم أساليب التحليل المالي أم أساليب النماذج المتقدمة أم أسلوب بازل في تقييم المخاطر المصرفية.

4- بالرغم من توافق معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) مع معايير المحاسبة المالية (IASB) فيما يتعلق بتحديد ثلاثة مداخل خاصة لاحتساب القيمة العادلة للاستثمارات أو غيرها كأصول والالتزامات في ثلاثة مداخل خاصة وهي (مدخل التكلفة، ومدخل الدخل، ومدخل السوق). إلا أن المعايير قد تركت حرية الاختيار للمنشأة في اختيار المدخل الملائم. وبالتالي فإن هذه الحرية في عدم تحديد المدخل الملائم لتقييم القيمة العادلة يفتح المجال أمام إدارة المنشآت المالية للتلاعب في قياس القيمة العادلة، وهذا ما ينعكس سلباً على نتائج تقييم القيمة العادلة وفي الوقت نفسه يفقدها المصادقية، والموثوقية عند ظهورها في القوائم المالية.

5- حتمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الأردنية، إلى جانب التعرف على مشاكل وعوائق التطبيق، والعمل على اقتراح الحلول المناسبة لتجاوزها وتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة.

6- هناك علاقة طردية بين كل من الملاءمة والموثوقية اللذين يشكلان خاصيتين أساسيتين الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية المعدة على أساس نموذج القيمة العادلة، والتي تؤدي إلى رفع مستوى جودة المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها إدارة المخاطر في عملية تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية.

7- يعتبر نموذج القيمة العادلة النموذج الأفضل والأنسب للتعبير عن قيم الأصول والالتزامات وجدوى الأنشطة الاستثمارية في البنوك التجارية، وبالتالي يساعد إدارة المخاطر على التنبؤ بها مستقبلاً، والعمل على تخفيضها أو تجنبها قدر المستطاع.

8- يمتاز نموذج القيمة العادلة بالقدرة على التقريب ما بين القيم الاقتصادية والقيم المحاسبية، وبالتالي فإن القيم الناتجة تمكن الاقتصاديين من الاعتماد عليها.

ب) نتائج الدراسة الميدانية:

يمكن عرض نتائج الدراسة الميدانية كما يلي:

1- فيما يتعلق بالمجالات الأربعة للإجابة عن السؤال الرئيسي للدراسة والذي ينص على الآتي: ما مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار؟

فقد تبين أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجالات ككل كانت بمتوسط حسابي (3,92) وانحراف معياري (0,29)، وكانت الدرجة مرتفعة؛ حيث تصدر مجال تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين جودة بياناتها المالية المنشورة بأعلى متوسط حسابي وانحراف معياري مرتفع.

أما بالنسبة لمجال الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار، فقد كانت بأقل متوسط حسابي وانحراف معياري متوسط.

مما يعني أن هناك قبولاً لدى البنوك التجارية الأردنية بتطبيق منهج القيمة العادلة لتقييم مخاطر الاستثمار وبمواجهة صعوبات متوسطة أثناء عملية التطبيق.

2- فيما يتعلق بمعاملات الارتباط بين مجالات الدراسة الأربعة فقد ظهرت هناك قيم موجبة طردية، وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

3- فيما يتعلق بفرضيات الدراسة تم رفض الفرضيتين الأولى والثانية وقبول الفرضية البديلة لكل منهما، وفي الوقت نفسه تم قبول الفرضيتين الثالثة والرابعة.

ثانياً- التوصيات:

فيما يختص بالتوصيات خلص الباحث إلى ما يلي:

1) ضرورة مواكبة البنوك التجارية الأردنية لآخر إصدارات معايير المحاسبة الدولية بصفة عامة والمعايير المتعلقة بالقيمة العادلة بصفة خاصة؛ لما فيها من إرشادات

محاسبية واضحة ومحددة تتعلق بعمليات تقييم الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة بشكل عادل.

(2) من الضروري التزام البنوك التجارية الأردنية بالسياسات والضوابط المصرفية الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر كاتفاقيات بازل، إلى جانب الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة؛ بهدف رفع مستوى المصداقية والموثوقية بالبيانات والمعلومات المالية الصادرة عن البنوك التجارية.

(3) إنشاء كوادرن فنية وإدارية متميزة تختص بتطبيق إرشادات وتعليمات محاسبة القيمة العادلة وتقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية في آن واحد.

(4) يتوجب على مجلس المحاسبة الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية ضرورة تحديد المدخل الملائم لتقييم القيمة العادلة للاستثمارات من حيث أصولها والتزاماتها، باعتبار أن المعايير تركت حرية الاختيار للمنشأة في اختيار المدخل الملائم لعملية التقييم. وبالتالي فإن عدم تحديد المدخل الملائم لتقييم القيمة العادلة يؤدي إلى إتاحة المجال أمام إدارات المنشآت المالية للتلاعب في قياس القيمة العادلة، مما ينعكس ذلك سلباً على القوائم المالية من حيث المصداقية والموثوقية.

(5) لزوم تطبيق تسلسل القيمة العادلة الضمني من خلال الإشارة إلى معاملات السوق الملحوظة أو العمل على قياس القيمة العادلة باستخدام أسلوب التقييم، شريطة أن تكون أساليب التقييم منسجمة مع مدخل السوق أو مدخل الدخل أو مدخل التكلفة.

(6) ضرورة إنزال عقوبات رادعة على المقدرين المتلاعبين بالقيمة العادلة عند التقدير الشخصي أو عند المساعدة على تقديم معلومات مالية مضللة وغير صحيحة، وذلك لتفادي عيب التقدير الشخصي الموجه لمنهج القيمة العادلة.

ثالثاً - الصعوبات :

فيما يختص بالصعوبات واجه الباحث الصعوبات الآتية :

- 1- صعوبات التواصل مع مجتمع الدراسة بسبب جائحة كورونا، حيث كان هناك العديد من الإجراءات والتعليمات الصعبة للدخول إلى موقع مكاتب أفراد عينة الدراسة للتواصل معهم من قبل الإدارات.

- 2- صعوبات الوصول إلى مجتمع الدراسة كون أن الباحث يقيم في مدينة بعيدة عن موقع العاصمة التي تتمركز بها إدارات مجتمع الدراسة.
- 3- عدم القدرة على إضافة أي مرجع علمي باللغة الفرنسية للدراسة من المملكة المغربية، بسبب أن المراجع الاقتصادية بالجامعات المغربية مكتوبة باللغة الفرنسية، وهذه اللغة لا يجيدها الباحث.

رابعاً - مجالات البحث المستقبلية :

- يرى الباحث في ضوء ما توصل إليه من نتائج أن هناك العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل نواة علمية أساسية للبحوث المستقبلية ومن أهمها :
- 1- تكثيف الدراسات والأبحاث العلمية التي تربط بين القيمة العادلة وتقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية؛ لما لها من أهمية واضحة وحاجة ماسة لكل من المستثمرين والمديرين للتعرف على التطورات العلمية الحديثة المتعلقة بالموضوع.
 - 2- دراسة القيمة العادلة على المشتقات المالية أثناء الأزمات المالية العالمية.
 - 3- دراسة منهج القيمة العادلة وتطبيقه على استثمارات شركات التأمين كونها من المنشآت المالية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المراجع العربية:

أ- الكتب:

1. أحمد صلاح عطية، "محاسبة الاستثمار والتمويل في المنشآت المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010.
2. أمين السيد لطفي، "نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية"، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
3. جمعة حميدات، "منهاج خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2014.
4. خالد أمين عبد الله، وإسماعيل إبراهيم الطراد، "إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
5. سعود حامد مشكور العامري، "محاسبة التضخم (بين النظرية والتطبيق)"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
6. سمير الخطيب، "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2008.
7. طارق الله خان، وحبيب أحمد، "إدارة المخاطر- تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003.
8. طارق عبد العال حماد، "المشتقات المالية- مفاهيمها- أنواعها- استخدامها في إدارة المخاطر- المحاسبة عنها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010.

9. طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر، أفراد- إدارات- شركات- بنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2003.
10. علي عبد الله شاهين، "النظرية المحاسبية – إطار فكري تحليلي وتطبيقي"، مكتبة آفاق للطباعة والنشر، غزة، فلسطين، الطبعة الأولى، 2011.
11. فاروق بن صالح الخطيب، "النقود والسياسات النقدية"، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 2014.
12. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعلمية"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2017.
13. محمد الصيرفي، "إدارة المصارف"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007.
14. محمد سعيد النابلسي، "التطور التاريخي للجهاز المصرفي والمالي في الأردن، سلسلة كتاب الأم في تاريخ الأردن"، لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1994.
15. محمد علي إبراهيم العامري، "إدارة محافظ الاستثمار"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
16. محمود السيد الناغي، "نظرية المحاسبة"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2011.
17. مطاوع السعيد السيد مطاوع، "معايير المحاسبة الدولية، والأزمات المالية العالمية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016.
18. منير إبراهيم هندي، "أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999.
19. مهند حنا نيقولا عيسى، "إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية"، دار الراية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

ب- الدوريات:

1. إبراهيم عبد موسى السعبري، وزيد مردان، "القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية"، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (8)، العدد (25)، 2012.
2. إبراهيم محمد المهدي، "قياس كفاءة السياسات الاستثمارية في شركات التأمين المصرية باستخدام نموذج شارب"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد (4)، 1980.
3. أحلام بوعبدلي، وأحمد عمان، "قياس درجة الكفاءة التشغيلية ودورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA"، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد (6)، العدد (2)، الجزائر، 2016.
4. أحمد بوراس، "الاستثمار في الأسهم بين العائد والمخاطر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (11)، 1999.
5. أحمد قطب حسانين، "دراسة استطلاعية لمدى تحقيق المعايير المحاسبية لمفهوم العدالة في القياس والإفصاح عن المشتقات المالية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة- جامعة عين شمس، العدد (2)، أبريل 2009.
6. إسماعيل خليل، وريان نعوم، "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق"، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، المجلد (1)، العدد (30)، 2012.
7. آمنه حمد، ومحمد المومني، "أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (14)، العدد (1)، 2018.

8. بشير علوان حمد، وحيدر عمران سهر، "أثر محددات القياس المحاسبي في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (18)، العدد (1)، 2016.
9. بودور شوريب، "التوجه المحاسبي الدولي نحو منهج القيمة العادلة"، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد (1)، العدد (27)، 2017.
10. تركي الفواز وحسام داوود وياسر عربيات، "إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (12)، العدد (2)، 2016.
11. جمانة التميمي، وعلية ناصر، "أهمية القيمة العادلة في تقييم الأصول الثابتة"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (17)، العدد (2)، 2015.
12. جمعة هوام، وأدم حديدي، "أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية"، مجلة دراسات اقتصادية وإسلامية، المجلد (20)، العدد (2)، 2014.
13. جميل حسن النجار، "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (9)، العدد (3)، 2013.
14. جميلة الجوزي، "دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، المجلد (7)، العدد (1)، 2016.
15. خليل الشماع، "إدارة الاستثمارات في المصارف"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد (12)، العدد (4)، 2004.
16. رامي محمد وادي، ونهيل سقف الحيط، "محددات أداء الصناعة المصرفية الأردنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (13)، العدد (2)، 2017.

17. رجاء رشيد عبد الستار، "تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد (1)، العدد (31)، 2012.
18. رقية وادي، وصالح مرزوقة، "أهمية الإفصاح عن المعلومات الإضافية الخاصة بالتضخم على القوائم المالية"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد (2)، العدد (4)، 2017.
19. سامر محمد فخري، وآسو بهاء الدين قادر، "مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (7)، العدد (2)، العراق، 2016.
20. سمير الريشاني، "مفهوم قياس القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد (2)، 2011.
21. عبد السلام لفته سعيد، وبلال نوري سعيد، "المخاطر الائتمانية وانعكاسها على الربحية المصرفية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة (39)، العدد (108)، 2016.
22. عبد المجيد موازين، ومحمد أمين بربري، "القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (1)، العدد (10)، 2018.
23. علي محمود محمد، "سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (30)، العدد (1)، 2014.
24. علي يونس إبراهيم، "مقومات تطبيق الخيارات المالية لإدارة مخاطر الاستثمارات المالية بالتطبيق على البنوك التجارية العامة"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد (34)، عدد (1)، 2010.
25. محمد سفير، وجمال مدات، "القيمة العادلة بين حتمية التطبيق وإشكالية التحديد"، معارف (مجلة علمية محكمة)، السنة (7)، العدد (13)، 2012.

26. محمد عبد النبي محمد سلام، وخالد محمد أحمد، "نموذج إحصائي لدراسة العلاقة بين استثمارات الأموال وأداء البنوك التجارية المصرية في ظل تحقيق متطلبات السيولة والأمان"، مجلة مصر المعاصرة، المجلد (106)، العدد (519)، 2015.
 27. محمد محمود بشايرة، "تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الأردنية طبقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (24)، 2010.
 28. مصطفى حامد سالم الحكيم، وعبد السلام عوض خير السيد آدم، "الإفصاح عن القيم الجارية في بيئة التضخم ودوره في الحد من الأزمة المالية"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (27)، العدد (1)، 2016.
 29. نعمان محصول، ونور الدين محرز، "تقييم الاستثمار في الأوراق المالية في ظل نظرية المحفظة"، مجلة دراسات - العدد الاقتصادي، المجلد (15)، العدد (2)، 2018.
 30. هشام حسن عواد المليجي، "فعالية القياس المحاسبي للقيمة العادلة في ضوء المعيار الأمريكي (157) بالإشارة إلى الأزمة المالية العالمية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، السنة (29)، العدد (1)، 2009.
 31. هشام شلغام، وبوعلام بن زخرفة، "تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد (1)، العدد (2)، 2016.
- ت- الرسائل العلمية:**
1. أحلام عنكوش، "سوق الأوراق المالية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014.

2. أحمد محمد سليم القصاص، "دور المحاسبة عن القيمة العادلة في تقييم مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة- جامعة المنصورة، مصر، 2015.
3. أسامة ربيع سليمان، "ترشيد القرارات الاستثمارية في شركات التأمين المصرية باستخدام نموذج برمجة الأهداف التتابعية"، رسالة ماجستير في التأمين، جامعة المنوفية، مصر، 2002.
4. أسامة محمد يوسف هرش، "أثر تطبيق القيمة العادلة في جودة الأرباح"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الزرقاء، الأردن، 2017.
5. أسامة محمود موسى، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة- الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010.
6. آسيا بوشين، "أهمية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية في دعم استقرار النظام البنكي"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2014.
7. آمال بوشمال، "تسيير المخاطر البنكية"، رسالة ماجستير في التقنيات الكمية في المالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير- جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2015.
8. أنس نجيب غزالات، "محاسبة القيمة العادلة وأثرها على قرارات منح الائتمان في القطاع المالي للشركات طالبة الائتمان"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة اليرموك، الأردن، 2012.
9. أنس هشام المملوك، "مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية"، رسالة دكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد- جامعة دمشق، سوريا، 2014.

10. إيمان العاني، "البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة فتوري، الجزائر، 2007.
11. باسل فهد عبد الحميد قشلان، "أثر تطبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضوء الأزمة المالية العالمية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط - كلية الأعمال، الأردن، 2011.
12. بسمة سويد، "دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية - القيمة العادلة)"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة قاصدي مرباح - الجزائر، 2012.
13. بلال كيموش، "التقييم الدوري للعناصر المادية ودوره في المحافظة على قيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2011.
14. تامر بسام جابر الأغا، "أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة - الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013.
15. حنان بركة، "أوجه قصور مبدأ التكلفة التاريخية في المعالجة المحاسبية للتضخم بالقوائم المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر، 2015.
16. حياة النجار، "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل"، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية التجارة وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2014.
17. خديجة رومان، ونريمان طالب، "إدارة المخاطر في البنوك التجارية وفق اتفاقية بازل 3"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الطاهر مولاي، الجزائر، 2014.

18. خليفى سعاد، "التصنيف والتقييم للأدوات المالية بالقيمة العادلة، وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - جامعة أكلي محند اولحاج، الجزائر، 2013.
19. زبير عياش، "فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية- المركز الجامعي العربي بن مهيدي، الجزائر، 2007.
20. سارة بلعزیز، "دراسة تحليلية للقيمة العادلة في ظل معيار IFRS 13 في البيئة الجزائرية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة- جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2015.
21. سارة زديري، "أساليب إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ظل مقررات لجنة بازل"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير- جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2015.
22. سامية كاهية، "أثر تعدد بدائل القياس المحاسبي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية- جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2015.
23. سحر صبحي محمد موسى الطويل، "المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة- جامعة قناة السويس، مصر، 2007.
24. سعدية وسام، "دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2013.

25. سمية بركاني، "إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016.
26. سميرة العمري، "أثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - جامعة العربي بن المهيدي، الجزائر، 2017.
27. سهام براج، وإلهام كوكش، "تسيير البنوك التجارية وفق معيار كفاية رأس المال"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2016.
28. سهيلة عروف، وسمية عثمانة، "واقع تطبيق مقررات بازل الثانية وبازل الثالثة في القطاع المصرفي الجزائري"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2016.
29. سي محمد لخضر، "أسس وقواعد التقييم المحاسبي"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة باتنة، الجزائر، 2017.
30. سيد شريف عبد الوهاب هيبية، "دور مراقب الحسابات تجاه تقييم الاستثمارات المالية في ظل مشكلات المحاسبة عن القيمة العادلة"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة - جامعة بنها، مصر، 2017.
31. شوقي طارق، "أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2009.
32. شيرين شوقي السيد الملاح، "إطار مقترح لمراجعة القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة - جامعة بنها، مصر، 2013.

33. صفية عبده علي الجبلي، "محاسبة القيمة العادلة وأثرها على أنشطة التحوط وإدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الأردني"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة اليرموك، الأردن، 2016.
34. صلاح حواس، "التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
35. ضياء الدين حيدر خالد مسموح، "قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل- الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.
36. ضيف خلاف، "البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015.
37. طواهر صلاح الدين، "القياس المحاسبي بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2017.
38. عادل سلماني، "دراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة على أدوات الاستثمار في سوق رأس المال الإسلامي"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة محمد لخضر، الجزائر، 2014.
39. عادل محمد أحمد رزق، "تقييم الاستثمارات المالية للبنوك وشركات تداول الأوراق المالية والإفصاح عنها في ضوء المعايير المحاسبية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة- جامعة عين شمس، مصر، 2003.
40. عبد الملك مهري، "دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في اتخاذ القرار الاستثماري"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة تبسة، الجزائر، 2013.

41. عبير عبد الله عبد المنعم صقر، "تقييم استراتيجية إدارة المخاطر بالبنوك في ضوء مقررات لجنة بازل"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة- جامعة بنها، مصر، 2014.
42. فادي أكرم الطيان، "مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق إدارة المخاطر حسب متطلبات السلطة الرقابية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة اليرموك، الأردن، 2010.
43. الفريد وديع بطرس، "قياس أثر المحاسبة عن استراتيجيات التحوط على جودة القوائم المالية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة- جامعة عين شمس، 2015.
44. فيصل حريحي، "آليات الرقابة على البنوك التجارية"، رسالة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2017.
45. محمود جمال محمود أبو خضير، "إمكانية تطبيق القيمة العادلة للموجودات الثابتة للشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة اليرموك، الأردن، 2018.
46. مدحت فوزي عليان وادي، "أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة- الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
47. مروان سعيد الرشيدات، "المخاطر المصرفية - اتفاق بازل، دراسة في قدرة المصارف الأردنية على تطبيق متطلباته"، رسالة دكتوراه في المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية- الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2009.
48. مصطفى صالح عبد الخالق أبو صلاح، "المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل الثانية"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا- جامعة بير زيت، فلسطين، 2007.

49. منية خرباش، "أثر مخاطر سعر الصرف على أداء محفظة الأوراق المالية"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2010.
50. ميساء منير ملحم، "أثر الملكية العائلية في البنوك وشركات التأمين على مخاطر الأسهم وعوائدها في بورصة عمان ومقارنتها بعوائد ومخاطر البنوك وشركات التأمين التي ملكيتها غير عائلية"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة اليرموك، الأردن، 2002.
51. ناصر محمد علي المجهلي، "خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2009.
52. نعمان محصول، "تسيير محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية علوم التسيير، جامعة جيجل- الجزائر، 2007.
53. نور محمد فواز العقاد، "الأزمة المالية العالمية وأثرها في السيولة في المصارف"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد- جامعة دمشق، سوريا، 2014.
54. نورة عريف، "إشكالية القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية باستخدام مدخل التكلفة التاريخية"، رسالة ماجستير في العلوم المحاسبية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2011.
55. هيو حمة زياد سويلم، "أثر تطبيق معيار القيمة العادلة على مستوى الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة- جامعة المنصورة، مصر، 2016.
56. وديع خلف الله، "السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم"، رسالة ماجستير في المالية وإدارة المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية- جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2017.

57. وئام نور الدين الخضيرات، "مقررات لجنة بازل الثانية ومدى تطبيقها في إدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة اليرموك، الأردن، 2015.
58. ياسين رماش، " أثر التضخم على القوائم المالية في ظل الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية"، رسالة ماجستير في المحاسبة والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2017.
59. يامن خليل الزعبي، " القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة، وأهميه للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية- جامعة اليرموك، الأردن، 2005.

ث- الندوات:

- 1- أحمد قايد نور الدين، "الأساليب المحاسبية لمعالجة التضخم على القوائم المالية، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 5-6 مايو، جامعة الوادي، 2013.
- 2- أسامة صبحي الفاعوري، "إدارة المخاطر ومشغلي القطاع السياحي في وقت الأزمات"، المؤتمر السنوي الدولي السابع، "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، جامعة الزيتونة الأردنية- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، نيسان، 2007.
- 3- محمد عبد الحليم عمر، " المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية"، ندوة في ملتقى التضخم وآثاره على المجتمعات - الحل الإسلامي، 29 أبريل - 1 مايو، 1997، المنامة، البحرين.
- 4- ناصر سليمان، "النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل"، مقالة مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي- واقع التحديات، الجزائر.

ج- إصدارات المنظمات المالية والمحاسبية:

1. إبراهيم كراسنة، "أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر"، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات.
2. اتحاد المصارف العربية، "بازل3"، مكتبة المعهد المصرفي المصري، 2010.
3. البنك المركزي الأردني، دائرة الاستقرار المالي، تقرير الاستقرار المالي السنوي لعام 2017.
4. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (13)، "قياس القيمة العادلة"، دائرة المكتبة الوطنية، الجراء أ، عمان، الأردن، 2012.
5. معيار المحاسبة الدولي رقم 9، الأدوات المالية، دائرة المكتبة الوطنية، الجراء أ، عمان، الأردن، 2014.

ح- الوثائق:

1. الجريدة الرسمية، قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000، العدد 4448، تاريخ 2000/8/1.

ثانيا- المراجع الأجنبية:

A. Books:

1. Abbas Mirza, Graham Holt, Liesel Knorr, "practical Implementation Guid and work book for IFRS", Willy & Sons, Inc Hoboken, New Jersey, third edition, 2011.
2. David Spiceland, "Intermediate Accounting", MC Graw Hill Irwin, third edition, 2004.
3. Frans Weert, "Bank and Insurance Capital Management", Wiley & Sons, 2011.

4. Jeremy Barnes, "International Generally Accepted Accounting practice under International Financial Reporting Standards ", Ernst & Wiley, Volum.1, UK, 2018.
5. Juan Ramirez, "Accounting for Derivatives, Advanced Hedging Under IFRS.9", Willy & Sons, second edition, 2015.
6. Kristina Levisauskait, "Investment Analysis and Portfolio Management", Education and culture Dg, Lithuania, 2010.
7. Rashid Mamun & Saiful Islam, "Basel III: Capital Efficiency and challenges for Banks", The Financial Express, International Publication Limited, October, 2015.

B. Periodicals:

1. Ahmed Almazari, "Financial Performance Analysis of The Jordanian Arab Bank by Using The Dupont System of Financial Analysis", International Journal of Economics and Finance, Vol.4, No.4, 2020.
2. Andrew Kerner & Jane Lawrence, " What's the Risk? Bilateral Investment Treaties, political Risk and fixed capital Accumulation, British Journal of political science, Cambridge, Vol.44, No.1, 2012.
3. Anita Makkar & Shveta Singh, "Interest Rate Risk of selected Indian commercial Banks: An Application of GAP Analysis Model" IUP Journal of Bank Management, Vol.12, No.4, 2013.

4. Carlos Corona, Lin Nan, & Gaoqing Zhang, "Banks, Asset Reporting Frequency and Capital Regulation: An Analysis of Discretionary use of Fair value Accounting the Accounting review, Vol. 94, No.2, 2019.
5. Chih Yang, "Service, investment, and risk management performance in commercial banks", The Service Industries Journal, Vol. 32, No.12, 2012.
6. Danilo Drago, Maria Mazzuca, & Renata Colonel, "Do loans fair value affect market value? Evidence from European banks". Journal of Financial Regulation and compliance, Vol. 21, No.2, 2013.
7. Fernando Chiqueto, Ricardo Silva, Guilherme Colossal, & Nelson Carvalho, "Relevance of fair value of Brazilian banks securities in the financial crisis "International Journal of Emerging Markets, Vol. 10, No. 4, 2015.
8. Galyna Chornous & Ganna Ursulenko, "Risk management in banks: new approaches to risk assessment and information support "Ekonomika, Vol. 92, No. 1, 2013.
9. Gannady Alexandrov & IrinaVyakina, "Investment climate and investment Risks: Diagnostics, assessment and analysis", Actual Problems in Economics, kiev, Vol. 165, No. 3, 2015.
10. George Georgiades, "Practice Issues and Questions & Answers Relating to PCAOB Auditing Standard 2501 (Revised), Auditing

- Accounting Estimates, including Fair Value Measurements", GAAS update service, Vol.19, Issue 5, 2019.
11. Gharbi, Leila, & Halioui Khamoussi, "Fair value and banking contagion Empirical evidence from Islamic and conventional banking sectors in Gcc region" Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vo l.7, No.3, 2016.
 12. Hussein Al-Tamimi & Faris Al-Mazrooei, "Banks risk management: a comparison study of UAE national and foreign banks " The Journal of risk finance, Vol.8, No.4, 2007.
 13. Janine Balter & Alexander McNeil, "On The Basel Liquidity Formula for Elliptical Distributions", Journal of Risks, Vol. 6, Issue.3, 2018.
 14. Jayne Fuglister & Robert Bloom, "Analysis of SFAS 157, Fair Value Measurement", The CPA Journal, Vol. 78, No.1, 2008.
 15. Jeff Downing, "Fair- value accounting, asset sales and banks, lending -The role of asset sales in reducing fair values pro-cyclical effects", Studies in Economics and Finance, Vol.35, No.1, 2018.
 16. Kevin Ahlgrim & Stephen D'Arcy, "The effect of Deflation or High Inflation on the Insurance Industry", Casualty Actuarial Society, Canadian Institute of Actuaries, and Society of Actuaries, 2012.

17. Lihong Liang & Edward Riedl, "The effect of fair value versus Historical cost Reporting Model on Analyst Forecast Accounting", The Accounting Review, Vol.89, No.3, 2014.
18. Mahnaz Malik, "Definition of investment in international Investment Agreements", The international institute sustainable Development, Canada, 2009.
19. Martin,Z., "Global Banks as barometer for monitoring emerging credit risk", business credit, vol. 118, issue.4.
20. Nikiforos Chatzigakis , "How The Replacement of Basel II by Basel III has an Effect on Economic Growth", Regional Science Inquiry, Vol. 8, No. 3, 2016.
21. Peter Arhenful, Augustine Yeboah & Bernice Aba Tackie, "Evaluation of Operational Risk Management of Commercial Banks in Ghana", Advances in Management & Applied Economics, Vol. 9, No.4, 2019.
22. Rafal Wolski & Magdalena Zaleczna, "The Real Estate Investment of Insurance companies in Poland", Journal of property Investment & finance, vol.29 ,Iss1, 2011.
23. Richard Brophy, "Development of Insurance regulation in Ireland", Journal of financial regulation and compliance, vol. 20, Issue. 3, 2012.
24. Sangeeta Arora & Kanika Marwaha, "Variables Influencing Preference for Stocks", International Journal of Low and Management, Vol. 56, Iss. 4, 2014.

25. Shazleena Zainudin, Siti Abdul Rasid, Rosmini Omar, & Rohail Hassan, "The Good and Bad News about The new Liquidity Rules of Basel III in Islamic Banking of Malaysia", Journal of Risk and Financial, Management, Vol.12, Issue.3, 2019.
26. Simeon Djankov, Tim Ganser, Caralee McLiesh, Rita Ramalho, & Andrei Shleifer, "The effect of corporate taxes on investment and entrepreneur ship", American Economic Journal: macroeconomics, Vol. 2, No. 3, 2010.
27. Spyridon Repousis, "Regulatory Framework and Deposit – Investment Guarantee Fund in Greece", Journal of financial Regulation and Compliance, Vol.23, No.1, 2015.
28. Subramoniam Krishnan, "Basel III Framework on Liquidity standards: The challenges Before the Indian Banks on Liquidity Risk Management", Journal of bank management, Vol.14, No.3, 2015.
29. The Brandes Institute, "Benjamin Graham and Risk", The Social Science Research Network Electronic Paper Collection, No.3, April 2009.
30. Willoe Freeman, Peter Wells & Anne Wyatt, "Measurement model or Asset type: Evidence from an Evaluation of the Relevance of Financial Assets", Journal of Accounting Finance and Business Studies, vol.53, No.2, 2017.

31. Yu Zhang & Xiaosong Zheng, "A Study of Chinese Commercial Banks Credit Risk Assessment" Journal of Economics and Business Research, Vol. 22, No.1, 2016.

C. Thesis:

1. Sarder Rahman, "Implementation of Basel Core Principles for Effective Banking Supervision in the Context of Bangladesh", A Master thesis of Business Administration, Asian Institute of Technology, School of Management, Thailand, 2012.
2. Sujith Asanga, "Optimal Capital Investment for an Insurance Company", A Master thesis of Science, the Faculty of Graduate Studies, University of Calgary, Canada, 2012.

D. Standards & documents:

1. Basel Committee on Banking Supervision, " International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards ", Bank For International Settlement, www.bis.org, Jun, 2006.
2. Basel Committee on Banking Supervision, "A brief history of the Basel committee", Bank for International Settlements, www.bis.org, octoper, 2014.
3. Basel Committee on Banking Supervision, "Core Principles for Effective Banking Supervision", Bank for International Settlements, www.bis.org, September, 2012.
4. Financial Accounting Series, FAS.NO.157, September, 2006.
5. Financial Accounting Standards Board, FASB, No 157, Fair Value Measurements, 2006.

6. International Accounting Standard Committee, IAS, NO.16, Property, Plant and Equipment, September, 2009.
7. International Accounting Standards Committee, IAS, NO, 21, "The Effects of Changes in foreign Exchange Rates", 2015.

المواقع الإلكترونية:

1. دراسي مسعود وغزالي عمر، "دور البنوك في تمويل الاستثمارات"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية – الواقع والتحديات"،
<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/04/.pdf>
2. وسام فتوح، "الطريق إلى بازل 4"، اتحاد المصارف العربية، 2018.
<https://www.elwatannews.com/news/details/4001360>
تاريخ الزيارة: 2019/8/19
3. هيئة الأوراق المالية، بورصة عمان، الشركات المساهمة في القطاع المصرفي الأردني - قطاع البنوك، تاريخ الزيارة 21 نوفمبر 2019.
https://www.sdc.com.jo/arabic/index.php?option=com_public&member_cat=900&member_sub_cat=1
4. Marc Labonte, "Inflation: causes, costs, and current status", congressional research service, 2011, p 1.
<https://pdfs.semanticscholar.org/48ac/7bf4dd4a6c9bce7c05722506274307bba096.pdf>
5. Passion teamwork clarity quality integrity, IFRS 13 fair value measurement, Accounting summary, 2017.
<https://www.pkf.com/media/10032366/ifrs-13-fair-value-measurement-summary.pdf>

الملاحق

الملحق (1)

أداة الدراسة (الاستبانة)

Royaume du Maroc

Ministère de l'Education Nationale, de la Formation
Professionnelle, de l'Enseignement Supérieur et de
la Recherche Scientifique
Université Sidi Mohamed Ben Abdellah
Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales
Fès



المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي
والبحث العلمي
جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس

مركز الدراسات في الدكتوراه: العلوم الاقتصادية والتدبير

مختبر البحث: التدبير والمالية والاقتصادية الاجتماعية

قائمة استقصاء حول موضوع عنوانه

استخدام القيمة العادلة لتقييم مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية

الأردنية

(دراسة ميدانية)

السنة الجامعية:

2020-2019 م

السيد الأستاذ الفاضل.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية كجزء من متطلبات الأطروحة المقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة بعنوان " استخدام القيمة العادلة لتقييم مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية الأردنية - دراسة ميدانية". وذلك بهدف تقديم منهج القيمة العادلة كمنهج محاسبي لتقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية، من خلال الاعتماد على معايير القيمة العادلة الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي. ويؤكد الباحث أن آراءكم التي يحصل عليها من خلال قائمة الاستقصاء هذه تعتبر من أهم الدلائل الأساسية لنجاح الدراسة واختبار فرضياتها، كما يحيطكم علماً بأن ما يحصل عليه من آراء ووجهات نظر سوف تحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي حصراً.

وتقبلوا فائق الاحترام

الباحث

بيانات شخصية

من فضلك التكرم باستيفاء البيانات الشخصية التالية ثم الإجابة عن مجموعات الأسئلة التي تليها:

1. المؤهلات العلمية:

- ☐ - دكتوراه
- ☐ - ماجستير
- ☐ - دبلوم دراسات عليا
- ☐ - بكالوريوس
- ☐ - مؤهلات أخرى ()

2. جهة العمل ☐ موظف بنك ☐ موظف مكتب محاسبة وتدقيق ☐

3. الوظيفة

4. مدة الخبرة

- ☐ - أقل من خمس سنوات
- ☐ - خمس سنوات إلى أقل من عشر سنوات
- ☐ - عشر سنوات إلى أقل من خمس عشرة سنة
- ☐ - خمس عشرة سنة إلى أقل من عشرين سنة
- ☐ - عشرون سنة فأكثر

5. المؤهل المهني

- ☐ - عضو لجمعية مهنية
- ☐ - CPA
- ☐ - CIA
- ☐ - أخرى

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين جودة بياناتها المالية المنشورة.

يتفرع من الفرضية الأولى الفرضيتان الآتيتان :

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين ملائمة بياناتها المالية المنشورة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين مصداقية بياناتها المالية المنشورة.

فيما يلي مجموعة من العبارات تتعلق باختبار الفرضية الأولى وفرعيها، الرجاء التكرم بتحديد درجة موافقتك مع كل عبارة من العبارات المرفقة بالجدول التالي:

العبارات	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً
1- يعتبر منهج القيمة العادلة المنهج الأفضل والأنسب للتقييم المحاسبي في البنوك التجارية مقارنة بمنهج التكلفة التاريخية.					
2- توفر البيانات المالية المنشورة المبنية على أساس القيمة العادلة للمستثمرين معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية تساعد في إدارة وتقييم مخاطر الاستثمار.					
3- تحقق البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.					
4- تساعد البيانات المالية المستندة إلى منهج القيمة العادلة كلاً من المستثمرين والمديرين على تقييم مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية.					
5- تساعد البيانات المالية المستندة إلى منهج القيمة العادلة كلاً من المستثمرين والمديرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية.					

غير موافق مطلقاً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارات
					6- يؤدي استخدام أساليب تقييم مخاطر الاستثمارات المقومة بالقيمة العادلة إلى إعداد بيانات مالية ذات جودة عالية.
					7- عند استخدام أسلوب التحليل المالي لتقييم مخاطر الاستثمار المقوم بالقيمة العادلة في البنوك التجارية، فإنه ينتج عنه تقييم أكثر دقة وأقرب للواقع ويساعد المستثمرين في معرفة المخاطر المتوقعة.
					8- يعتبر التقييم المحاسبي القائم على أساس القيمة العادلة أكثر ملاءمة من التقييم القائم على أساس التكلفة التاريخية في تقييم مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية.
					9- الاعتماد على أساس القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية يعمل على زيادة تحسين خصائص المعلومات المحاسبية.
					10- هناك تأثير مباشر لتقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة على جودة التقارير والبيانات المالية المنشورة الصادرة عن البنوك التجارية.
					11- منهج القيمة العادلة له القدرة على تمثيل الوضع المالي للبنك التجاري تمثيلاً سليماً مع إمكانية التحقق منها.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية يشير إلى مواكبة البنوك التجارية الأردنية لآخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة.

فيما يلي مجموعة من العبارات تتعلق باختبار الفرضية الثانية، الرجاء التكرم بتحديد درجة موافقتك مع كل عبارة من العبارات المرفقة بالجدول التالي:

غير موافق مطلقاً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارات
					1- ضرورة مواكبة البنوك التجارية الأردنية إصدارات معايير المحاسبة الدولية وبالأخص المعايير المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة.
					2- في حالة مواكبة البنوك التجارية الأردنية لآخر إصدارات معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة، فإن ذلك ينعكس على درجة شفافية ومصداقية القوائم المالية التي يحتاجها المستثمرون والمديرون في إدارة وتقييم مخاطر الاستثمار.
					3- الالتزام بإصدارات وتعديلات محاسبة القيمة العادلة الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية يسهل عملية تجاوز مشاكل منهج التكلفة التاريخية في القياس.
					4- البنوك التجارية الأردنية توفر المقومات الأساسية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية.
					5- يعتبر معيار إعداد التقارير المالية رقم (9) والذي يسمى بمعيار الأدوات المالية، المعيار الأكثر استخداماً في البنوك التجارية الأردنية فيما يتعلق بالقيمة العادلة.
					6- يعتبر التوجه نحو معايير المحاسبة عن القيمة العادلة خطوة أولى نحو التطوير والتوجه لتقييم الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة في البنوك التجارية الأردنية.
					7- مواكبة البنوك التجارية الأردنية محاسبة القيمة

غير موافق مطلقاً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارات
					العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية يعالج العديد من المشكلات المحاسبية المتعلقة بالقياس والإفصاح عن القوائم المالية.
					8- ينعكس التزام البنوك التجارية الأردنية بتطورات معايير محاسبة القيمة العادلة على تقييم الأوضاع الاقتصادية الجارية على الاستثمارات ومخاطرها.
					9- تتحرر البنوك التجارية الأردنية بشكل تدريجي من منهج التكلفة التاريخية في حالة متابعتها تطورات محاسبة القيمة العادلة.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بالصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار.

فيما يلي مجموعة من العبارات تتعلق باختبار الفرضية الثالثة، الرجاء التكرم بتحديد درجة موافقتك مع كل عبارة من العبارات المرفقة بالجدول التالي:

غير موافق مطلقاً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارات
					1- يتميز منهج القيمة العادلة بعدم إمكانية تطبيقه في البنوك التجارية الأردنية لتقييم مخاطر الاستثمارات.
					2- في بعض الحالات يعتمد تقييم استثمارات البنوك التجارية الأردنية على طرق وأساليب معتمدة على الاجتهاد الشخصي للإدارة، مما ينتج عنه تقييم أقل موثوقية، وبالتالي ينعكس سلباً على

غير موافق مطلقاً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارات
					تقييم مخاطر الاستثمارات.
					3- في بعض الحالات يكون هناك تحيز من قبل الإدارة أثناء عملية التقييم مما يؤثر على قائمة المركز المالي ونتائج أعمال البنك التجاري.
					4- تعد عملية تطبيق محاسبة القيمة العادلة فيما يتعلق باستثمارات البنوك التجارية عملية معقدة وذات طرق قياس مختلفة.
					5- إن التقييم بالقيمة العادلة لبعض الأصول والالتزامات لا يحقق خاصية المقارنة للبنك التجاري.
					6- يتجه البنك التجاري إلى منهج التكلفة التاريخية لتقييم مخاطر الاستثمارات التي لا يتوفر لها أسعار سوقية مشابهة، متجاهلاً منهج القيمة العادلة.
					7- قصور منهج القيمة العادلة عن ضبط تقديرات القيم العادلة التي يمكن أن يحصل بها تلاعب لصالح المدراء أو المستثمرين عند إعداد القوائم المالية.
					8- يحتاج منهج القيمة العادلة إلى أفراد مؤهلين لفهم وتطبيق طرق التقييم في الواقع العملي بطريقة صحيحة.
					9- رفض بعض البنوك التجارية التغيير نحو محاسبة القيمة العادلة كونه منهجاً يتعارض مع مبادئ وأسس محاسبية كانت راسخة منذ زمن طويل.

غير موافق مطلقاً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارات
					10- لم تراعى المنظمات المهنية المحاسبية ظروف وبيئة ومصالح منشآت الأعمال وبنوك دول العالم الثالث عند وضعها لمنهج القيمة العادلة.

الفرضية الرابعة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بتأثير المحيط غير المستقر بالأردن في الانتقال إلى استخدام منهج القيمة العادلة.

فيما يلي مجموعة من العبارات تتعلق باختبار الفرضية الرابعة، الرجاء التكرم بتحديد درجة موافقتك مع كل عبارة من العبارات المرفقة بالجدول التالي:

غير موافق مطلقاً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارات
					1- البنوك التجارية الأردنية تعمل في ظل سوق ناشئ ومحاط بسوار ملتهب من الدول غير المستقرة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.
					2- نزوح الوافدين من الدول المجاورة غير المستقرة كالعراق مثلاً أدى إلى ارتفاع قيم بعض الأصول كالأصول العقارية .
					3- بما أن هناك ارتفاعاً في قيم بعض الأصول نتيجة عدم الاستقرار بالمنطقة، فهذا يشجع على الانتقال لمنهج القيمة العادلة.
					4- عدم الاستقرار بالمنطقة المحيطة بالأردن يؤثر على مصداقية ودقة القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية.

غير موافق مطلقاً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارات
					5- يعد منهج القيمة العادلة أكثر استخداماً في البيئة المحاسبية الأردنية نتيجة ارتفاع في قيم العديد من الأصول الناتج عن التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي للمنطقة بكاملها.
					6- إهمال منهج التكلفة التاريخية لظاهرة التضخم الاقتصادي، يساهم في عرض القوائم المالية بصورة مشوهة، مما يؤدي إلى اللجوء إلى منهج القيمة العادلة.
					7- يرى البعض أن عامل التضخم والتغيرات السريعة بالأسعار في البيئة الاقتصادية الأردنية ناتج عن ازدياد عدد النازحين إلى الأردن من الدول المجاورة .

الملحق (2)

مخرجات التحليل الإحصائي

Statistics

	EDU	JOB	WORK	EXP	Mhne
Valid	132	132	132	132	132
Missing	0	0	0	0	0

Frequency Table

EDU(المؤهلات العلمية)

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
دكتوراه	10	7.6	7.6	7.6
ماجستير	27	20.5	20.5	28.0
دبلوم	12	9.1	9.1	37.1
عليا دراسات	82	62.1	62.1	99.2
بكالوريوس	1	.8	.8	100.0
مؤهلات				
أخرى				
Total	132	100.0	100.0	

JOB (جهة العمل)

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بنك موظف	99	75.0	75.0	75.0
مكتب موظف	33	25.0	25.0	100.0
وتدقيق محاسبة				
Total	132	100.0	100.0	

WORK (الوظيفة)

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
مدقق	6	4.5	4.5	4.5
استشاري	5	3.8	3.8	8.3
مساعد مدير	2	1.5	1.5	9.8
إدارة الاستثمار	12	9.1	9.1	18.9
الإدارة المالية	20	15.2	15.2	34.1
دائرة المخاطر	17	12.9	12.9	47.0
محاسبة	2	1.5	1.5	48.5
إدارة التخطيط	1	.8	.8	49.2
مخاطر الائتمان	7	5.3	5.3	54.5
إعداد الميزانيات	14	10.6	10.6	65.2
حسابات ختامي	3	2.3	2.3	67.4
مدقق خارجي	13	9.8	9.8	77.3
مدقق داخلي	5	3.8	3.8	81.1
مدقق حسابات	11	8.3	8.3	89.4
مدقق مالي	2	1.5	1.5	90.9
مدقق أول	2	1.5	1.5	92.4
الرقابة والتفتيش	3	2.3	2.3	94.7
ضابط مخاطر التشغيل	2	1.5	1.5	96.2
مدير تدقيق	5	3.8	3.8	100.0
Total	132	100.0	100.0	

EXP(الخبرة)

	Freque ncy	Perce nt	Valid Percent	Cumulativ e Percent
Valid أقل من خمس سنوات	36	27.3	27.3	27.3
خمس سنوات إلى أقل من عشر سنوات	29	22.0	22.0	49.2
عشر سنوات إلى أقل من خمس عشرة سنة	27	20.5	20.5	69.7
خمس عشرة سنة إلى أقل من عشرين سنة	27	20.5	20.5	90.2
عشرون سنة فأكثر	13	9.8	9.8	100.0
Total	132	100.0	100.0	

Mhne(المؤهل المهني)

	Freque ncy	Perce nt	Valid Percent	Cumulativ e Percent
Valid عضو جمعية مهنية	11	8.3	8.3	8.3
CPA	16	12.1	12.1	20.5
CIA	18	13.6	13.6	34.1
أخرى	87	65.9	65.9	100.0
Total	132	100.0	100.0	

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

كرونباخ لفقرات تقييم مخاطر الاستثمار

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	132	100.0
	Exclude ^d	0	.0
	Total	132	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability

Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.813	11

Scale: ALL VARIABLES

كرونباخ لفقرات مواكبة البنوك التجارية الأردنية

Case Processing

Summary

		N	%
Cases	Valid	132	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	132	100.0

a. Listwise deletion
based on all
variables in the
procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.803	9

Scale: ALL VARIABLES

كرونباخ لفقرات مجال الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	132	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	132	100.0

a. Listwise deletion based on all variables
in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.885	10

Scale: ALL VARIABLES

كرونباخ لفقرات مجال تأثير المحيط غير المستقرة

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	132	100.0
	Exclude d ^a	0	.0
	Total	132	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability

Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.819	7

Scale: ALL VARIABLES

كرونباخ لجميع مجالات الدراسة

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	132	100.0
	Exclude d ^a	0	.0
	Total	132	100.0

- a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.823	37

Descriptives

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة ككل

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تقييم مخاطر الاستثمار	132	3.00	5.00	4.2727	.30659
مواكبة آخر إصدارات	132	3.11	5.00	4.2399	.31987
صعوبات التطبيق	132	1.50	5.00	3.1500	.81142
تأثير المحيط	132	3.00	5.00	4.0693	.33792
الكلبي	132	3.38	5.03	4.2388	.31871
Valid N (listwise)	132				

Descriptives

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين ملاءمة بياناتها المالية المنشورة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
A1	132	3.00	5.00	4.3182	.54308
A2	132	2.00	5.00	4.1818	.47564
A3	132	2.00	5.00	4.2424	.51127
A4	132	3.00	5.00	4.2424	.52598
A5	132	2.00	5.00	4.2576	.57454
A6	132	3.00	5.00	4.3485	.60513
A7	132	3.00	5.00	4.3561	.54046
A8	132	2.00	5.00	4.3561	.64361
A9	132	3.00	5.00	4.2803	.57045
A10	132	2.00	5.00	4.1818	.60302
A11	132	2.00	5.00	4.2348	.66378
تقييم مخاطر الاستثمار	132	3.00	5.00	4.2727	.30659
Valid N (listwise)	132				

DESCRIPTIVES VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8 B9 dimB
/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.

Descriptives

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مواكبة البنوك التجارية الأردنية لآخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
B1	132	3.00	5.00	4.3561	.56801
B2	132	2.00	5.00	4.2121	.50991
B3	132	3.00	5.00	4.1591	.44257
B4	132	3.00	5.00	4.1970	.54478
B5	132	3.00	5.00	4.4545	.55758
B6	132	3.00	5.00	4.2500	.51504
B7	132	3.00	5.00	4.1136	.42170
B8	132	3.00	5.00	4.1364	.52090
B9	132	2.00	5.00	4.2803	.64577
مواكبة آخر إصدارات	132	3.11	5.00	4.2399	.31987
Valid N (listwise)	132				

DESCRIPTIVES VARIABLES=C1 C2 C3 C4 C5 C6 C7 C8 C9 C10 dimC
/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.

Descriptives

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
C1	132	1.00	5.00	2.3712	1.12165
C2	132	1.00	5.00	2.9545	1.28327
C3	132	1.00	5.00	3.1439	1.32003
C4	132	1.00	5.00	3.0909	1.33339
C5	132	1.00	5.00	2.8485	1.33356
C6	132	1.00	5.00	3.8485	.87793
C7	132	1.00	5.00	3.0379	1.32737
C8	132	2.00	5.00	4.3106	.63164
C9	132	1.00	5.00	2.4394	1.18036
C10	132	1.00	5.00	3.4848	1.01504
صعوبات التطبيق	132	1.50	5.00	3.1500	.81142
Valid N (listwise)	132				

Descriptives

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تأثير المحيط غير المستقر بالأردن في الانتقال إلى منهج القيمة العادلة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
D1	132	2.00	5.00	4.3636	.66851
D2	132	3.00	5.00	4.3636	.52818
D3	132	3.00	5.00	4.2500	.57126
D4	132	1.00	5.00	3.6212	.99257
D5	132	2.00	5.00	4.1515	.64778
D6	132	2.00	5.00	4.1439	.61944
D7	132	1.00	5.00	3.5909	.91597
تأثير المحيط	132	3.00	5.00	4.0693	.33792
Valid N (listwise)	132				

Correlations

معاملات الارتباط بين مجالات الدراسة

	الكلية
Pearson Correlation	.459**
Sig. (2-tailed)	.000
N	132
Pearson Correlation	.551**
Sig. (2-tailed)	.000
N	132
Pearson Correlation	.806**
Sig. (2-tailed)	.000
N	132
Pearson Correlation	.481**
Sig. (2-tailed)	.000
N	132

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
تقييم مخاطر الاستثمار	132	4.2727	.30659	.02669

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
تقييم مخاطر الاستثمار	160.113	131	.000	4.27273	4.2199	4.3255

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مواكبة آخر إصدارات	132	4.2399	.31987	.02784

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مواكبة آخر إصدارات	152.291	131	.000	4.23990	4.1848	4.2950

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الصعوبات	132	3.1500	.81142	.07062

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الصعوبات	44.602	131	.000	3.15000	3.0103	3.2897

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
تأثير المحيط	132	4.0693	.33792	.02941

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
تأثير المحيط	138.355	131	.000	4.06926	4.0111	4.1274

معاملات الارتباط:

	dimA	dimB	dimC	dimD
Pearson Correlation	.461**	.549**	.801**	.496**
Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000
N	132	132	132	132

تحليل الانحدار الخطي البسيط لفحص الفرضيات:

Regression الفرضية الأولى

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	dimA ^b	.	Enter

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.461 ^a	.212	.206	.26064

a. Predictors: (Constant), dimA

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.379	1	2.379	35.024	.000 ^b
	Residual	8.831	130	.068		
	Total	11.210	131			

b. Predictors: (Constant), dimA

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.046	.318		6.429	.000
	dimA	.440	.074	.461	5.918	.000

Regression الفرضية الثانية

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	dimB ^b	.	Enter

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.549 ^a	.301	.296	.24547

a. Predictors: (Constant), dimB

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.377	1	3.377	56.044	.000 ^b
	Residual	7.833	130	.060		
	Total	11.210	131			

b. Predictors: (Constant), dimB

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.795	.285		6.298	.000
	dimB	.502	.067	.549	7.486	.000

Regression الفرضية الثالثة

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	dimC ^b	.	Enter

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.801 ^a	.642	.639	.17580

a. Predictors: (Constant), dimC

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.192	1	7.192	232.710	.000 ^b
	Residual	4.018	130	.031		
	Total	11.210	131			

b. Predictors: (Constant), dimC

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	3.014	.062		48.959	.000
dimC	.289	.019	.801	15.255	.000

Regression الفرضية الرابعة

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	dimD ^b	.	Enter

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.496 ^a	.246	.241	.25492

a. Predictors: (Constant), dimD

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.762	1	2.762	42.505	.000 ^b
	Residual	8.448	130	.065		
	Total	11.210	131			

b. Predictors: (Constant), dimD

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.175	.269		8.082	.000
	dimD	.430	.066	.496	6.520	.000

فهرس الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
81	معايير المقارنة والتقييم بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة	1
83	تفصيل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	2
92	مدى ملائمة وموثوقية كل من القيمة العادلة والتكلفة التاريخية	3
199	نسب النواة الصلبة والشريحة الأولى من قيمة الأصول المرجحة	4
210	مؤشرات قياس مخاطر استثمارات البنوك التجارية	5
258	أسماء البنوك التجارية العاملة في السوق الأردني المصدر: هيئة الأوراق الأردنية	6
262	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة لمتغير المؤهلات العلمية	7
263	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة لمتغير جهة العمل	8
264	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة لمتغير الوظيفة	9
265	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة لمتغير مدة الخبرة	10
266	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة لمتغير المؤهل المهني	11
269	معاملات الارتباط بين كل فقرة والمجال الذي تنتمي إليه وارتباطها بأداة الدراسة ككل	12
270	نتائج كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha) للكشف عن معاملات الاتساق الداخلي لمجالات الدراسة ن=30	13
274	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجالات ككل	14
276	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين جودة بياناتها المالية المنشورة	15
278	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال مواكبة البنوك التجارية الأردنية لآخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة	16
280	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار	17
282	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال تأثير المحيط الغير مستقر بالأردن في الانتقال إلى استخدام منهج القيمة العادلة.	18

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
284	معاملات الارتباط (Person Correlation) بين مجالات الدراسة	19
285	اختبار One- Sample Test للكشف عن العلاقة بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين جودة بياناتها المالية (الملاءمة والمصادقية)	20
286	تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) للكشف عن أثر تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية	21
287	اختبار One- Sample Test للكشف عن مواكبة البنوك التجارية الأردنية لآخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة	22
288	تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) للكشف عن أثر مواكبة البنوك التجارية لآخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة	23
289	اختبار One- Sample T. Test للكشف عن حجم الأثر لمجال "الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار"	24
290	تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) للكشف عن أثر الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار	25
291	اختبار One- Sample T. Test للكشف عن حجم الأثر لمجال "تأثير المحيط غير المستقر بالأردن في الانتقال إلى استخدام منهج القيمة العادلة."	26
292	تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) للكشف عن أثر تأثير المحيط غير المستقر بالأردن في الانتقال إلى استخدام منهج القيمة العادلة.	27

فهرس الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
1	عناصر معيار القيمة العادلة رقم 13	61
2	استعراض عناصر منهج قياس القيمة العادلة	65
3	الإطار المحاسبي للتقييم بالقيمة العادلة	78
4	مخاطر استثمارات البنوك التجارية	156
5	تفاصيل مضمون بازل الثالثة	196
6	أساليب تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية	243
7	أفراد عينة الدراسة لمتغير المؤهلات العلمية	262
8	أفراد عينة الدراسة لمتغير جهة العمل	263
9	أفراد عينة الدراسة لمتغير الوظيفة	264
10	أفراد عينة الدراسة لمتغير مدة الخبرة	265
11	أفراد عينة الدراسة لمتغير المؤهل المهني	266

فهرس الملاحق

رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة
1	أداة الدراسة (الاستبانة)	325
2	مخرجات التحليل الإحصائي	335

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
3	الإطار العام للدراسة
4	مقدمة:
5	إشكالية الدراسة:
5	الدراسات السابقة:
15	هدف الدراسة:
16	أهمية الدراسة:
16	فرضيات الدراسة:
17	المقاربة المنهجية للدراسة:
18	حدود الدراسة:
18	محتويات الدراسة:
	القسم الأول: دور استخدام محاسبة القيمة العادلة في استثمارات البنوك التجارية
20	
21	تمهيد:
22	الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة عن القيمة العادلة
23	تمهيد:
24	المبحث الأول: مفهوم وطبيعة متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة
24	المطلب الأول - التعريف بمنهج التكلفة التاريخية:
25	الفرع الأول - مفهوم التكلفة التاريخية:
26	الفرع الثاني - مبررات استخدام منهج التكلفة التاريخية:
27	الفرع الثالث - مزايا تطبيق منهج التكلفة التاريخية:
29	الفرع الرابع - أوجه قصور منهج التكلفة التاريخية:
31	الفرع الخامس - أثر التضخم على منهج التكلفة التاريخية:
32	المطلب الثاني - التعريف بمنهج القيمة العادلة:

- 33 الفرع الأول- مفهوم القيمة العادلة:
- 35 الفرع الثاني- أهداف استخدام القيمة العادلة:
- 37 الفرع الثالث- مزايا استخدام منهج القيمة العادلة:
- 39 الفرع الرابع- عيوب استخدام منهج القيمة العادلة:
- 40 الفرع الخامس- صعوبات تطبيق منهج القيمة العادلة:
- 41 الفرع السادس- خصائص القيمة العادلة:
- 42 الفرع السابع- متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية: ..
- 44 الفرع الثامن- مقومات تطبيق القيمة العادلة

المبحث الثاني: دور معايير المحاسبة في تناول مداخل تقييم القيمة

- 46 العادلة
- 46 المطلب الأول- معايير المحاسبة المهتمة بالقيمة العادلة:
- 46 الفرع الأول- معيار المحاسبة الأمريكي (قياسات القيمة العادلة):
- 51 الفرع الثاني- معايير المحاسبة الدولية التي تناولت القيمة العادلة:
- 55 الفرع الثالث- معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (13)، قياس القيمة العادلة:
- 61 الفرع الرابع- حاجة البنوك التجارية إلى معايير القيمة العادلة كأساس للتقييم:
- 62 الفرع الخامس- معيار المحاسبة الدولي المطبق في البنوك التجارية الأردنية:
- 63 المطلب الثاني- مداخل تقييم محاسبة القيمة العادلة:
- 64 الفرع الأول- أساليب تقييم محاسبة القيمة العادلة:
- 64 الفرع الثاني- عناصر قياس محاسبة القيمة العادلة:
- 65 الفرع الثالث- تقنيات تقييم محاسبة القيمة العادلة:
- 67 الفرع الرابع- محددات التقييم المحاسبي للقيمة العادلة:

المبحث الثالث: أثر التقييم المحاسبي بالقيمة العادلة على خصائص

- 71 المعلومات المحاسبية
- 71 المطلب الأول- آثار التقييم باستخدام محاسبة القيمة العادلة:
- 72 الفرع الأول- الإطار الفكري للتقييم المحاسبي:
- 78 الفرع الثاني- أسس معايير التقييم والمقارنة للقيمة العادلة:
- 82 المطلب الثاني- الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية:

84	الفرع الأول- الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية:
90	الفرع الثاني- الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية:
92	الفرع الثالث- تأثير التقييم المحاسبي بالقيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية:
95	الفصل الثاني: تحليل استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها
96	تمهيد:
97	المبحث الأول: التعريف بالبنوك التجارية ومحددات استثماراتها:
97	المطلب الأول- ماهية البنوك التجارية:
97	الفرع الأول- مفهوم البنوك التجارية:
99	الفرع الثاني- أهمية وأهداف البنوك التجارية:
100	الفرع الثالث- خصائص البنوك التجارية:
101	الفرع الرابع- التطور التاريخي للبنوك التجارية "حالة الأردن":
105	الفرع الخامس- دور البنك المركزي الأردني في تنظيم إدارة الائتمان في البنوك التجارية:
108	المطلب الثاني- محددات الاستثمار في البنوك التجارية:
108	الفرع الأول- المحددات المصرفية:
114	الفرع الثاني- المحددات الاقتصادية:
119	الفرع الثالث- المحددات المالية:
123	المبحث الثاني: الأنشطة الاستثمارية في البنوك التجارية
123	المطلب الأول- عموميات استثمارات البنوك التجارية:
123	الفرع الأول- مفهوم الاستثمار:
125	الفرع الثاني- أنواع الاستثمار:
128	الفرع الثالث- مصادر الأموال المتاحة للاستثمار:
133	الفرع الرابع- استخدامات أموال البنوك التجارية:
136	المطلب الثاني- عرض أنشطة استثمارات البنوك التجارية:
136	الفرع الأول- الاستثمار في القروض:
141	الفرع الثاني- الاستثمار في الأوراق المالية:

146	الفرع الثالث- الاستثمار في الأصول النقدية:
148	المبحث الثالث: تحليل مخاطر استثمارات البنوك التجارية
148	المطلب الأول- ماهية مخاطر الاستثمار:
148	الفرع الأول- مفهوم مخاطر الاستثمار:
150	الفرع الثاني- العوامل المؤدية إلى نشوء مخاطر استثمارية في البنوك التجارية:
151	الفرع الثالث- تصنيفات المخاطر:
155	الفرع الرابع- المبادئ الأساسية للتعرف على مخاطر البنوك التجارية:
155	المطلب الثاني- أنواع مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية:
156	الفرع الأول- المخاطر الرئيسية التي تواجه استثمارات البنوك التجارية:
164	الفرع الثاني- المخاطر الثانوية التي تواجه استثمارات البنوك التجارية:
166	الفرع الثالث- مخاطر سياسات الاستثمار للبنوك التجارية:
	القسم الثاني: مدى قابلية تطبيق محاسبة القيمة العادلة لتقييم مخاطر
172	استثمارات البنوك التجارية
173	تمهيد:
174	الفصل الأول:
174	إدارة وتقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية
175	تمهيد:
176	المبحث الأول: إدارة مخاطر استثمارات البنوك التجارية
176	المطلب الأول- الإطار النظري لإدارة مخاطر الاستثمار:
177	الفرع الأول- مفهوم إدارة المخاطر:
178	الفرع الثاني- أهمية إدارة المخاطر في البنوك التجارية:
179	الفرع الثالث- أسس إدارة المخاطر:
183	الفرع الرابع- مقومات نظام إدارة المخاطر:
184	الفرع الخامس- مراحل وخطوات عملية إدارة المخاطر:
187	المطلب الثاني- دور مقررات بازل في إدارة مخاطر استثمارات البنوك التجارية:
188	الفرع الأول- ماهية لجنة بازل:

189	الفرع الثاني- مقررات لجنة بازل:
	المبحث الثاني: مداخل محاسبة القيمة العادلة في تقييم مخاطر
202	استثمارات البنوك التجارية
202	المطلب الأول- أساسيات تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية:
203	الفرع الأول- مفهوم التقييم (القياس) المحاسبي:
205	الفرع الثاني- مبادئ التقييم المحاسبي لمخاطر استثمارات البنوك التجارية:
205	الفرع الثالث- مؤشرات تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية:
211	الفرع الرابع- أسس تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية الأردنية:
212	الفرع الخامس- أثر التضخم على التقييم المحاسبي والتوجه نحو القيمة العادلة:
214	المطلب الثاني- بدائل التقييم المحاسبي لمخاطر استثمارات البنوك التجارية وصولاً إلى مداخل القيمة العادلة:
215	الفرع الأول- بدائل القياس المحاسبي في ظل التضخم:
220	الفرع الثاني- المداخل التقليدية المستخدمة في تقييم القيمة العادلة:
223	الفرع الثالث- مداخل تقييم القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة:
	المبحث الثالث: أساليب وإشكاليات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في
228	تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية
229	المطلب الأول- أساليب تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية:
229	الفرع الأول- الأساليب الإحصائية كأداة لتقييم المخاطر:
232	الفرع الثاني- أسلوب التحليل المالي كأداة لتقييم مخاطر:
236	الفرع الثالث- أسلوب النماذج المتقدمة كأداة لتقييم المخاطر:
239	الفرع الرابع- أسلوب بازل الثاني في تقييم المخاطر المصرفية:
243	المطلب الثاني- إشكاليات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية:
244	الفرع الأول- الجدل حول إمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة وإشكالياتها:
248	الفرع الثاني- المخاطر الناجمة عن التقييم بالقيمة العادلة:
249	الفرع الثالث- مبررات استخدام محاسبة القيمة العادلة:
255	الفصل الثاني: تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادية
255	"دراسة ميدانية"

256	تمهيد
257	المبحث الأول - منهجية الدراسة الميدانية
257	المطلب الأول - الطريقة والإجراءات المستخدمة:
257	الفرع الأول- هدف الدراسة الميدانية:
257	الفرع الثاني- فرضيات الدراسة:
258	الفرع الثالث- مجتمع الدراسة الميدانية:
260	الفرع الرابع- عينة الدراسة:
266	الفرع الخامس - أسلوب جمع البيانات وتصميم استمارة الاستقصاء (الاستبانة):
268	الفرع السادس- صدق وثبات الاستبانة:
271	المطلب الثاني - المتغيرات والأساليب الإحصائية المستخدمة:
271	الفرع الأول- متغيرات الدراسة:
272	الفرع الثاني- الأساليب الإحصائية المستخدمة:
273	المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة
273	المطلب الأول - تتأفج أسئلة اشكاليات الدراسة:
273	الفرع الأول- نتائج السؤال الرئيسي:
275	الفرع الثاني - نتائج السؤال الأول:
277	الفرع الثالث - نتائج السؤال الثاني:
279	الفرع الرابع - نتائج السؤال الثالث:
281	الفرع الخامس - نتائج السؤال الرابع:
283	المطلب الثاني - اختبار الفرضيات:
284	الفرع الأول- تحليل معاملات الارتباط:
285	الفرع الثاني- نتائج فرضيات الدراسة:
297	الخاتمة
302	قائمة المصادر والمراجع
324	الملاحق
354	فهرس الجداول

356	فهرس الأشكال
356	فهرس الملاحق
357	فهرس الموضوعات